

محمد حسن الوزاني

مذكرات

# حَيَاةُ وَجْهَنَّمِ

النَّارِخُ السِّيَاسِيُّ لِلْحَرَكَةِ الْوَطَبَقِيَّةِ التَّحْرِيرِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ

١

طور المخاض والنشوء



مؤسسة محمد حسن الوزاني

محمد حسن الوزاني

مذكرات

# حبيبة زمخشاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية

I

طور المخاض والنشوء

الناشر

مؤسسة محمد حسن الوزاني

## الإهْدَاء

إلى أرواح جميع شهداء المقاومة المسلحة  
والحركة الوطنية التحريرية في المغرب، وإلى  
جميع الأجيال المغربية: لكي تعلم وتتذكرة،  
عسى تنفع الذكرى المؤمنين.

المؤلف

## تصدير

### لماذا أُلْفَ هذا الكتاب؟

سؤال هام جدير بالوضع والإجابة في طبعة هذا التصدير، وتتلخص الإجابة عليه من خلال البيانات والإيضاحات التالية:

يختتم الواجب، وتقضي الضرورة على كل من أتاح له القدر أن يقوم بدور فعال، ويسمهم إسهاماً هاماً في حقبة من تاريخ وطنه وأمته، أن يشارك في تدوين تاريخ هذه الحقبة حتى لا يضيع بالإهمال أو النسيان أو سوء التصرف بداعف الأهواء الشخصية، والأغراض السياسية.

وتاريخ الحركة الوطنية المغربية لم يسلم، بكل أسف، من هذه الآفات بسبب تهاون رجالها الذين تخلوا عن واجبهم نحوه، والإساءة إليه من الذين سمحوا لأقلامهم بالخوض في أحدهاته ووقائعه، والعبث بحقائقه ومجرياته، فتعمدوا التقصير، والإخفاء، والتحريف، والتشويه ماشاء لهم هواهم، وتشيعهم وتعصبهم، مبرهنين على هذاسوء مقاصدهم، وعدم الوفاء لتاريخ بلادهم، وعدم أهليةتهم للكتابة فيه بما يحق الحق، ويزهق الباطل،

وهكذا سولت لهم أنفسهم - خصوصاً بداع التنطع السياسي الأعمى - أن لا يهتموا من تاريخ الحركة الوطنية إلا بما يوافق شهوتهم، ويخدم مصلحتهم، ويرضي عصبيتهم، فجاءت كتبهم المزيلة الملفقة فاضحة لهم، وكاشفة لسرهم، ودالة على ضيق فكرهم، وضعف عقليهم، ولهذا قوبلت بما تستحق من الاستحقاق والانتقاد، وتعرضت بحق الإهمال والإعراض. وأبرز ما تتحف به أنها تصغر وتتحقر الحركة الوطنية بطيئاً كثير من أحداثها، وكتمان كل ما أمكن من حقائقها، وإغفال عدد من شخصياتها، حتى التي احتلت مكان الصدارة، وقامت فيها بدور طليعي منذ نشأتها، وفي مختلف أطوارها، ومظاهرها، ومنجزاتها، وبهذا صورت حقيقة الحركة الوطنية في غير صورتها الكاملة، كما أضعفـت شأنها وانتقصـت قدرها حتى قلـلتـها في الأعـينـ، وهـونـتهاـ فيـ الـأـنـظـارـ بـإـظـهـارـهـاـ كـحـرـكـةـ أـشـخـاـصـ مـعـيـنـيـنـ دـوـنـ غـيـرـهـمـ مـنـ رـجـالـ إـلـاـخـاـصـ،ـ وـالـكـفـاحـ،ـ وـالتـضـحـيـةـ وـ«ـبـنـفـخـ»ـ وـ«ـتـضـخـيمـ»ـ عـدـدـ مـنـ أـرـيـثـكـ الأـشـخـاـصـ الـذـيـنـ رـفـعـتـهـمـ إـلـىـ الـقـمـةـ،ـ وـنـسـبـتـ إـلـيـهـمـ «ـحـظـ الأـسـدـ»ـ فـيـ النـضـالـ.

فكل من يطلع على تلك الكتب من العارفين والناهرين والمتبصرين، سرعان ما يحكم عليها بالنقص، والتقصير، والمسخ، والتلفيق، ويتهمنها بالإثم في حق الحركة الوطنية التي عرضت خلافاً للحقيقة الواقع: حقيقة الشأن، هزيلة القدر، هينة الأمر، كأنها حركة أفراد أكثر منها حركة شعب، أو كأنها حركة قاصرة على فريق دون سواه، ثم بالإضافة إلى هذا بأنه لم يكن هذا بل لها من الأهمية، والانتشار، والقوة، والتأثير إلا بالشكل الحقير الذي كتبه

المغرضون عن تاريخها الحافل بالرجال، والأعمال، والآثار، وهذه الأسباب والاعتبارات كلها لا تستحق تلك الكتب أن تعد مصادر لتاريخ الحركة الوطنية، لما يعتريها من العلل والآفات، ويفسدتها من الأخطاء والزلات، فكل ما هي جديرة به عدم الثقة بها، والإعراض عنها.

وبكلمة واحدة، إنها تحكم بهذا على نفسها قبل أن يحكم به عليها قارئها، وحري بكل من يريد الاطلاع على تاريخ الحركة الوطنية أن لا يرجع إليها، ولا يعتمدتها لأنها ناقصة، ومتحيزة، ومضللة عن قصد وهوى.

ذلك كان السبب الأول في تأليف هذا الكتاب، وهو الواجب نحو تاريخ الحركة الوطنية التي كنت ولا فخر أحد مؤسسيها الأوائل، ومثلت فيها دوراً معروفاً، وأسهمت فيها بحظ وافر من البداية إلى النهاية، الأمر الذي جعلني من أكثر الوطنيين دراية بها، فحتم علىي أن أكتب عنها، بصفتي من الصانعين لأحداثها، والمسؤولين عن سيرها، والغيورين على حياتها حتى تحقق للبلاد أمنيتها في التحرير والاستقلال، ولذلك عشت حقيقة الحركة في جميع مراحلها واطلعت على خفاياها وأسرارها، وتوفرت لدى الخبرة التامة برجاتها وتهيأت لي حصيلة هامة من وثائقها السياسية، ومستنداتها التاريخية، فكنت لهذا كله من يستطيعون أن يكتبوا في تاريخها بمعرفة وصلاحية وجذوى.

والسبب الثاني لهذا التأليف: إنصاف تاريخ الحركة الوطنية بما في المستطاع من العابثين به الذين مسخوا حقائقه، وشوهوها

أحداشه، وغمطوا رجاله، فزلوا، وأضلوا، وال الحاجة في أنفسهم  
لا تخفى .

والسبب الثالث: تمكين المهتمين بتاريخ الحركة الوطنية مما  
هم في احتياج إليه من عناصر المعرفة والاطلاع، ومن إمكانيات  
التحقيق والتصحيف حتى يبعدوا عنه كل زيف، وينفوا عنه كل  
تلفيق، ويأخذوا عنه، قدر الإمكان. الفهم السليم، والعلم القوي.  
وإذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للمعтинين بتلك الفترة الهامة من  
تاريخ البلاد، فهو أصلح بالنسبة للباحثين والمؤرخين في الحاضر  
والمستقبل، وهذا وجوب المساهمة في تزويدهم بكل ما يمكن من  
المعلومات، والوثائق، والأسرار التي لم تُنْتَجْ للغير فرصة الاطلاع  
عليها، لأنها ظلت مجھولة أو خفية، أو منسية.

ولست أدّعي أن هذا الكتاب يخصي الشاذة والغافدة عن  
الحركة الوطنية من أواها إلى آخرها، ويعرف بجميع حقائقها  
المفصلة، وأحداثها المدققة، ويرفع الستار عن سائر خفاياها، فهذا  
عمل ربما يضيق عنه نطاق هذا الكتاب إن أريد له أن لا يترك  
شاردة ولا واردة إلا أحصاها، ولكن ما سجلته فيه من حقائق،  
ووقائع، ومواقف، وأوردته من تعليق، وأحكام، بالنسبة للأعمال  
والأشخاص، كان مجرداً عن كل غرض وهو، ومقيداً بشيء  
واحد، هو تدوين أهم ما يتألف منه تاريخ الحركة الوطنية بكل  
صدق، وصراحة، ونزاهة، وأمانة كما يجدر بكل ما يتصل بالتاريخ  
الوطني العام والخاص، وبالتراث القومي الحالد، فهو جدير بكل  
احترام من أي كاتب أو مؤرخ.

وفاء للحقيقة التاريخية، أتبه هنا إلى أن ما قد يكون في تدويني لتاريخ الحركة الوطنية من نقص أو تقصير ليس له من سبب سوى الرغبة في الاختصار دون الإخلال بجوهر الموضوع، والاقتصار على ما يهم الاطلاع عليه، وتعذر البحث في كل المحفوظات (الأرشيف) الأجنبية التي عنيت بالتاريخ الوطني، أما المحفوظات الغربية، فعدية الوجود أو تقاد، وما قد يوجد منها على قلته وندرته، لا يعرف له مقر أو ليس إليه من سبيل وأسفاه، وهذا يضطر الباحث أو المؤرخ إلى تلك المحفوظات للفظ بما يحتاجه من مستندات خاصة ببعض الأحداث، وهو ما لا يتيسر في المغرب خلو خزائنه من المصادر الأجنبية الهامة.

والسبب الرابع: إنقاذ الجيل الحاضر من وهدة الضلال التي سقط فيها بالاطلاع على كتب الزيف لتاريخ الحركة الوطنية كما هو معروض فيها بتحريف متعمد، وبتشويه مدبّر.. ما يتفق في كثير من الأشياء مع ما ألفه بعض الأجانب الذين يعزّهم الاطلاع ويسئون الفهم، ويخطئون الحكم، وجميع هؤلاء وأولئك إنما يتسبّبون في ترويج الترهات، والسخافات، والأباطيل، مستغيلن فراغ الميدان من الكتب الجدية والصحيحة. وكذلك سذاجة، وحتى صفاء ذوي النية الحسنة، والقلب السليم من القراء، وكذلك سذاجة البعض، وقلة الخبرة وال بصيرة عند البعض الآخر.

والسبب الخامس: تعريف الأجيال القادمة بحقيقة الحركة الوطنية حتى لا تضل وتذهب ضحية ما تعرض له تاريخها من

الهدف، والعبث، والتحريف من الذين سمح لهم ضميرهم بهذا خدمة لآرپ شخصية، ومرام تحيزية، فتحملوا مسؤولية ما فعلوا أمام الأجيال، في الحاضر والمستقبل، وكذلك أمام التاريخ، هذا الحكم العدل الذي لا يداري أحداً، ولا يغفر لمن زلَّ، وحاد عن الجادة، وإذا كان الإنسان معرضاً للخطأ والعثرة فلا عذر مطلقاً لمن يتعمد الزلل عن الحق، والانحراف عن العمل، فيرتكب قصداً التهاون والتلاعُب بتاريخ حركة وطنية تعد فترة مجيدة من تاريخ البلاد والأمة، فالمسوؤلية عن هذا جسيمة وخطيرة، خصوصاً وأنه لا يبرر شيئاً من ذلك الاختلاف في الرأي، والوجهة، والنظر إلى الواجب، وخطة العمل، وان للتاريخ حرمة تفرض نفسها على كل كاتب ومؤرخ بصرف النظر عن أي مذهب وانتهاء.

تلك هي أهم البواعث على تدوين مجمل تاريخ الحركة الوطنية بشكل لم يسبقها مثيل، فهو الأول من نوعه لما تضمنه من حقائق، وأسرار، ووثائق قلما تعرف أو لا تُعرف، لأنها كانت مجهرولة أو مكتومة. ولست مبالغأً في القول أن الكثير منها كان معرضاً للإهمال، والإخفاء، والنسيان، والاندثار لو لا أن قدر لها أن تفلت من كل هذه الآفات لترى اليوم النور، وتبرز للعيان.

ولست أزعم أني قلت كل ما أعلم، وفي هذا عملت بالقاعدة: ما كل حقيقة تقال، وما كل سر يذاع.

وغمي عن البيان أن ما يعرضه الكتاب من حقائق وأسرار يمكن اعتباره أكيداً، بل ضرورياً لتفسير الأحداث، وتوضيح الموقف بالنسبة للحركة عامة، وللأشخاص خاصة، وكل ما يهمني

في هذا كله: التعريف بواقع الحركة الوطنية كما كان، وكما يجب أن يعرف، خلافاً لمن تجرأوا باستخفاف على هذا الواقع، فصوروه في غير صورته وأخفوا فيه ما لا يوافقهم وحرفوه بما تهواه أنفسهم، فمسخوه مسخاً يعد في حقهم إساءة للحركة الوطنية وتاريخها خاصة، وتاريخ البلاد عامة.

ولست بغافل عنها سيحدثه من رد الفعل، لدى الذين سيجدون أنفسهم فوق «المشرحة»، ما أبديته بصراحة من حقائق، وكشفته بأمانة من أسرار، وعدري في هذا — إن صح العذر — الصدق في القول، والإخلاص في العمل، والوفاء للتاريخ. ومن البديهي أنه لا لوم ولا مؤاخذة عليّ في هذا، بل اللوم والمؤاخذة كلّاهما على الذين أساءوا لأنفسهم وللحركة الوطنية، فارتکبوا بعض أعمالهم وموافقهم، أو بكتاباتهم، ما يستحق توبيخ الضمائر، واستنكار العقول، واشتماز النفوس، «من عمل صالحًا فلنفسه، ومن أساء فعلتها».

وأؤكد لمن يعنيهم الأمر أن ما أوردته من الحقائق، وأثبته من الأسرار لم يخضع على الإطلاق لاعتبارات شخصية أو سياسية، ولم يتأثر بشهوة أو غرض، ولم ينبع من ضعفية أو نعمة، بل كان كلّه صادراً عن التجدد، والتزاهة، وصفاء القلب، وإذا أدى ذلك إلى إغضابهم فلم يكن لي كمتحدث عن الحركة الوطنية أن أتقييد برضي أو بغضب أحد:

هي الحقيقة أرضها وإن غضبوا  
وأدعيها وإن صاحوا وإن جلبوا

ومن أجل ذلك كله، فإن ما اشتمل عليه الكتاب يكتسي صبغة شهادة صريحة، وأمينة، لا تشوبها محاباة، ولا تداخلها مراضاة، أدلّي بها عن خبرة ودرية، وعلى بصيرة من الأمر، فهي نابعة من حكم الضمير، وسلامة السريرة. وبدون تلك الشهادة ومثيلاتها لا يمكن أن تتأقّ شهادة التاريخ، لأنّها تحتاج إلى أن ترسل الأضواء الكشافة على ما طواه الإهمال، وأخفاه الإغراض من حقائق، وأحداث، وأسرار، خصوصاً وقد صارت من التاريخ وللتاريخ، ومثلها الأشخاص الذين تعينهم من قريب أو بعيد، فالكل يعد مادة التاريخ الذي يصرف فيها بالبحث الدقيق، ويصدر فيها حكمه التزيم.

وحتى لا تكون تلك الشهادة الوطنية والتاريخية قابلة للطعن فقد وردت مزودة بالنصوص، ومعززة بالمستندات، ومدعمة بالبراهين؛ مما جعلها متزهة عن كل شبهة ومراء، بحيث لا يمكن أن يرتاب فيها إلا ناكر أو ماجد أو معاند.

وبالاطلاع على ما تضمنه الكتاب من بيان وتبيين تعداد إلى ذاكرة الوطنيين خاصة كثير من الحقائق عن الحركة التي ساهموا فيها بالنضال والتضحية، وعاشوا أحدها في الرخاء والشدة، وتحمل بعضهم من أجلها في صمت ونكران للذات، إذایات معنوية من فرضوا أشخاصهم الأنانية بحكم الظروف، والمناسبات، كما توفر لطلق القراء عناصر كفيلة بإحاطتهم بكل ما هم في حاجة إليه، إما لمعرفة حقيقة الحركة الوطنية؛ وإما لتصحيح ما علق بأذهانهم من أخطاء، أو لنبذ ما تصوروه عنها من باطل الأحكام، وهكذا يقتضي

جميعهم بفساد ما نشر عنها من كتب مغشوشة ومدخلة لحاجة في النفس، ويدركون كذلك أن ما يحتويه هذا الكتاب مدون دون كراهة ولا تغرض ضد أحد، بل بصفاء، ونزاهة من رجل عاش تاريخ الحركة الوطنية، وأسهم فيه إسهاماً وافراً، تطبع بالصدق والصراحة، وتعود حرية الرأي والتعبير، وتحمّل مسؤليات أمام الضمير، والواجب، والصالح العام.

وينبغي أن لا يفوّت القارئ الكريم أن هذا الكتاب جامعٌ بين الذكرى والتاريخ، فليس هو خاصاً بالذكرى، ولا مقتضراً على التاريخ، بل يمتدّان كلاماً فيه امتداجاً تاماً، باعتباره «مذكريات حياة وجهاد»، فهما متصلان أوثق اتصال وأحکمه، بحيث لا يمكن إثارة ذكريات الحياة من غير التعرض لمذكريات الجهاد لقوة ما بينها من الارتباط والتفاعل، فالكتاب لا يعتبر تارخاً بكل معنى الكلمة، وإنما يعرض من التاريخ مالاً غنى عنه، ولا مناص منه، من الأحداث والواقع التي لها صلة وثقى بحياتي السياسية وجهادي الوطني؛ فهو كتاب حياة بقدر ما هو كتاب تاريخ، وبهذه الصفة يعتبر تاريخاً سياسياً، بجملة للحركة الوطنية التحريرية في المغرب منذ نشأتها الأولى، أي منذ نهاية الحرب العالمية الكبرى سنة 1919 فما بعدها.

وطالما فكرت في كتابة مذكريات السياسية، ولكن الوقت أعزني لإنجاز هذا المشروع الذي هو وطني أكثر منه شخصي يتعلق بسيرتي الخاصة، على أن هذه السيرة نفسها مليئة بذكريات السياسة والكفاح في الداخل والخارج، وأأمل أن أفرد لها كتاباً مستقلاً يستعرض ما في حياتي النضالية من مخاطرات ومخاطر.

سياسية في سبيل القضية الوطنية في الخارج خاصة، ولم أشأ أن أرويها في هذا الكتاب الذي اقتصرت فيه على ما يهم من الحركة الوطنية دون إثارة مالم يكن أساسياً في حياتها، وجوهرياً في تاريخها.

وطلما حثني كذلك كثير من الأصدقاء الوطنيين على تدوين تاريخ الحركة الوطنية، باعتباري أحد المنشئين الأولين لها، ومن كبار المسؤولين فيها، وربما الوحيدة – في نظرهم – الذي يتوفّر على حصة هامة من الوثائق السياسية، والمستندات التاريخية، والخبرات الوطنية، وحفزهم لذلك حرصهم على حفظ التاريخ الوطني الحديث من كل إهمال وإتلاف، وغيرتهم عليه من أن يظل معرضاً للمخالطة من نقص وتشويه في كتب مكشوفة الغش، بادية التدليس من شأنها أن تروج بسبب الفراغ، كل ما يمكن من التغليط والتضليل، وقد فعلت، بالأسف، فأسألت أكثر مما أفادت.

ولم يكن أبنيائي بدورهم أقل حرصاً وغيره من غيرهم، فما فتئوا يلحون على من جهتهم في كتابة مذكراتي السياسية عن الحركة الوطنية، خصوصاً وأنهم عاشوا فترة غير قصيرة منها، وشاركوني صغاراً وشباناً، حياة الكفاح في السراء والضراء، وتحملوا معى لهذا قسطهم من التضحية صبراً واحتساباً.

ولما سنت فرص التفرغ أخذت في جمع المواد التي أملكها، وترتيبها حسب الأعوام والأحداث، فتوفّرت لدى كمية هامة من عناصر الكتاب، وسعيت جهد المستطاع للحصول على غيرها، فتمكنت من البعض دون الكل. والجدير بالذكر أن الذين

استجابوا إلى، على قلتهم، أدركوا أهمية الموضوع، فأسهموا في المجهود بما قدرته حق قدره وذلك علماً منهم بأنهم أدوا واجباً وطنياً، أما غيرهم فبخلوا – بكل أسف – بما لديهم غير مهتمين ولا مقدرين، ومتحملين مسؤولية الإخفاء، وعدم إفادة الباحث المعنى بتاريخ البلاد. ثم توليت أثناء إقامتي في الخارج، البحث في بعض المحفوظات الأجنبية عن استخبارات سياسية، ووثائق تاريخية، ومستندات دبلوماسية، فظفرت ببعضها، وهي ذات قيمة كبيرة في موضوعها، وكانت مجھولة، وإن لم تكن سرية. ولولا الاهتمام بها، والكشف عنها، وإثباتها هنا لظللت مخفية ومنسية ما شاء لها الزمان والإهمال. ومع هذا، لا زالت كثيرة من العناصر لم تتبادر، إما لسريتها الرسمية، وإما لصعوبة التوصل إليها.

وحتى لا يطول الانتظار عقدت آخر الأمر العزم على العمل مكتفياً بالمتيسر من المواد، ومرجحاً غيرها، إن عثرت عليه، إلى فرصة مواتية للاحقة بمواطنه من الكتاب، وقد حرصت بما أتبه من وثائق ومستندات، على أن يكون الكتاب، بقدر الإمكhan، مصدرأً يجد فيه الباحثون والمؤرخون معالم في طريق التنقيب مما تحفيه السجلات، وتخبيه المحفوظات في الخزائن العامة أو الخاصة مما يتعلق بحركة المقاومة السياسية، والتحرير الوطني في المغرب حتى ما بعد النصف الأول من القرن العشرين، فلا يزال المجال متسعًا للبحث والاكتشاف، ولا يزال تاريخ هذه الفترة الهامة والخالمة من حياة المغرب الحديث في أمس الحاجة إلى المزيد من العناية بأحداثها وأسرارها للعلم والتذوين، وهو واجب يطوق أنفاس الغيورين من رجال النخبة الغربية في الحاضر والمستقبل، وإذا كنت

أقيمت دولي في الدلاء فمساهمة متواضعة مني في القيام بالواجب  
قدر الجهد والمستطاع.

ويجدر التنبيه كذلك، إلى أن القيام بالحركة الوطنية كانت متحدة في طورها الكفاحي من 1930 إلى 1937 حيث تعرضت للتصدع نتيجة خلاف داخلي مدبّر كما يوضحه الكتاب بصرامةً وبرهان، فأدى الأمر إلى نشوء شقين، اتخذ كلاهما اسمًا خاصًا: أحدهما الحركة القومية بالمغرب، التي تكونت تحت هذا العنوان حزبًا سياسياً ووطنياً واصل الكفاح بمذهب وأسلوب خاصين، فكان هذا فتحاً جديداً في عالم الوطنية والسياسة في المغرب.

ومن البديهي أن هذا الكتاب — بعد أن تحدث عن ذلك الطور المشترك للحركة الوطنية — واصل الحديث عن الكفاح كما قادته الحركة القومية، وليس معنى هذا أن الكفاح القومي ظل منفصلاً كل الانفصال عن غيره، بل عرفت مسیرته، في مختلف المراحل، أحقاباً من التضامن، والتعاون، والتضخيّة ألغت بين كافة الوطنيين بصرف النظر عن انتمائهم الحزبي، وذلك لصالح القضية الوطنية المشتركة، ولمواجهة العدو الواحد كلما أراد بها شرّاً، فسلط عليها قوات القمع الغاشمة، ومن أجل ذلك تعرض الكتاب لأحداث الحركة الوطنية أثناء فترات الاشتراك في العمل السياسي، وفي مواجهة الخصم المستعمر.

وفيما عدا هذا لم يسمح موضوع الكتاب، وهو «مذكرات حياة وجihad»، بالتلوّح في الحديث ليشمل مالاً صلة له بهذه المذكرات الخاصة بحياته السياسية، وجهادي الوطني. هذا من

جهة، ومن جهة أخرى، لم يكن لي بصفة عامة أن أضمن مذكوري ما يعني الغير خاصة من نشاطات، فهو أدرى بها، وأولى بأمرها من غيره.

وباستثناء هذا، فقد تعرض الكتاب، حسب الإمكان، لجميع الأشواط التي قطعتها الحركة الوطنية منذ طور المخاض والنشوء، أي ابتداء من نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1919، فاستعرض تفصيل وتدقير – أحياناً – أهم الأحداث والتطورات الخاصة بكل واحد من تلك الأشواط، بحيث يعتبر الكتاب، بشكل جمل، تاريخاً سياسياً للحركة الوطنية في السلم والحرب، وفي الداخل والخارج، وبهذه الصفة لم يقتصر على المهم من ذكريات حيافي السياسية الخاصة، وعلاقتها بحركة الجihad الوطني، بل تجاوز كل هذا النطاق على سمعته ليهتم بسائر ما يتصل بسير الحركة الوطنية عامة على الصعيدين المغربي وال العالمي.

واعتباراً لكل ذلك، فإن هذا الكتاب يتميز بكونه أول مؤلف من نوعه في التاريخ السياسي للحركة الوطنية المغربية في مراحلها السرية والعلنية، كما يتميز في كل هذا بالصراحة، والأمانة، والموضوعية وإن أدت بسبب كشف بعض الخفايا، وفضح بعض الخزايا، إلى إغضاب من لا يرتاحون ولا يطمئنون لإحقاق الحق، وإبطال الباطل بالنسبة لأحداث ومواقف تُعدُّ من صميم التاريخ، ولم تبق لها مبررات الإنففاء بعد أن مضى عليها زمن غير قصير، وصارت عرضة لاهتمام الباحث المؤرخ.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الكتاب يتميز بكونه أيضاً الأول من جنسه كمذكرات سياسية ووطنية لرجل أوقف حياته على

خدمة الواجب، وكرّس نفسه على الجهاد في سبيل نصرة الحق، وتحرير الوطن المفدى، ولم يكن رائدي في تحرير هذه المذكرات سوى المساهمة بحظي في التعريف بحقيقة الحركة الوطنية المغربية بعيدة عن كل عبث، ومتزههة عن كل مسخ حتى تبدو جلية نيرة، وتحل في عقول الأجيال محل اللبس والبهتان، وقد كان هذا ديناً في عنقي وفقت لأدائه ونفسى راضية مرضية ومطمئنة، وإنى لمصمم العزم على متابعة العمل إلى النهاية بما التزمته من جدية، وصراحة، ونزاهة وهدفي دائمًا إظهار الحقيقة وضاحكة مشرقة حتى لا تظل مطوية أو ملتبسة، وهو عمل يفرضه الواجب على كل قادر على المشاركة فيه لصالح تاريخ البلاد بما يكنته من تدوين أو تزويد الباحث بالمعلومات والمستندات حتى تتوفّر له أكثر عناصر الموضوع، سواء كان عاماً أو خاصاً، ولهذا أرّغب من كل من لديه وثائق تتعلق بالحركة الوطنية المغربية، في أن يجعلها رهن الإشارة مساعدة لطلابها، وإفاده لها حتى لا تبقى في طي الخفاء، ويحرم منها التاريخ الوطني، ويؤول أمرها إلى الاندثار، كما ألح على حكومتنا في المبادرة بتيسير مجموعة وثائقية مغربية (أرشيف) في التاريخ الوطني بالعربية، وكذلك في اقتناء أهم المجموعات الأجنبية، خصوصاً بلغات جميع الدول التي تدخلت بصفة ما في قضايا التاريخ المغربي، وفي طليعتها فرنسا، واسبانيا، وانكلترا، والمانيا، وإيطاليا، وأميركا، وبليجيكا، وغيرها من الدول الأوروبية؛ فالخزانة الوطنية في أمس الحاجة إلى أن تتزود بأكثر وأهم السجلات والمحفوظات التاريخية في العالم كمثلها من الخزائن الشهيرة فيه، خصوصاً وأن الباحثين المغاربة ليسوا أقل احتياجاً إلى أن تكون هذه

المصادر في متناول اليد، وقرية المأخذ حتى لا يعرضون عنها أو يضطرون إلى جوب الأقطار بغية الاطلاع على ما يعندهم فيها.

وغنى عن البيان أن التاريخ المغربي العام الذي لم يكتب حتى اليوم بالعربية – على نسق تواريХ الأمم الحديثة – يحتم على الحكومة المغربية أن تسارع بتيسير تلك المجموعات المصدرية تلافياً لما تعانيه الخزانة الوطنية من نقص وفقر، وإغناه لها بتخصيصها برنامجاً إجمائياً كغيرها مما تشمله برامج التجهيز والتنمية في المغرب، وإبراز الشخصية المغربية، عبر التاريخ الوطني، منوط بتحقيق هذا المشروع وتمكن الباحثين والمؤرخين من أبناء المغرب مما يعززهم اليوم من وسائل وإمكانات في مجال الاستطلاع، والتنقيب، والتحقيق قصد التدوين في مختلف عصور ومواقع تاريخنا القديم والحديث.

ومن هنا ندرك ضرورة التعجيل بإنجاز ذلك المشروع القومي الهام، وحاجة المغرب الملحة إلى أن يخرج من التخلف الثقافي الذي تکابده خزانته الوطنية، بعد مضي زهاء ربع قرن على استرجاع السيادة والاستقلال. فالمغرب، الذي استطاع في عهد الحكم الوطني أن يحقق كثيراً من المشاريع والمنجزات، في نطاق التنمية العامة، قادر على أن يوفر بسرعة لخزانته الوطنية ما تقتضي إليه من إنشاء وإغناه في مجال الثقافة والتنقيب العلمي.

وأنحتم هذا التصدير بالإشارة إلى أمر جدير بالانتباه، وهو أن جوهر الموضوع الذي يعني تاريخ الحركة الوطنية ابتداء من 1919، يحتاج إلى أن يمهد له بذكر ما يهم من أحداث الفترة السابقة بين

1912، ونهاية الحرب العالمية الأولى، وهذا موضوع «التمهيد» الذي ألحقه بالكتاب، وهو يتعلق بخلاصة ما سمي وقتئذ «بالأزمة المغربية»، وكذلك «بالمسألة المغربية» وكلتاها تتعلق بالمطامع الأجنبية في المغرب وما أدت إليه من التناقض بين الدول الاستعمارية الأوروبية، وقد كاد أن يؤدي إلى التصادم بينها، وكان فعلاً من أهم أسباب الحرب العظمى سنة 1914. فالغرب كدولة حرة، وسيدة، ومستقلة وجد نفسه، منذ بداية القرن العشرين، هدفاً لتلك المطامع، وذلك التناقض عليه، فأصبح بسبب هذا كله ضحية الاعتداءات الفرنسية على حدوده الشرقية، ومحور المؤامرات الدبلوماسية بين الدول الطامعة، والمساومات والتفاوضات السرية لتبادل المصالح ومناطق النفوذ بينها إلى أفريقيا، وفريسة الأزمات الخطيرة التي نشأت عن هذا بين الدول، من جهة، وبينها وبين المغرب، من جهة أخرى، ونتيجة لكل ذلك تمت عدة اتفاقيات سرية بين الدول لاقتسام الغنائم من الأقطار والشعوب الضعيفة والاستيلاء عليها بالاحتلال والاستعمار، وكان المغرب من أهمها ففرضت عليه السيطرة الفرنسية والاسبانية من وراء ستار ما سمي بالحماية التي كانت في الواقع أفعى جناب على وحدته، وسيادته، واستقلاله، والتي اعتبرها من أعظم مفتريات التاريخ، حيث أن سلطان المغرب رفضها بالرغم عن كل ضغط، وتهديد وإكراه، متنازلاً عن عرشه بعد أشهر من الامتناع والصراع، ومصرحاً بأنه بوضع كسلطان الاستقلال فلا يمكن أن يكون سلطان «الحماية».

وبما أن لي وجهة نظر في موقف المغرب على لسان سلطانه،

فإنني رأيت أن أعرضها بالحجج القوية إحقاقاً للحق وإزهاقاً للباطل، وأن أشير بكل إيجاز إلى أحداث وأطوار الأزمة المغربية الفرنسية خاصة في تلك الفترة العصيبة، وحرصت كذلك على التذكير بالأوضاع الداخلية.

### المؤلف



# تمهيد عرض تاريخي للمسألة المغربية قديماً وحديثاً

كان المغرب دائماً دولة مستقلة لم تعرف الاحتلال الأجنبي، وسيطرة الدخالء من أبناء الأجناس الأخرى، بل مضت في تاريخ المغرب فترات طويلة امتد فيها الحكم المغربي إلى البلاد المجاورة في شمال أفريقيا، واسبانيا والصحراء الكبرى.

ولم يفقد المغرب استقلاله بالاعتداء عليه في ترابه وحريته، وسيادته، وشمله بالحكم الاستعماري الأجنبي، إلا منذ نصب الحماية رسمياً نتيجة التآمر الدبلوماسي الأوروبي، والتدخل العسكري الناشيء عنه.

وان هذا العدوان، وإن لم يكن على قطر غير محدود من الدول الجديرة بهذا الاسم، بل كان بلاد، ودولة، وأمة، ودولة، وصفها أحد رؤساء الحكومة الفرنسية في الماضي، وهو لويس بارطوا، بقوله:

«انتا، إزاء مملكة تاريخية مستقلة غيرة على استقلالها أشد الغيرة، نافرة من أي لون من ألوان العبودية، كانت إلى السنوات الأخيرة دولة كاملة التكوين، متمتّعة بأنظمتها الإدارية والاجتماعية وتمثيلها الخارجي».

## دسائس الاستعمار:

إن هذا الاعتراف بشخصية المغرب السياسية، والإدارية، والdiplomatic، والاقتصادية، لم يمنع الاستعمار الطامع في التوسيع والاستيلاء من السطرو على بلادنا في مستهل القرن العشرين (1907) بشتى الوسائل، والطرق، والأساليب.

وبسبب هذا أصبح وطننا إذ ذاك مسرحاً للدسائس الأجنبية، والمناورات الاستعمارية، كما صار عرضة في كل وقت وحين للعدوان والاستيلاء من طرف الأجانب الطامعين أفراداً وجماعات دولياً.

وهكذا نظمت المؤامرة الكبرى ضد استقلال المغرب وسيادته، ووحدته، ومصيره الوطني.

وقلما عرف التاريخ مؤامرة دولية خطيرة من هذا الرهط على حق الأوطان، وحرية الأمم، ومصير الشعوب.

وقد كانت المنافسات الدولية على التوسيع، والاستعمار، والاستغلال، السبب الرئيسي الأول فيها اعترض بلادنا في الماضي من مطامع، وتعرضت له من أخطار.

## الصراع الدبلوماسي حول المغرب:

ولقد اتخذت تلك المنافسات صورة صراع دبلوماسي طويل وخظير تعرضت أثناءه، وبسببه، سلامة العالم إلى خطر حرب عالمية طاحنة مرة بعد أخرى، بل إن نصب «الحماية» على المغرب سنة 1912 كان من أقوى عوامل الحرب العالمية الأولى.

ولا نريد أن ندخل في استعراض تفاصيل تلك المؤامرة الاستعمارية الكبرى التي قامت على سلسلة متتابعة، ومحكمة الحالات من المناورات الدبلوماسية، والاحتلالات العسكرية والاتفاقات السرية والعلنية.

### استعمار الجزائر كان سبباً مباشراً في استعمار المغرب:

ويجب أن لا ننسى أن وجود الاستعمار في الجزائر كان سبباً مباشراً في مطامع فرنسا تجاه المغرب، والعمل لاستيلائها عليه بجميع أنواع ومظاهر الاستيلاء، وإن احتاج الأمر إلى دليل شهادة (ليوطى)، قائد العدوان إذ ذاك على تراب المغرب، حيث قال ما نصه:

«إن المغرب أتون ملتهب بجوار الجزائر، وينتشر اندفاع التيران منه إلى هذا القطر، فيجب أن نتدخل اضطراراً، وإلا لزم إخلاء الجزائر، إذ الفوضى الضاربة أطناها فيه لها رد فعل شديد على سلطتنا ومصالحنا بالجزائر».

وبما أن (ليوطى) كان رجلاً منطقياً مع نفسه، وعملياً في سياساته، فقد قال أيضاً:

«إنني أرسلت، منذ عشرة أيام، وسأرسل أيضاً فيما يأتي بضع مئات من الجنود إلى تلك الناحية التي تفصلني عن وادي ملوية، بل بلغت إحدى الفصائل التي أرسلتها ضفاف ذلك النهر، وإن حالت الدبلوماسية بيننا وبينها، وقد عاد ضباطي وهم مبهجون ابتهاج

اليهود عندما رأوا أرض الميعاد، وبهذا قد استكشفنا وتغلبنا على بني كل تلك الأراضي المجهولة، وأحس بأني أكثر سيطرة على هذه البلاد من أي وقت مضى، وكذلك كنت أعلى النفس عندما كنت أطلق العنان لآمالِي في الزحف إلى المغرب شيئاً فشيئاً واثقاً من إرادتي، ومطمئناً إلى طريقي».

هذا كلام صريح، واعتراف فصيح من طرف (ليوطى)، الذي كان إذ ذاك السياسة العملية لفرنسا، بينما كانت حكومتها تعمل بالوسائل الدبلوماسية لإدخال المغرب تحت حكمها وسيطرتها، وقد كانت الأزمة الغربية الكبرى مظهراً لسياسة الاحتلال ودبلوماسية الاستعمار اللتين كانتا متعاونتين، بل كانتا تكمل إحداهما الأخرى سراً وعلانية.

و قبل نصب «الحماية» على المغرب رسمياً، كان الاحتلال العسكري يتخذ شكلاً لوبياً وحزنونياً - كما عبر عنه (ليوطى) نفسه - لأن هذا الشكل - في نظره - يفرض سياسة التدخل وخطة التوغل دون أن تنزعج الدول المنافسة.

كما قال (ليوطى): «أما الدبلوماسية فكانت تلعب دورها بوسائل التسكين، والطمأنينة، والتنويه، والتخدير، والتضليل، والمغالطة، سواء بالنسبة للمغرب أو بالنسبة للدول المنافسة».

### عناصر السوء تعين على احتلال البلاد:

وما ساعد الاستعمار الفرنسي على بلوغ مآربه في التسلط والاحتلال ما كان يقوم به بواسطة بعض العناصر ودسائصها قصد

إثارة الفتنة وخلق القلاقل، ونشر الاضطرابات في الداخل. وهكذا تعرضت سلامة الدولة المغربية إلى كثير من الشرور والأخطار، وضفت سلطة الحكومة وعمت الفوضى في كل مكان، حتى أصبح الناس غير آمنين على أنفسهم، وأموالهم، وكرامتهم، فانساقوا بداعي هذا إلى التماس الحمايات الأجنبية الفردية، وكان هؤلاء الأفراد يتکاثرون بتکاثر الاعتداءات والانتقامات، ویانتشار الفوضى، والانحلال، كما كانوا يکونون «الطابور الخامس» للتدخل الأجنبي في شؤون الدولة المغربية، بسبب ما ذكر، مما كان يغذيه الاستعمار الأجنبي، أصبحت تلك الفتنة في الواقع إحدى الوسائل المساعدة على التعجیل بانقراض الدولة المغربية المستقلة.

### التآمر الدولي على المغرب:

وبينما كان (ليوطی) يواصل هجماته على الحدود الشرقية، ويتابع غيره كذلك احتلال بعض الأجزاء الأخرى من الوطن بدعوى حماية المصالح الفرنسية أو بذل المعونة للحكومة المغربية لاحماد الفتنة، وقمع الثورة في غير مكان وجهة من البلاد، كانت المؤامرة الخفية تارة، والمکشوفة تارة أخرى، تدب ضد الوطن والدولة، وتحكم خيوطها الدبلوماسية الفرنسية لصالح خطة الاستيلاء على المغرب، باتفاق مع الدول.

وقد استطاعت أن تبرم فعلاً اتفاقيات سرية وعلنية سنة 1904 مع إيطاليا، وانكلترا، وتقوم هذه الاتفاقيات على تبادل المصالح وإطلاق الأيدي بين فرنسا وانكلترا

في كل من المغرب ومصر، وبين فرنسا وإيطاليا فيها يرجع للمغرب ولليبيا، كما أبرمت فرنسا اتفاقات سرية وعلنية مع إسبانيا لتوزيع المغرب بينها إلى مناطق نفوذ وسيطرة، وكانت هذه الاتفاques، أو على الأصح هذه المؤامرات، تستتر – في الواقع – بمساعدة الحكومة الغربية على إدخال الإصلاحات الإدارية، والخربية، والاقتصادية، والمالية والثقافية التي كانت في حاجة إليها.

### ألمانيا في الميدان:

وقد أثارت هذه الاتفاques ثائرة ألمانيا، التي أصبحت إذ ذاك في صراع سافر مع فرنسا على المغرب. وكانت نتيجة هذا الصراع الطويل والخطير الذي كاد يؤدي مراراً إلى حرب عالمية أن عقدت الدول، وبدعوة من حكومة المغرب، مؤتمراً دولياً في مدينة الجزيرة الخضراء سنة 1906.

### معاهدة الجزيرة تضمن استقلال المغرب مع تنظيم التدخل الأجنبي:

وإذا كانت معاهدة الجزيرة قد ضمنت في مقدمتها استقلال المغرب وسيادته ووحدة أرضه كاملة، والمساواة الاقتصادية بين جميع الدول، فإن بقية فصول المعاهدة تضمنت فرض التدخل الأجنبي في شؤون المغرب، وذلك على أساس تعاون الدول الموقعة في شتى

الميادين، وتميز فرنسا وأسبانيا خاصة بحظوظ كبيرة من ذلك التدخل لاعتبارات وظروف غير خفية.

### الضغط على الحكومة المغربية لاستسلامها:

وبين الاتفاques المبرمة بين فرنسا وعدد من الدول في شأن المغرب، اتجهت الحكومة الفرنسية لحكومتنا محاولة إقناعها بالاستسلام لمشيئة الأجنبي، وهذا ما عبر عنه يومئذ وزير خارجية فرنسا أمام البرلمان (يلكاس)، حيث قال في 10 ديسمبر 1904:

«غرضنا الآن أن نقنع المغرب بأننا نريد، إرادة ثابتة، أن نقوم بواجبنا، وهو أن نخدم مصلحتنا بخدمتنا لمصلحة المغرب، وأن نصل إلى ما يحقق سلامتنا بضمان الأمن والنظام في المغرب وأن نستفيد ونتقدم بتسهيلنا للمغرب وسائل الاستفادة من منابع ثروته الغزيرة على أن تستمر البلاد المغربية ممتعة بحياتها الخاصة، محتفظة بعاداتها وقوانينها، ورؤسائها، خاضعة لسلطان تزداد سلطته اتساعاً وقوة، وبذلك لا يرى المغاربة قوتنا إلا وهي مصحوبة بالفوائد التي سيجنونها».

وبعبارة أوضح: إن الحكومة الفرنسية، بعد أن حصلت على ورقة بيضاء دبلوماسية من الدول، وأرضتها من مطامعها الاستعمارية والاستغلالية، وجعلت المغرب —حكومة وشعباً— يتخطى في أمواج متلاطمـة من الاضطرابات والقلائل، والفتـن، بعد هذا كله أصبحت تلك الحكومة أكثر طمعاً في الاستيلاء على بلادنا وسولت لها سياستها محاولة هذا الاستيلاء بموافقة الحكومة المغربية، شأن من يهدى خصمه خجراً ليتحرر به.

## السياسة المغربية والتدخل الأجنبي :

وهنا نريد أن نقف لنرى ماذا كانت عليه إذ ذاك سياسة المغرب تجاه محاولات تدخل الأجنبي .

إن هذا التدخل أدى خلال سنوات إلى ثورة على السلطان عبد العزيز، الذي كان يظهر للشعب بمظهر المتهاون المتلاعِب، والضعف المستسلم.

وبسبب ما تم للأجانب في بلادنا من تدخلات أصبح عبد العزيز يتحمل في نظر الشعب القسط الأوفر من جسامته المسئولية. ولما استفحَل الداء، وعزَّ الدواء، اندلعت الثورات في مختلف الجهات، واتجهت الأنظار إلى من ينقذ البلاد مما وقعت فيه من الورطات، والاحتلالات، والتدخلات، ومن عدم الأمن، واحتلال النظام، وانتشار الفتنة، والفتنة أشد من القتل.

## خلع السلطان عبد العزيز وبيعة عبد الحفيظ :

وفي سنة 1908 أعلنت الأمة خلع السلطان عبد العزيز، وبأيامِ أخيه عبد الحفيظ بصفته سلطاناً منقذاً ومحراً، وقد عقدت له الأمة بواسطة أهل الحل والعقد فيها من مختلف المدن والجهات بيعة شرعية، إن دلت على شيء فإنما تدل على يقظة الأمة، ووعيها، وقسكمها بحقها كاملاً في الاستقلال والسيادة.



السلطان عبد الحفيظ بن الحسن العلوي

## احتراس الشعب في بيعة عبدالحفيظ:

وقد اجتمع أهل الحل والعقد بفاس في فاتح ذي الحجة 1325 هـ. وما ورد في نص البيعة الحفيظية: «أن يسعى جهده في رفع ما أضر بالرعايا من الشروط الخادثة في الخزيرات، حيث لم تتوافق الأمة عليها، ولا سلمتها، ولا رضيت بأمانة من كان يباشرها، ولا علمت بتسليم شيء منها. وأن يعمل جهده في استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود الغربية، وأن يباشر إخراج الجيش المحتل من المدينتين (وجدة والدار البيضاء) اللتين احتل بها، ويزين صحفته الظاهرة بحسن استخلاصهما، وأن يستخير الله في تطهير رعيته من دنس الحمايات، والتنزيه من اتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة، وإن اتحد أو تعاضد فليكن مع أخواننا المسلمين كالثمان وأمثالهم من بقية المالك الإسلامية المستقلة، وإذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم أمراً منها إلا بعد الصدع به للأمة حتى يقع الرضى منها بما لا يقدر في دينها، ولا في عوائدها، ولا في استقلال سلطانها، وأن يوجه - أيده الله - وجهته الشريفة لاتخاذ وسائل الاستعداد للمدافعة عن العباد لأنها أهم ما تصرف فيه الذخائر والجبايات، وأوجب ما يقدم في البدايات والنهايات».

ويتبين من هذا كله ما كانت تقضي به إرادة الأمة في ذلك العهد وهو:

1 - رفض معاهدة الجزيرة الدولية، لأنها مكنته للأجانب في بلادنا باسم المعونة والصلاح.

- 2 – إجلاء الجيوش الأجنبية المحتلة.
- 3 – تطهير صفوف الأمة من الحميات الخارجية.
- 4 – إطلاع الأمة على سير المفاوضات مع الأجانب، وعدم قبول أي اتفاق لا تصادق عليه الأمة، أو يمس بشأن من شؤونها، ومصالحها، وسلامة أرضها، واستقلال دولتها داخلاً وخارجياً.
- 5 – تنظيم الدفاع عن الوطن، وصرف كل ما يمكن من المال وبذل كل مجهود في هذا السبيل كما يفرضه الواجب والصالح العام.

ويقوم نص البيعة دليلاً قاطعاً على ما كان يتمتع به المغاربة عامة، والنخبة الناطقة باسمهم خاصة، من شعور وطني، ووعي سياسي، ومستوى معنوي، وتحفز شعبي، وتصميم دفاعي عن الكيان المهدد بشرّ الأخطار في الداخل ومن الخارج.

وواضح من منطوى ومفهوم البيعة، الأولى من نوعها في تاريخ المغرب، أنها عبرت عن مشاعر وعزم جميع المغاربة، الغيورين على بلادهم من أن تظل فريسة الفتنة صنيعة التدخل الأجنبي، وضاحية التامر باسم معاهدات مفروضة لخدمة المطامع الاستعمارية، والخلاصة أن البيعة قامت على قيود وشروط أملتها على لسان الأمة المغربية الحريصة وقائذ على إنقاذ استقلالها، وحماية ترابها، بكل الوسائل، بما فيها الدفاع المشروع عن الوجود منها كلف من تضحيه، وندبت لهذا السلطان الجديد، والأمة من ورائه رقيبة ومتآهة بعد رفضها لكل تدخل أجنبي، ولكل تعاقد معه،

سواء في مؤتمر مדרيد الدولي 1880 المنظم للحميات التي كانت سلطاناً في كيان المغرب، أو في مؤتمر الجزيرة سنة 1906، الذي فرض ذلك التدخل من وراء ستار مبادئ وإصلاحات مغرضة.

### الاستعمار يتکالب:

ولم يكن هذا الموقف من الأمة بالأمر الذي قابله الاستعمار الطامع المتحفظ بالانقضاض على المغرب بالارياح والاطمئنان، بل على العكس من هذا كان ذلك الموقف الوطني الرائع حافزاً للاستعمار علىمواصلة الجهود، ومضاعفة المساعي للظفر بالغنية المغربية بعد أن سلمت أكثر الدول فيها، إلّا ألمانيا التي انتهى أمرها من بعد كما انتهى أمر غيرها من قبل بالاتفاق مع فرنسا على التخلٍّ لها عن المغرب مقابل مصالح في جهة أخرى من أفريقيا، وبعية توريط فرنسا في الاستعمار والانصراف إليه بدل الاهتمام بأوروبا التي كانت تريد ألمانيا التوسيع فيها، والاستيلاء عليها.

### الصراع بين السلطان عبد الحفيظ وفرنسا:

أما السلطان عبد الحفيظ فقد سعى بالرغم عن الظروف، والصعوبات والمشاكل، في العمل طبق رغبة الأمة في بيعتها الشرعية، وقد قام الصراع قوياً وعنيفاً بين السلطان وبين فرنسا مدة سنوات، وحاول السلطان عبد الحفيظ أن يستنجد بعض الدول التي كان يظنها ما تزال صديقة ووفية، ولكن كل هذا لم يُجِد نفعاً.

وما ينبغي أن نشير إليه أن فرنسا لم ترد الاعتراف بعد الحفيظ سلطاناً على المغرب إلا بعد أن يعترف بمعاهدة الجزيرة وما نتج عنها. وقد تم لفرنسا هذا الاعتراف من عبد الحفيظ وهو مخالف لنص البيعة، ونكرت لما ألمته به صراحة من تعهدات وطنية وسياسية ودفاعية.

### التعاون بين فرنسا وأسبانيا:

ثم واصل الفرنسيون والاسبان كذلك اعتداءاتهم على التراب المغربي، وما ساعد على هذه الاعتداءات اتفاق فرنسا وأسبانيا، وتعاونهما في المغرب، مما مكناها من القيام بتدخلات واحتلالات خطيرة.

### الاضطرابات الداخلية:

وقد نشأت عنها الاضطرابات والفتنة، وتکاثرت بسببها المشاكل الداخلية التي شغلت الحكومة المغربية، بحيث لم تستطع معها أن تقوم بواجباتها نحو البلاد والأمة.

### الدول الأجنبية تغري فرنسا على احتلال المغرب:

وفي هذا الوقت كانت الدول تدفع فرنسا لبسط سيطرتها على المغرب بما كانت تبذله لها من التطمئنات والمغربات، ومثال هذا ما قالته إحدى الدول لفرنسا بعد مؤتمر الجزيرة على لسان وزير خارجيتها:

«إن عقد الجزيرة يلغى إلغاء تاماً كل المعاهدات السرية،  
بيد أنك إذا حصلت في المغرب على مركز خاص، وإذا لعبت دورك  
مع ألمانيا ببلادة وحزم فلا مفر لنا، مع مرور الزمن، من أن نعرف  
لكل بحمايتك على المغرب، وسنند نحن عضدك. أما إذا سلكت  
خطة العنف، واتبعت سياسة التجاهل لعقد الجزيرة، واعتباره كأنه  
غير موجود، فلا نستطيع مؤازتك وعليك أنت تقرير قيمة هذا  
العقد، وهو عقد دولي يقرر استقلال سلطان المغرب، وسلامة  
بلاده. وبما أن توقيعنا موجود في ذيل هذا العقد فلا يمكننا إذاً  
ـ بعامل الشرف والكرامة ـ أن نساند على هتك حرمته أو دوسيه  
بقدمك، فمن الحزم أن تترى وتتجهد في أن تحجب ألمانيا إلى  
جانبك، أما نحن فسنبذل قصارى جهدنا لجعل طريقك سهلاً  
بإزاله ما فيه من العقبات».

وفعلاً استطاعت فرنسا أن تحجب ألمانيا بجانبها، وبهذا  
استأسدت على المغرب، وأخذت تفرض عليه مشروعات الحماية  
بإلحاح، وبدون انقطاع ولا ملل.

### الدعائية الفرنسية تشوه الحقائق:

وفي نفس الوقت بدأت الدعاية الفرنسية تضلل الأفكار  
زاعمة أن عبد الحفيظ طلب نصب الحماية على المغرب، الأمر الذي  
دفع وزير خارجية المغرب إلى تكذيب الخبر بواسطة شركة الأخبار  
الفرنسية (هافاس)، وذلك في 29 مايو 1911.

**نكذيب وزير خارجية المغرب:**

**ونص التكذيب هو:**

«إن وزير الشؤون الخارجية للمغرب، السيد الحاج محمد المقرى، الموجود الآن بباريس، يكذب تكذيباً قاطعاً أن السلطان مولاي عبد الحفيظ طلب من فرنسا أن تبسط حمايتها على المغرب، سواء الآن بواسطة المقرى نفسه، أو من قبل بواسطة الجنرال موانيي . . .»

«وفي جميع الظروف السابقة، وكذلك محادثة السلطان مع الجنرال (موانيي) أعلن مولاي عبد الحفيظ أنه إنما استدعي الجنود الفرنسيين لتعيد الأمان إلى فاس، ولتساعد على حفظ الحاليات الأوروبية، ومولاي عبد الحفيظ قد اغتبط بالمعونة الخالصة التي قدمتها له فرنسا، وبالمساعدة التي بذلتها بحلالته في ظروف خاصة، بل شاقة، ولكنه أعلن بقاءه على أساس عقد الجزيرة الذي أعلنت حكومة فرنسا في كل وقت رغبتها في أن تظل مخلصة له على الدوام».

**وزاد المقرى قائلاً:**

«والاليوم، كما بالأمس، يريد السلطان أن تبقى العلاقات مع فرنسا قائمة على أساس هذا العقد».

## **فرنسا تفرض بعثة عسكرية على المغرب . . . السلطان عبدالحفيظ يستنجد بالقوات الفرنسية:**

وفي 19 أبريل 1911 تلقت الحكومة الفرنسية رسالة السلطان عبدالحفيظ يطلب فيها النجدة العسكرية ضد الثورة التي كانت تهدد عاصمتها، وقد صدر الأمر بإرسال الجنرال (مواني) على رأس جيش فرنسي إلى فاس، حيث وصل في 21 مايو من نفس السنة.

## **المغرب يعيش في حررين:**

وهذا ما أثار الإشاعات بأن فرنسا أخذت تبسط نفوذها على المغرب، وصارت الحوادث تتواتي، والتطورات تتتابع، والاضطرابات تتکاثر، والإشاعات تتغير حتى أصبح المغرب وسلطانه في حررين: حرب عسكرية تدور بين القبائل الشائرة والقوات المغربية والفرنسية؛ وحرب باردة، هي حرب الأعصاب والإشاعات والتخرصات في الداخل والخارج.

## **الضغط على السلطان عبدالحفيظ:**

وفي هذه الأثناء وصل مبعوث الحكومة الفرنسية، الوزير (رينيو) إلى فاس، وذلك في 24 مارس 1912، وبعد هذا بقليل نظم الجيش الفرنسي بفاس استعراضًا ضخمًا أمام عبدالحفيظ بغية الضغط والتهديد، والإرهاب، وكان هذا الاستعراض يوم 28 مارس، أي قبل فرض «معاهدة الحماية» بيومين.

## **المفاوضات والمساومات:**

ومنذ وصل الوزير (رينيو) دخل في مفاوضات مع عبدالحفيظ سرعان ما انقلبت إلى مساومة، وكان موقف السلطان أولاً هو الرفض، وتفضيل التنازل عن العرش على توقيع المعاهدة. وما قاله للفرنسيين: أنه سلطان الاستقلال، ولا يمكن أن يصبح سلطان الحماية.

## **السلطان عبدالحفيظ يستسلم مكرهاً:**

ولكن كل هذا لم ينفع أمام القوة الاستعمارية الغاشمة، والتأمر الدولي السافر والفتنة الداخلية الطامية، فاضطر السلطان إلى الاستسلام لمشيئة الوفد الفرنسي، والتوقيع – مكرهاً – على معاهدة مجهرة الحقيقة في 30 مارس 1912.

## **جريدة «الطان» تعطي وصفاً عن توقيع المعاهدة:**

وقد وصفت جريدة «الطان» الباريسية الحادث الخطير بقولها:

«وافق مجلس الوزراء بباريس على مشروع المعاهدة التي حضرها الميسير رينيو، مستوحياً نصوص معاهدة باردو التونسية، ووردت علينا أخبار سيئة من القصر عن تحرك السفارة من طنجة إلى فاس، ومضمونها أن مولاي عبد الحفيظ صرح بأن فرنسا يلزمها أن تبحث عن سلطان آخر يوقع على ما تريد التوقيع عليه، أما هو

فرفض التوقيع على إسقاط نفسه بنفسه، فاتصل وزيرنا بالتلغراف اللاسلكي، ورجاه أن يتتجنب تعجيل الأزمة، وقد عمل المسيو رينيو على تسكينه وتحفييف ثورته بمختلف الوسائل، وعندما وصلت السفارة إلى فاس كان الشعب في منتهى الصمت، وجرى الاستقبال بالقصر طبق العادة، وأحسستنا عند الدخول بما يدور في نفس السلطان من ضيق، وما يكنه من حذر شديد، وفي اللحظة الرهيبة التي وقع فيها السلطان تحت الضغط الدبلوماسي دون بقاء أي خارجي يشد أزره، وأمام الواقع من ثورة في بعض أجزاء المغرب على التدخل الأجنبي واستيلاء الجيوش الفرنسية على نقط عديدة استراتيجية في شرق البلاد وغيرها، فضلاً عن الإنذار الذي يطالبه بالخصوص لمقتضيات القوة، نعم في تلك اللحظة الرهيبة عزم السلطان على التهرب بالمقاوضات من الالتزامات التي ستفرض عليه، فقد طلب إيضاحات عن المادة التي تصرح لفرنسا باتخاذ التدابير الحربية التي تستدعيها حالة الاضطرابات في أنحاء المغرب، ثم طالب بضمانات لاحترام التقاليد والعادات الإسلامية، وغضب لمسألة طنجة التي يراد أن تخضع لسلطة دولية، وطالب أن تبقى جزءاً من التراب المغربي تحت السيادة المغربية، فقبل هذا المبدأ، وكان السلطان يريد بذلك أن تدفع فرنسا له ثمناً باهظاً مقابل توقيعه على المعاهدة التي كانت أخطر معاهدة يوقع عليها وهو حائز لصفة السيادة الكاملة، وكانت آخر معاهدة يضع عليها إمضاءه».

هذا قول الصحيفة الفرنسية في وصف توقيع معاهدة مشبوهة

في 30 مارس 1912.

## الوقع السّيِّء لتوقيع المعاهدة:

ولقد كان وقع هذا الحادث المؤلم في نفوس المغاربة سيئاً وشديداً، وكتب في هذا بعض الفرنسيين:

«قبل أن يذهب الوزير الفرنسي من القصر السلطاني، عقب توقيع المعاهدة، طلب من السلطان أن يبقى الخبر مكتوماً حتى يستعد له الأهالي، لكن بمجرد ذهابه أعلم السلطان حاشيته بخبر توقيع «المعاهدة» فلم يلبث الأهالي أن اطلعوا على الخبر بسرعة البرق، وأثار سماعه في جميع الأوساط سخطاً عظيماً، ولاحظ عبدالحفيظ داخل قصره نفسه غضب الشعب الصامت.

## السلطان عبدالحفيظ يسرع بمعادرة العاصمة:

ولشدة قلقه وعدم ارتياحه، وعزمته على التنازل عن العرش أراد أن يعجل بمعادرة عاصمته، وفي قصر السلطان وقنصلية فرنسا كانت تعد قوافل السفر، وكان السلطان ينوي أن يفارق العاصمة – فاسا – ويأخذ طريقه إلى الرباط يوم 17 أبريل 1912 بعد أن أيقن بأن محاولة التحاقه في الخفاء بجبل الأطلس لتنظيم المقاومة الوطنية ضد المعاهدة المفروضة أصبحت محاولة فاشلة، لأنه منذ ساعة التوقيع عليها، بل قبلها بكثير، أصبح تحت أعين الرقباء خاضعاً لرقابة فرنسية دقيقة وصارمة ليلاً ونهاراً، وكان الوزير الفرنسي رينيو يرغب في أن يسافر هو وحاشيته في نفس اليوم الذي سافر فيه عبدالحفيظ مع الفرق بين السفرين بضع ساعات، وكانت الجيوش

الفرنسية وقائد مع قائلها الجنرال مواني لا تزال ضاربة خيامها  
وراء أسوار فاس.

وفي 13 أبريل سافر الجنرال «مواني» مع عساكره قاصداً بها الساحل، ولم يجد، إلا طابورين بدار دببغ على بعد أربعة كيلومترات من فاس، ونزلت أمطار كالسيول الجارفة اضطر معها السلطان والسفير الفرنسي إلى تأخير سفرهما.

### الشعب يثور:

وفي يوم 17 أبريل كان موعد السفر، وسمعت وقت الظهر طلقات نارية في الأسواق، وانطلقت زغاريد النساء من فوق السطوح، وعمت المدينة كلها، فكانت الشارة الأولى من ثورة الشعب على المعاهدة، وثار الجيش المغربي على البعثة العسكرية الفرنسية، وعلى الرعایا الفرنسيين المقيمين بفاس، ووجهت الطلقات النارية المتوازية إلى القنصلية الفرنسية حيث كان الوزير «رينيو» والجنرال بروilar في كرب، وفي تشاور وائتمار...

### أيام فاس الدموية:

وعرفت هذه الأيام في تاريخ السيطرة الفرنسية بـ «أيام فاس الدموية»، وقد تحدث تحت هذا العنوان أحد الكتاب الفرنسيين عن هذه الحوادث كلها في كتاب له بقوله:

«كيف يمكن أن يتضرر من المغرب الذي ظل - خلال ثلاثة عشر قرناً - ليس فقط دولة مستقلة، ولكن أيضاً آخر وطن

إسلامي حافظ على التقاليد الإسلامية الطاهرة، أن يدخل تحت الحماية دون أي احتجاج».

نعم، لقد دخل المغرب بالقوة والإكراه تحت هذه السيطرة، ولكن دخل تحتها غاصباً، ومحتجاً، وثائراً، كما يشهد بهذا التاريخ المغربي الحافل بأعمال المقاومة والبطولة.

### السلطان يعارض المعاهدة:

ولكن نصب الاحتلال بالقوة على المغرب، وفرض توقيع المعاهدة على عبدالحفيظ، لم يقضيا على معارضه السلطان نفسه، فقد كتب أحد رؤساء الحكومة الفرنسية في ذلك العهد ما يلي:

«ظل المقيم العام (ليوطى) مدة ثلاثة أشهر يقاوم عداوة السلطان عبدالحفيظ، فقد صار الموقع على المعاهدة عدواً لها، واجتهد في إفساد بداية أعمال «الحماية» بوقفه في كل خطوة من خطواتها معتبراً، ومهداً بتنازله عن العرش، وأننا لا نعدو الصواب والحق إذا قلنا، دون أن نضيف إلى ما قدمنا شيئاً آخر: أن السلطان لم يكن متحداً معنا قلباً وقابلاً».

وقد كتب عدد من المؤلفين الفرنسيين المطلعين ما يؤيد هذا ويبين: «ان عبدالحفيظ ظل يحارب المعاهدة التي وقعتها بالإكراه حرباً منظمة، ويضع أمام خطواتها الأولى كل ما يستطيع من العقبات، وأنه كان يجده فكره في سبيل عرقلتها وتعريفها للخطر».

كما كتب آخر: «ان الأمة المغربية لم تر في هذه المعاهدة إلا وسيلة لإلغاء السلطة القومية الإسلامية، والقضاء على نفوذ الإسلام، وان حالتها النفسية في ذلك الحين أصبحت تذكر بالحالة النفسية التي مرت بالمغرب عند قيام دولة الأشرف السعديين، والقضاء على دولة البرتغاليين».

### بعد إخفاق معارضته:

ولكن معارضه السلطان لم تخل دون سير «الحماية»، فقضت على ملكه بدل أن يقضي هو على باطلها، لأن الأمر كان إذ ذاك في المغرب لمن هو أشد قوة، وقد ختمت الأزمة، وتم الصراع في 12 غشت 1912 الذي هو يوم استقالة السلطان وتخليه عن العرش، ومنذ ذلك الوقت أخذت فرنسا تطبق سياسة الاحتلال والاستعمار باسم الحماية المفروضة قهراً أو زوراً.

وهكذا أبي السلطان عبدالحفيظ أن يقى على العرش تحت سيطرة فرنسا، فتنازل عنه بالرغم عن الحاج (ليوطى) الذي أراد أن يحتفظ بهذا السلطان بصفته الموقع – ولو بالإكراه – على معاهدة الاحتلال الفرنسي.

وقد استمر الشعب المغربي يقاوم السيطرة الفرنسية بالسلاح مدة خمس وعشرين سنة، وحرب الريف التحريرية – بقيادة البطل الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي ومن معه – أشهر حروب المقاومة المسلحة في المغرب خاصة.

وفي سنة 1930، أي قبل انتهاء المقاومة المسلحة في الجبال الغربية بأربع سنوات، نشأت في البلاد الواقعة تحت السيطرة الفرنسية حركة وطنية تمثلت فيها مقاومة الشعب بالوسائل السلمية، والأساليب السياسية. ومنذ ذلك العهد دخلت الحركة الوطنية في صراع كبير امتد إلى سائر الميادين، وقد امتازت الحركة الوطنية الغربية بأنها كانت حركة إصلاحية، زيادة على كونها حركة سياسية تحريرية، وهكذا كانت حركة نهضة ومقاومة في جميع الميادين. ولم يقتصر نشاط الحركة على الداخل، بل امتد إلى الخارج في الشرق والغرب وجميع المعارك والاصطدامات التي جرت بين الحركة الوطنية والسلطة الاستعمارية الغاشمة كانت من أكبر عوامل نشر الحركة الوطنية والوعي القومي، وروح التوّب والنضال في الحاضر والقري في المغرب.

ولم تحل سنة 1944 حتى نهض الشعب المغربي بقيادة الحركة الوطنية، فطالب بإلغاء «الحماية» والاعتراف للبلاد باستقلالها. وقد تضامنت الحكومة، وعلى رأسها الملك، مع الشعب في وتبته الاجتماعية، ضد نظام الحماية والاستعمار. وقابل الفرنسيون — بتواطئ مع حلفائهم — هذه الوثيقة التحريرية بكل ما استطاعوا من البطش والفتاك، وكان هذا القمع الوحشي فضيحة لأدعياء الديمقراطية، والتحرير من النازية والفاشية، فبرهن الحلفاء بذلك على أن ديمقراطيتهم لم تختلف عن النازية والفاشية إلا في الاسم فقط. ولم يتبدل موقفهم من المغرب بعد الحرب، ولم يعترفوا له بما بذله، في سبيل نصرتهم، من الضحايا والخسائر، بل اعتبروا كل

هذا من واجب الأسياد على العبيد، ولكن قمع الاستعمار منها اشتد فإنه لم يمنع الحركة الوطنية المغربية من مواصلة الكفاح بجميع الوسائل في سبيل استقلال البلاد.

ثم بَيْت الاستعمار الفرنسي النية للقضاء على الحركة الوطنية في المغرب، فكانت الأزمة الشهيرة المنكرة التي أحدثها الجنرال (جوان) بسياسته الخرقاء التي آل أمرها إلى الفشل والخبوط، فبقي الملك فوق عرشه الذي كان رمز السيادة في عهد الاستعمار البغيض، وخرجت الحركة الوطنية من تلك المحنة ظافرة على الجنرال (جوان) الذي مني بالخسران وبكل منصبه بالرباط، فغادر المغرب غير مأسوف عليه.

وما أَخْرِ المؤامرة التي دبرها الجنرال (جوان) مدة أشهر ضد العرش والحركة الوطنية، اتحاد الأحزاب المغربية في جبهة سياسية تحريرية محكمة بميثاق طنجة الذي أُعلن في 9 أبريل 1951، وضمت الجبهة أحزاب جميع مناطق النفوذ الأجنبي في البلاد، كما اتحدت مع الأحزاب الوطنية في تونس والجزائر، وذلك في نطاق لجنة تحرير المغرب العربي التي كان يرأسها الأمير محمد عبد الكريم، والتي اتخذت مقرها بالقاهرة في 1948.

\* \* \*

بعد هذه النبذة الوجيزة عن الحركة الوطنية وصراعها ضد نظام «الحماية» التي كانت جنایة على المغرب وأمته، فإن الحكومة الفرنسية اتخذت من معااهدة 1912 مدة ثلاثة وأربعين سنة أداة حرب منظمة ضد سيادة المغرب، فبدأت بعد فرض المعااهدة بقليل بتجريد الحكومة المغربية من أكثر اختصاصاتها من الوزارات الحربية

والداخلية، والخارجية، بل جمع المقيم الفرنسي في يده السلطة الفعلية المطلقة، بحيث أصبح الحاكم بأمره في المغرب دون حكومة السلطان التي استحالت إلى حكومة صورية هزلية لا نفوذ ولا حكم لها في البلاد مع تدخل الفرنسيين وسيطرتهم القاهرة.

ولما تمت السيطرة السياسية والإدارية للفرنسيين أخذت سلطتها تستولي على جميع المرافق والمصالح في البلاد، وتسخرها لتوطيد أركان الاستعمار، وفتح مجال النشاط والاستثمار في وجه الجالية الأجنبية عامة، والفرنسية خاصة، وكان من شأن هذا أن شجع الهجرة الأجنبية التي تدفقت سيوها على المغرب من كل جانب وأصبح شُذّاذ الآفاق من الغربيين سادة في البلاد يتعمدون بما فيها من خيرات.

ومما توسلت به السلطات الفرنسية لفرض سيطرتها على شعب المغرب: إحداث ما يسمى بمناطق الاستعمار الزراعي في أخصب الأراضي، وللظفر بهذه الأرضي لجأت السلطة الفرنسية إلى شتى وسائل الغصب والنهب، منها سن ظهير ينزع ملكية الأرضي للفلاحين المغاربة ليقدمها إلى المزارعين الأوروبيين باسم المنفعة العامة، ومعناه أن غصب أرض الفلاح المغربي بتزعمها منه وتسليمها إلى المستعمر الأوروبي يعتبر في شريعة «الحماية» الفرنسية منفعة عامة. وتطبيقاً لذلك المرسوم أخذت السلطات الفرنسية مئات الآلاف من الهكتارات من أخصب أراضي المغرب، وملكتها للمستعمرتين الفرنسيتين وغيرهم من المستوطنين الأوروبيين، فمسح الاستعمار بهذه الوسيلة مساحات عظيمة في شتى الجهات حتى

اضطر أصحابها إما إلى البقاء بها كعَملة من المستعمرين، وإما إلى الهجرة للمدن كعَملة في المصانع الأجنبية أو ضحايا البطالة.

وهكذا أصبح شُذّاذ الأفاق من الأوروبيين مزارعين وملاّكين، بينما أصبح الفلاحون المغاربة فقراء يحبون الأرض طلباً لكسب القوت.

وأن كل ما أحدثه فرنسا في المغرب، خلال ثلاثة وأربعين سنة تحت الاحتلال، من طرق، وسُكُن حديدية، وموانئ وسدود، فإنما كان باسم الاستعمار لصالحه قبل كل شيء. وأما ما أنشأته فرنسا في المغرب من مدارس ومستشفيات وغيرها من المشاريع خاصة بالمغاربة وغيرهم.

وإذا اعتبرنا الكثرة العددية للشعب المغربي وما كان يجب منه من الضرائب التي تمول الميزانية العامة، وضخامة حاجياته المتکاثرة مع الزمن والتطور العام فإن ما امتنت به فرنسا على المغرب من المشاريع العمرانية إنما كان يعَد تافهاً بالنسبة لما كانت تجود به أرباحية «الحماية» والاستعمار على الجالية الفرنسية خاصة، والأجنبية عامة، وهي كمية ضئيلة في المغرب، إذ كان عددها لا يبلغ ثلث مليون نسمة بينما كان عدد الشعب المغربي اثنى عشر مليوناً.

وما يجب التنبيه إليه أن كثيراً من المشاريع الخاصة بالمعاربة – كالمدارس – كانت تعتبرها السلطة الفرنسية أداة للفتح المعنوي والسياسي، ووسيلة لفرنسا الشعب المغربي ثقافة وروحاً، ولكن تمسك هذا الشعب بعروبه وقوميته أحبط محاولات الاستعمار الفرنسي في هذا المجال.

وكان يسند السيطرة الفرنسية في المغرب تشريع استبدادي يسلب المغاربة وحدهم جميع الحقوق والحريات الفردية وال العامة، كما تسند هذه السيطرة أنظمة بوليسية تحمي، بوسائل القهر وال欺壓، خطط ومؤسسات الاستعمار الفرنسي الذي كان يقوم منذ يومه الأول على التسلط العسكري، والاضطهاد السياسي، والاستغلال الاقتصادي، والاستيلاء الثقافي، بصفة عامة على برنامج وضع لتسخير شعب بأكمله في سبيل أقلية أجنبية قليلة العدد خطيرة المطامع. والغريب أن دعاية فرنسا كانت تروج دون حياء ولا خجل أن لاستعمارها «رسالة تمدنية» في المغرب، ولكن الشعب المغربي ككل شعب ابتلى بالاستعمار.

ما عرف الحماية إلا كخصوصية وقرصنة لا أقل ولا أكثر.

\* \* \*

وبعد هذا يجب أن أبين هنا كيف اعتمدت سيطرة فرنسا على مقدسات الأمة المغربية:

إن الفصل الأول من معاهدة 30 مارس 1912 يقول بالللغة: «اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية، والقضائية، والثقافية، والاقتصادية، والمالية، والعسكرية، التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها إلى القطر المغربي...».

ثم يتبع الفصل قائلاً: «... وهذا النظام الجديد سيحفظ الوضعية الدينية، وحرمة السلطان، ومكانته المعتادة، والقيام بشعائر الدين الإسلامي، وصون المؤسسات الإسلامية، خصوصاً مؤسسات الأوقاف».

هذا قول الفصل الأول من المعاهدة الفرنسية المفروضة على المغرب، ولكن تطبيق هذا الفصل – كغيره من بقية الفصول – إنما سار على عكس ما ورد فيه، فقد استأثرت السلطة الاستعمارية بالنفوذ وسيطرت على مقاليد الحكم والإدارة في المغرب، وتمكنـت بهذا من التصرف التام المطلق في البلاد، وأهلها وخیراتها. وقد امتدت تصرفات السلطة الفرنسية إلى الأوقاف الإسلامية، فسيطرت عليها، عن طريق رقابة موظفين فرنسيين، وبالرغم عن التزام فرنسا في المعاهدة باحترام الإسلام وشريعته وأوقافه، لم يمض زمان قليل حتى أصدر الجنرال (ليوطى)، قرمان الاستعمار، وقديس الاحتلال في المغرب، مرسوماً يفرض به ما عرف في تاريخ الاستيلاء الفرنسي «بالسياسة البربرية».

وتتلخص هذه السياسة المشؤومة في محاولة فصل البربر عن العرب في المغرب عملاً بقاعدة السلخ والسيطرة المعروفة. «فرق نسُد»، كما أن السياسة البربرية هدفت إلى محاربة الإسلام كدين وشريعة، وذلك عن طريق تقوين الأعراف القبلية وإحلالها محل القضاء الإسلامي .

وقد اعتبر الفرنسيون، أنصار السياسة البربرية، أن أكبر سلاح لمحاربة الإسلام هو مقاومة اللغة العربية كلغة دينية وقومية، وقد كتبوا وقالوا: «أن العربية هي القناة التي ينساب منها الإسلام إلى الأرواح والنفوس».

وباختصار، فقد هدفت السياسة البربرية التي لفقها الفرنسيون في المغرب إلى تحطيم جميع معالم القومية المغربية التي

كانت، ولا تزال، ترتكز على الإسلام والعروبة، وقد اتخذ الفرنسيون فرنسة البرابر، عمدة وسائلهم، يتسلون بها إلى تزييق وحدة الشعب المغربي، وتكوين كتلة بربرية متفرندة يعتمدون عليها، كما اعتمدوا على أقليات عنصرية ودينية معروفة في الشرق العربي، وإنما دفعهم إلى هذا بغضهم للعرب والعربية والإسلام والشريعة، لأن في هذا عز الأوطان والأقوام.

والاستعمار الفرنسي خاصة لا تطيب له الحياة، ولا تتم له السيطرة في أرض تعز بالإسلام والعروبة. بعبارة واحدة، إن السياسة البربرية التي حاولت فرنسا انتهاجها في المغرب، إنما كانت، في أسسها وأساليبها، وأهدافها، حرباً صلبيّة في القرن العشرين، وفرنسا قد قامت بمحاربة الإسلام والعروبة في المغرب، كما قامت بها في الجزائر وتونس، لأنها كانت تعتبر أنها بنت الكنيسة، كما كانت تسمى نفسها، وما دلّ على هذا دلالة واضحة أن المعركة الفرنسية الاستعمارية ضد الإسلام والعروبة في المغرب اشتراك فيها الكنيسة الكاثوليكية وكهنوتها مشاركة سافرة مفضوحة يعرفها كل واحد في بلادنا وفي الخارج.

ولكن شعب المغرب – المسلم العربي – كان أقوى من خصوم الإسلام والعروبة. فقد قاوم شعبنا، وعلى رأسه الحركة الوطنية، الاستعمار الفرنسي والكهنوت الكاثوليكي معاً مقاومة أحبطت السياسة البربرية المشؤومة، فأصبح بسبب هذه السياسة العدوانية الصليبية أكثر تمسكاً بالإسلام، وأشدّ تشبثاً بالعروبة، وكم من نعمة في طيها نعمة كما يقال.

ولم يقتصر الاستعمار على محاربة الإسلام كدين وشريعة، بل

امتدت يد السيطرة الفرنسية الأئمة – وذلك باسم الإصلاح والتنظيم المزعومين – إلى الأوقاف الإسلامية، فتصرفت فيها بما اقتضته سياسة الاستعمار من تسليم كثير من أراضي الأوقاف إلى المزارعين الفرنسيين والأجانب، وعليكها لهم بوسائل قانونية معروفة، وقد حولت السلطة الفرنسية إدارة الأوقاف الإسلامية في المغرب إلى مؤسسة عقارية، وشركة تجارية، قلما تظهر في نظامها وتصرفاتها بمظاهر المؤسسة الدينية والاجتماعية الإسلامية، فقد فرضت عليها السلطات الفرنسية تدخلها بواسطة مراقبين فرنسيين كانوا أصحاب السيطرة المطلقة في كل ما يرجع للأوقاف. وأكبر عمل كانت تتولاه المراقبة الفرنسية المفروضة على الأوقاف هو استغلال مواردها العظيمة المتزايدة في مشاريع عقارية.

أما تحسين أحوال المسلمين عن طريق المؤسسات الدينية، والمنشآت الاجتماعية، والمشاريع الثقافية، فلا يصرف فيه من موارد الأوقاف، إلا ما دون ما يصرف في الأعمال العقارية ذات الصبغة التجارية.

وإذا انتقلنا من الأوقاف إلى القضاء الشرعي، وجدنا ما لا يقل عن ذلك تدخلاً وسيطرة، وحرباً ومقاومة: فقبل فرض السيطرة الفرنسية على المغرب كان القضاء أهلياً صرفاً قوامه الشريعة الإسلامية، أما بعد الاحتلال فقد تقلص سلطان القضاء الأهلي بالتدرج، إذ أنشأ الاستعمار محكماً فرنسية نقل إليها كثير من اختصاصات الأهلية، وذلك لصالح الاستعمار واللحالية الأجنبية، وخاصة الفرنسية.

وهكذا سلب التشريع الفرنسي كثيراً من حقوق القضاء المغربي، وفي نفس الوقت اتجهت السلطة الفرنسية، باسم التنظيم والإصلاح، إلى سن قوانين مغربية متأثرة بالقوانين الفرنسية، وكانت المحاكم الفرنسية تطبق هذا التشريع الجديد زيادة على التشريع الفرنسي، ولا تقتصر اختصاصاتها على الفرنسيين والأجانب، بل تمتد إلى المغاربة أنفسهم في كثير من الشؤون والقضايا، وفي هذا ضمانة أعطتها السلطة للفرنسيين والأجانب على حساب الشعب المغربي.

وبصفة عامة فكل قضية أحد الخصمين فيها فرنسي أو أجنبي غير أمريكي كانت من اختصاص المحاكم الفرنسية، وتصدر أحكام هذه المحاكم، باسم رئيس الجمهورية الفرنسية أولاً، وباسم ملك المغرب ثانياً.

وما تقلص به ظل القضاء الإسلامي في قبائل البربر: إنشاء السلطة الفرنسية لمحاكم قبلية تطبق الأعراف المحلية بعدما جمعها الفرنسيون، وفرضوها باسم سياستهم البربرية المتحدث عنها من قبل، وكان القضاء البرברי الذي أحدثته فرنسا في المغرب يصيغ نفسه بصيغة فرنسية، إذ كان يشرف عليه مراقبون فرنسيون — عسكريون ومدنيون — وتسجل أحكامه باللغة الفرنسية في إدارات المراقبة الفرنسية.

وبالرغم من احتجاج الشعب المغربي، بما فيه البربر، على تلك السياسة الاستعمارية، ظلت السلطة الفرنسية تفرض العرف البربرى مفرنساً على القبائل البربرية التي حاربت الاستعمار بقوة

السلاح، والتي طالبت بالقضاء الإسلامي بدل العرف البربرى المفروض.

إن شعب المغرب – في عهد سيطرة الاستعمار – قد فقد مع أراضيه وخيراته الكثيرة، أعز ما يملكه إنسان، وشعب، ودولة: ألا وهو «الحرية، والسيادة، والاستقلال».

والمغرب، الذي كافح في سبيل الاستقلال، ظل يقاوم مفتريات الدعاية الإسلامية، بل الفرنسيّة، التي كانت تنسب إلى الاستعمار رسالة تدينية؛ وتصور حكمه نظام سعادة وحرية لشعب يعيش تحت التир الأجنبي، في شقاء وحرمان وعبودية.

وكنا نسأل نفس السؤال الذي وجهه ذات يوم إلى اليابان مدة حربه مع الصين، أحد أقطاب السياسة الفرنسية، وهو الرئيس (ايدوار هيريو)، حيث كتب في إحدى صحف باريس وقد بلغت تلك الحرب أشدّها: «أيجوز إسعاد شعب بالرغم عن أنفه»؟ ولكن هيريو لم يتوجه بنفس السؤال إلى فرنسا التي كانت تستحقه مثل اليابان.

لا شك أن ذلك لا يجوز، ولكن التصرف الفرنسي لم يكن مختلف في المغرب عن موقف اليابان مع الصين، فقد شن اليابان حربه على الصين باسم التمدن المزعوم، كما أعلنت فرنسا حربها على المغرب باسم توطيد الأمن والسلام فيه، وفرضت «حمايةها» الاستعمارية على البلاد باسم النظام والإصلاح، وكانت فرنسا تزعم أنها تحمي المغربي تأدبة لرسالة تدينية، فإذا كان لا يجوز في المنطق الفرنسي إسعاد شعب بالرغم عن أنفه بالنسبة للبابان مع

الصين؛ فهل كان يجوز في نفس المطق إسعاد المغرب بالرغم عن أنفه تحت السيطرة الفرنسية وسياستها الاستعمارية.

لقد تحمل شعب المغرب مدة ثلاث وأربعين سنة، جميع ما جلبه إليه السيطرة الفرنسية من مساوىء وشرور، ولكنه استطاع بصبره وتجليده، وبكافحه وتضحیته، أن ينفي الوجود الفرنسي ويعيد مكانه الكيان الوطني في ظل السيادة والاستقلال. وهذا مما قوى تصميم المغرب على استرجاع سيادته واستقلاله، وقد ناضل الشعب المغربي بقوة السلاح مدة ربع قرن في سبيل سيادته واستقلاله، وظلت روح المقاومة قوية في المغرب وأن أفت هذه البلاد السلاح. فاضطهد الاستعمار للمغرب لم يزد بروح المقاومة فيه إلا قوة وصلابة، وقد ضرب شعبنا في الماضي خير الأمثلة في ميدان الجهاد ضد العدوان الأجنبي والحكم الفرنسي، والشعب الذي استطاع أن ينصب صدوره للدبابات والمدافع، ويستهدف لقنابل الطائرات، بل للغازات السامة، ويقارع هذه الأسلحة الفتاكـة بـقـوـة الإيمـان والتضـحـيـة بـقـيـ موجودـاً وقادـراً عـلـى أن يستـأـنـفـ المـعـرـكـة في سـيـلـ الحرـيـة بما عـهـدـ فيـهـ من الشـجـاعـةـ والـثـبـاتـ.

وقد حقـقـ هذا في 1953، وأدى في عام 1956 إلى انـقـراـضـ الحـمـاـيـةـ، وـعـودـةـ الـاسـتـقـلـالـ، ولـيـنـصـرـنـ اللهـ مـنـ يـنـصـرـهـ، وـماـ لـلـظـالـمـينـ مـنـ أـنـصـارـ.



## وثائق تاريخية هامة

نشتت فيما يلي بعض الوثائق التاريخية التي تهم فترة أزمة الحكم في المغرب منذ سنة 1905.

وقد نشأت هذه الأزمة عن خلع السلطان عبدالعزيز وبيعة أخيه عبدالحفيظ. فتلك الوثائق خير ما يصور ما جرى وقى من أحداث وانقلابات، وما حاولته الأمة، ممثلة في منتخبها الوعائية، لإنقاذ المغرب مما تردى فيه من أوضاع الفساد، وما كان يتهدده من اختصار التدخل الأجنبي عاماً، والاستيلاء الفرنسي خاصة باسم التنظيم والإصلاح.

الوثيقة الأولى، هي رسالة عبدالحفيظ بعد توليهمبراكش 10 رجب 1325 إلى الشيخ محمد بن عمر الكبير الكتاني يطلب منه فيها بيعته، ونصها:

«الشيخ الأجل العارف بالله تعالى، الولي الكامل، الشريف، البركة، الأخير، السيد محمد بن الشيخ عبدالكبير الكتاني، وفقك الله، وسلام عليك ورحمة الله وبركاته...».

وبعد، غير خفي ما حدث بوجدة من مفاجأة العدو لها،

وأخذها على غرة فاتخذ أمرها هزواً ولعباً وتهكماً وسخرية .  
ولم يجد أهلها ناصراً ولا معيناً، ثم لم يكن إلا كلمح البصر، حتى  
عمد أيضاً إلى الدار البيضاء التي هي أعظم التغور بأرض المغرب  
ومركز البلاد ووسطها وأخرج أهلها منها واستولى عليها وجه عدداً  
من الفلاكيط إلى جميع المراسي بقصد الهجوم عليها كذلك، وذلك  
حيث علم العدو عجز من يقوم بأمر المسلمين وثغورهم، وشاع  
وذاع أنه بصد الحلول بفاس ومراكش، لا قدر الله ذلك، وحيث  
كان هذا الأمر الهائل الذي تبكي عليه العيون دماً وازدادت به  
النفوس مرضاً وألماً، وعلم جميع المسلمين ما يصير الله أمر أنفسهم  
وأموالهم وبладهم، جالت أفكارهم وخاضت عقولهم وأبصارهم،  
فيمن يقدمون لهذا المنصب الأعظم ويسلك به فيهم السبيل الأقوم،  
بعد إجماع علماء هذه الحاضرة المراكشية على خلع ربيقة بيعة الأول  
من أعناق هذه الأمة المحمدية فهداهم الله للتوفيق والتسديد،  
والرأي الصالح السديد، فانعقد الإجماع من هذه الحاضرة المراكشية  
وما حولها من البقاء، على تقديمها وأمانتنا، والدخول تحت طاعتنا،  
للنظر في مصالح المسلمين، والدفاع عنهم وإخراج العدو من ثغور  
المسلمين، فلم نجد بدأ من مساعدتهم على ذلك، لما ورد في ذلك،  
من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة النبوية، وبایعوا بيعة انعقد  
على ألوية النصر عقدها وطلع في أفق ال�باء سعدها، حضرها  
الصدور والأعيان، وأهل الوجاهة في هذا الزمان، ذو الخل  
والعقد، ومن إليهم القبول والرد، من علماء أعلام، وأصحاب  
الفتاوى والأحكام وعظماء أشراف كرام، ورماة كبراء، وولاة  
أمراء، ورؤساء أجناد، والمتقدمين في كل ناد، من عرب البدو

والحضر، وجيوش العبيد والبربر، فانعقدت بحمد الله مؤسسة على التقوى واشتد بها عقد الإسلام وتقوى، بيعة تامة محكمة الشروط، وفيه العهود دقique الربوط، جارية على سنن السنة والجماعة، سالمة من كل كلفة ومشقة وباءة، رضي الكل بها وارتضاها، والترم حكمها بالسمع والطاعة وأمضهاها، فأجبنا داعيهم لذلك ودخلوا تحت طاعتنا ونصرموا رايتنا، وأعلنوا بالنصر المؤزر لجنابنا الشريف سائلًا منه سبحانه أن يعيننا على ما كلفنا ويوفقنا لما به طوقنا إنه ولي ذلك وحسينا الله ونعم الوكيل وأعلمك بهذا لتأخذ حظك من الفرح وتوجه بيعتنك لشريف حضرتنا منكم صالح الأدعية بإعازار هذا الدين الشريف وتأييده وإعانته جنابنا على القيام بأمر المسلمين، والله يوفقكم لما فيه رضاه، والسلام – في 10 رجب الفرد عام 1325».

وهذه الرسالة غنية بنفسها عن كل تعليق، غير أنه تجدر الإشارة إلى ما ورد فيها بشأن البيعة المراكشية، وهو قوله: «بيعة تامة محكمة الشروط، وفيه العهود، دقique الربوط». فهي بيعة مفيدة لا مطلقة. وكان نتيجة الرسالة أن عقد بضريح مولاي إدريس بفاس جع كبير حضره مثلثو سائر الطبقات في المدينة وغيرها، وفيه، تم إعلان عزل عبد العزيز وتولية عبد الحفيظ، وذلك في 23 ذي القعدة 1325، وجرى هذا وفق مسلسل بدأ بتوجيه نواب فاس إلى العلماء سؤالاً هو خلع السلطان عبد العزيز وتولية عبد الحفيظ، نصه:

«الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، وعلى آله الأبرار، وصحابته المنتخبين الآخيار.

سادتنا علماء فاس كافة، سلام عليكم ورحمة الله.

وبعد، فلا يخفىكم ما حل بهذا القطر المغربي من احتلال بعض الأجانب جل نواحيه كتوت وفجيج وعيون بني مظهر ومدينة وجدة، وثغر الدار البيضاء موضعاً بعد آخر احتلاً نشأ عن احتلال الأحكام وتقادع الولاة عن الاستعداد ومولاتهم لبعض أجناس الأجانب حتى عقدوا معهم شروطاً تؤدي إلى إدخال المسلمين تحت حكمهم وبسط يد التصرف لهم فيسائر القرى والأمصال بما تسبب عنه من إسقاط الأحكام الشرعية كإيدال الزكاة بالترتيب فيسائر الأيالة وإحداث البنك المؤدي إلى إدخال الربى فيسائر المعاملات، وغير ذلك مما هو معلوم، لدى الخصوص والعموم، كاستلاف الأموال العظيمة من الأجانب وصرفها في غير مصالحها، زيادة على خلاء بيت مال المسلمين بعد عمارته، وإزالته، بل وإنزال البوليس بعض المراسي الذي من أعظم دواهيه سلب السلاح من يد كل مسلم، وغير ذلك من الأمور التي يعلمها كل واحد من أبناء الأيالة المغربية: كتجهيز جيش وتوجيهه لمقاتلة الغزاة أهل قبيلة الشاوية إعانته لجيش احتلال الدار البيضاء وانتصاراً له، حتى تحققت الرعية بعجز أميرها القائم بأمورها عجزاً كلياً فنفرت منه القلوب وبقي الناس بسبب ذلك فيسائر المدن والبوا迪 في فوضى يأكل بعضهم بعضاً فيما هو جوابكم عن هذا الداء العossal وما كيفية التخلص منه مع تحقق الأضمحلال وكيف إن دام الحال على ذلك، وبقي الأمير منهمكاً فيها هنالك. وهل يجوز خلعه مع تحقيق كل هذا أم لا؟.

أجيوبنا بما يخلص ربكتنا وربقتكم من أيدي بعض

أجناس الأجانب مأجورين، والسلام. في ثامن وعشرين ذي القعدة الحرام عام خمسة وعشرين وثلاثمائة وألف».

وكان السؤال مذيلاً بخمسة وعشرين توقيعاً، هم نواب سكان العدوة، والأندلس، واللمطين. وقد حضر الكثير من هؤلاء السكان معلين أنهم اختاروا الموقعين ليتولوا استفتاء العلماء باسمهم ونيابة عنهم.

وكتب وثيقة تدين عبدالعزيز أمضاها كثير من أعيان فاس،  
ونصها:

«الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا ومولانا محمد رسول الله صل الله عليه وعلى آله وصحبه.

شهوده الموضوعة أسماءهم عقب تاريخه، وكلهم من أعيان فاس وشرفائها ورماتها ورؤسائها وتجارها وغيرهم، يشهدون بأن الأمير حينه مولاي عبدالعزيز صدرت منه أمور منكرة شرعاً وطبعاً من مواليه ومبله لبعض أجناس الأجانب آناء الليل وأطراف النهار، وتبذير بيت مال المسلمين فيها لا يرضي رب العالمين، وتبدل الزكاة والأعشار بإحداث الترتيب والبنك الموجب للربى الذي هو من أعظم الذنوب والاشغال بما لا يرضي، حتى انحلت بسبب ذلك عرى الدين وتفرق جموع المسلمين وأدى الحال إلى تمكين بعض الأجانب من بلادهم إلى أن استولى على توات ونواحيها، وفجيج، وعيون بني مظهر، ووجدة، والدار البيضاء. وكاد يستأصل بلادات المسلمين ونزع سلاحهم عن أيديهم حتى كادت تضعف شوكة الإسلام وتصير إلى الانعدام، وقد جهز جيوشاً للمجاهدين بالشاوية يقاتلهم حين قاتلوا جنس الفرنسيين مجئه

للدار البيضاء باقراره في الظهائر المقرؤة على المنابر، وفرت عنه جل رعيته وبقوا في فوضى. كل ذلك في علمهم بالمعاينة لما يعاين والسماع الفاشي المستفيض على ألسنة أهل العدل وغيرهم وبضمته قيدت شهادتهم مسؤولة منهم لسائلها في الغد التاريخ أعلاه.. وقد أمضاه أكثر من مائة شخص».

وكانت نهاية كل هذه الحركة الشعبية جواب العلماء، ونصه:

«الحمد لله مبدُّل العسر باليسر وناشر ألوية العز والنصر، والصلوة والسلام على سيدنا ومولانا محمد محرز كل فضل وفخر، وعلى آله تيجان المجادة، وصحابته بدور السعادة.

أما بعد حمد الله، مستحق الحمد وملهمه، ومنشئ الخلق ومعدمه، فقد طالعنا سؤالكم حوله وفهمنا ما احتوى عليه وحرزنا لفظه وقوله، فقولكم فيه أن مولاي عبدالعزيز، أميركم، كان قد اشتغل بما يخالف السنة والقرآن، وعجز عن دفع بعض الأجانب عن ثغور المسلمين، بل صدر منه ما أدى إلى تمكنتهم بالفعل، حسبما ذلك مثبت بالمحاجب أسفل محوله ومتضح مبين، إلى غير ذلك من الأمور المنكرة، التي هي في صدور الكل مسيطرة، هل هذه الأمور موجبة لعزله وعدم نفوذ حكمه و قوله.

فالجواب، والله الموفق للصواب، حيث ثبت ما ذكر: فيجب عزله وتولية غيره من يقوم بأمور المسلمين ينفذ قوله و فعله لكون إمامته لم تجر على القواعد الشرعية، بل ولا على الضوابط المرعية لكون الإمام يعتبر فيه ما إن تقاعده عنه خلع وعن الإمامة العظمى دفع. قال ابن سلمون: الإمامة عبارة عن خلافة شخص

للرسول عليه الصلاة والسلام في إقامة قوانين الشرع وحفظ الملة على وجه يجب اتباعه على كافة الأمة وشروطها المتفق عليها ستة إلى ... آخر كلامه. وهذا المسؤول خارج عن الضابط المذكور، إذ لم يجر على قواعد الشرع في جميع الأمور. وقال البكري: وبالجملة السبب المتفق عليه كل ما يختلف عليه مقصود الإمامة. قال رأس العارفين في حواشيه على البكري: يدخل فيه العجز عن القيام بالصالح وينبغي اعتباره من حيث كونه نسبة وإضافة بحيث يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين وانتكاس أمور الدين .. إلخ، ونقله الآية وسلموه فيجب على المسلمين أن يبالغوا مجدهم في رفع الضرر عن المسلمين. ولا يخفى أنه لا أعظم من استيلاء بعض الأجناس الأوروبيين، كما يجب عليهم الانتقام من يرکن عليهم ويواлиهم ويتحبب إليهم ويواتيهم. قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخْذِلُوا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ الآية. قال بعض المفسرين كالنصرة لهم والاستنصار بهم وذلك المتولى والاهم وقاربهم وأظهر العجز وما تحرّك للدفاع عن المسلمين ولو بغمز بل سكت عن استيلاء بعض الأجانب على بلاد المسلمين كالأماكن المذكورة في السؤال، ولا يخفى أنه لا تجوز شهادته إذا استولى على بلادات المسلمين حسبيا ذكره الشيخ الزرقاني لدى قول الشيخ خليل ولإمام المهادنة .. إلى أن قال إن خلا عن كشرطبقاء مسلم، قال الزرقاني أو بقاء حرية المسلمين خالية لهم والله سبحانه يلهمنا للصواب».

وذيل الجواب بإمضاءات العلماء الآتية أسماءهم:

□ محمد بن رشيد العراقي ، محمد بن عبدالكبير الكتани ،

أحمد بن المواز، محمد الحميد بن محمد الشامي، عبدالسلام بن محمد الهواري، عبدالسلام الحسني العمراني، أحمد بن محمد بن الخطاط، أحمد بن الجلالي الأ Mgari، أحمد بن المهدى بن العباس البوعزازي، محمد التهامي كنون، محمد بن أحمد الفريونى، عبدالله بن ادريس العلوى، عبدالرحمن بن الفرشى الإمامى، محمد بن خفید الشامى، الطاهر بن محمد اليازغى، أحمد الشامى، عبدالسلام غازى، أحمد بن عبدالعزيز الزريعى □

وكتب وثيقة العزل كما يلى :

«الحمد لله. بعدهما وقع سؤال كل من ذكر أعلاه من أهل فاس المقيدة أسماؤهم عقب السؤال أعلاه، الثنائين فيه عنهم وعن بقية أهل فاس للسادة العلماء بذى الحضرة الإدريسية المقيدة أسماؤهم عقب الجواب صدر محوه عن حكم الله تعالى في خلع الإمام أعلاه وأجابوهم بما أجابوهم به حيث أسير استناداً منهم لما جلبوه من نصوص الآية، رضوان الله عليهم، حسبما بالجواب المشار إليهأشهد حيثند السائلون المشار لهم ومن لا يعد كثرة من أهل فاس الإدريسية من فقهاء وشرافاء وتجار وأعيان وغيرهم أنهم خلعوا بيعة الإمام المشار له من أعناقهم وأعلنوا بذلك لينظروا لأنفسهم من يقوم بأمورهم ويجهد في مصالحهم إشهاداً وإعلاناً تامين عارفين قدره وبأكمله وعرف جلتهم بالباقي، وفي متم الشهر أعلاه الحق وأعلنوا بذلك أقحم به صح عبدالسلام غازى وأحمد بن العربي البلغيثي الحسنى، بشكلهما ودعائهما».

وبعد أن تم خلع عبدالعزيز عقدت البيعة لعبدالحفظ، وتولى تحريرها أحمد بن المواز، ولكنها كتبت بأسلوب تقليدي

لا يتناسب مع الظروف، ولا يعتبر متطلبات الساعة، وقد أثار اعتراضات في الجمع، وتولى تنفيذ ذلك الأسلوب محمد بن الكبير الكتاني الذي وجد مشروع البيعة حال من الشروط والقيود الواجبة في تلك الظروف العصبية من حياة المغرب والأمة وكان قد أعد شروط البيعة، فأعلنها مطالبًاً بضمها إلى نص البيعة فوق الجميع عليها.

ولما اطلع عبدالحفيظ على تلك الشروط استفاد منها، واعتبرها مفيدة لسلطانه وتصرفاته، حيث أنها تلزمه بالشوري، وتفرض عليه احترام سيادة الأمة، واتباع إرادتها في تدبير شؤونها العامة. ويقال انه وبخ من أجلها، الوفد الذي حمل إليه البيعة في مكناس، وكل هذا دل على أنه اعتبر أن البيعة أدت مهمتها بتوليتها، وأنها أصبحت بعد هذا قصاصة ورق لا قيمة لها ولا جدوى، فهو حل لما فيها من شروط والتزامات، فخالف بهذا حكم الشوري في الإسلام، وعارض التيار الانقلابي الذي أودى بعرش أخيه وأقامه مكانه على أساس بيعة مشروطة لصالح البلاد والأمة.

ونص البيعة هو كما يلي :

«الحمد لله الذي جعل كلمة الحق هي العليا، وأرشد المؤمنين من عباده لاتباع مقتضياتها أمراً أو نهياً، وفضل الأمة الحمدية على سائر الملل والأجناس، كما فضل آل بيته الكريم على الناس، وشرف هذا الوجود بن يرقيه الله من خيارهم منصب الخلافة. فيتبع في الشريعة والعدل والسياسة سنة جده ويقتفي في ذلك الكرام أسلافه، تصديقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: «ولاية

أهل بيتي، أمان لأمتى». نحمسد سبحانه أن تفضل على المسلمين بالهدایة لقبلة الرشاد، والتمسك بحبل التوفيق والإسعاد، والعدول عن مواضع الزيف والتغريب والعناد. ونشكره أن هدى خاصة الأمة وعامتها، لتقليل من يوقي بالعهود الشرعية، ويقوم بحفظ الدين ومصالح الرعية، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الذي يؤتي الحكمة من يشاء، ويتزع الملك من يشاء، ونشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله الشفيع في أمته يوم يتميز القاطنون من المقطرين، والحافظون للأمانة من المفرطين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين اجتهدوا في كشف غياب الضلال، وكانوا يمليون مع الحق حيث مال، ولا يخربون من يتسلل في أحكام الشريعة بحال. أما بعد، فإنه لما أراد الله تعالى أن يزيح ليل الجهلة عن عباده، وأن يجدد الدين بن يطلعه شمساً في أرضه وببلاده، ليعود عز الإسلام لشبابه، ويبقى استناد الإمارة العلية إلى سنته وكتابه، وتعلقها من الشرع بأسبابه، تدارك سبحانه الوجود، واستطرارت الأنوار المضيئة للأغوار والنجود، بمباعدة من يعيد الله به شمس الخلافة إلى برج شرفها، ويرد به نقطة العدل والحلم إلى مركزها، وينحي به أثر الخلفاء الراشدين، ومكارم الأسلاف الكرام المهتدين، وهو من حاز من الأوصاف الكاملة غايتها، وبلغ من المزايا الجسيمة نهايتها، فاكتسى العلم لباساً، والشجاعة أتراساً، واتخذ العلم أساساً، والحلم شعاراً، والكرم دثاراً، والدين قواماً، والسياسة الشرعية نظاماً: مولانا أمير المؤمنين ابن مولانا أمير المؤمنين ابن مولانا أمير المؤمنين الذي جعله الله خير آية ناسخة، وأثبتت له في الكمالات قدمًا راسخة، نخبة الخلاقة العلوية، وجوهرة عقد

المملكة الإسلامية، المتفاعل باسمه، في حفظ الإسلام ورسمه، أبو المعالي مولانا عبدالحفيظ ابن مولانا الإمام المقدس بالله سيدنا الحسن ابن ساداتنا الملوك الكرام، المقدسين في دار السلام، لما ألقاه الله له في قلوب الخلائق من الحب الجميل، والاعتقاد الذي هو بنصرة الدين كفيل، فحبذا من إمام تهتز لذكره أعطاف المنابر، وتتقلد من شريف دعوته بأبهى من نفيس الجواهر، وتستضيء بالبلاد يأكليل شرفه الزاهر، وتسكن العباد تحت ظله المؤيد الوافر، أبقى الله أيامه، بقاء يستصحب الله دوامه، وخلد له ولأعقابه هذا الأمر الكريم إلى يوم القيمة، فانتدب من وقفت بهم مطية التوفيق، على حضرة الإخلاص والصدق، وأخذت بهم أزمة السعادة إلى حيث الفوز برضى الله ورسوله حقيق، من جميع أهل فاس الإدريسيية، لا زالت مصونة محمية، وسائر أشرافهم ورماتهم وعلمائهم وقضائهم وكبارائهم ونقبائهم ومرباطيهم، وصلحائهم وأعيانهم، وخاصتهم وعامتهم، وكذلك أهل فاس الجديد، لشمول التوفيق لهم والتسديد، على تقلد الجميع بيعة مولانا أمير المؤمنين المذكور، المختص بالسعد الباهر واللواء المنصور بيعة تؤسس على تقوى من الله ورضوانه، ويشهد عقدها الكريم ملائكة الرحمن، فبایعوه كلهم على الأمانة والأمانة، والعفاف والديانة، والعدل الذي يشيد للergus أركانه، مبايعة شائعة على عقدها الكريم بحكم الوفاق، وعموم الاتفاق، والمواثيق الشديدة الوثاق، وبجميع اليمان، الصادقة اليمان، أعطوا بها صفة أيدهم، ورفع العقيرة بها منادיהם، وندبوا إليها سائر القبائل التي بنوا حيهم، عارفين أن يد الله فوق أيديهم، وأمضها الكل المجموعي والجماعي على

السمع والطاعة، والانتظام في سلك الجماعة، إمضاء يدينون به في الجهر والسر. والعسر واليسر، والتزموها رغبة منهم وطوعاً، واستوعوا شروطها أصلاً وفرعاً، وجنساً ونوعاً، خالصة صادقة وعدة من الله بالخير لهم سابقة، وسعادة بالحسنى لاحقة، أبرموا عقدها، وأحكمو عهدها، وعرضوا عليها أفراداً وأزواجاً، وزمراً وأفواجاً، وناداهم داعي السعادة إعلاناً لقوله تعالى: ﴿فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبِحُتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْرَاجًا﴾ وكيف لا وهو المنصف بالكافية الشرعية التي بينت في كتب الفقه بأن يكون مهدياً إلى مصالح الأمور وضبطها ذا نجدة في تجهيز الجيوش وسد الشغور، وهذا رأي مصيب في النصر لل المسلمين لا تروعه هوادة النفس عن التنكيل لمستوجبي الحدود، فقد جعله الله زمام الأمور ونظام الحقوق، والقطب الذي عليه مدار الدنيا وهو حما الله في بلاده وظله الممدود على عباده، به يمتنع حريمهم وينصر مظلومهم، وينقمع ظالمهم، ويأمن خائفهم، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَانُوهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوهُمْ الصَّلَاةَ وَآتَوْهُمُ الزَّكَاةَ وَأَمْرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ... الآية. وقال أبو هريرة رضي الله عنه لما نزلت آية «أطِيعُوا اللَّهَ وَأطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَنْهَاكُمْ». قد أمرنا بطاعة الأئمة وطاعتكم من طاعة الله. وفي الحديث عن مولانا علي - كرم الله وجهه - إمام غادر خير من مطر وابل. وفي الحديث: السلطان ظل الله في الأرض ورحمه. وفي الحديث: منْ أَجَلَ سلطانَ إِلَّاهٍ أَجَلَّهُ اللَّهُ . وفي الحديث: المقطيون على منابر من نور عن يمين الرحان. وفي الحديث: إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. وسئل سهل: أي الناس خير؟ فقال: السلطان لأن الله في كل يوم نظرتين، نظرة إلى سلامة أموال الناس ونظرة إلى

سلامة أبكارهم فيتطلع في صحيفته فيغفر له ذنبه . وفي السراج :  
ليس فوق السلطان العادل متزلة إلاّ نبي مرسل أو ملك مقرب .  
وقالت الحكاء : أرسوس الناس برعيته من قاد أبدانها بقلوبها ،  
وقلوبها بخواطربها ، وخواطربها بأسبابها ، ولا غرو أن مولانا أمير  
المؤمنين الذي انتظمت بيته في عنق المسلمين أجل من صدقت  
فيه ظنونهم ونياتهم وتوجهت إليه آمالهم وأمنياتهم ومدت له الرعية  
أزمتها ، وقدمت إليه الوفود أعنتها ، راجين من شريف همه وكريم  
عناته ، أن يلبسهم رداء نعمته ، وينزلهم ظل كرامته ، ويعممهم  
بالسيرة المعدلة ، ويشملهم بالحلم والفضل والإحسان والرحمة  
المتكاملة ، ويسعى جده في رفع ما أضرّ بهم من الشرور الحادثة في  
الخزيرات حيث لم تتوافق الأمة عليها ، ولا سلمتها ، ولا رضيت  
بأمانة من كان يباشرها ولا علم لها بتسلیم شيء منها ، وأن يعمل  
وسعه في استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود المغربية ، وأن يباشر  
الجيش المحتل من المديتين اللتين احتل بها ، ويزين صحيفته  
الطاهرة بحسنة استخلاصهما ، وأن يستخير الله في تطهير رعيته من  
دنس الحمايات والتزويه من اتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة ،  
لحشاشه همه الشريفة عن كل ما يخل بالحرمة ، وإن دعت الضرورة  
إلى اتحاد أو تعاضد ، فليكن مع أخواننا المسلمين كآل عثمان  
وأمّائهم ببقية المالك الإسلامية المستقلة ، وإذا عرض ما يجب  
مفاوضاتة مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية فلا يرم أمر منها إلاّ  
بعد الصدع به للأمة ، كما كان يفعله سيدنا المقدس الحافظ  
للذمة ، حتى يقع الرضى منها بما لا يقدح في دينها ولا في عوائدها  
ولا في استقلال سلطانها ، وأن يوجهه ، أيده الله ، وجهته الشريفة

لاتخاذ وسائل الاستعداد، للمدافعة عن البلاد والعباد، لأنها أهم ما تصرف فيه الذخائر والجبايات، وأوجب ما يقدم في البدايات والنهايات، وأن تقر بفضله العيون والتفوس، برفع ضرر المكوس، ويحقق رجاء خدامه، وكافة رعاياه، بالذب عن حرماتهم ودمائهم وأموالهم وأعراضهم، وصيانة دينهم وحياطة حقوقهم وتجديد معالم الإسلام وشعائره بزيادة نشر العلم وتقويم الوظائف والمساجد، وإجراء الاحباس على عملها القديم، وانتخاب أهل الصلاح والمرؤوة والورع للمناصب الدينية، وكف العمل عن الدخول في الخطط الشرعية، وترك ما أحدث من الجمع المستلزم لاستبداد الرؤساء بتنفيذ مرادتهم في القضايا والأغراض لما تحقق والحمد لله من كمال أوصاف مولانا الإمام، واعتماد المسلمين على كفايته في الأمر الخاص والعام، فهو، أいで الله، العصب الكافي، ورأيه العلاج الشافي، وما يقتضيه حسن سيرته وكمال وفائه جميل الصنع بشريف القرابة وتقريب الصالحين، واعتبار مقادير الأشراف وأهل العلم والدين، وإقرار ذوي الحرمة على ما عهد لهم من المبرات والاحترام، وظهائر الملوك الكرام، وإبعاد الصالحين، وإحساء المفترين والواشين، ومعاملة المؤمنين بما تعودوه منه ومن أسلافه المقدسين، من إيثار العفو والحلم والرفق والأنة، وتجديد مآثر الخير في حالة العز والثبات، وحسن الظن لسيدنا، أいで الله، حمل أهل مملكته الشريفة المتيمنين بكريم بيته المنيفة، على أن يصدعوا بحلاله بما أثرت فيهم مضرته، عالين أنهم لا يكشف ما بهم إلا عناية مولانا المنصور وهمته، ومستسلمين مع ذلك إلى الله بالقلوب الخاشعة، ومبتهلين بالأدعية النافعة، أن يعرفهم الله خير هذا العقد الكبير

بدعاً وختاماً، وينحهم بركته التي تصحبهم حالاً ودواماً، لا رب غيره، ولا خير إلا خيره، أشهدوا على أنفسهم بما فيهم عنهم عموماً، والواضعون أشخاص عقبه خصوصاً، وهم عارفون قدره وأكمله، وفي فاتح ذي الحجة الحرام عام خمسة وعشرين وثلاثمائة وألف».

يتضح من الوثائق المثبتة آنفًا:

أولاً — أن الأمة المغربية ممثلة في نخبتها الوعية من العلماء، والأعيان، وذوي الحشيشات من مختلف الطبقات الاجتماعية، لم تكن في ذلك العهد مستسلمة للوضع السياسي السائد في البلاد، ولا راضية بسياسة الحكم القائم، بل كانت تعمل جاهدة لتغيير ذلك الوضع وإصلاح فساد الحكم تلافياً لما يجره كلامها على الوطن والأمة من أوخم العاقب في الحال والمآل.

ثانياً — أن اهتمام الأمة كان منصبًا بوجه آخر على علة الفساد، والتدهور، وهي استبداد بشؤون الدولة، والتحكم في مصير البلاد بما يخدم مصلحة الاستبداد المفروض ويوطئه للتدخل الأجنبي الخفي والسافر.

ثالثاً — أن الأمة في ساعة الشدة والخرج لم تفقد الشجاعة لمواجهة كل من الحكم المستبد، والأجنبي الطامع بما رأت فيه وسيلة الإنقاذ الوطني، وهي استعادة الأمة لحقها في حكم نفسها بنفسها، والقبض على زمام أمرها، وتحمُّل مسؤوليتها في تدبير شؤونها العامة، وحماية مصير البلاد من عبث الاستبداد، وخطر الأجنبي.

رابعاً - أن الأمة برهنت على وعيها الوطني، وإدراكتها لأسباب التدهور السياسي العام، فأعلنت عن إرادتها في الإفلات من المصير الذي يؤدي إليه، وذلك بالإطاحة بحكم عبدالعزيز الذي قامت البراهين على عجزه، وتهاونه كأمير مسؤول أمام الله والأمة، كما قالت الأدلة على تساهله وتقاربه مع الأجانب الذين تمكنوا من التسلب إلى قصره، وفرض أنفسهم عليه كمستشارين خصوصيين، «لكن إمامته لم تجبر على القواعد الشرعية، بل ولا على القواعد المرعية». وهكذا استعملت نواب الأمة كمصدر للسيادة القومية حقها الشرعي في عزل وإليها لينظروا لأنفسهم من يقوم بأمورهم ويحتجد في مصالحهم.

خامساً - أن الأمة بتوليتها لعبدالحفيظ حرست في نص البيعة على تقييده بالشروط والعقود حتى يكون في حكمه عند حسن الظن، به ينفذ إرادتها في تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي، ويبعد عنها أخطار كل تدخل خارجي في شؤون البلاد، ويستقيم في حكمه وسياساته بالتعاون مع الأمة وتطبيق الشورى على حقيقتها والاضطلاع بمهمة التنظيم والإصلاح دون اللجوء إلى الأجانب، وبالاعتماد على الأمة في النهوض بالأعباء، وتصريف شؤونها العامة، وتوجيهها الوجهة الصالحة المنشودة.

## نشأة الدعوة الدستورية في المغرب المستقل

كان المغرب، قبل سقوطه ضحية الاحتلال الأجنبي، يحكم حكماً تقليدياً موروثاً عن الماضي، وكان السلطان على رأس الدولة، وهو وحده صاحب الأمر والنبي فيها، باعتباره مبايعاً من الأمة بواسطة جماعة تتولى عقد البيعة له، وتتركب من ينتدبون أنفسهم أو يختارون لهذه المهمة من العلماء والأعيان، وغيرهم من ذوي الحسبيات، ويجري هذا أساساً في قاعدة المملكة، وتعلن البيعة الأصلية لعموم الشعب بتلاوتها في المساجد بعد صلاة الجمعة، وهكذا يطلع عليها الرأي العام، وتساهم كذلك أهم المدن في المبايعة، فتعقد بيعات خاصة بكل واحدة منها، وتأتي مؤيدة للبيعة الأساسية التي تصدر عن الجماعة المبايعة في قاعدة الملك.

وكانت مبايعة المسلمين في المغرب مستمددة من البيعة في تاريخ الإسلام الأول، وال فكرة الأساسية في المبايعة هي المعاهدة، والمعاقدة، والمحالفـة باسم الأمة نيابة عنها، وكان أولها في التاريخ الإسلامي عقد التولية لأمير المؤمنين في المسجد، مقر اجتماع المسلمين، وكانت المبايعة في ذلك العهد تعطى للخليفة المبـاعـ

بإمساك يده دلالة على تسليم الولاية له على أساس الكتاب والسنة، والتزام طاعته على المشط والمكره.

وفي المغرب جرت العادة بخلاف هذا، فكانت البيعة مكتوبة من يتولونها من علية القوم في البلد، وبهذه المناسبة نذكر أن بيعة السلطان عبدالحفيظ في 5 يناير 1908 كانت الأولى من نوعها في تاريخنا الوطني، لأنها صدرت في ظروف داخلية بسبب الفتن القائمة ومحاولات التدخل الأجنبي بغية الاحتلال والسيطرة باسم إصلاحات مزعومة كانت تستر مطامع استعمارية، وتحفي نوايا خطيرة تجاه المغرب المستقل؛ ومن حسن حظه أنه وجدت فيه نخبة من رجال الغيرة الوطنية، والشجاعة السياسية، لتحرير شعبه من ذلك الطراز الفريد، لما اشتملت عليه من شروط وقيود، وتعهدات والتزامات من شأن تطبيقها أن يبعد جهده مكان الأخطار الخارجية والداخلية عن الكيان الوطني، ويحفظ استقلال المغرب وسيادته، ووحدته الترابية، وقد برهن «المجلس الشعبي للبيعة» على أنه كان في مستوى الأحداث بما تجلّى فيه من شعور قوي بالخطر على المصير القومي، ومن وعي كبير بجسامته المسؤولية.

ومن أهم ما تضمنته البيعة تقييد الحكم الجديد للسلطان عبدالحفيظ بعدم الاستبداد بشؤون الدولة، والاستئثار بتدبير المملكة، بل ألزمته بالصدوع بكل ما يتعلق بهذا إلى الأمة، خصوصاً في مجال السياسة الخارجية حتى تبدي فيه رأيها بواسطة ممثلها والناطقين باسمها، الأمر الذي قيّد السلطان الجديد في ممارسة الحكم وتسيير الشؤون العامة حتى لا تظل السلطة الحاكمة مطلقة في تصرفاتها، ومحتكرة في يد متقلدها، بل يصبح الأمر

شورى بين الناس، كما يوجبه القرآن الحكيم، وكان هذا الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الحكم المغربي من شروره وأفاته وضعفه وعجزه، حيث يصير مسندًا بالحوار مع الأمة، ومؤيدًا بثقتها ورضها، ومعززاً بتضامنها ومناصرتها في السراء والضراء.

وبفضل تلك البيعة المتصفه بالغيرة الوطنية والأصالة السياسية، والروح الإسلامية، هبّت نفحة على البلاد: نفحة إصلاحية أولى، فشهدت وثبة تنظيمية هامة، ونبعة ثورية واتتها الظروف، وفجرتها عزائم وهم النخبة الوعائية في الأمة التي أضتها معاناة الحكم التقليدي الذي كانت أساليبه وتصرفاته متنافية مع روح العصر، ومتناقضه مع متطلبات الوضع، وفي طليعتها العمل على إرجاع الثقة إلى النفوس وإخراج الفتنة لصالح الطمأنينة والاستقلال والاستقرار في البلاد، وتأمين الوحدة القومية، وحفظ الاستقلال من كل الأخطار التي كان معرضاً إليها في الداخل ومن الخارج. وكل هذا لا يتم ب مجرد استعمال القوة أو باللجوء إلى عنون الأجانب، بل بتنظيم الدولة وتقسيم الحكم، وإدخال الإصلاح حتى يحيى المغرب، والأمة، ونظام الحكم، حياة العصر، ويكون الجميع في حrz حرizer من كل شر وآفة، وتتوفر الدولة على وسائل الإنقاذ، وعنابر القوة، ومحى السياسة، وسند الأمة متحدة فيما بينها، ومتآزرة مع المسؤولين عن شؤونها، ومتاهبة لتلبية نداء الواجب في كل حين.

وقد رسمت البيعة الحفيظية معلم هذا الطريق المنجي من التيه، والضلالة، والانهيار، فاستجابت بهذا لمقتضيات النهضة الوطنية، وأرسلت الصيحة في سبيل الدعوة إلى اليقظة والانطلاق

في مجال التنظيم والإصلاح، وبهذا تحمل التجاوب مع «الثورة» التي قادت عبدالحفيظ إلى العرش، والتي جسمت رد الفعل الشعبي ضد سياسة عبدالعزيز وتدخل الأجانب الطامعين في شؤون دولته.

وهكذا كانت البيعة المعقودة في فاس من هيئة مختارة من ذوي الرأي «وأهل الشورى» أو الحل والعقد: علماء، ووجهاء، وشخصيات أخرى، الباكرة الأولى للشوري المغربية، التي اهتمت بتغيير أسلوب الحكم بما يجعله حكماً بالشعب وللشعب استناداً إلى جعل الأمة مصدر السيادة، وتمكينها من التمتع بحقها في أن يصيروا أمراً شوري بينها. ولا مغalaة في القول أن تلك البيعة كانت في حد ذاتها بذرة ثورة إصلاحية وسياسية ذات هدف توجيهي واضح، لا بالنسبة للسلطان المباع فحسب، بل بالنسبة كذلك للرأي العام في البلاد.

وما لا شك فيه أنه كان لهذا التيار الجديد، الذي انبع من البيعة، صدأه بعيد في الأوساط المغربية النابهة، كذلك بين الأجانب الذين فوجئوا بالأمر، وحسبوا له حسابه، ويأتوا يخشون عواقبه على مطامعهم التي كانت تتعارض مع كل تنظيم داخلي، وتتناقض مع كل إصلاح صحيح. وما لا ريب فيه أيضاً أن الأوساط الدبلوماسية والصحفية في الدول المعنية بالأمر تلقت تلك البيعة بامتعاض واستياء، وعلقت عليها بما شاء لها الغرض والهوى.

ومهما يكن من مصير تلك البيعة، وقد كان مصيرها الإعراض والإهمال من عبدالحفيظ الذي تناهى العهود طوعاً أو كرهاً، فإن التاريخ سجلها بفخر وإعجاب لا كوثيقة ذات شأن وقيمة

فقط، بل أكثر من هذا كصلك سياسي هام، وكمعهد وميثاق بين الأمة والسلطان الجديد، وبقدر ما سجل الفضل لذويه من نواب الأمة أصدر حكمه العادل على نكث العدل، وأخل بالميثاق، ولا يخفى من هذا ما لجأ إليه عبدالحفيظ، كلما حزّ به أمر، ووجد نفسه في مأزق حرج، بسبب برنامج الإصلاح المزعوم المعروض عليه تحت الضغط والإلحاح من الفرنسيين، فكان ذلك منه خدعة سياسية للتهرب والإفلات من الورطة عن طريق التسويف، والمماطلة لكسب الوقت والتخلص من ذلك البرنامج كوسيلة لفرض التدخل والاستيلاء، وكانت الخدعة هي استدعاء «مجلس الأعيان» للتشاور والتداول في العروض الفرنسية الخطيرة، وكان هذا يأخذ عن عمد وقصد، وقتاً غير قصير لتشييط الفرنسيين، حتى يملوا من طول الانتظار، ويتخلوا عن عروضهم المفروضة، وكان الرد عليهم آخر الأمر الرفض لها باسم الأمة على لسان مجلس الأعيان، ولكن الفرنسيين المصممين على التدخل بدعوى الإصلاح كانوا يعيدون الكرة بإلحاح، ودون وهن ولا ملل.

وهكذا كان عبدالحفيظ يطبق الشورى في مثل تلك المناسبة اضطراراً، لا تمسكاً بها كمبدأ سياسي، وكنظام دستوري امتثالاً لأمر القرآن، والتزاماً بعهد البيعة.

وإذا كنا نعرفحقيقة البيعة بنصها، والهيئة التي تولتها وذيلتها بامضاءات أصحابها المبايعين، والمنشئ لها، وهو الفقيه ابن الموز، كما نعرف الظروف والملابسات التي تمت فيها، والتنتائج السلبية أو الايجابية التي أدت إليها، فإننا - بعكس هذا - قلما

نعرف شيئاً عن مشروع الدستور الذي نشرته جريدة «لسان المغرب»، لصاحبيها اللبنانيين: فرج الله وأرثور نمور، بطنجة في أكتوبر 1908، من غير شك أن هذا المشروع لم يكن مجرد مبادرة من الصحفيين الشرقيين الاثنين.

وتجدر الملاحظة أن إعلان ذلك المشروع كان بعد نحو عشرة أشهر مضت على البيعة بفاس، فهل يصح أن يستنتج من هذا الحدث السياسي ومن هذه المبادرة الدستورية في ذلك الوقت أن المشروع كان ذا صلة بالبيعة من حيث أنه رمى إلى تفصيل ما أجلته، وتجسيم النظام الذي أقرته لصالح الدولة والأمة؟

ويتادر هنا إلى الذهن سؤال آخر ليس أقل أهمية، وهو: هل تتحقق هذا بعلم عبدالحفيظ أو بغير معرفة منه؟ وفي الحالة الأولى لماذا لم يبادر بالموافقة عليه عبدالحفيظ بعد عرضه مثلاً على مجلس الأعيان، وبنطبيقه كنظام أساسي للمملكة؟ وفي الحالة الثانية ماذا كان رد فعله بالنسبة للمشروع؟

أسئلة تتعذر الإجابة عليها ما دامت حقيقة المشروع مجهرة، وضالة منشودة منذ رأى النور إلى اليوم، وهناك أسئلة أخرى لا تقل أهمية وغموضاً، وافتقاراً إلى الأوجوبة الصحيحة، منها هذا السؤال: من هم واضعون مشروع الدستور؟ هل كانوا مغاربة أو مغاربة؟ وفي هذه الحالة الأخيرة هل وضع في المغرب أو استورد من المشرق؟ وفي كلتا الحالتين هل جاء وضعه وإعلانه نتيجة حركة سياسية هادفة إلى إصلاح جهاز الحكم بدستوره وتوجيهه وجهة

شورية مستمدة من أوامر القرآن، ومن تعهدات البيعة السابقة؟ وإذا كان الجواب بنعم فمن هم مؤسسو هذه الحركة، ولماذا لم يتقدموا إلى عبدالحفيظ بمشروع للمصادقة والتطبيق حتى لا يكون محاولة عظيمة وصيحة في واد؟

ونذكر بكل تحفظ أنه يظهر أن تلك الحركة كانت مستندة من آل عبد الكرييم الخطابي، ومن عبدالله بن سعيد، الذي كان من أنصار الشيخ محمد بن الكبير الكتاني، والذي يلوح أنه ساهم في إعداد مشروع الدستور، وأن ولده إدريس كان رفيق التعليم لابن عبد الكرييم.

ويذهب بعض الأجانب إلى أن الحركة الدستورية الناشئة عن الشباب المغربي (جون ماروكان) سنة 1908، وبما كان لها من ارتباط بإعلان الجمهورية في عهد الثورة التحريرية بالريف، وهذا مستبعد جداً لأن نشر مشروع الدستور في جريدة طنجة سبق إعلان الجمهورية الريفية باثني عشر عاماً، ثم إن حكومة الريف لم تتخذ هذا المشروع كما هو أو معدلاً كقانون أساسياً لها، وبالإضافة إلى هذا فإن المشروع لم يتضمن ما يفهم منه أنه كان ذات نزعة جمهورية، بل كان يخالف هذا موضوعاً في إطار الملكية التي أراد أن تتحول إلى ملكية دستورية مفيدة بنظام الشورى، كما أن الصبغة الإسلامية كانت تطبعه بكيفية صريحة حيث نص على مجلس الشورى كهيئة نيابية متعاونة مع «أمير المؤمنين» وحكومته «المخزنية».

وزيادة في الإيضاح تجدر الإشارة إلى أن ما سماهم بعض الأجانب «بالشباب المغاربة» لم يكونوا في الواقع صغار السن، بل

كانوا رجالاً من مختلف الأعمار، ومن نخبة العلماء والوجهاء أمثال الواضعين للبيعة والموقعين عليها سنة 1908، كما لم يكن بعضهم الواضع أو من الواضعين لمشروع الدستور.

ومهما يكن من الأمر، فإن إعلان هذا المشروع بواسطة صحيفة «طنجة» كان هاماً في حد ذاته خصوصاً في ذلك العهد، كما كان متفقاً مع روح العصر، ومتناقضاً مع متطلبات البلاد، ومطامح الأمة في مجال التنظيم والإصلاح. وإلى أن تتجلى الحقائق بالبحث والتقصي ينبغي التزام التحفظ بالنسبة لذلك المشروع الذي تسرع بعض السياسيين المغاربة في استنتاجاتهم الخاصة به حتى أفرطوا في فهمه، وبالغوا في تضخيم حركته، فتخيلوها وصوروها في كتاباتهم وتعاليمهم، بشكل غير معقول ولا مقبول، لأنه ناتج عن مجرد الظن والتخيل، وهادف إلى الاستغلال والدعاية، وهو ضرب من العبث بأحداث وحقائق التاريخ.

وإذا كان لا بد من إيجاد صلة محتملة بين مشروع الدستور المنشور قدماً في «لسان المغرب» وغيره من الدساتير في الخارج، فقد تكون هذه الصلة مع الحركة الدستورية التي اضططع بها من سموا إذ ذاك بالشبان الأتراك «جون اتروك»، المنضويين تحت لواء المنظمة السرية «جمعية الاتحاد والترقي» (أونيون ايبروكري)، التي رجع إليها الفضل في مقاومة استبداد عبدالحميد الثاني، وفي إشاعة روح الحرية والدستور في تركيا على عهد الخلافة، وذلك أن هذه المنظمة التي كان مقرها في مدينة سالونيك بقرونها اجتمعت في بحر سنة 1908 وقررت بأن الظروف أصبحت مواتية للثورة على استبداد عبدالحميد الثاني، فتولاها الجيش التركي بسالونيك، حيث ألم

الخليفة بإرجاع دستور 1906 وتطبيق برنامج الإصلاحات المعروف «بالتنظيمات».

فهذه الحركة قد كان لها، ولا شك، صداتها في الأوساط الوعائية، خاصة بالمغرب، فنشأ عنها الاتجاه الدستوري الذي عبر عنه مشروع الدستور في نفس الوقت والمناسبة، مما دل على أن المغرب لم يكن يعيش في عزلة تامة عن الشرق، فكل ما كان يقع من أحداث، ويتمخض عنه كان له أثره في المغرب، فالعالم الإسلامي خصوصاً في عهد النهضة والتثبت والإصلاح، كان متصل بالحلقات، كما كان المغرب مهتماً بشؤون دولة الخلافة وراغباً في التعاون معها بدليل ما ورد في بيعة فاس من وجوب سلوك سياسة التساند والتعاون مع الدولة العثمانية إذا دعت إلى هذا مصلحة أو ضرورة.

وبكلمة واحدة، بعد صدق قبول (ليوطى) : «إن العالم الإسلامي طبل إذا نُقرَّ من جهة سُمعَ له طنين في الجهة الأخرى». ووجه الشبه بين الدولة العثمانية والدولة الغربية كلتاهما كانت أمبراطورية، وكانت في الأستانة خلافة عامة، وفي فاس خلافة خاصة باسم إمارة المؤمنين. فمشروع الدستور الذي نشر في المغرب سنة 1908 واكب وثبة الحركة الدستورية على يد «تركيا الفتاة» في نفس السنة، فكان ترديداً لها، مع الفرق أن الأولى كانت منظمة وقوية بالجيش، فاستطاعت أن تفرض عودة الدستور وتنفيذ سياسة «التنظيمات»؛ بينما كانت حركة المغرب – إن كانت فيه حقاً حركة – لا تتوفر على عناصر القوة والتأثير. وقد نجحت الحركة التركية في معارضتها وإثبات محاولات التدخل الانكليزي باسم

الإصلاح والتنظيم، وكان من شأن الحركة المغربية أن تفشل وتفضي محاولات التدخل الفرنسي – باسم الإصلاح كذلك – لو لم يعوزها ما توفر لعنوتها في دولة الخلافة، فالخطر الأجنبي الذي كان يهدد تركيا في ذلك الوقت هو نفس الخطير الذي واجهه المغرب دون أن يستطيع له ردّاً، وهذا يجعلنا نعتقد أن فرنسا عملت كل ما في مستطاعها لشن كل حركة وطنية إصلاحية في المغرب، وخنقها في المهد حتى لا تكون لها جدوى، ولعل هذامن الأسباب، ومن أهمها، التي جعلت مشروع الدستور الصادر في طنجة محكوماً عليه بالفناء فور رؤيته للنور.

أما الجريدة التي نشرت مشروع الدستور فلم تكن مغربية، وإن تسمت «بلسان المغرب»، وكانت تنطق باسم المغاربة، وتنشر مقالات بأقلام مغربية مجهلة. وكل ما عرف عن الجريدة أنها لصحفيين لبنانيين هما فرج الله نمور (صاحبها ومديرها السياسي)، وشقيقه آرثر نمور (رئيس تحريرها)، وقد قدموا من تونس، حيث كانوا يصدران جريدة «البصيرة» وكان أول صدورها في 28 فبراير 1907، وصدر منها 84 عدداً في أربع صفحات، وكانت «لسان المغرب» تطبع بمطبعة لها استورتها من المطبعة الكاثوليكية بلبنان. ونقرأ في افتتاحية العدد الأول بيان السبب الذي حدا بالصحفيين الشرقيين إلى الانتقال من تونس إلى المغرب.

فقد ورد فيها: «دعى لنا ذلك الشخص إلى أوروبا لإنشاء مجلة عمومية خدمة للغرب والشرق، ولبثنا في أوروبا بضع سنوات قضينا معظمها في لوندرا وباريis منكين على استطلاع العرفان الحديث، وشوأ السياسة العصرية من مصادرها الأولية، ولا كنا

على وشك إبراز تلك المجلة، إذ سألنا بعض من نعد سوادهم أمراً مفروض الطاعة له، محظوظ القيام به، أن تأتي هذه السلطنة الشريفة، ونشيء جريدة فيها لقلة وجود الجرائد العربية، وكان ذلك قبل انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء، فأجبنا الأمر بملء المسرة، شاكرين حسن الثقة بنا وجميل المؤازرة لنا، ونحن منذ ذلك الحين في هذا القطر العزيز في سعي مستمر لاستكمال معدات الجريدة ومطبعتها إلى أن قيس الله ظهورها على هذا المنوال، والحمد لله على كل حال».

فيتضح من هذا أن مجيء الصحفيين إلى المغرب كان بأمر مطاع صدر لها من لم يرد له سؤال، وأن حلولها بال المغرب كان بإصدار جريدة عربية مجهزة بطبعه، ومتمنعة بمؤازرة الجهة المصدرة للأمر المطاع، وحدث هذا قبل مؤتمر الجزيرة الخضراء.

فمن هو صاحب «الأمر المفروض الطاعة له المحظوظ القيام به»؟، هل هو شرقي أو غربي؟ فإذا كان شرقياً، فهل هو شخص أو جماعة؟ وإذا كان غربياً، فهل هو دولة من الدول المتنافسة مع فرنسا، والمناوئة لمحاولات تدخلها في المغرب باسم التنظيم والإصلاح؟

وفي هذه الحالة لم تكن الدولة غير ألمانيا التي كانت تعارض فرنسا بالدفاع عن استقلال المغرب بدليل زيارة غليوم الثاني لطنجة وتصريحه فيها سنة 1905 بأنه يزور المغرب كقطر مستقل، ومن أجل هذا كانت ألمانيا تشجع الحكومة المغربية على عدم قبول برنامج الإصلاحات المقترن من فرنسا، وترغبها في إدخال الإصلاحات

الضرورية بوسائلها الخاصة، ويؤكد ذلك ما اشتهر به صاحب  
الجريدة من اتصال وثيق بالقنصلية الألمانية في طنجة، فصدر جريدة  
عربية في هذه المدينة كان ضرورياً للسياسة الألمانية المناصرة  
لاستقلال المغرب، والداعية إلى الإصلاح فيه حتى تفشل الخطة  
الفرنسية الرامية إلى التدخل بدعوى الإصلاحات المقترحة لخدمة  
أغراض فرنسا من وراء الستارة، وفي مجال الدعوة إلى الإصلاح  
أخذت جريدة «سان المغرب» على عاتقها الكتابة بالخاخ في هذا  
الموضوع، فمن جل ما ورد فيها:

«ما أن الوقت قد دعى إلى الإصلاح، والشيبة العصرية قد  
هلت قلوها وانشرحت صدورها له، وجلالة سلطانها الجديد  
يعرف لزومه، فنحن لا نألو جهداً في المناداة بطلبه على صفحات  
الجرائم في جلالته، وهو يعلم أننا ما قلنا بيعتنا، واحتزنا  
لإمامتنا، وخطبنا وده رغبة منا وطوعاً، من غير أن يجلب بخيل ولا  
رجال، إلا أملأاً في أن ينقذنا من وحدة السقوط التي أوصلنا إليها  
الجهل والاستبداد، فعلى جلالته أن يحقق رجاعنا، وأن يبرهن للكل  
على أهلية ومقدرته ترقية شعبه، وعلى رغبته في الإصلاح وجدارته  
بإدارة ما خلدت أمته...»

«والذي نرجوه منه قبل كل شيء، هو: فتح المدارس ونشر  
المعارف، وأن يكون التعليم الابتدائي إجبارياً، وأن يدنى ذوي  
الكفاءة والاستحقاق والأهلية، ويقرب إليه ذوي العقول الراجحة  
والأفكار الحرة الراقية، ويخترس من الوشاة والجوايسين الذين  
يشوهون له رعاياه، ويحولون بينهم وبينه».

«وفي بلاطه الشريف من هذه المكروبات القتالة جيش كبير، فإن لم يحترس منها ويقاومها نقلت إليه جراثيم وبئئة معدية، و بما أن يداً واحدة لا تقدر على إنهاض شعب من وحده السقوط، ولا على إصلاح إدارة محلة كإدارة حكومتنا؛ فيجب أن تكون الأيدي المترفة، والعقول المفكرة، والأفكار المدببة كثيرة متکاففة على العمل. وعليه، فلا مناص ولا محيد بحلالته من أن يمنح أمهه نعمة الدستور ومجلس النواب، ومن إعطائهما حرية العمل والتفكير لتقوم بإصلاح بلادها، اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية. والدول الحاضرة يوم كانت مستبدة، وكانت سلطتها مطلقة لم تكن لها كلمة مسموعة ولا ما يدل على أنها دول قديرة، وحيث خلق الله كل الأرواح من شبكة الاستبداد والري، نهضت تلك الدول من وحده سقوطها، وتنتقلت في أطوار الكمالات حتى وصلت اليوم إلى ما وصلت إليه. وكفى حجة على هذا أمّة اليابان، تلك الشمس المشرقة في آفاق آسيا التي كانت في مؤخرة الدول قبل أربعين سنة، وأصبحت اليوم في مصاف الدول العظيمة، وانتصرت ذلك الانتصار العجيب على أعظم دولة من دول العالم، وغير بعيد عنا الانقلاب العجيب الذي حصل في تركيا العلية، فعسى أن نقتدي به، ونقوم بخدمة بلادنا، ونسعى جهdenا في إصلاح حالتها».

وبكل أسف، ضاعت النصيحة، فاستمر الوضع السيء في البلاد على حاله، لا تؤثر فيه الكلمة؟ ولا تهديه النصيحة، فهو ضبال عنيد، ورائع متنطع. ولو كان عبدالحفيف وفيأ لشروط والتزامات البيعة، فقام بواجباته المؤسسة عليها لعرف المغرب عهد إصلاح ورقي، ولو انصاع لأمر القرآن، وجعل الأمر شوري بين

الأمة، وتعاون معها على الاضطلاع بالأعباء، وإنجاز إصلاح الدولة لإنقاذهما من الانهيار خالص البلاد من سوء المقلب والمصير، وواجه دول الاستعمار بجد وقوة، وتمكن من إبعاد خطر الأجانب عليه وعلى عرشه وببلاده، وأمته. ولكن نسي أو تنسى العهود والمواثيق، وأعرض على الواجبات والمسؤوليات، فجرى على تقاليد الحكم في السيطرة والاستبداد، والانفراد بالسلطة والتعرف في شؤون البلاد والأمة، فعزل نفسه وعرشه «ومخزنه» عن الشعب، وعرض المغرب وأهله لأخطار وعواقب التدخل الأجنبي حتى عصفت به في النهاية الأحداث والتطورات نتيجة ضلاله ونكثه للعهد، إن العهد كان مسؤولاً.

وقد كان من المحروم - أمام تصلب عبدالحفيظ، وعناده في الاستبداد بالحكم، وإهماله لكل إصلاح وتنظيم - أن تدخل معه ومع «حكومته» جريدة «لسان المغرب»، الداعية إلى الإصلاح في صراع ومعارضة بالأسلوب الممكן، فأدى هذا إلى إسكات هذا اللسان، وكبت هذا الصوت بشراء الجريدة ومطبعتها التي نقلت إلى مراكش، فاستراح المستبد من مضائقات الصحافة الطنجية التي طلما نددت بسوء الأحوال في المغرب، وطالبت بالعلاج والإنقاذ عن طريق التنظيم والإصلاح، وجعل الحكم شورى في نطاق دستور عرضت مشروعه حتى يكون قدوة ومثالاً. وباختفاء «لسان المغرب» استراحة كذلك الأوساط الغربية وصحفها بطنجة «السعادة»، وتخلصت من صوت حر يناهض سياسة الاستعمار الطامع في الاستيلاء والاحتلال.

وبصرف النظر عن صاحبي «لسان المغرب»، وعما كان

وراءها من أ جانب محتملين فقد أدت رسالتها بإسداء النصح للمستبددين، والتشهير بالفساد والمفسدين، والمطالبة بتنحيف، بل بتجنيد المغرب الوقوع في قبضة المستعمرتين.

كما أن تلك الصحيفة خلقت تنافساً معها من صحف أخرى كانت تصدر في طبعة لخدمة مصالح مختلف الدول، وكان التنافس شاملاً للدعوة الدستورية، نذكر منها جريدة «الصباح» التي نشرت مقالات بعنوان «نحن والإصلاح المنشود»، «المعركة الدستورية»، و«مجلة الصباح»، التي نشرت في أول عددها 18 غشت 1908 مقالاً بعنوان: «الدستور»، و«قانون مجلس النواب العثماني».

ومن هذا يستفاد أن بعض صحف طنجة في ذلك العهد اهتمت بالإصلاح ودعت إليه، وروجت الدعوة، بشكل أو بأخر، للدستور والحياة النيابية، وليس من المستبعد أن أقلاماً مغربية ساهمت في هذا المجال، وأن عدداً من المثقفين المغاربة كانوا يهتمون بحركة الإصلاح عامة، والدعوة إلى الدستور خاصة، ولكن الظروف لم تسمح لهم بأن يتكتلوا وينهضوا بالعمل المنشود، وهذا لا يمكن أن نبالغ فندعى أنه كانت توجد حركة وطنية إصلاحية في ذلك العهد المظلم: عهد الفساد والاستبداد. وحتى إن وجد رجال قادرون على أن يؤلفوا هذه الحركة، فلم تكن بينهم رابطة تجمع شتاهم، وتوحد جهودهم، وتعزز جنابهم، وتجعل منهم طليعة نهضة عامة، قدوة بما كان في الشرق الذي كانت بعض صحفه تصل إلى المغرب فتحمل إليه ما كان يزخر به من تiarات، وحركات، ونهضات، وفي «الأهرام»، و«المؤيد» لعلي يوسف،

و«الحوائب» لأحمد فارس الشدياق. ولم يكن يطالع هذه الصحف إلا قراء قلائل من المغاربة، وهذا لم يكن لها انتشار واسع، وتأثير كبير، ولكنها كانت تحدث أثراً في الوسط المغربي الضيق المهتم بها، فكانت مرآة تعكس نهضة المشرق في ربوع المغرب.

## النص الكامل لمشروع الدستور

قبل أن ثبت للعلم والاطلاع فقط، النص الكامل لمشروع الدستور كما نشرته «لسان المغرب» في 11 – 18 – 25 أكتوبر، وفاتح نوفمبر 1908، نريد أن نضيف إلى ما سبق من الكلام حول طائفة من الحقائق والmallاحظات تؤكد رأينا الصريح المخالف لغيره من الآراء التي حاد أصحابها عن الحقيقة والصواب، وأبدوها دون أن يكون لهم ما يؤيدها من براهين، فهي تخيلات وأوهام، وافتراضات، وادعاءات لا أقل ولا أكثر، وبهذا اخنعوا أحالمهم حقائق، كما يقال.

١ - **الحقيقة الأولى التي نؤكدها مرة أخرى هي أن مشروع الدستور المذكور ليس مغربياً، أي ليس من وضع المغاربة المثقفين بصفتهم دعاة للدستور وطلابه في ذلك العهد.** فمن المعلوم أن هؤلاء لم يكونوا من علماء الفقه الدستوري حتى يفكروا في الدستور، ويستطيعوا وضعه، بل كانوا فقهاء وأدباء من الطراز القديم، فثقافتهم كانت دينية وأدبية لا تسمح لهم بالاهتمام بغير علوم الدين والعربية، خصوصاً أن العلوم الحديثة، ومنها فقه الدستور، كانت مفقودة في المغرب القديم، فكيف يمكن لجاهل

الشيء أن يكتب فيه، ويبتكر المشروعات كمن كان من المتبعين والاختصاصيين.

إن فاقد الشيء لا يعطيه، كما يقال، لهذا يكون من الغلط والمغالطة وصف مشروع الدستور الذي روجته «لسان المغرب»، بما لا يستحقه من وصف، وهو (المغربي)، فليس له من «المغربية» إلا صدوره في المغرب (طنجة) على صفحات جريدة غير مغربية. فاستعمال ذلك الوصف من قبيل المجازفة بالقول، وإرسال الكلام على عواهنه، وهذا ما فعله كل من تحدثوا عن ذلك المشروع الدستوري في صحفهم وكتبهم من المغاربة السياسيين الذين أبووا إلى أن يفهموا أو يعرضوا الأشياء خلافاً للحقيقة والواقع. فضلوا وأضلوا أكثر من واحد.

2 - الحقيقة الثانية أن أحداً من سموا، خطأ، «بواضعي» أو «بطلاط» الدستور من المغاربة لم يقدمه إلى السلطان عبدالحفيظ، وكل ما في الأمر أنه عرض عليه في الجريدة الطنجية التي نشرته، فلم يعرف أحد ماذا كان رد فعله إن كان اطلع عليه في الجريدة صاحبته، فالقول بأنه قدم له إنما هو مجرد افتراض من زعم هذا من غير سند ولا دليل.

3 - الحقيقة الثالثة هي أن محري بيعة عبدالحفيظ لم يكونوا قطعاً من منشئي ذلك المشروع لأنه لم تكن لهم أدنى دراية بالفقه الدستوري الحديث، وأن إنشاء البيعة كان ميسراً لهم، بينما كان متذرراً عليهم وضع مشروع دستور عصري بأبوابه وبنوده كما لو وضعه العارفون الاختصاصيون في القانون الدستوري .

4 – الحقيقة الرابعة هي أن أسلوب إنشاء مشروع الدستور ليس مغربياً، بل شرقياً في كثير من ألفاظه وعباراته، ولبنانياً، بصفة أخص، ويتبين هذا باللاحظات الآتية على نص المشروع:

1 – استعمال عبارة «الأقطار المراكشية» (المادة 1)، ولم تكن مستعملة في المغرب الذي لم يعبر عنه أهله «براكس» تبعاً للمشارقة، فمراكس اسم المدينة المعروفة في الجنوب، لا إسم القطر الذي كان معروفاً بالمغرب الأقصى.

2 – التعبير عن الملكة الشريفة بلفظ «السلطنة» (المواد 7 – 3 — 54 — 83 وغيرها)، وهو لفظ لم يكن مستعملاً في المغرب قديماً وحديثاً، بينما ورد استعماله في كتابات الجريدة المذكورة؛ فالثابت أن العبارة المستعملة هي «الإيالة الشريفة» دون غيرها.

3 – استعمال عبارة «حضررة السلطان» (المادة 8 — 43)، و«الحضررة السلطانية» (المادة 71)، وهما عبارتان شرقيتان لا مغريبتان.

4 – عبارة «غير مسؤول بأمر من أمور الدولة» (المادة 8)، بدل مسؤول عن، والاستعمال الأول لبناني خاص، ومثله عبارة «وكل وزير مسؤول شخصياً بما يتعلق بأمور وزارته» (المادة 61).

5 – عبارة «يشرع ب أعماله» (المادة 41)، بدل شرع في أعماله.

6 – عبارة «الوزير الأكبر» (المواد 37 — 58 — 59 وغيرها)، وهي تعبير سياسي أوروبي لا مغربي قديماً وحديثاً.

7 — استعمال ألفاظ غير مألوفة في الكتابة المغربية وهي «خلاف» الوزراء (المادة 43) بدل خلفائهم، رؤوس الشرفاء (المادة 52) بدل رؤسائهم، و«شرائط» (المادتان 54 — 55) عوض شروط و«معاريف الأحوال» (المادة 69) بدل عروض أو عرائض، وعبارة «كل شخص يتحامى بدولة»، (المادة 76) بدل يحتمي، ومعنى تحامى الشيء اجتنبه وتوفاه، فيكون مدلول العبارة مناقضاً بما قصد بها، ومثلها «الدولة المتحامى بها» و«كل من رجع من المتحامين» (المادة 81)، وعباراتنا «إرسالية تفتيش»، والذهاب لـلقاء الصلح بين (المادة 50)، غير مألوفتين. كذلك الكتابة المغربية التي تستعمل فيها «بلغة، أو هيئة، أو بعثة» بدل الكلمة إرسالية المستعملة عند النصارى للدلالة على البعثة الدينية، وكذلك عبارة «إلغاء الصلح» عوض جعل أو إقامة أو إحلال الصلح، وعبارة «التعليم في المدارس جميعها مجان» (المادة 88)، بدل مجاني أو مجاناً.

وهكذا نرى من خلال هذه الألفاظ والعبارات أن الأسلوب الانشائي الذي كتب به مشروع الدستور ليس مغرياً، بل لبنياناً، ونظرة فاحصة إلى نص هذا المشروع تؤكد هذا بما هو أكثر وأكمل، فلو حررته أفلام مغربية لجاء أسلم وأرضى، ولو عرض قبل نشره على كتاب مغاربة لأنقنوه وأحكموه، لأنهم من أعرف الناس بالعربية لغة وتحريراً. وهذا فإن مشروع الدستور لم يكن مغرياً صمياً حتى يعد من تفكير ووضع المغاربة، وبالآخرى تقديميه إلى السلطان، ومطالبتهم إياه بالمصادقة عليه وتطبيقه، وحقيقة أمره أنه من وضع الصحفيين اللبنانيين صاحبى «لسان المغرب»، وقد

نشر فيها كمارات مسلسلة في أربعة أعداد، وعرض هكذا – على دفعات متتابعة – لإطلاع القراء عليه، ومطالبة السلطان لا بتطبيقه بصفته وذاته كمشروع تابع من الفكر المغربي، وصادر عن حركة مغربية ما، ولكن منح الأمة نعمة الدستور ومجلس النواب، كما ورد في إحدى مقالات الجريدة، ولا شك أن ترويج الجريدة لمشروعها الدستوري كان من أجل هذا.

وأياً ما كان، فإن هذا المشروع كان ترديداً لصدى الحركة الدستورية في تركيا على عهد رجاها الأحرار أعضاء «جمعية الاتحاد والترقي»، التي كانت منظمة سرية قوية في عهد الخلافة العثمانية فاستطاعت أن ترفض بالقوة عودة الدستور والحياة النيابية، كما كان ذلك المشروع مليئاً حاجة ملحة، وذلك العهد الذي كان فيه الحكم المغربي فوضى ولا شورى بين الناس، وفردياً مطلقاً، جرياً على العادة، وهذا استهان بمشروع الجريدة ولم يأبه لعودتها التي لم تكن مؤيدة في الداخل بأية حركة مغربية جدية بأن يحسب لها حسابها، ويسمع صوتها، ويلبي نداءها، بل لم يستطع المشروع أن يوقظ النفوس، ويجرك الهمم، ويعيث على بروز حركة دعوة وطلب ولو في أضيق دائرة من رجال العلم، وأهل الإصلاح، ولعل من أقوى الأسباب الاشتباه في الجريدة وصاحبها، وعدم استيانة ما كان وراءها من مصادر الإيماء، والإغراء، في وقت كانت فيه طنجة مسرح المناورات، وميدان المنافسات، ومحال الصراعات بين الدول، فكثرت فيها الصحف الموالية لكل دولة، واختلط فيها الحابل بالنابل، واستعملت في ذلك عناصر لبنانية مسيحية، كصاحب «لسان المغرب»، الذين اعترفا في أول عددها بالدافع

لمجيئها إلى المغرب، وهو قولهما: «سألنا بعض من نعدّ سوّاهم أمراً مفروض الطاعة له، محظوظ القيام به أن نأتي هذه السلطة الشريفة». ومثلهما وديع كرم (جريدة «الصباح» 1908)، ونعمة الله الدحداح، الذي شارك في ترويج صحف موالية للأجنبي.

وتمكن الملاحظة بأن كلمة «الدستور» راجت وقتئذ في فاس، حيث اتخذتها الطريقة الكتانية التابعة للشيخ محمد بن الكبير الكتاني في الأذكار والأوراد في صيغه. فامكن بهذه الوسيلة نشر الدعوة إليه في الأوساط الشعبية.

فالحقيقة التي تفرض نفسها على كل مؤرخ مطلع خبير، وصادق أمين هي أن مشروع الدستور كان خاصاً بالصحيفة اللبنانيّة التي وضعه أصحابها، فنشرته كمقالات، أي كموادٍ صحفيّة، فلم يتجاوز النطاق الصحفّي وضعاً ونشرأً، وهذا لا يصح مطلقاً اعتباره مشروع دستوريّاً مغربيّاً، كما ادعى من كتبوا حوله متتجاهلين الحقائق، ومتناسين الواقع، لا لشيء سوى أنه يخلو لهم أن يغروا في الخيالات ويعيشوا في الأحلام، ويختبوا الفهم السليم، والتأنويل الصحيح، أولئك الذين روّجوا عن ذلك المشروع ما هو زور وبهتان، رامين بهذا – بمجرد القول والادعاء – أن المغرب القديم عرف حركة وطنية للمطالبة بالدستور، وهي في زعمهم «جماعة المثقفين الوطنيين» شباناً وغير شبان مجھولي الهوية، ومحتفين وراء جريدة «لسان المغرب» اللبنانيّة، ومحتمين بجنسية أصحابها الأجنبي، وغاب عن أولئك أن من كان مجھولاً ومفضطاً إلى الاختفاء والاحتفاء بهذه الصفة لا يمكن أن يقال فيه أنه صاحب حركة سياسية، وأنه تقدم إلى السلطان بطلب الدستور.

## مشروع الدستور (1908) الدولة والدين والسلطان

المادة الأولى — يطلق على جميع الأقطار المراكشية اسم الدولة المغربية الشريفة.

المادة الثانية — الدولة الشريفة مستقلة استقلالاً كلياً.

المادة الثالثة — إن عاصمة الدولة الشريفة الرسمية هي مدينة فاس لا غير، وليس لهذه العاصمة امتياز بشيء عن سائر مدن السلطة.

المادة الرابعة — إن دين الدولة الشريفة هو الدين الإسلامي والمذهب الشرعي فيها هو المذهب المالكي.

المادة الخامسة — تحترم سائر الأديان المعروفة بلا فرق، ويحق لأصحابها أن يقيموا شعائر ومعالم معتقداتهم حسب عوائدهم بكل حرية، ضمن دائرة مراعاة الآداب العمومية.

المادة السادسة — يلقب السلطان بإمام المسلمين وحامي حوزة الدين.

**المادة السابعة** – يجب على كل فرد من أبناء السلطنة الطاعة للإمام الشريف، والاحترام لذاته، لأنه وارث البركة الكريمة.

**المادة الثامنة** – إن حضرة السلطان غير مسؤول بأمر من أمور الدولة، لا داخلياً ولا خارجياً.

**المادة التاسعة** – يجب الاحترام لكل واحد من آحاد الأسرة السلطانية، والمحافظة على أموالهم وأملاكهم الشخصية.

**المادة العاشرة** – إن وراثة الإمامة عائدة بحسب العوائد القديمة للأرشد، بل للأقرب من ذوي القربي.

**المادة الحادية عشرة** – باسم السلطان تضرب النقود وتخطب الخطب، وله قيادة الجيش الكبرى وإشهار الحرب وعقد الصلح، وإبرام المعاهدات مع الدول، وبصادقته وإمضائه تعتبر تقارير مجلس الوزارة وتقارير منتدى الشورى وتنفذ أحكامها. وبصادقته وإمضائه يعينوا موظفو الدولة كباراً وصغاراً أو يعزلون، وله المكافأة وإعطاء النياشين والمجازاة، وله العفو عن المحكوم عليهم بملوّت أو تبديل الحكم وتخفيفه، وهو الذي يمثل الأمة والدولة معاً أمام الدولة الأجنبية.

### **أبناء الدولة الشريفة حقوقهم وواجباتهم العامة:**

**المادة الثانية عشرة** – يطلق لقب مغربي على كل واحد من أبناء الدولة الشريفة، سواء كان مسلماً أو غير مسلم.

**المادة الثالثة عشرة** – يحق لكل مغربي أن يتمتع بحريته الشخصية، بشرط أن لا يضر غيره ولا يمس حرية غيره.

**المادة الرابعة عشرة** – إن الحرية الشخصية تقوم بأن يعمل كل واحد ما يشاء، ويتكلم بما يشاء، ويكتب ما يشاء، مع مراعاة الآداب العمومية.

**المادة الخامسة عشرة** – إن التعليم الابتدائي إلزامي على قدر مساعدة الأحوال.

**المادة السادسة عشرة** – المطبوعات حرة مع مراعاة الآداب العمومية.

**المادة السابعة عشرة** – إن جميع المسلمين متساوون في الحقوق أمام وظائف المخزن التي تعطى بحسب الكفاءة الشخصية، وليس بواسطة الوسطاء والنافذة الكلمة ولا بالأموال.

**المادة الثامنة عشرة** – لا يجوز أن يتولى أمي وظيفة من وظائف المخزن على الإطلاق. فعلى الموظف أن يكون عارفاً اللغة العربية قراءة وكتابة حق المعرفة.

**المادة التاسعة عشرة** – إن تكاليف الدولة المالية توضع على كل فرد من أفراد الأمة بحسب ماليته واقتداره.

**المادة العشرون** – إن الفقراء العواجز والعيمان الذين لا عمل لهم يعيشون منه يعفون من كل تكليف وضريبة على الإطلاق، وكذلك خدام بيوت الله والمساجد والزوايا والذين يعيشون من الأوقاف.

**المادة الحادية والعشرون** – إن موظفي المخزن، من كبارهم إلى صغارهم، هم كسائر الناس تلزمهم الضرائب والتكاليف المالية.

**المادة الثانية والعشرون** – لا يجوز أبداً طرح ضرائب وتكاليف مالية على جهة من السلطة دون جهة، ولا على مدينة دون مدينة، ولا على قبيلة دون قبيلة، وإنما يجب أن تكون التكاليف عامة على جميع الأمة في كل نواحي السلطة في وقت واحد.

**المادة الثالثة والعشرون** – كل مغربي آمن على ماله وملكه، فلا يسوغ لهيئة الحكومة أن تأخذ من أحد ملكه إلا إذا كان ضرورياً للمنفعة العامة. وذلك يكون بعد قرار منتدى الشورى ومصادقة السلطان كتابة، ويدفع لصاحب الملك ثمنه الحقيقي سلفاً.

**المادة الرابعة والعشرون** – لا يسوغ أن يحجز مال أحد أو ملكه أو شيء مما له لسبب من الأسباب إلا بعد قرار منتدى الشورى ومصادقة السلطان كتابة.

**المادة الخامسة والعشرون** – لا يسوغ لهيئة الحكومة أن تدخل جبراً مسكن أحد من الناس لسبب من الأسباب إلا بعد قرار منتدى الشورى وموافقة السلطان كتابة.

**المادة السادسة والعشرون** – لا يسوغ أن يجبر أحد على الذهاب إلى فاس أو إلى غيرها من البلدان لسبب من الأسباب إلا بعد قرار منتدى الشورى ومصادقة السلطان كتابة.

**المادة السابعة والعشرون** – قد أبطل الضرب بالعصي، والجلد بالسياط، والتشهير والتعذيب بأي آلة من آلات التعذيب وكل نوع من أنواع الأذى، وكل صنع يستهجنه طبع المدينة إبطالاً قطعياً من السلطة جائعاً.

**المادة الثامنة والعشرون** – قد أبطل التسخير والتکاليف المالية وسوها غير المقرر من منتدى الشورى إبطالاً كلياً من السلطة جميعها.

**المادة التاسعة والعشرون** – لا يسوغ أن يحكم على مجرم بالقتل أو بالسجن المؤبد بعد قرار منتدى الشورى ومصادقة السلطان كتابة.

**المادة الثلاثون** – لا يجوز أبداً أن تقطع رؤوس العصابة الذين سقطوا في قتال مع عساكر المخزن وتحمل إلى فاس أو غيرها وتعلق على الأسوار كالعادة المعروفة، فكل قائد فعل ذلك يكون مسؤولاً أمام منتدى الشورى والسلطان.

**المادة الخامسة والثلاثون** – لا يسوغ لعساكر المخزن عند مقاتلة قبيلة من القبائل أن ينبهوا مواشي القبيلة ودوا بها وأشياءها ويقتسموها بينهم حسب العادة المعروفة، فكل قائد يأتي ذلك يكون مسؤولاً أمام منتدى الشورى والسلطان.

**المادة الثانية والثلاثون** – لا يسogue أبداً قتل الأسرى والجرحى أو تخريدهم من ثيابهم وإرسالهم عراة كالعادة المعروفة، فكل قائد فعل ذلك يكون مسؤولاً أمام منتدى الشورى والسلطان.

**المادة الثالثة والثلاثون** – كل واحد من موظفي المخزن كباراً وصغاراً أو من غيرهم من أبناء السلطنة يأتي أمراً ما منع في المواد المذكورة (المادة 23 و 24 و 25 و 26 و 27 و 28 و 29 و 30 و 31 و 32) يكون مسؤولاً أمام منتدى الشورى والسلطان.

**المادة الرابعة والثلاثون** – يحق لكل فرد من أفراد التبعية المغربية على الإطلاق أن يقدم شكوى على أي موظف كان من موظفي المخزن أو غيرهم من أبناء البلد إن ناله منه ظلم أو أذى أو رأى في أعماله وتصرفه شيئاً ما يخالف نصوص إحدى مواد الدستور إلى منتدى الشورى، وعلى منتدى الشورى أن ينظر في شكوى الشاكبي بلا إهمال ولا إمهال ويتنصر للحق والعدل على كل حال.

#### في منتدى الشوري:

**المادة الخامسة والثلاثون** – أن منتدى الشورى يؤلف من هيئتين، تسمى الهيئة الأولى مجلس الأمة والأخرى مجلس الشرفاء.

**المادة السادسة والثلاثون** – إن هذين المجلسين يفتحان لمباشرة أشغالهما في وقت واحد بوجوب أمر سلطاني، وذلك في الحادي والعشرين من شهر شوال من كل سنة. ويغلقان أبوابهما في اليوم التاسع من شعبان من كل سنة، وهما عطلتان في كل سنة أيضاً، مدة كل منها خمسة عشر يوماً، وهما عطلة عيد المولد الكريم وعطلة عيد النحر.

**المادة السابعة والثلاثون** – يفتح منتدى الشورى في حضور السلطان شخصياً أو في حضور الوزير الأكبر وأعضاء المجلسين المذكورين. فيتلى الكتاب السلطاني المؤذن ب مباشرة الأشغال.

**المادة الثامنة والثلاثون** – كل عضو من أعضاء منتدى الشورى حر في آرائه لا خوف عليه من المخزن ورجاله على الإطلاق. ولا يقيد بأمر من الأمور. ولا يساء به الظن ولا يتهم بتهمة لكونه قال ما شاء أن يقول ولو أنه انتقد على الوزير الأكبر الوزراء، ولكن ان بدا منه أمر يخل بنظام المجلس أو يضر بالدولة تجري معاملته على موجب المادة الآتية.

**المادة الأربعون** – إذا اتهم أحد الأعضاء من بعض أعضاء أحد المجلسين بتهمة خيانة للأمة أو بمحاولة إبطال الدستور أو بالرشوة وثبتت عليه التهمة بموجب قرار الأكثريه من المجلسين، فيسقط من عضوية المجلس ويُجازى حسب أفعاله.

**المادة الخامسة والأربعون** – يشرع المجلس بأعماله إن كان نصف أعضائه حاضرين وتقرر الأمور بأكثرية الأصوات (أي الآراء) وتصح الأكثريه بزيادة صوت واحد فإذا تساوت الأصوات يحسب للرئيس صوتان ويحكم بالأكثريه من جانبه.

**المادة السادسة والأربعون** – ينبغي للمجلس أن يراعي الأقدم فالأقدم في رؤية المسائل وتقريرها، ولكن إذا تعارض أمران مهما وأهم فيقدم الأهم، فكل مسألة عامة النفع أو الضرر من مسائل الدولة الداخلية والخارجية لا يكون لها اعتبار إن لم يقرر لها مجلس الأمة أولاً ثم مجلس الشرفاء.

**المادة الثالثة والأربعون** – يقتضي أن تكون مفاوضات مجلس الأمة والشرفاء خصوصية لا عمومية أي غير علنية، فلا يجوز لأحد أن يشهدها إلا حضرة السلطان والوزراء وخلائفهم وقاضي القضاة وخليفته أو من يكون بيده إذن خاص من حضرة السلطان يقدم لرئيس المجلس قبل الحضور ب يوم واحد.

إن كيفية أعمال المجلس الداخلية ونظام أموره مقررة في قانون خاص.

#### **في مجلس الأمة:**

**المادة الرابعة والأربعون** – يجب على كل من ينتخب نائباً في مجلس الأمة أن يكون مستوفياً الشروط الآتية :

**أولاً** – أن يكون عارفاً اللغة العربية قراءة وكتابة حق المعرفة.

**ثانياً** – أن يكون من تبعه الدولة المغربية.

**ثالثاً** – أن يكون غير مرتبط بخدمة دولة أجنبية بوجه من الوجوه.

**رابعاً** – أن يكون فوق الثامنة والعشرين من العمر.

**خامساً** – أن يكون غير مستخدم عند رجل آخر براتب معاشى .

**سادساً** – أن يكون غير محكوم عليه بالإفلاس أو بالسجن لسرقة أو قتل أو غير ذلك من الجنايات.

**سابعاً** – أن يكون مشهوداً له بين قومه بحسن السلوك والاستقامة والتراحم ومحترماً من كل عارفه.

**المادة الخامسة والأربعون** – يجري الانتخاب مرة واحدة بعد كل أربع سنوات، ويجوز تجديد انتخاب النائب.

**المادة السادسة والأربعون** – ان كل عضو من أعضاء المجلسين يعتبر نائباً عن الأمة جميعها، وليس على القوم الذين انتخبوه فقط.

**المادة السابعة والأربعون** – إذا انقطع النائب عن الحضور إلى المجلس مدة طويلة لسبب مرض ملازم أو لضرورة قصوى لا تدفع، أو أنه استعفى أو توفي فيتخرج منتخبوه غيره.

**المادة الثامنة والأربعون** – إن عدد أعضاء مجلس الأمة يكون على نسبة نائب واحد عن نحو عشرين ألف رجل من السكان. وكيفية الانتخاب مقررة في محلها.

**المادة التاسعة والأربعون** – لا يجوز لنائب أن يشغل وظيفتين في وقت واحد، أي يشغل وظيفة النيابة ووظيفة أخرى من وظائف المخزن. فإذا اخذ وظيفة أخرى سقط من النيابة، ولكن إن انتدبه منتدى الشورى للقيام بوظيفة مؤقتة. مثل إرسالية تفتيش عن أمر، أو الذهاب لإلقاء الصلح بين فريقين متقاتلين أو الشخص إلى خارج السلطنة بهمة دولية ففي مثل هذا الحال جاز له الجمع بين وظيفتين ولا يسقط من عضوية النيابة.

## في مجلس الشرفاء:

**المادة الخمسون** – إن عدد أعضاء مجلس الشرفاء مع رئيسهم هو خمسة وعشرون عضواً لا غير، ينتخب منهم السلطان الرئيس وستة، وي منتخب مجلس الأمة مع هيئة الوزراء وجماعة العلماء بقية الأعضاء أي ثمانية عشر عضواً.

**المادة الحادية والخمسون** – أعضاء مجلس الشرفاء من أكابر رجال الدولة الذين امتازوا بحسن صفاتهم وعلومهم وصدق خدمتهم للبلاد، فاكتسبوا ثقة الأمة واحترامها وينتخبون من أعضاء الأسرة السلطانية ومن رؤوس الشرفاء ورؤساء العلماء والفقهاء ومشاهير قواد العساكر وأعيان القبائل وزعمائهم وأمثالهم، بيد أنه يشترط على العضو في هذا المجلس أن يكون فوق الخامسة والأربعين من العمر.

**المادة الثانية والخمسون** – يدوم عضو مجلس الشرفاء في وظيفته ما دام حياً، ولا يجوز أن يعتزل وظيفته إلا برضاه أو بسبب الطعن في السن أو مثل ذلك. ولكن إن دعت الضرورة إلى توليه منصباً آخر مهماً، وذلك لا يكون إلا برضاه أيضاً، ففي هذا الحال يفقد العضوية لوجوب انتخاب عضو آخر مكانه.

**المادة الثالثة والخمسون** – إن وظيفة مجلس الشرفاء هي أن ينظر أدق النظر ويبحث أدق البحث في التقادير واللوائح التي يصدرها مجلس الأمة حتى إذا رأى فيها شيئاً مغايراً لإحدى الشرائط الست الآتية برفض تلك اللوائح والتقارير رفضاً قطعياً، مع إظهار الأسباب الداعية لذلك، أو أنه يرجعها إلى مجلس الأمة،

مع ملاحظة وجوب إصلاح وتصحيح ما لزم الإصلاح والتصحيح.  
والشروط الست التي يراعيها مجلس الشرفاء ويراقبها هي هذه:

**الشرط الأول** – أن لا يكون هناك شيء مما يمس أساس الدين وجوهره أو يخالف نصاً من القرآن الكريم.

**الشرط الثاني** – أن لا يمس استقلال السلطنة.

**الشرط الثالث** – أن لا يضر حقوق السلطان.

**الشرط الرابع** – أن لا يجحف بحقوق الأمة أو يضر بالعامة والفقير خاصة.

**الشرط الخامس** – أن لا يمس الحرية والدستور والأداب العمومية.

**الشرط السادس** – أن لا يسبب أضراراً وخسائر لبيت مال المسلمين وأملاك الدولة.

**المادة الرابعة والخمسون** – إن رأى مجلس الشرفاء تقارير مجلس الأمة صالحة وموافقة لكل الشرائط المذكورة فيصادق عليها، ثم يقدمها لحضرت السلطان بواسطة هيئة الوزارة، فيوافق السلطان عليها كتابة، ويعمل بها من تاريخ المصادقة السلطانية.

**المادة الخامسة والخمسون** – إذا رفض مجلس الشرفاء تقريراً من تقارير مجلس الأمة مرتين، فعلى مجلس الأمة أن لا يقدم ذلك التقرير ثالثة إلا بعد مرور ستة شهور من تاريخ الرفض الأخير. وذلك بعد أن يصلح من الملاحظات ما استوجب الإصلاح.

## **في كبار الموظفين:**

**المادة السادسة والخمسون**—السلطان يعين الوزير الأكبر وقاضي قضاة فاس ونائبي طنجة ومراكش وخليفة له . ومقر هذا الخليفة في العاصمة، وليس من المقتضى أن يكون ولـي العهد ولا من الأسرة المالكة.

**المادة السابعة والخمسون**—للوزير الأكبر أن يتـخـبـ سـائـرـ الـوزـراءـ الـخـمـسـةـ وـيـعـرـضـ أـسـمـاءـهـ عـلـىـ مـنـتـدـيـ الشـورـىـ،ـ فـإـنـ أـقـرـ الرـأـيـ عـلـىـهـمـ يـعـرـضـونـ عـلـىـ الجـنـابـ الشـرـيفـ وـيـصـادـقـ عـلـىـ تـعـيـينـهـمـ.

**المادة الثامنة والخمسون**—يطلق على العلاف لقب وزير الحرب ، وعلى أمين الأمانة وزير المالية ، وعلى وزير البحر وزير الخارجية ، وعلى وزير الشكاواـتـ وزـيـرـ الدـاخـلـيةـ ،ـ وـعـلـىـ ذـلـكـ تـؤـلـفـ هـيـأـةـ الـوـزـارـةـ مـنـ سـتـةـ أـعـضـاءـ لـاـغـيـرـ وـهـمـ:ـ الـوـزـيرـ الـأـكـبـرـ وـوزـيرـ الـعـارـفـ،ـ وـهـؤـلـاءـ الـأـرـبـعـةـ الـوـزـارـاءـ الـذـكـورـونـ.

**المادة التاسعة والخمسون**—إن عزل الوزير الأكبر من منصبه أو اعتزله هو من تلقـاءـ نـفـسـهـ عـزـلـ معـ سـائـرـ الـوـزـراءـ وـسـقطـتـ الـوـزـارـةـ،ـ وـأـمـاـ انـ عـزـلـ الـوـزـراءـ جـمـيـعـهـمـ فـلـاـ يـعـزـلـ الـوـزـيرـ الـأـكـبـرـ وـلـاـ تـسـقطـ وزـارـتـهـ.

**المادة الستون**—كل وزير ينظر في الأمور المتعلقة بوزارته الداخلية في دائرة وظيفته ، فإذا عرض أمر لا دخل له في إحدى الوزارات ، فيحول إلى نظر الوزير الأكبر ، وكل وزير مسؤول شخصياً بما يتعلق بأمور وزارته . أما الوزير الأكبر فهو مسؤول بكل إجراءات جماعة الوزراء .

**المادة الخامسة والستون** – هيئة الوزارة أن تنتخب عمال بلدان السلطنة وقبائلها، غير أنه يحق لمنتدى الشورى أن يعارض في تعين عامل لم يره جديراً بالوظيفة، ويعمل برأي المتندى على كل حال.

**المادة الثانية والستون** – كل موظف من موظفي الحكومة الدائمين، كالكتاب والأمناء والعمال والقضاة وأمثالهم، يبقى في وظيفته أو خدمته ما دام في مكتته القيام ببعتها، ولا يجوز أبداً عزل أحد منهم إلا لسبب موجب للعزل كعدم الصدق في الخدمة وقلة الأمانة أو الكفاءة، وهذا إذا لم يستعف هو من تلقائه نفسه. ولكن إذا ألحأت الضرورة لمصلحة الدولة إلى عزل أحد من وظيفته فيجب والحالة هذه تعينه في وظيفة أخرى مماثلة أو أعلى، أو إعطاءه راتب التقاعد.

**المادة الثالثة والستون** – كل موظف في وظائف المخزن قضى مدة ثلاثين سنة متواصلة في خدمة الدولة حق له أن يعتزل الخدمة، ويأخذ راتب التقاعد بقية حياته، وهو مقدار نصف راتب وظيفته الأخيرة.

**المادة الرابعة والستون** – كل عضو من أعضاء منتدى الشورى حر في إظهار آرائه لا خوف عليه من المخزن ورجاله على الإطلاق، ولا يقيد بأمر من الأمور، ولا يساء به الظن ولا يتهم بتهمة لكونه قال ما شاء أن يقول، ولو أنه انتقد على الوزير الأكبر وكل الوزراء، ولكن إن أبدى منه أمر يخل بنظام المجلس أو يضر بالدولة تجري معاملته على موجب المادة الآتية:

**المادة الخامسة والستون** – إذا انقطع النائب عن الحضور إلى المجلس مدة طويلة لسبب مرض ملازم أو لضرورة قصوى لا تدفع، أو انه استعفى أو توفي فيتختب من منتخبوه غيره.

**المادة السادسة والستون** – إن القضاة وأهل الفتوى، والعدول يعينهم قاضي القضاة بموافقة مجلس الشرفاء، أما المحاسبون وأمناء الاستفادة فتعينهم هيئة الوزارة وحدها.

#### **في مالية الدولة:**

**المادة السابعة والستون** – يجب على وزارة المالية أن تسلم إلى منتدى الشورى في خاتمة كل شهر لائحة دخل الدولة وخرجها مفصلة تفصيلاً جزئياً مصادقاً عليها من الوزير الأكبر.

**المادة الثامنة والستون** – لا يسوغ لـ هيئة الوزارة أن تنفق شيئاً من مال الدولة في أي سبيل كان ما لم يصادق عليه منتدى الشورى.

**المادة التاسعة والستون** – يعين مجلس الأمة من أعضائه هيئة للتفتيش مؤلفة من ستة أعضاء ورئيس، تنقسم إلى قسمين، يتجلو كل قسم منها في نواحي السلطة وبلداتها بصفة دائمة للبحث في كل أمور الإدارات المخزنية، فيزور كل بلدة وقبيلة مرة في كل الأربعين يوماً على الأقل، ويعث بتقارير إلى الرئيس الذي يكون مقامه في نفس مجلس الأمة. ولهؤلاء المفتشين أن يسمعوا كل شكوى من أفراد الشعب، ويقبلوا لكتب التظلم ومعارض الأحوال.

**المادة السبعون** – يحق لجنة التفتيش أن توقف أيًّا من الموظفين عن وظيفته إن بدا أصوبية ذلك لوجود خلل في أعماله، ويستثنى من هذا الأمر نائباً طنجة ومراكش. ويباح لها أن تضع في مكان الموظف الذي كفت يده عن العمل من يقوم مقامه مؤقتاً، ريثما يأتي جواب منتدى الشورى في أمره.

### في رواتب الموظفين:

**المادة الحادية والسبعون** – يعين منتدى الشورى في جلساته الأولى مبلغ المال الواجب سنويًا لنفقات الحضرة السلطانية، ويراعي في هذا الأمر ضروريات الوظيفة السامية وكماليتها ومتضمنها القيم اللاقى بالمقام.

**المادة الثانية والسبعون** – إن رواتب كبار الموظفين الشهرية تكون على هذا المنوال: ريالاً مخزنياً 500 للوزير الأكبر – 250 لخليفةه – 300 للوزير – 150 لخليفةه – 350 لكل من نائبي طنجة ومراكش – 250 للعامل، رتبة أولى – 200 للعامل، رتبة ثانية – 350 لرئيس مجلس الأمة – 200 لخليفةه – 150 للعضو في مجلس الأمة – 200 لخليفةه – 150 للعضو في مجلس الأمة – 150 للأمين.

وأما رواتب بقية مستخدمي الحكومة فيعينها منتدى الشورى في جلساته الأولى.

**المادة الثالثة والسبعون** – يخصص لكل وزير علاوة على راتبه مبلغ معين سنويًا للقيام بحق تكاليف المنصب، وكذا يعطى نائب

الأمة مائتي ريال سنوياً للقيام بحق تكاليف المنصب فضلاً عن راتبه، وذلك لنفقة السفر، ومثل هذه القيمة تعطى للأمين أيضاً.

**المادة الرابعة والسبعون** – ليس للعضوية في مجلس الشرفاء راتب لكونها شرفية، وإنما إن حُسنَ لدى الجناب العالي أن يهدى أعضاء ذلك المجلس هدايا نقدية أو غير نقدية في خاتمة كل سنة فله الأمر بذلك.

#### في الحمايات:

**المادة الخامسة والسبعون** – لا يسوغ لأحد من أبناء الدولة المغربية أن يتتخذ حماية دولة من الدول إلا في الحالات الاستثنائية المذكورة في المادة التاسعة والسبعون.

**المادة السادسة والسبعون** – كل شخص يتحامى بدولة من الدول سراً بدون أن يعلم المخزن ويتخذ رخصة من الحماية لا تعتبر حماية، ولا يجري عليه الجزاء المرتب على ذلك في قانون الجزاء.

**المادة السابعة والسبعون** – كل موظف في إحدى وظائف الدولة اتخذ سراً حماية دولة من الدول ثم ظهر أنه من المحتمين بعزل للحال من وظيفته دون أن تعتبر حمايته، ويجري عليه الجزاء المرتب على ذلك في قانون الجزاء.

**المادة الثامنة والسبعون** – لا يجوز لأحد من أبناء السلطنة المغربية المتتخذ حماية دولة من الدول أن يدخل في الوظائف المخزنية.

**المادة التاسعة والسبعين** – تجوز الحماية بدولة من الدول في الحالات الاستثنائية التي هي :

أولاً – أن يكون الرجل موظفاً أو مستخدماً في دار قنصلية دولة أو في إحدى الادارات أو المجالس الأجنبية الرسمية مثل كاتب أو مخزني أو بباب وما شاكل ذلك.

ثانياً – أن يكون ساكناً خارج المغرب سكناً دائمًا يقضي عليه بأن يتجنّس بجنسية الدولة المستوطن فيها.

ثالثاً – أن يكون له صلات ومصالح مع الأجانب توجب عليه أن يتخذ الحماية، ومع هذه الحالات الثلاث لا تعتبر حاليه ما لم تقررها هيئة الوزارة وبصادرق عليها السلطان.

**المادة الثمانون** – يجب على طالب الحماية أن يقدم كتاباً إلى هيئة الوزارة يبين فيه الأسباب الملجأة إلى الحماية، وعلى هيئة الوزارة أن تفحص مطالبه فإذا وجد مناسباً يعطي رخصة الحماية مصادقاً عليها من السلطان.

**المادة الحادية والثمانون** – كل محتم قدماً، أي قبل إعلان الدستور، بدولة من الدول يبقى على حمايته وعلى الحكومة أن تعامله معاملة تبعة تلك الدولة المتحامي بها بدون فرق ولا تمييز.

**المادة الثانية والثمانون** – كل من رجع من المحامين إلى تبعة الدولة المغربية يقبل رجوعه ويحق له أن يتمتع كسائر أبناء الأمة بكل حقوقه.

## في المدارس الوطنية:

المادة الثالثة والثمانون – على وزارة المعارف أن تنشئ مدارس في بلدان السلطنة جميعها وبين قبائلها، وذلك بمساعدة الحكومة ومنتدى الشورى والأمة نفسها. وتكون هذه المدارس الوطنية تحت مراقبتها مباشرة.

المادة الرابعة والثمانون – إن المدارس الوطنية ثلاثة رتب:

١ – المدارس الابتدائية: وهي ضرورية في كل بلدة وقبيلة، كبيرة وصغيرة، للذكور والإناث، وهذه المدارس تكون مقصورة على بث الآداب وتهذيب الأخلاق وتعليم القراءة والكتابة باللغة العربية وأصول ومبادئ العلوم الأخرى الضرورية التي تفصل في قانون المدارس المغربي.

٢ – المدارس الثانوية: وهذه لازمة للذكور فقط في البلدان الكبرى لا غير، وتدرس العلوم فيها، يكون بالطرق الحديثة والكتب العصرية بحسب قانون المدارس.

٣ – المدارس العليا أو الكليات: لا يقتضي أن يكون في السلطنة في بدء الأمر إلا كلية واحدة وهي جامع القرويين، غير أنه من الواجب إجراء تحسين وإصلاح في كل شؤون هذه الجامعة المادية والمعنوية، وإدخال تدريس العلوم الازمة ووضع قانون خاص تجري على موجبه.

**المادة الخامسة والثمانون** – إن من واجبات وزارة المعارف أن تجبر الآباء بقوة الحكومة إجباراً على إرسال أولادهم الذكور إلى المدارس الابتدائية من سن السادسة، وكل والد خالف هذا القانون يكون تحت طائلة الجزاء. أما المدارس الثانوية فالدخول فيها اختياري.

**المادة السادسة والثمانون** – إن مدارس البنات تكون في أول الأمر ابتدائية والذهاب إليها بالترغيب والتحريض، وليس بالوسائل الإجبارية.

**المادة السابعة والثمانون** – على وزارة المعارف أن تهتم بإنشاء المدارس الصناعية والزراعية بعد خمسة أعوام من فتح المدارس العلمية.

**المادة الثامنة والثمانون** – إن التعليم في المدارس جميعها مجان أي بلا عوض والنفقات الالزامية للمنزل ينظر فيها منتدى الشورى، فيأخذ بعضها من خزينة الدولة، وبعضها من ربع الأوقاف وأملاك الدولة، وبعضها من الأمة وخصوصاً من الأغنياء.

**المادة التاسعة والثمانون** – يجب أن يتخرج المعلمون الأكفاء من أبناء العلم الوطنيين المترورين ومن الغرباء الحائزين على شهادات المدارس المشهورة بقطع النظر عما هم عليه من الجنسيات والأديان.

**المادة التسعون** – لكل واحد من الراغبين في نشر العلم سواءً وطنياً أو أجنبياً أن ينشئ مدرسة أو مدارس لتعليم العلوم أو

الصناعع أو غيرها. وهذه المدارس الأجنبية لا تكون تحت مراقبة وزارة المعارف، ويحق للأباء أن يرسلوا أولادهم إليها.

## ملحق

**المادة الحادية والتسعون** – إن رأي منتدى الشورى هو فوق كل رأي، ويقتضي العمل بحكمه في كل حال، وله المراقبة على الإدارات والدوائر المخزنية بلا استثناء.

**المادة الثانية والتسعون** – يهتم منتدى الشورى في سنته الأولى بسن وتنظيم قوانين لكل إدارة من الإدارات الحكومية للوزارات وللمحاكم في القصبات ودار النيابة، وللمحاكم القضائية والعدول، ولأمانة استفادة، وللحسبة ولأمانة الديوانات، وللعسكرية، وللمدارس، ولضرائب والجبايات، وغيرها، فيكون لكل من هذه الإدارات والأمور المخزنية قانون خاص بها، تسير بموجبه وتعمل بمقتضاه.

**المادة الثالثة والتسعون** – لا يسوغ لأحد أن يبطل مادة من مواد هذا الدستور الأساسي ولا يوقف العمل بها لأي سبب كان على الإطلاق ولا أن يغير منه شيئاً أو ينفعه، أو يزيد عليه مادة أو ينقص مادة، ما عدا منتدى الشورى الذي له وحده أن يفعل ذلك، فإن رأى منتدى الشورى أن يأتي شيئاً مما ذكر لمقتضيات الأحوال ولمصلحة الدولة والأمة فيكون ذلك بقرار مجلس الأمة ومجلس الشرفاء وبحكم الأكثريّة، ولا يعمل بذلك القرار إلا من تاريخ المصادقة السلطانية عليه.

## مساعي التنظيم والإصلاح في المغرب القديم

في عهد السلطان مولاي الحسن ظهرت بوادر التدخل الأجنبي متستراً بعرض التنظيم والإصلاح، وكانت فرنسا المسيطرة على الجزائر وتونس هي الساعية في هذا طمعاً في أن تنفذ خططها الاستيلائية، وماربها التوسعية على حساب المغرب المستقل.

ولكن مولاي الحسن استطاع بسياسته الذكية الحازمة أن يستغل بمهارة اعترف له بها الخصم الأوروبي، تنافس الدول في المغرب، ومعارضة بعضها البعض، والتخليص من تدخلها، حتى يئس الطامعون مدة حياة مولاي الحسن من الوصول إلى تحقيق أغراضهم بالرغم مما بذلوه من جهود، ودببوه من مناورات، وحاولوه من إغراءات باعث كلها بالخيبة والفشل. وكان كلما عرض عليه برنامج إصلاحات من الأجانب اهتم به ورد عليه بأنه عازم على تحقيق الإصلاح الذي تحتاج إليه البلاد بوسائله الخاصة، وبرجاله الذين يعدهم لهذه المهمة، وبهذا كان يرفض كل إصلاح على يد الأجانب الطامعين.

وفعلاً نظم بعثات من الشبان المغاربة، وبعد مكثهم بطنجة

لتعلم اللغة الأوروبية الضرورية، ووزعهم على بعض أقطار أوروبا للتخصص في العلوم والتقنيات والوقتية.

ولم تكن الدول، وخاصة فرنسا، لترى هذا بعين الرضى والاطمئنان، فعملت جهدها سراً لإحباط السياسة المغربية وشل حركة البعثات العلمية المرسلة إلى الخارج حتى يفشل مولاي الحسن في خطته، ويضطر إلى الاستعانة بالأجانب.

وفي انتظار عودة البعثات للعمل بال المغرب في شتى ميادين الثورة، بل التنظيم والإصلاح، اهتم مولاي الحسن بالقضاء على الفتن والأضطرابات فيما كان يسمى «بلاد السيبة» ليدخلها إلى حظيرة السلطة المركزية، ويقطع دابر التمرد والعصيان، ويحول دون الأجانب الذين كانوا يتربعون بال المغرب داخل الدوائر، ويمهد ببسط السلم والطمأنينة في البلاد لعهد الإصلاح المنشود.

وكان الصراع شديداً - سراً وعلانية - بين مولاي الحسن وأدعية الإصلاح من الأجانب الذين لم يهدأ لهم بالاً ماداموا لم يحيطوا سياسة السلطان في الاحتفاظ للمغرب بسيادته واستقلاله بعيداً عن كل تدخل أجنبى بأى شكل ووسيلة، وفي ذلك الصراع لم يتورع الأجانب عن استعمال كل ما أمكنهم من الكيد والدس لإحباط الإصلاح الذي لا يتحقق بهم وفق مآرب سياستهم.

ومثال ما جلأوا إليه من مكيدة أن الطلبة المغاربة الذين عادوا من فرنسا كان عليهم أن يمثلوا أمام السلطان، ولما عزموا على ارتداء الكسوة المغربية بدل الإفرنجية صرفهم عن هذا المكلفون بهم من الفرنسيين قائلين لهم إن السلطان يعلم أنهم قادمون من

الخارج حيث كانوا يرتدون الزي الإفرنجي مع الطربوش على النسق العثماني في ذلك العهد، فلا داعي لتغيير الزي الذي يرضى عنه السلطان، وفعلاً مثلوا أمامه بزيهم الإفرنجي مع الطربوش. ومرت المقابلة دون أن يلاحظ السلطان شيئاً خاصاً بالزي، ولكن بعد هذا دس الفرنسيون بعض أشيائهم في حاشية السلطان ليلفتوا نظراً إلى مثول الطلبة في زيهما الإفرنجي مما يعد وقاحة وجسارة في حق السلطان معلين هذا بأن مكثهم في بلاد الكفر سنوات أنساهم ما يجب عليهم من آداب ومراعاة للجانب الشريف، بل قالوا فيه ما من شأنه أن يشكك السلطان فيهم ويظن بهم الظنون. وبعد هذا اقتروا عليه أن يتركهم مدة كافية لاختبارهم والتأكد من مشاعرهم وميولهم هل هي مع الأجنبي الذي تولى تكوينهم، والتأثر على نفوسهم، وكسبهم لجانبه بعد عودتهم للمغرب. وبما أن مولاي الحسن كان حذراً إلى أقصى حد من كل ما هو أجنبي، فقد عمل بنصيحة نصحاء السوء المنديسين في بطانته، وعدل عن استعمال الطلبة فيها أعدهم إليه في الخارج، وهكذا أحبط الفرنسيون، بتواطؤ مع «عملائهم» المغاربة في محيط السلطان المشرع في سياسة التنظيم والإصلاح بالمغرب على عهد مولاي الحسن، بينما استطاع زملاء الطلبة المغاربة من اليابانيين أن يخدموا بلادهم، ويساهموا في تحويلها إلى دولة ناهضة راقية.

وخلف السلطان عبد العزيز والده على العرش، فنشطت التدخلات الأجنبية التي تسربت حتى إلى القصر حيث بنا أصحابها مكانة مرموقة جعلتهم يحولونه إلى ميدان المنافسة، والمناورة، وكسب النفوذ، وفي عهد عبد العزيز تشعبت الدول الساعية في التدخل باسم

التنظيم والإصلاح، وفي طليعتها فرنسا، فتقدمت إليه ببرامج ولوائح وإصلاحات كانت وسيلة التدخل والاستيلاء، وكان عبدالعزيز يواجه مطالبة الدول عامة، وفرنسا خاصة بما لم يستطع لها ردًا ورفضًا. وكانت وسليته في هذا ما أشار به بعض الأجانب المنافسين لفرنسا. وهو عرض البرامج على «مجلس الأعيان» ليرى فيها رأيه، فلم يكن هذا تمسكاً من السلطان بحكم الشورى، وبسياسة التعاون مع الأمة، ولكن مجرد وسيلة التسويف والمماطلة، والتبيط، فكان المجلس يتنتظر أشهرًا يعلن السلطان بعدها أن البرامج المعروضة عليه رفضت من نواب الأمة، ولم يكن الأجانب يجهلون حقيقة الأمور، ويقفون منها دون رد فعل بالاحتجاج والإلحاح.

وإذا كانت تلك سياسة عبدالعزيز تجاه الإصلاحات المعروضة من الأجنبي، فقد كان له نفس الموقف من دعاة الإصلاح المغاربة الذين دفعتهم غيرتهم الوطنية، ورغبتهم الصادقة في إصلاح الأوضاع الداخلية إلى رفع وسائل وذكرات يقتربون فيها طائفة من الإصلاحات رأوها ضرورية لإخراج المغرب من سوء الحال، وتمكنه من تحقيق الإصلاح المنشود الذي ينcline من كل إصلاح مزعوم وعلى يد الأجانب، ولعل هؤلاء كانوا على علم من تلك الرسائل والذكريات الإصلاحية فكانوا يعملون لدى السلطان وحكومته حتى لا يلتفت إليها، ويعمل بما فيها، ولا شك أنهم استغلوا من أجل هذا ما كانت تهتم به من تطوير الحكم من الاستبداد الفردي المطلق إلى حكم الشورى على أساس مؤسسة نيابية — مجلس الشورى أو مجلس الأمة — تكون ذات رأي متتنوع

وقول مسموع في شؤون الأمة. ومن دعاء الإصلاح الحاج على زنير الذي رفع إلى عبدالعزيز رسالة يذكر فيها عدة إصلاحات أساسية كان المغرب في أشد الحاجة إليها، وعنوانها: حفظ الاستقلال ولفظ سيطرة الاحتلال، وهي مخطوطة. ومعلوم أن زنير أقام في الشرق مدة مكتبه من الوقوف مباشرة على النهضة الحديثة فيه، ومن التأثير بها، فلما عاد إلى المغرب جعل من نفسه داعية إصلاح فخاطب السلطان عبدالعزيز بما رأى فيه خير المغرب، وصلاح الدولة، وفي الأمة، ويمكن تلخيص الرسالة المذكورة في النقط التالية:

- اختيار هيئة من الشخصيات المتنورة برئاسة أصلحهم، ومهمتهم إقرار وسائل الإصلاح المنشود وعمم تطبيقه على سائر الإدارات الحكومية.
- اتخاذ العربية لغة رسمية في سائر الإدارات مع استعمال لغات غيرها حسب المصلحة والضرورة.
- اتخاذ السلطة لزي وطني موحد وللراية الحمراء الغربية، مع قصر كل ما يهم الشرطة من تعليم وتدابير على الحكومة دون سواها.
- تطبيق الأحكام المغربية على سائر سكان البلاد دون تمييز بسبب الانتفاء لأية دولة أجنبية.
- منع الدول الأجنبية من إعطاء أية مساعدة للخارجين على الحكومة.

- حصر السلطة كيما كان نوعها في الحكومة التي لها وحدتها حق ممارستها ومراقبة الإدارات التابعة لها.
- فرض الضرائب والتكاليف الجبائية على أساس المساواة بين الجميع دون استثناء.
- منع كل تدخل في شؤون الدولة ما لم يكن في نطاق القوانين المغربية.
- منع كل ظلم واستبداد، وتتوفر وسائل العدل للجميع.
- إسناد الوظائف بالاستحقاق.
- السعي في إخماد الفتنة والضرب على يد كل متمرد.
- حماية الحدود وتنظيم اجتيازها بإذن مصلحة صيانة الحدود.
- إنشاء بنك حكومي يقوم بجمعية أعمال الدولة، ويمكن استخدام الأجانب فيه بشرط ارتدائهم لزي المغربي وخضوعهم للسلطة الوطنية.
- عدم إسناد أي امتياز دون أن يكون ثلثاً للمغرب وأهله.
- المحيلولة دون إجراء الأجانب لأية رقابة على تدابير وتصرفات الحكومة المغربية.
- اختيار هيئة من الوجاهات لتدوين حقوق الأمة والحكومة في نطاق المذهب المعمول به.
- رعاية مصالح الدول في المغرب بقدر محافظتهم على استقلاله.

- إدخال العلوم الحديثة والفنون بغية السير بالأمة في مجال التقدم والازدهار.
- وقاية البلاد من المطامع الأجنبية، والخلولة دون تسرب النفوذ الأجنبي إليها.
- إنخاذ الوسائل الكيفية بضبط الإيرادات وتنظيم الميزانية السنوية.
- إصلاح الإدارات الحكومية على أساس التخصص، وتزويد البلاد بحكومة قادرة على مواجهة الطوارئ، وخدمة الصالح العام، وحماية حوزة الوطن من كل من يريد به شرًّا.

هذه فحوى الرسالة الإصلاحية الموجهة من صاحبها زنبر إلى السلطان عبدالعزيز، ويظهر أن هناك رسائل أخرى رفعها إلى هذا الأخير، ولا ندري وسيلة تقديم هذه الرسائل، ولا رد الفعل الذي كان لها في نفس السلطان وحكومته، وما لا شك فيه أنها اعتبرت حبراً على ورق، وكان مصيرها سلة المهملات، لأن آذان الحاكمين وقتئذ كانت غير صاغية لكل دعوة إصلاحية، فهم كانوا يعتبرون أنفسهم في غنى عن سماع نداء الإصلاح مهما كان مصدره، كما كانوا يحسبون أنهم فوق النصح والإرشاد، وأنهم الآمرؤون لا يسألون عما يفعلون ولو كان مضرًا بالبلاد والأمة كما كان هو واقع الحكم وحقيقة السياسة في ذلك الوقت العصيّ الذي عرف فيه المغرب شر الأخطار في الداخل والخارج وبالاعتراض عن كل إصلاح، وبالإمعان في ترك الأوضاع على ما كانت عليه، انتهى أمر عبدالعزيز على يد أمة غيورة على وطنها، واستقلالها وكيانها.

وهناك رسالة أخرى لكاتب مجهول نشرها المرحوم علال الفاسي ووجهت كذلك إلى عبدالعزيز بكيفية غير معروفة، ويعرض فيها صاحبها مشروعًا من الإصلاح، وهي عبارة عن لائحة مطالب ذات أهمية، وهذا تعتبر الرسالة في حد ذاتها أهم من رسالة زنiber من حيث الموضوع، كما تضرب الاقتراحات بوسائل التطبيق، وبهذا تكتسي صبغة عملية تشير إلى كيفية التحقيق والإنجاز. أما كاتب الرسالة فيدل أسلوبها ومضمونها على أنه شرقي وليس بمغربي، ولعله كان من العناصر المقيمة بطنجة، ويمكن اعتبارها سابقة لمشروع الدستور الذي نشرته جريدة «لسان المغرب» اللبناني، ونظرًا لأهميتها كوثيقة تاريخية ثبت نصها الكامل فيما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلى الله على سيدنا محمد وآلله وصحبه

الحمد لله الذي شرع الشرائع وجعل العدل قاعدة الأحكام والاتحاد أساساً لما بين الأنام، والصلوة والسلام على سيدنا محمد الهادي إلى ما فيه إصلاح أمر المعاش والمعاد الذي أمرنا بالتعاون على البر والتقوى وحثنا على الأخوة والتنافر لما فيه من حسن المنقلب وسلامة العقبي وعلى الله وصحبه وأصحابه الذين أتقنوا سياسة العباد بكمال السياسة وحسن التدبير والخزم والسداد.

أما بعد، فلما تشرفت بالأقطار المغربية وتطلعت على أحوال أهلها سرني ما رأيته منهم من اتحاد الجنس والتمسك بالدين وحب السلطان نصره الله تعالى فهذه صفات محمودة أصل لكل ترقى، ولما كانت دولة اليابان مت Hollow بهذه الصفات الحسنة مع اقتفائهم أثر

شريعتنا الغراء من التعاون والتناصر ونشر العدل وأخذ الحكمة من كان، والتفاني بالنفس والمال لحفظ الوطن فاقت على جميع ملوك الأرض، وعلى ذلك يمكن لحكومة المغرب أن تبلغ ما بلغته اليابان بأقرب وقت إذا اقتفت أثر اليابان بالاجتهد ونفع العامة وأخذ العلوم الصناعية والوقتية والموافقة للأحكام الشرعية من أوروبا على الأخص في اقتداء آثارهم في تنوير أفكار الرعية في حثهم على اختراع الأمور النافعة ومكافأة من يبرز شيئاً من ذلك لأن الذي يعلم أسرار رغبة الشريعة الإسلامية وما احتوت عليه من الحث على نشر العدالة والمشورة في الأمور وتعلم المعرف اللازم للوقت والدين بكل شيء يستغني به المسلمون عن الأجانب.

إذ الحكومة لا تكون شريفة ومهابة في العالم ومحافظة على استقلالها ما دامت محتاجة لجلب سلاحها وأدوات حربها ولباس رعيتها وما يلزمهم من الخارج ولا تأمل غواصات أطماع جيرانها من الملوك ما لم يجتهد في إبلاغ قوة عسكريتها واستعداداتها على الأقل مساواة جيرانها، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعُتُمْ مِّنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تَرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَدَّ الظَّاهِرُونَ كُفَّارًا لَوْ تَغْلِبُونَ عَنْ أَسْلَحْتِكُمْ وَأَمْتَعْتُكُمْ فَيَمْلِئُونَ عَلَيْكُمْ مِّيلَةً وَاحِدَةً﴾. فالمطلوب الاستحصل على كل ما يرهب العدو ولا إرهاب لهم في هذا الوقت مالم يكن الأمراء والرؤساء يقدمون مصالح العامة على مصالحهم الذاتية ولا قوام لعزهم إلا بعز أفرادهم ويكون سعيهم بكل شيء يعلى شأن الحكومة من فتح المدارس لتعليم العلوم الدينية والوقتية والصناعية والحربيّة ويزروا في قلوبهم حب الاجتهد في الاختراع في المواد الحربية والصناعية حتى تفوق

مختراعتهم مخترعات جيرائهم، فقد أجمع علماء الدين على افتراض تعليم المسلمين الحرف المهمة مما لا يستقيم إصلاح الناس إلا بها على طريق فرض الكفاية فإن تركها أثم للكل.

ولا ينكر ما كان عليه اليابان قبل ثلاثين سنة من الانحطاط وتفرق الكلمة بسبب الاستبداد وهجوم ملوك أوروبا على مملكة اليابان وطلبوها بثمن زائد عما كانت تحصله اليابان على ملة سنين لأجل إدخال التمدن الأوروبي من نشر السكك الحديدية والدبىش وغير ذلك وتشكيل البوليس فحيثئذ صار لأوروبا نفوذ وكلمة في مملكتهم، فعند ذلك تيقظوا ما لأوروبا من الطمع في امتلاك بلدتهم بطريق سياسي فجمعوا كلمتهم ورفعوا سلطانهم عن الحكم المطلق إلى المشورة فأسس مجلس نواب الأمة وانتخب له أعضاء من كل بلد وشعب في المملكة واحداً من أفضلهم بشرط أن يكون بلغ الخامسة والعشرين من العمر عنده أملاكاً يدفع عنها للحكومة خمسة عشر ديناً على الأقل في العام وألفين عبارة عن ريال فرنسياوي فبلغ أعضاء هذا المجلس ثلاثة. وشكل مجلساً أعلى منه سمي بمجلس الأعيان محتوا على 328 عضواً منهم إثنا عشر من أبناء الأسرة المالكة الراشدين والسائر من الأمراء والرؤساء والشرفاء ومن امتاز بأمر خطير وخدموا الدولة مدة عشرين عاماً فشرعوا في تحسين مملكتهم وعملوا قانوناً للحكومة فنفذ على الحاكم والمحكوم ثم أرسلوا أولادهم إلى بلاد أوروبا لتعلم العلوم الازمة من الحرية والهندسية والصناعي على الأخص صنعة المكحلة والمدفع والكهرباء وصنعة الدبىش والداغيت وعمل السكك الحديدية والسفن الحربية والطربيل وضده وشرعوا في تحسين بل فتح المدارس الابتدائية

والثانوية والعلية لأجل تعليم ذلك حتى بلغت الآن في مملكة اليابان إلى أربعين ألف مدرسة فلما استكملوا المعرفة في مدة عشرين سنة أوقفوا الامتيازات الأوروبية وغلبوا دولة الصين وطردوا دولة المسكون من كوريا ومنشوريا وصاروا بالدرجة العليا بين الملوك حتى دولة انكلترا وألمانيا أرسلتا تلاميذ إلى مدارس اليابان لكي يتعلموا منهم اختراعاتهم التي أظهروها وقت المحاربة.

ولما ظهرت هذه الفضائل للليابان بواسطة الجد ونشر المعارف والعدالة اقتفت حكومة إيران العجم اثر اليابان وشرعوا في تشكيل نيابي لتحديد قانون لبلادهم من الشعـر الشريف باختيار قول واحد من المسائل التي فيها اختلاف بين العلماء حتى يرتفع تلاعب الحكماء في الأقوال المختلفة مع تقدير أعمال الوزراء والمأمورين وضبط مدخول الحكومة ومصروفها وتقدير الأموال المطلوبة من الرعية على الأرضي والأموال بما يوافق الشريعة الغراء والسعـي وراء تقدم الصناعة الوطنية والمعارف الدينية والوقتية وإخراج المعادن وغير ذلك مما يؤول تقدمه للدولة والرعية على الأنصـر مراقبة أعمال العمال ومحاكمتهم عند ظهور أدنى تعدـي مما يخالف ما سنه لهم مجلس الأمة وما يقدر مجلس الله من عمل يحدد في كتاب مخصوص بعبارة سهلة يفهمها العامل والجاهـل ليكون دستوراً أو مرجعـاً في العمل ثم يطبع وينشر لجميع الرعـية بعد نشر كل مسألـة يصير المحـاولة بها في الجريدة الرسمية الخاصة لهذا المقصد حتى تكون الأحكـام معروفة عند جميع الرعـية فيتـفي التعـدي على المستخدمـين وبذلك يتـشرـ العـدل على جميع أفراد الرعـية، وقد مدحـهم جميع العـقـلاء وأطـبـت جميع جـرـائد الدـنـيـا بـمـدـحـ سـلطـانـهمـ المرـحـومـ مـظـفـرـ الدـينـ شـاهـ وـخـلفـهـ الـمـوـجـودـ الـآنـ السـلـطـانـ مـحـمـدـ عـلـيـ شـاهـ عـلـيـ

ما ينتج من حسن تقدمهم وحفظ استقلال بلادهم ما أدهش دول  
اوروبا من هذا الانتباه.

ثم اطلعت على ما تم عليه مؤتمر الجزيرة من عمل البوليس  
والبنك وغيره، وأن عموم الرعية نافرة من هذا التداخل خوفاً من  
رسوخ قدمي المبashiرين من الضباط الافرانساوية والاسبانيولية إذا  
صفي لهم الوقت لأنهم بدعوى الإصلاح يلزمون الحكومة على  
الاستدانة لإجرائه فيؤول أمرهم على مراقبة واردات المخزن  
ومنصرفاته وبذلك من الخطر ما لا يخفى على متبصر كما حصل  
للمرحوم الخديوي اسماعيل باشا وما آل أمر مصر وجميع رعية  
سيدنا نصره الله تعالى يرغبون إدخال الإصلاح بطريق شرعي بنظر  
رجال المخزن أما المحافظة على المعاهدات الأجنبية فإن المؤتمر واجبه  
التنفيذ في هذا الوقت ولكن بطريقة ترضي الرعية وتقنع الأجانب  
وتتوافق الشريعة الغراء مع السعي وراء سد باب الاحتياج إلى  
الاستدانة منهم لتسليم من زيادة مداخيلهم في شؤوننا كما هو دأبهم  
وبذلك نرجو الظفر والمعونة من الله تعالى لقوله تعالى: ﴿إِن تَصْرُّوا  
الله يَنْصُرُكُمْ وَيَبْثَتُ أَقْدَامَكُمْ﴾ وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْيِرُ مَا بِقَوْمٍ  
حَتَّى يَغْيِرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾، فإذا من الله تعالى علينا بإدخال  
الإصلاح على هذا النمط نتوصل بعد ذلك بحول الله وقوته على  
لغو كثير من مطالبيهم ما دمنا على الاستقامة إن شاء الله تعالى ولما  
كان الواجب على كل مسلم أن يبذل جهده ويضحي بماله ونفسه في  
نصرة أبناء دينه ولو بيت ما يتکفل بحل هذه المسألة على الوجه  
المذكور ليكون بها المخرج إن شاء الله تعالى تجاسرت بتقدیم  
ما فتح الله علی ببركة النبي صلی الله عليه وسلم في هذه المادة إلى

أعتاب السلطان المعظم والملك المفخم صاحب الآراء السديدة  
والهمم العالية وخلاصة السلالة العلوية النبوية والإشراف العلوية  
الراجي من الله النصر والتعزيز حضرة مولاي السلطان عبدالعزيز  
مع علم بأن ذلك لا يخفى عليه لما له من سعة الأفكار الصائبة  
رجاء أن توافق ما يخالج ضميره الطاهر فتحى البلاد بعدله وتتنور  
أفكار عينه وبذلك يرجع رونق الإسلام وتحى شريعة جده عليه  
السلام .

مقدمة: إننا نحتاج لحفظ استقلالنا واستغنائنا عن الأجانب  
السعى وراء ثلاثة أمور:

الأول - تشكيل مجلس الأمة الذي يحل جميع المسائل بما  
يرضي الله تعالى والرعاية ويقنع الأجانب لأن الأجانب عندهم  
مجلس للأمة مقدس ومعمول به في داخلية البلاد إذا كان مؤسساً  
على أصول مضبوطة مقبولة كما هو عليه العمل في بلادهم غير أن  
أصول مواد قوانينهم موافقة العقول عليها مع ما يوافق أحوال البلاد  
بحسب التجربة ومع أصول قوانينا تكون على وفق ما أنت به  
الشريعة المطهرة كما هو جار عليه العمل في مجلس أمة دولة  
الإيران، فإذا وفق الله سيدنا نصره الله تعالى إلى إجراء هذا العمل  
المبرور ويحرر المخزن الشريف إلى معتمدي الدول في طنجة ما معناه  
لما كان جل أهل المغرب لا يفهمون المصلحة المرتبة على تنظيم  
البوليس وغيره من الإصلاحات ومقصودنا نشر العدالة، ففي  
أفراد الرعاية أمرنا بتشكيل مجلس الأمة وطلبنا النواب من كل قبيلة  
وبلد لأجل إقناعهم وتحوير قانون للحكومة بما يوافق طبيعة البلاد  
بمعرفتهم فنطلب منكم أن ترسلوا لنا قانون البوليس والبنك لأجل

فحصه ب مجلس الملة و تحويل بعض مواده التي لا توافق طبيعة البلاد إلى ما يوافق ليتشر التمدن في بلادنا حسب رغبكم، وبذلك تحسن المواصلات ويزول التعدي من الجهل.

الثاني - الشروع في تشكيل عسکر جرار على وجه منتظم من دون تكليف المخزن بمصروف أفراده مدة الإقامة حتى نتمكن من توقف مداخلة الأجانب في بلادنا.

الثالث - يلزم لنا وجود مال داخلي يتيسر به إجراء ما تطلبه أوروبا من الإصلاح مثل الدبيش وغيره لأنه لا يتم عز الملوك إلا بالشريعة ولا قوام الشريعة إلا بالملك ولا عز للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا مال إلا بالعمارة، ولا عمارة إلا بالعدل، ولا عدل إلا بالإصلاح للعمال، ولا تصلح العمال إلا باستقامة الوزراء ورأس الكل تقىد الملك أحوال رعيته بنفسه.

مجلس الأمة هو مجلس السوري الذي أمر الله به نبيه صلى الله عليه وسلم بقوله: «وشاورهم في الأمر»، وقد مدح الله سلفنا الصالح بقوله: «وأمرهم شوري بينهم».

وأما أصول أعماله تقريراً اثنا عشر مادة، ويصير الزيادة والنقص في هذه المواد حسبة يقتضيه الوقت وما تتفق عليه آراء الأعضاء ويستحسن سيدنا، نصره الله تعالى.

أصل المادة الأولى: يطلب من كل قبيلة وبلدان ينتخبوا عنهم واحداً ليكون نائباً عنهم في كل ما يقرره ويرضاه مجلس الأمة لمدة خمس سنوات ثم ينتخب غيره بشرط أن يكون متصفاً خمسة أمور:

الأول: أن يكون سنه ما بين الثلاثين والستين.

الثاني: أن يكون يحسن الكتابة والأعمال الأربعه في الحساب  
وهم الجمع والطرح والضرب والتقسيم.

الثالث: أن يكون قدقرأ متن خليل ويفهم معناه.

الرابع: أن يكون عنده واردات من أملاكه تكفيه مصروف  
ستته.

الخامس: أن لا يكون قد حكم عليه في دعوة.

ومنهم ينتخب رئيساً عليهم.

المادة الثانية: ثم يشكل مجلس أعلى منه رياسة أمير المؤمنين  
أعزه الله، وعشرين عضواً منهم خمسة من أبناء الأسرة المالكة  
الراشدين وخمسة من امتاز بأمر خطير بخدمتهم للدولة، والباقي  
ي منتخب من مجلس الملة.

المادة الثالثة: جميع المسائل تعرض على مجلس الأمة وبعد  
قراءتها جهراً يسأل من أقلهم إلى أكبرهم رتبة عن رأيه في تلك  
المسألة، فإن اختلفوا يعمل برأي الأكثر ويكون استناد الأعضاء عند  
اختلاف رأيهم على ما يفهموه من الكتاب والسنة ومصلحة البلاد.  
ويجب على كل فرد أن ينتصر لما يتفق عليه مجلس الأمة ولو بغلبة  
رأي ، ولا يجوز لمن كان مخالفاً لرأي الأكثر أن ينتصر لرأيه بل يكون  
منتصرأً لمن تم عليه رأي الأكثريه وبعد تنقيحها في هذا المجلس  
ترفع لمجلس الأعيان وبعد تنقيحها فيه يصدر أمر سيدنا نصره الله  
تعالى بالعمل بها.

**المادة الرابعة:** مجلس الأمة يقرر الأحكام على قول واحد مع حفظ معاهدات الأجانب وتقدير خدمة الوزراء والعمال مع ترتيب مئونتهم وتقرير الأموال التي تُطلب من الرعية وكيفية تحصيلها حسب الشريعة الإسلامية لا يجوز العفو عن أحد من الرعية عن ذلك لأنه حق من حقوق الله تعالى تُدفع إلى العامل ليصرف في مصارفه وتقرير المصارف اللازم للحكومة وتنظيم قانون تعليم الرعية الحركات العسكرية ومراقبة أعمال العمال ومحاكمة العمال فيما بينهم ومحاسبة الأمناء وتقرير كل عمل يلزم عمله في الحكومة.

**المادة الخامسة —** وأول عمل يبدأ به: انتخاب أربعة من أفضل العلماء الذين سبق لهم خدمة في القضاء وكانوا متخصصين بالاستقامة مع أربعة آخرين يكونون بالغاية القصوى من العلم بشرط أن يكونوا عالمين بأحوال الوقت ويكلفون بتأليف كتاب مقتصر فيه على قول واحد من مذهب الإمام مالك، رضي الله عنه، بعبارة سهلة يفهمها العالم والجاهل كما فعلت الدولة العثمانية كتاب مجلة الأحكام العدلية، وبعد إتمامه يعرض لمجلس الملة ثم على المجلس الأعلى، وبعد الاتفاق على مواده ولو بغلبة الرأي يصدر أمر سيدنا نصره الله تعالى بالعمل فيه لدى جميع القضاة.

**المادة السادسة —** تحفظ معاهدات الأجانب في مجلس الأمة وعلى موجبها وتحويرها يعمل ذيلاً لكتاب الأحكام ثم يأمر سيدنا نصره الله تعالى بالعمل به.

**المادة السابعة** — لا يجوز للقضاء أن يحكموا بخلاف كتاب الأحكام وذيله الذي صدره لهم مجلس الأمة وإذا طرأت مسألة عليهم لم تكن موجودة في ذلك الكتاب يستفهموا عنها من مجلس الملة وتلحق في كتاب الأحكام.

**المادة الثامنة** — للمحكوم عليه أن يستأنف دعوه في مجلس الأمة ويكون استئنافه عبارة عن الشكایة على القاضي بكونه تعدى في حكمه فحينئذ ينظر في أصل الدعوى التي حكم فيها ومطابقة حكمه على كتاب الأحكام، فإن ظهر أن القاضي كان متعدياً في حكمه يطرد من وظيفته ولا يوظف بعد ذلك أبداً بعد تقرير ما يلزم عليه من الجزاء حتى يصير مثلاً لغيره من الحكماء وإلا فيحبس ذلك المستأنف من سنة إلى خمس سنوات حتى لا يتعدى أحد من الرعية على الحكم وكذلك يجري في كل قضية ترفع من الرعية على مطلق عامل سواء كان وزيراً أو قائداً أو أميناً أو غير ذلك.

**المادة التاسعة** — بعد الاضطلاع على قانون بوليس الدول على الأنصار قانون الدولة العلوية العثمانية ومصر وتونس ودولة الإيران، يشكل قانوناً له بما يوافق الشرع ومصلحة البلاد، ثم تفتح مدرسة يعلم فيها شبان الطلبة هذا القانون والفنون التي تلزم البوليس من الخط والحساب والجغرافيا وحقوق الدول ومعاهداتها وبعد أداء امتحانهم يستخدموا فيه حتى يكونوا على بصيرة في الحكم والسير

على الأخص إذا كان الضباط من فرنسا واسبانيا. حسب معاهدة الجزيرة وإلا فيكونوا آلة في أيديهم يديرونهم كيف شاءوا.

**المادة العاشرة** – تستأنف في مجلس الملة دعاوى البوليس كما تقدم في المادة الثانية.

**المادة الحادية عشرة** – إذا لزم إنشاء شيء أو إحداث فبريكاً أو فتح مدارس لتعليم أولاد الأمة ولم يكن مالاً زائداً من الوارد لأجل القيام به يصير المشورة بذلك في مجلس الملة إما أن يعمل من إعانة تطلب من الرعية أو تشرف الرعية بعمل جمعية خيرية من تراث الرعية يقومون بإدارتها بعد تحويل قانونها في مجلس الملة والمجلس الأعلى وإصدار أمر سيدنا نصره الله تعالى بذلك مع مراقبة الحكومة على حركاتهم.

**المادة الثانية عشرة** – يجب لغو جميع الأموال التي تطلب بل تؤخذ من الرعية خلاف ما قررته الشريعة الإسلامية كمثل المكوس والهدية والسخرة ولغو إلزام القبائل لضيافة ما يمر عليهم من المعسكر أو أحد رجال المخزن؛ إلا عن طيب نفسم.

والمعشرات في ديونات المراسي فمطلوب أخذها سياسة وشرعاً ولا يظن أن في ترك ذلك يصير نقصاً في واردات الحكومة بل حينئذ تتيقن الرعية من نوايا سيدنا، نصره الله، في إحياء الشريعة المطهرة فتتحد الكلمة على محبتها وتقديرها بما لها وروحها وتؤدي حقوق الله الواجبة عليها للمخزن بال تمام.

## وأما الفوائد التي تتبع بتشكيل مجلس الملة:

أولاً – نشر عدالة جلالة السلطان نصره الله تعالى على جميع الرعية وينتفي الظلم عنهم فيحصل سيدنا، نصره الله، على رضاء الله ويكتب في حسناته ما وعدنا النبي صلى الله عليه وسلم «من سن حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيمة» وبذلك يصير سيدنا، أعزه الله، أفضلي في هذا الوقت فيمده الله تعالى بإمداداته الطاهرة والباطنة بقوله تعالى «ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب» وتتفق الرعية على محبته والتغافل في صدق خدمته ورضائه في كل ما يأمرهم به.

الفائدة الثانية – تصير همة المأمورين في إبراز ما ينفع الدولة وعموم الرعية، ولو يصرفوا على هذه البغية جميع ما يملكونه، لأنهم بذلك يكافأون من طرف السلطان نصره الله تعالى بالمقامات العالية ومن الرعية بالحرمة وتندم منهم حب جلب المنافع لأنفسهم فقط للمراقبة عليهم وحصول الجراء عليهم من السلطان نصره الله تعالى ومن الرعية بالبغض والكراهية.

الفائدة الثالثة – تكثر واردات الحكومة للقواعد التي يجريها مجلس الملة في ضبطها: أولاً بانتخاب تولية الكفاء المستحق، ثانياً لتقرير ما يستلمه من الرعية، ثالثاً لا يستلم شيئاً حتى يعطي للمستلم منه وصلاً وأما الحالة الحاضرة ثلثي واردات الحكومة ضائع لأننا نرى القائد والأمين بعدما يتولى ببرهة جزئية يبني القصور العظيمة ويملك الأراضي الجسيمة بعدما دفع على تحصيل

وظيفته مالاً عظيماً فبالطبع كان ذلك كله من مال الحكومة اختلسه بسبب ما دفعه للنزي كان واسطة ولايته.

**الفائدة الرابعة** — لما تنتشر هذه الفضائل عن سيدنا، نصره الله تعالى ترجع جميع القبائل الخارجة عن طاعته وتنقاد لأوامره ويقبضون على جميع من خرج عن طاعته لأن الملة الإسلامية تخضع غاية الخضوع للشريعة المطهرة.

**الفائدة الخامسة** — جميع المسلمين المجاورين لمملكة سيدنا نصره الله تعالى، يكونون عوناً له عند اللزوم لأن الطبيعة والعدالة تجذبهم بذلك تخشى الحكومة المجاورة لمملكته من معاداته وحينئذ نسلم من مداخلتهم.

**الفائدة السادسة** — تتسع دائرة الصنائع في مملكة سيدنا نصره الله تعالى وتعمر الأرضي فتكثر واردات الحكومة يوماً في يوماً وغير ذلك من الفوائد التي لا تخصى وبذلك تزداد هيبة سيدنا نصره الله تعالى وتخشى صولته ملوك الأرض.

من المعلوم أن الملة الإسلامية لا تنقاد غاية الانقياد إلا للمواد الشرعية، فكما أن الجهاد في سبيل الله تعالى والاستعداد له فرض على كل مسلم كذلك الموصى له وهو تعليم حركاته وسكناته فيصير تعليم الرعية عموماً على كل من بلغ سنّه عشرون عاماً كل يوم ساعة بل ساعتين وعلى ذلك يصدر أمر سيدنا، أعزه الله، بغلق جميع الحوانيت كل يوم من الساعة الثالثة بعد الظهر ثم تخرج كل حومة بحدتها للتعليم في كل بلدة وقرية وقبيلة تحت قيادة القيادات الخارجين من المدرسة المعدة لذلك حتى تستغني عن الضباط

الانكليز والأفرانساوية لأن حالتهم في الصدقة مع المسلمين كصدقة قصيرة مع الزياء مع أننا في أول الأمر نخدمهم في تعليم الحركة العسكرية والفنون الحربية للطلبة الذين نؤهلهم ليكونوا ضباطاً فيتيسر لسيدنا نصره الله تعالى مليون من العساكر من دون مصروف مدة التعليم والإقامة وأما وقت لزوم تسفيرهم للمدافعة عن أوطانهم أو تربية أحد الخارجين عن الطاعة يقوم المخزن بتقديم الطعام لهم مع إعطاء لكل واحد منهم أربعة ريال مصروفًا لعياله في الشهر، ويلتزم كل واحد بشمن المكحلة والكسوة العسكرية التي يلبسها حالة التعليم، وكل عشرة يتتكلفون بشمن قبة، والذي يتعرّض عليه دفع ذلك فوراً على الأئخ أصحاب الحرب يصير تقسيط ذلك عليهم بنظر قائهم، وأما ذلك الفقراء فينضمون ضمن العساكر الخيالة والطبية الذي يتکفل المخزن بتنظيمه وتربيته والقيام بمصارفه، وأما القياد الالازمة إلى هذا العسكر فيصير ترتيب معاش كافٍ لهم وكما أنهم يقومون بتعليم العساكر وترتيبها أيضاً يقومون بحفظ المدينة والطرقات ويقومون بأشغال الحكومة كما نوضحه مثلاً يمكن على هذا الترتيب المذكور أن يخرج من مدينة فاس اثنين وثلاثين ألف عسكري يحتاج لهم خمسة وسبعين قائداً فأولاً يجمع من شبان الطلبة من كل حومة هذا القدر ويصير تعليمهم على الغاية الانظام بواسطة الحرابة، وبعد تعليمهم تعطى لهم الوظائف حسب اقتدارهم واستحقاقهم ويصير ترقיהם حسب الدرجة يعني لا يمكن أن يصير أحد منهم باشا قبل أن يتولى خليفة قائد المائة ثم قائد المائة ثم خليفة الرمي وهكذا حتى تمر عليه جميع الخدمات. وإنني منذ شاهدت البرنس عبدالقادر أفندي ابن مولانا

السلطان عبدالحميد قائد مائة يمشي مع العساكر من دون تمييز بينه وبين قيادة المائة الآخرين وأن قائد الرمي والقائم مقام يشيان أمامه. وأما ما يلزمهم من المؤونة في كل يوم :

المحكم	مؤونة اليوم للواحد	عدد	ريال
32000	15	2	فريق باشا 15
16000	10	2	لوا باشا 20
08000	07	4	أمير الـاي 28
00000	05	4	كاتب الـاي 20
04000	05	8	قائم مقام 40
01000	03	32	قائد الرمي 96
00000	02	32	خليفة قائد الرمي 64
00000	02	32	كاتب ألف 64
00100	01	320	قائد مائة 480
435			827

فهذه ثمانمائة وسبعة وعشرين ريالاً يومياً، حصل بهم انتظام اثنين وثلاثين ألف عسكري وان قيادهم البالغين أربعمائة وخمسة وثلاثون كما أنهم يعلمون العساكر المذكورة يعمل لهم قانوناً في مجلس الملة بحركات خدمتهم في حفظ البلاد وجباية أموال الحكومة وغير ذلك لأنه يلزم لكل حومة ستة منهم يخدم على كل واحد في النهار أربع ساعات وفي الليل كذلك لحفظ الحومة والحوانيت التي

عليهم مراقبة نظافتها وما يتحصل بها ويقبضوا على كل من يبر عليهم في الليل من أهل الشبه مع كتابة كل شيء يشاهدوه مخالفًا إلى رئيسهم قائد الرمي لأنه في كل خمسة حومات يعمل محلاً بجلوس قائد الرمي ما رفع إليه قياد المائة من الحوادث. وهو يرفع ذلك إلى سيدنا نصره الله تعالى فحيثند لا يخفى عليه شيء من ملكته وبهذا يتيسّر للدولة المغربية عمل بوليس منظم موافق للشريعة المطهرة ولا تأبه الرعية ولا يمكن توجيه اعتراض عليه من الأجانب إذا كان سيره على وجه الاستقامة.

فإن قيل إن الحكومة لا تأمن تسليح الرعية خوفاً من اتفاقهم فنقول لا خوف من هذا الوهم ما دامت العدالة سائرة في البلاد حسبما قدره مجلس الملة وأحكامه معمول بها على الرئيس والمرؤوس من دون تمييز كما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الكرام فيصير الكل طائعين خاضعين لجلالة السلطان نصره الله تعالى على الأخون عند إفاء الرعية من كل رسم مخالف للشريعة المطهرة فتضحي بلاد سيدنا، نصره الله تعالى، حالية من الفتن لأن جميعها تحدثت إلا بدعوى التعدي على الأحكام الشرعية وعدم الانصاف في الرعية مع أنها لو حسينا الواردات التي تجمع مخالفات للأحكام الشرعية والمصارف التي تصرف على تعليم العساكر اللازم تعليمها مع تسليحها لوفر الربح للمخزن مع أن جل مصروف الدول هو مصروفًا للعساكر مع أن الحكومة حينئذ تحتجه في ترتيب عساكر الطوابعية والخيالة وانتظامها والقيام بإطعامهم وعمل قشلة لسكانهم مع تربية دوابهم كما هو جار عند الدول والدولة العالية

العثمانية فبها هذا الترتيب تحفظ البلاد ويعلم الأمن ونسلم من اعترافات الأجانب مع هيئتهم بجلالة سيدنا نصره الله تعالى.

يشكل مجلس يسمى مجلس الإسلام أو الأحباس في العاصمة تحتٍ على خمسة من العلماء الأول رئيس المجلس ويسمى بشيخ العلماء، والثاني نقيب على الأشراف، والثالث نظير على الأحباس، والرابع شيخ الفقراء، والخامس أمين ولكل واحد من هؤلاء عدلان يقومان على الكتابة فهذا المجلس يؤسس أعمال الأحباس والاجتهد في عماراتها وضبط وارداتها ومنصرفاتها وفضائلها في المملكة الشريفة وفي كل سنة يرفع هذا المجلس حساب جميع الأحباس إلى مجلس الملة للنظر فيه وهكذا إلى الأعلى ثم إلى سيدنا نصره الله تعالى، وإن هذا المجلس يتداول مع مجلس الملة بما يلزم إجراءاته بفضلة واردات الأحباس في كل شيء يلزم للملة والدولة مقدماً بذلك الأهم فالأهم تحت متابعة حسين قاعدة موافقة للشريعة المطهرة، فإذا كان مثلاً يحتاج إلى عمل للديش مع ربط الشروط الازمة بين هذا المجلس ومجلس الملة في هذا العمل وبعد اتفاقه يلحق هذا العمل لناظر مسجد القرويين مثلاً فيقوم المسجد المذكور بهذا العمل من فضله وارداته ويستدين جميع فضلات المساجد لتميم هذا العمل وبعد إقامته تضاف واردات هذا العمل إلى واردات مسجد القرويين ثم يقوم بوفاء ما استدانه من وارداته إلى المساجد ومثل ذلك يلحق عمل تنوير الكهرباء مثلاً لمسجد آخر وهكذا يجري العمل في كل شيء تحتاجه الملة والدولة من سكك حديد وتشييد معامل للصناعات مثل فبريكات وغيرها ولا يستبعد حصول ذلك لأنه يوجد في دولة المغرب أكثر من خمسة آلاف ما بين

مسجد وزاوية ومدرسة وكل واحد مما ذكر يحصل بفضله على الأقل خمسون ريالاً فيكون المجتمع في السنجة فضلة الجميع مائتين وخمسين ألف ريال وبالطبع تزيد أضعافاً مضاعفة عن الاجتهد بتعمير محلة الاحباس وضبط أوقافها وحفظ وارداتها لأنه يعمل في كل بلد ولدى كل قائد أو قائدین مجلس فرع لهذا المجلس الكبير على نفطه يقوم بمراقبة ما لديه من أوقاف المساجد وغيرها وزيادة ثروتها ومحاسبة نظارها مع مراقبة أعمالهم ثم يرفع بتفصيل ما لديه إلى المجلس الكبير كما يأتي شرحه في القواعد، وكل مسجد أو فعل خيري يجعل له هيئة مستقلة للنظر إلى أوقاف ذلك المسجد أو الفعل الخيري حسب شرط واقفة من البداءة بتعميره وتعمير أوقافه، والسعى وراء تحسينها مع النظر إلى الأوقاف الآيلة إليه من تعميرها وحصر مستحقتها وترفع هذه الهيئة حسابها في كل شهر مفصلاً إلى فرع مجلس الاحباس كما يأتي شرحه في القواعد فإذا جرى العمل على هذا الوجه المذكور تتحسن واردات الاحباس فتكثُر الفضلة فيزداد ثروة ف تكون ذخيرة عند احتياج المدافعة عن الأوطان وهذا مجلس أوقاف مصر متوفّر لديه أكثر من عشرين مليوناً جنيهاً لما اضطربت وارداته ومنصرفاته وان سيدنا نصره الله تعالى إذا استحسن أن يجرب سنة في ضبط أحباس مدينة فاس على هذا النمط المذكور فيظهر له نتيجة ما حررنا ولدينا بحمده تعالى تدابير شرعية غير هذا في إجراء الاصلاح الذي تطلبه اوروبا من دون احتياج إلى الاستدانة منهم ولا ضرر على الرعية وأما قولنا إغناه الفقراء فيعلم من القاعدة الاثنين والأربعين ، ولعمري أنها لخطة يلزم الانتباه إليها أولاً لشدة اعتماء الله تعالى بهذه المسألة أباح للعامل

على الصدقة وعلى الفقراء بإلزامهم عدم الطلب عند وجود القوت الضروري أخذ نفقته من مال الصدقة وإن كان غنياً وثانياً مجاورة للأجانب فإنك لا تجد عندهم فقيراً يطلب في أسواق حتى اليهود والذين هم ذمة لسيدنا نصره الله تعالى مؤسسين قواعد للفقراء كما هو مشاهداً فيليق بال المسلمين أن يتركوا هذه المسألة مع وجود واردات كافية للفقراء مستولية عليها أيادي الظلم ويكون المسلمون بهمة أقل من همة اليهود لا والله على الأخص في زمن سيدنا نصره الله الساعي في ترقى أحوال المسلمين وأيده بروح منه.

### بيان القواعد لأساس هذه الأعمال:

**القاعدة الأولى** – يصير تشكيل مجلس في كل بلدة ولدى كل قائد أو قائدين من عمال القبائل يحتوي على خمسة من العلماء، الأول رئيسهم ويسمى بشيخ العلماء، والثاني للإشراف، والثالث مأمور على الاحباس، والرابع شيخ للفقراء، والخامس أمين. ولكل واحد من هؤلاء عدلان يقومان بالكتابة.

**القاعدة الثانية** – تعيين أيام الاجتماع في الجمعة ووقتها للبحث عن تعلقات الأوقاف من تحسينها وعمارتها ومراجعة حسابها وعن ما يلزم توظيفه فيه وفي متفرعاته (راجع القاعدة الثالثة).

**القاعدة الثالثة** – لا يتوظف في هذا المجلس ولا في متفرعاته من وظيفة الامامة والخطابة وتولية المساجد وغيرها إلا أن يكون من العلماء وعنه الشهادة باقتداره.

**القاعدة الرابعة** – يتعين معاش كاف لكل مستخدم في هذا المجلس ومتفرعاته حسب استعداد وظيفته لأجل أن يصير المستخدم مكتفياً ومنقطعاً على خدمته.

**القاعدة الخامسة** – لا يعزل المتوظف في هذا المجلس ومتفرعاته إلا بخيانة أو إهمال الوظيفة.

**القاعدة السادسة** – يلزم المستخدم أن يباشر وظيفته بنفسه ولا يجوز له أن يوكل إلا إذا طرأ عليه عذر شرعي مع الاستئذان وإلا يعد مهماً في وظيفته.

**القاعدة السابعة** – من أهمل وظيفته ثلاثة أيام يعزل عزلاً مؤبداً.

**القاعدة الثامنة** – كل من يدعى على مأمور من هذا المجلس ومتفرعاته من خيانة أو إهمال الوظيفة يلزم إزاماً جرياً على إثبات ما ادعاه (راجع القاعدة السابعة) وإلا يحبس ذلك المفترى إلى ثلاث سنين.

**القاعدة التاسعة** – من قبل خدمة ولم يحسن الإداره في مصروفه من معاشه ووارداته فإنه يعزل عزلاً مؤبداً.

**القاعدة العاشرة** – يلزم على كل مستخدم أن يحرر حساب نفسه من دخل وخارج وما بقي عنده. ويرفعه إلى رئيسه.

**القاعدة الحادية عشرة** – يلزم أن يوجد في هذا المجلس أربعة قيود، القيد الأول قيد السجلات بأن يسجل فيه جميع الوقفيات، والقيد الثاني يحرر فيه حساب كل مسجد وفعل خيري من وارداته

ومنصرفاته المقررة وغير المقررة والفضلة التي بقيت وحساب كل وقف آيل إلى ذلك بحدهائه مبيناً فيه وارداته ومنصرفاته المقررة وغير المقررة وعدد مستحقيه ، والقيد الثالث يبين فيه الرسم كل مستخدم في هذا المجلس وممتلكاته مع بيان ثروته وترجمة ماله وحسابه ، والقيد الرابع قيد الدعاوى (راجع القاعدة الثامنة).

**القاعدة الثانية عشرة** – تلتزم العدوب بعد كتابة الوقفية أن يسجله في المجلس وفي هيئة الفعل الخيري إلا مايل إلى هذا الوقف وبعد ذلك يسلمه لصاحبه .

**القاعدة الثالثة عشرة** – إذا أقيمت دعوى على وقف يلتزم ناظر فعل الخيري الآيل إلى هذا الوقف أن يذهب مع متولي الوقف المدعى عليه لمشاهدته الدعوى والحكم ورفعه ذلك إلى المجلس وكذلك إذا ادعى متولي وقف على أحد .

**القاعدة الرابعة عشرة** – يلتزم المجلس في كل سنة أن يحرر دفتراً مبيناً في واردات كل مسجد أو فعل خيري ومنصرفاته المقررة أو غير المقررة وفضلته، وبحداته واردات الأوقاف الآيلة إليه ومنصرفاته المقررة وغير المقررة وعدد مستحقيه وحسابات المستخدمين فيه وفي ممتلكاته ويرفع ذلك إلى مجلس الإسلام .

**القاعدة الخامسة عشرة** – يصيير لكل مسجد أو فعل خيري هيئة متركبة من الخطيب والمدرس وهو الكاتبان وناظر المسجد أو الفعل الخيري .

**القاعدة السادسة عشرة** – يلزم لكل هيئة ثلاثة، القيد الأول قيد السجلات يسجل فيه وقفية المسجد أو الفعل الخيري ووقفية

**الأوقاف الآيلة إليه.** والثاني يحرر فيه حسابات ذلك من داخل ومنصرف، والثالث يحرر فيه حسابات الأوقاف الآيلة إليه.

**القاعدة السابعة عشرة** – يلتزم في كل مسجد بأشهر التصديق من الهيئة على دفتر الحسابات ورفعه إلى مدير الأوقاف للتصديق عليه وفي كل سنة ترفع الهيئة إلى المجلس دفتراً مبيناً فيه وارداته ومنصرفاته وعدد المستحقين فيه وحسابات المستخدمين في ذلك الفعل الخيري والأيل إليه.

**القاعدة الثامنة عشرة** – إذا لزم للمسجد أو الفعل الخيري عمارة أوقافها ولم توجد غلة تفي بذلك يرفع ذلك إلى المسجد للاستدانة له من فضله مسجد آخر ثم ترجع إليه عند توفر الغلة.

**القاعدة التاسعة عشرة** – يلزم كل متولي وقف أن يرفع شرط الواقف إلى المجلس وإلى هيئة الفعل الخيري الأيل إليه ذلك الوقف لتسجيله فيها (راجع القاعدة التاسعة).

**القاعدة العشرون** – من لم يرفع شرط واقفه يعد غاصباً ومهملاً ويلتزم في محاسبته من يوم استيلائه على الوقف مع تضمينه لكل ما قرب فيه من سبب إهماله وشروط واقفه من عدم براءته بعمارة الوقف (راجع القاعدة السابعة).

**القاعدة الواحدة والعشرون** – يلزم مراعاة شرط الواقف.

**القاعدة الثانية والعشرون** – لا يجوز لمنتظر الوقف أن يصرف شيئاً للمستحقين والوقف محتاج للعمارة وإنما يعد غاصباً ومهملاً (راجع القاعدة السابعة).

**القاعدة الثالثة والعشرون** – إذا قرب الوقف ولم توجد غلة تفوي بعميرها يستدان له من هيئة الفعل الخيري الذي يؤول إليه ذلك الوقف ويؤخر الصرف إلى المستحقين حتى يسد دينه.

**القاعدة الرابعة والعشرون** – يلزم ناظر الوقف أن يشرع في عمارة الوقف إذا حدث به شيء ولا يعد خائناً ومهماً.

**القاعدة الخامسة والعشرون** – يتزم الساكن في أماكن الوقف إذا حدث فيها شيء يوجب العمارة أو التصلیح أن يعلم الناظر.

**القاعدة السادسة والعشرون** – يلزم الناظر في كل سنة أن يرفع دفتراً إلى هيئة الفعل الخيري الذي يؤول إليه ذلك الوقف مبيناً فيه واردات وقفه ومنصرفاته وتعيين مستحقيه.

**القاعدة السابعة والعشرون** – شيخ العلماء هو ناظر على الأوقاف والعلماء والمدارس ومواضع التدریس.

**القاعدة الثامنة والعشرون** – يجري في أوقاف العلماء والashraf وأوقاف الحرمين الشريفين وأوقاف القراء ما يجري في أوقاف المساجد.

**القاعدة التاسعة والعشرون** – يلزم شيخ العلماء أن يحرر أربعة دفاتر، الأول يحرر فيه أسماء العلماء الموجودين في بلدته و محلات اشتغالهم، والثاني يحرر فيه المدارس المعدة إلى الطلبة والمخصصات لها وما تكفي تلك المخصصات من الطلبة و يحرر مواضع التدریس التي لم توجد لها مخصوصاتها لطلبتها، والثالث يحرر

فيه أسماء الطلبة وتعيينه في المدارس وموضع التدريس، الرابع في درجة الطلبة التي يرفعونها المعلمون شهرياً.

**القاعدة الثلاثون** – يتعين مدرسة من المدارس التي لطلبتها خصصات لقراءة الفنون العسكرية بها بعد استحضار الكتب المؤلفة في الفنون الحربية وترجمتها باللسان العربي على الأخص الكتب التي تقرأ في مصر في المدارس العسكرية.

**القاعدة الواحدة والثلاثون** – لا يغير في دفتر العلماء من لم يكن حائزًا على مرتبة التدريس ويكون مشغلاً بالأفادة.

**القاعدة الثانية والثلاثون** – تنقسم المدارس ومواضع التدريس إلى قسمين: إما أن يكون لطلبته مخصصة، أم لا، ويتبع لكلا القسمين قراءة كتب مخصوصة ويصير نقل الطالب حسب استعداده إلى تلك المدارس.

**القاعدة الثالثة والثلاثون** – يقدم القراء في المدارس وموضع التدريس التي لطلبتها مخصصة.

**القاعدة الرابعة والثلاثون** – يلزم على مدرس المدارس ومواضع التدريس أن يتحن طلبه في رأس كل شهر ويعطي الطلبة نمرة حسب استعدادهم ويرفع بذلك إلى شيخ العلماء.

**القاعدة الخامسة والثلاثون** – في كل سنة يجري امتحان المدارس ومواضع التدريس أن يتحن طلبه بحضور المجلس والأعيان استعداد الطلبة يصير نقله إلى مدرسة أعلى، فإذا تم طلبه في المدرسة الثانوية يعطى شهادة في بلوغ درجة التدريس، وحينئذ يجوز استخدامه في المجلس ومتفرعاته.

**القاعدة السادسة والثلاثون** – ينتخب من حاز على رتبة التدريس للدخول في المدرسة التي خصصت لقراءة الفنون العسكرية.

**القاعدة السابعة والثلاثون** – بعد استيفاء قراءة الفنون الحربية وأدائها الامتحان بذلك يتعين خليفة قائد المائة وبعد ذلك يترقى حسب استعماله.

**القاعدة الثامنة والثلاثون** – هو ناظر على أوقاف الأشraf (راجع القاعدة الخامسة عشرة والثامنة والعشرين).

**القاعدة التاسعة والثلاثون** – يلزم نقيب الأشراف أن يحرر دفتراً في أسماء الأشراف الموجودين في بلدته.

**القاعدة الأربعون** – لا يقيد في دفتر الأشراف إلا من ثبت نسبه من جهة آبائه ثبوتاً خلائقياً مع متابعة جميع طرائق التحري.

**القاعدة الخامسة والأربعون** – هو ناظر على جميع الأوقاف وناظر خاص على أوقاف الحرمين الشريفين (راجع القاعدة الخامسة عشرة والثامنة والعشرين).

**القاعدة الثانية والأربعون** – هو ناظر على أوقاف القراء والزوايا والمارستان وعلى الأوقاف الموقوفة على عابر السبيل والغزوة وعلى تعمير الجسور وعلى الأسبلة وعلى الربيعية الموجودة في مقابر الأولياء رضوان الله عليهم أجمعين (راجع القاعدة الثامنة والعشرين).

**القاعدة الثالثة والأربعون** – يلزم أن يجري حساب كل واحد مما ذكر في القاعدة الثانية والأربعين على حدته.

**القاعدة الرابعة والأربعون** – يلزم أن يحرر دفتراً مبيناً فيه جميع الزوايا والمدارس ومواضع التدريس التي لطلبتها مخصصات ومتخصصاتها وما تكفي من الفقراء والممارستان وما يسع من المرضى.

**القاعدة الخامسة والأربعون** – يلزم أن يعاين الفقراء ويقسمهم على ثلاثة أقسام عاجز عن الأشغال مرة واحدة لكبره أو بتعطيل في أعضائه، والثاني عاجز بسبب مرض فيه، والثالث القادر على الأشغال، ويجبر ذلك يحرر دفتراً مع بيان أسمائهم وأعمارهم وقابليتهم للصناعات.

**القاعدة السادسة والأربعون** – أما القسم الأول فيصير وضعه في المحلات التي بها تعينات دائمة، والقسم الثالث يشغل جبراً لنظر شيخ الفقراء.

**القاعدة السابعة والأربعون** – القادر على الأشغال إذا لم يحصل شغلاً يصرف عليه في اليوم الذي لم يحصل فيه شغل بشرط أن يكون غير ممتنع عن أي شغل يوضع فيه.

**القاعدة الثامنة والأربعون** – أول ما يصرف على الفقراء من مال الصدقة والوصية من المحلات التي بها تعينات دائمة ثم من واردات أوقافهم ثم من ريعه الأولياء رضوان الله عليهم أجمعين ثم من كان قابلاً للتعليم يوضع في المدارس ومواضع التدريس التي لطلبتها تعينات فإن لم يف ذلك فيصير حينئذ التدين بجميع ما يكفيهم من الأغنياء.

**القاعدة التاسعة والأربعون** – يقدر المصاروف الضروري الكافي لكل يوم للعجز عن الأشغال والقادر الذي لم يحصل شغلاً

مع اعطاء كل واحد منهم كسوة للصيف والأخرى للبرد ويلحق بذلك القادر الذي لم يبق عنده فضلة لأجل كسوته من أجرة أشغاله في تلك السنة.

القاعدة الخمسون – إذا كان على إنسان كفارة يين أو غيرها أو عنده صدقة فليخبر بذلك شيخ الفقراء وعلى قدرها وهو يخصص له ويتناول ذلك، وكذلك يخصص فقراء يتناولون مرتبهم من الوصي الذي عنده وصية إلى الفقراء إلى نفاذها والفقير الذي يتناول مصروفه مما ذكر لا يعطى له من صندوق شيخ الفقراء مدة لتناوله من ذلك.

خاتمة: اللازم على كل عاقل أن لا يتهاون بقبول النصيحة وإن كانت من لا يعبأ به بل يقدرها حق قدرها ويتدبرها حق تدبرها على الأخص إذا كانت موافقة للموقف وللشريعة الغراء لقوله صلى الله عليه وسلم الحكمة ضالة المؤمن يتلقطها حيث وجدها نسأله تعالى أن يبصرنا في عيوبنا ويرزقنا إصلاح أحوالنا ويلهمنا رشدنا ويجمع كلمتنا بحكمة أمير المؤمنين وحامي حمى الدين وابن سيد المرسلين اللهم أいで بما أيدت به رسليك وأنبياءك وخلفائك وأملاً بدعوته أرضك وبدعائه سماءك واجعل عليك توكله واعتماده وفي سبيل جهاده واجتهد اللهم واصلح الرعية والرعاة ومن هم بالمعروف أمرؤن وفي الخير سعادة وعم والديننا ومشايخنا ومن أحسن إلينا برحمه منك وغفران واجعل النبي صلى الله عليه وسلم شفيعاً لنا حتى ندخل مع السابقين فراديس الجنان وصلى الله على سيد المرسلين ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم وانتهى وكفى وسلم على عباده.

## المغرب يرفض الحماية ويعمل للتخلص منها

في نهاية الحرب العالمية الأولى كان قد مضى على الاحتلال فرنسا واسبانيا للمغرب، باسم نظام الحماية المزعومة أقل من عشر سنوات، ومن المعلوم أن هذا النظام الدخيل «بحماية» الأجنبية جاء نتيجة المؤامرة الدبلوماسية الأوروبية، والتوغل السياسي الخارجي، والعدوان العسكري الذي ذهب المغرب ضحيته مما أدى إلى عزل دولته، وإضعاف حكومته خصوصاً بإثارة الفتنة الداخلية، ونشر الاضطراب، وعدم الاستقرار في كل مكان بغية استغلال كل هذا، والتذرع به لتحقيق مآرب السياسة الاستعمارية تحت ستار برنامج من الاصلاحات يحمل عليه المغرب طوعاً أو كرهاً، وفعلاً تم كل ما بيته الاستعمار في الخفاء، وأملأه بمكر السياسة، وخدعة الإصلاح، وأسلوب الترغيب والترهيب، ونفذ بقوة السيف احتلاً واستيلاء.

وقد جرى كل هذا بمقتضى صك الاستعمار المدعو «بمعاهدة الحماية» المفروضة نتيجة تلك الظروف على السلطان عبد الحفيظ في 30 مارس 1912 يوم المذلة السياسية، والكارثة الوطنية.

ويحفظ التاريخ كل ما مهد إلى المعاهدة أو صحبها من مؤامرات، ومناورات وتدخلات، واعتداءات كان المغرب عرضة لها وضحيتها من الخارج وفي الداخل زمناً غير قصير.

كما يحفظ التاريخ، بأقلام كبار المسؤولين الفرنسيين أنفسهم، واعترافاتهم سواء في وثائق سرية أو في تصريحات رسمية أن المغرب دولة وشعباً، لم يكن أبداً راضياً عن وضعه تحت السيطرة الأجنبية ولو تستر بقناع الإصلاح المزعم و «الحماية الكاذبة». وتجدر الإشارة إلى أن لفظ «الحماية» لم يرد ذكره في نص المعاهدة المسؤومة، وأنه من صنع السياسة الفرنسية التي فرضته كعنوان لنظام الاحتلال والسيطرة الاستعمارية.

أما الدولة مثلة في السلطان عبد الحفيظ فلم يثبت بأية وسيلة أنها قبلت عملية الانتحار والاختفاء من الوجود كدولة حرة مستقلة ذات كيان وسيادة كما كان شأنها مدى العصور السالفة، والقرون المنصرمة.

وهكذا علمنا، وعلم العالم أجمع كذلك الصراع المحتد الذي دام عدة أشهر، في ظروف عصبية، ووسط أحداث رهيبة، قبل الإعلان الرسمي من فرنسا عن «إبرام» معاهدة «الحماية»، وكذلك بعده بأكثر من أربعة أشهر، وكان الصراع بين المقاومين الفرنسيين من جهة، وبين السلطان عبد الحفيظ من جهة أخرى، رددهه في وقته المحالف الدولية، وكبريات الصحف العالمية، وامتد نفس الصراع بين الجانبيين المغربي والفرنسي بعد فرض «الحماية» رسمياً مما سجله ليوطى «المقيم العام الأول المشرف على تنفيذ شروط وقيود

«الحماية» وترويض السلطان على الانقياد إليها، والسير في طريقها بعد أن أصبحت أمراً واقعاً، مسلماً من الدول الأوروبية، ومستنداً على جيش الاحتلال المنقض على المغرب من الجزائر، ومن المحيط الأطلسي، والمتوغل باستمرار داخل البلاد التي لم تأله جهداً، ولم تدخر وسيلة للدفاع والمقاومة باسم الجهاد المقدس الذي خاضه الشعب بقوة وسائل غير متكافئة مع التي كانت للعدو المحتل.

وأية غرابة في أن يقف السلطان عبد الحفيظ موقف الرفض والإنكار لباطل «الحماية» ونظامها البغيض وهو الذي بايعته الأمة على لسان نخبتها الوعية، وصفورتها المختارة بيعة حرمة شريفة عملها الإيمان القوي، والشعور القومي، والواجب الوطني، وهي التي ورد فيها كما ذكرنا سالفاً.

«... ويسعى جهده في رفع ما أضرّ بهم من الشروط الخادثة في الخزيرات (إشارة إلى المعاهدة الدولية كما تمت في مدينة الجزيرة الإسبانية سنة 1906) حيث لم تتوافق الأمة عليها، ولا سلمتها. ولا رضيت بأمانة من كان يباشرها، ولا علم لها بتسلیم شيء منها، وأن يعمل وسعه في استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود المغربية، وأن يياشر إخراج الجيش المحتل من المدنين اللتين احتل بها (وجدة والدار البيضاء)، ويزين صحيفته الظاهرة بحسنية استخلاصها، وأن يستخير الله في تطهير رعيته من دنس الحماية الفردية، والتزئيه من اتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة لمحاشاء أمره الشريفة عن كل ما يخل بالحرمة... وإذا عرض ما يوجب المفاوضة مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية فلا يرم أمرًا منها إلا

بعد الصدح به للأمة... حتى يقع الرضى منها بما لا يقدح في دينها، ولا في عوائدها، ولا في استقلال سلطانها، وأن يوجه وجهته الشريفة لاتخاذ وسائل الاستعداد للمدافعة عن البلاد لأنها أهم ما تصرف فيه الذخائر والجبايات وأوجب ما يقوم في البدایات والنهايات...».

ولما فرضت «الحماية» على المغرب قهراً لم يكن قد مضى على هذه البيعة غير أربع سنوات.

وقد جاءت معارضه البيعة لمعاهدة الجزيرة بالرغم من الأساس الذي ارتکزت عليه، وهو المبدأ الثلاثي : سيادة السلطان واستقلاله، ووحدة التراب المغربي، والحرية الاقتصادية بدون تمييز بينسائر الدول، فاعتبرت البيعة هذا متناقضاً مع النصوص الأخرى لتلك المعاهدة، وتغطية للتتدخل الأجنبي.

وكانت المفاوضات بين الوزير المفوض الفرنسي رينيه وبين عبد الحفيظ عميرة ومتازمة إلى درجة غير متطرفة وذلك لتصلب موقف السلطان وعرقلته لسيرها في الاتجاه المعروض عليه، وتروي الوثائق السرية الرسمية الفرنسية أن مما صارح به السلطان مفاوضه، في غضب واستنكار، قوله: «إنني سلطان الاستقلال، ولا يمكن أن أكون سلطان الحماية».

وقوله أيضاً: «إن أفضل التخلّي عن الملك على التسليم لكم، الأمر الذي يصيرني في حكم التاريخ مسؤولاً عن إدخال فرنسا إلى بلادي».

ونقل القنصل العام الفرنسي بفاس كايأ أنه، بعد أن حاول

تنازل عبد الحفيظ عن عناده وتصليبه وتصميمه على التخلّي عن العرش، تلقى منه هذا الجواب:

«لست ولا أريد أن أكون سلطان الحماية، إذ في هذا مخالفة لماضيّ كله، ولجاجتي إلى الحرية والاستقلال، ولا أستطيع أن أنسى – وكلّ شعبي يتذكّر هذا أني إذا كنت اليوم سلطاناً فلهذا السبب الواضح، وهو أني فرضت نفسي في مدينة مراكش كمدافع عن بلادي ضدّ كلّ تدخل أجنبى، فلست بقادر، من غير خيانة ضميري، على قبول والتماس نير قمت ضدّه في موقف استحققت من أجله العرش، فلا أريد أن أخون الثقة التي وضعها شعبي في نفسي، ومن جهة أخرى... لا أستطيع الاقتناع بقبول رقابة تحدّ من إرادتي، وتُخضع أعمالي لصادقها وإقرارها، كلا ليس هذا بممكن حقاً، فلست بالرجل الذي يلزم بطبع دور سلطان الحماية، ومن العبث الإلحاح على هذا، فقرارى غير قابل للتراجع عنه».

وفي 7 يوليوز صرّح السفير دوسان أولير، أن الأزمة انفجرت بين عبد الحفيظ والإقامة العامة، وإنه أصرّ على رفض تنفيذ فصول معاهدة «الحماية».

وهكذا رفض عبد الحفيظ كلّ تسليم واستسلام، وكلّ تعاون نظام الحماية، حتى أن ليوطى أعلن حكومته في 11 يوليوز أنه من المستحيل أن يضمن تعاوناً من لدن سلطان ومخزن لا ينفذان التزاماتها (كاترو، ليوطى المغربي، 1952، ص 138).

وما شهد به بيير باران وكان من مشاهير الفرنسيين في المغرب، قوله:

«أن الفرنسيين جاءوا البلاد فاتحين وأنهم دخلوها بعد السيف، وأن أي ادعاء آخر إنما هو مجرد خداع».

(حديث عن المغرب، 1951 ص 23)

وقد انتهت معارضته عبد الحفيظ لنظام الحماية بتخليه عن العرش كسلطان مستقيل في 12 أغسطس 1912 أي بعد أربعة أشهر ونصف تقريباً من إعلان «الحماية» رسمياً فخلفه أخوه مولاي يوسف في 14 من نفس الشهر، وبذلك طعنت «الحماية» طعنة نجلاء في الصميم فور نصبها بالإكراه.

والجدير بالذكر أن المصادر الرسمية الفرنسية تصرح بأن عبد الحفيظ قد اشترط أن يكون نص المعاهدة بالعربية وحدها باعتبار أنه النص الرسمي الصحيح دون ترجمته الفرنسية التي دشرت المعاهدة بالعربية وحدها على يد الفرنسيين لا غير.

ولكن هذا النص العربي نفسه ظل سراً مكتوماً إلى وقتنا هذا دون أن ينشر أو تنشر صورته، فتعذر الوقوف على الأصل العربي الموقع من السلطان دون سواه، ويحق لنا أن نتسائل لماذا لم تنشر الحكومة الفرنسية النص العربي لرفع كل غموض والتباس. وتبييد كل شك وارتياح، فلا جدال أن في الأمر ما فيه، وليس السبب نسياناً أو إهمالاً، فلو لم يكن فيه ما لا يرضي الحكومة الفرنسية لأسرعت إلى نشره فور توقيعه إن كان قد وقع من عبد الحفيظ فعلاً لا زعماً وادعاء.

ولعل السبب، لو وقع حقاً من لدن السلطان، يرجع إلى ما روجته بعض أمهات الصحف الألمانية في بحر سنة 1937، وكان

له صدى في الصحافة الأوروبية عامة، والفرنسية خاصة، كما كان له وقع ودوي في المحافل السياسية والdiplomatic في مختلف الدول وهو أن السلطان السابق عبد الحفيظ المقيم يومئذ بمدينة انكان Libya القريبة من باريس إقامة إجبارية كان يعتزم المطالبة بالعودة إلى عرشه في 30 مارس 1937. وهو الذي كانت ستنتهي فيه مدة المعاهدة، وهي خمس وعشرون سنة، وأعجب ما في الأمر أنه لم تمض إلا فترة وجيزة لا تتعدي بضعة أشهر حتى فوجئنا كما فوجيء العالم، بوفاة السلطان السابق مولاي عبد الحفيظ قبل حلول ذلك الأجل، فكانت الدهشة كبيرة، وذهب في التعليق على النهاي المفجع مذاهب شتى.

وزاد في هذا أن حرصت الحكومة الفرنسية على منع أبنائه من السفر إلى مقر وفاة والدهم المبعد مدة حياته، وفور الوفاة عهدت الحكومة الفرنسية إلى قدور بن غبريط الذي كان وقت فرض الحماية مترجماً بين الوزير المفوض الفرنسي وبين السلطان عبد الحفيظ أثناء المفاوضات بالتوجه إلى منزل الفقيد بإنكان، والاستيلاء على جميع مخلفاته من وثائق ومستندات، وكتب وخطوطات حتى لا يتسرب منها شيء، وهكذا اختفى كل أثر لها ولم تبقى عرضة لأن تتمد إليها يد الغير من ذويه، والمقربين إليه، والباحثين من المغاربة والأجانب.

ولست أشك في أن من المخطوطات التي تم الاستيلاء عليها تأليفه في الأزمة المغربية الأوروبية عامة، والمغاربة الفرنسية خاصة، هذه الأزمة التي انفرجت لصالح فرنسا بتخلص عبد الحفيظ عن العرش سنة 1912، وأذكر جيداً أنني قرأت في المجلة الباريسية

الكبرى (ليلوسبراسيون) أي المصور، وأنا وقتئذ طالب في باريس قبل 1930 حديثاً صحيفياً أجراه مراسلها مع عبد الحفيظ في أنكان مقر إقامته، ونشرت له المجلة صورة بالبذلة الافرنجية والطربوش وهو متكم على شرفة البحيرة الجميلة، وما أفضى به إلى محدثه أنه منهمك في كتابة تاريخ المغرب السياسي ابن الأزمة التي نشأت عن صراع المغرب مع أوروبا على سيادته، واستقلاله، ووحدته ويروي جاك هوبير مؤلف: «أيام فاس الدموية» أنه استفسر عبد الحفيظ وهو لا يزال في المغرب عن مشروعاته في المستقبل، فقال له: نبغي هي أن أكتب استقبلاً كتاباً استقصي فيه تاريخ المغرب إلى مولاي اسماعيل.

وليس الهدف أن أقدم عرضاً عاماً للأحداث التي تصور ملك جميع السلاطين الذين سبقوني، ولكن فقط لأدرس الدور الذي لعبوه من الوجهة الدبلوماسية، ولأوضح بدقة صلاتهم بالأجنبي، وأريد أن أبين أن المغرب لم يتجرأ بسببي، وأحرص على شرح الأسباب التي اضطرني إلى الانسحاب.

أما التصرف الذي تصرفته الحكومة الفرنسية في مخلفاته من وثائق ومؤلفات يجب عدم السكوت عنه في عهد الاستقلال، والعمل على استردادها لأنها من التراث الوطني التاريخي.

وما لا غنى عن ذكره أن مولاي عبد الرحيم بن زيدان صرخ في ذات يوم وأنا أزور خزانته الشهيرة بأنه حاول بكل وسيلة الإطلاع في وزارة الخارجية الفرنسية على النص الأصلي العربي

معاهدة «الحماية» دون أن يساعد على هذا، فلم يسمح له بالنقل ولا بالتصوير، بل ولا بمجرد الرؤية.

وكان لهذا يشك في النص الفرنسي الرسمي الذي اغتنم فرصة وجودي عنده، فطلب مني تعربيه كتابة ليطمئن إلى صحة النقل لفظاً ومعنى، فلبيت طلبه قبل مغادرة بيته.

ولا أريد أن أختتم هذه النبذة عن معاهدة الحماية دون الإشارة إلى أنني حرصت على لفت نظر الحكومة المغربية الأولى في عهد الاستقلال، وذلك أثناء وفدها بهمة المفاوضات برئاسة محمد الخامس، إلى أنه كان من الضروري مطالبة الحكومة الفرنسية بإحضار النص العربي لتلك المعاهدة التي هي على وشك الإلغاء، ليس من المعقول التفاوض في أمر مجهول الأصل والحقيقة، وكان هذا خلاصة الرسالة التي وجهتها إلى رئيس الحكومة مبارك البكاي ونحن في باريس، وقد اهتمت بها جميع الصحف الفرنسية، فعلقت عليها بعنوانين بارزة في صفحاتها الأولى، ومن المؤسف أن هذه المحاولة الوطنية والسياسية قد باءت بالفشل لسبب غير معلوم، فضاعت معها حتى اليوم حقيقة تاريخية مغربية، كما ضاعت مع عبد الحفيظ، يوم 13 أبريل 1937، وقتها غيب جثمانه في التراب بمقدمة مولاي عبد الله بفاس، وهكذا بقي الأصل العربي الرسمي لمعاهدة الحماية لغزاً مغلقاً، وحقيقة مخفية إلى أجل غير معلوم، ولصالح فرنسا التي أخلصها «الموت الفجائي» لعبد الحفيظ من مطالبتها إياها بحق عودته إلى العرش لو بقي على قيد الحياة.

واستنكاراً لما جرى رفضت تلبية دعوة الحضور في الجنازة الرسمية في يوم عاصف بالأرياح والأمطار الطوفانية كأن السماء هي الأخرى أبت إلا أن تختج، وتصب سيول غضبها وسخطها على «الحمة».

وفي جريدة «عمل الشعب» التي كنت أصدرها بفاس فضحت كل ما أمكن فضحه من تصرفات ومواقف الفرنسيين من السلطان المتوفى ومن ابائه حتى أن أحدهم شكرني على ذلك مؤكداً إلى أنهم منعوا من الالتحاق بوالدهم لما نعي إليهم.

هذا باختصار ما يتعلّق بمعارضة عبد الحفيظ «للحمامة».

وأما معارضة الشعب لها فعبرت عنها إثر إعلان إبراهيمها ثورة الجيش المغربي على مدربيه الفرنسيين، كما اندلعت الثورة في أرجاء مدينة فاس مما خلده الكاتب الفرنسي «هوبير جاك» في كتابه « أيام فاس الدموية».

وكانت الثورة في كل مكان دخله الفرنسيون عسكرياً، وتنبع عن هذا دفاع بطولي مستميت من الشعب في كل سهل وجبل، فكانت المقاومة المسلحة التي امتدت إلى سنة 1934، أي ما لا يقل عن ربع قرن، والتي أبلت البلاء الحسن في ميادين القتال ما خصب أرض المغرب دماء، وأفلت تاريخ الدفاع المشروع عن الأوطان والشعوب، ومقدساتها بتضحيات خارقة، وبطولات خالدة كان الأعداء بالرغم عن تفوقهم العسكري، أول وأكثر المتعارفين والمنوهين بها، ونخص بالذكر منهم القواد العسكريين الذين مارسوا الحرب على رأس جيوشهم الخاشدة، وخبروا في ساحات الوغى

شجاعة المغاربة وبسالتهم في القتال حتى سموهم بالأسود، وهذا يفسر استمرار المقاومة المسلحة من 1907 إلى 1934 دفاعاً عن حرمة التراب الوطني، وإقراراً بكل هذا، وإشادة بخصال المغربي الوطني والمحريّة كتب أحدهم، وكان من ألد أعداء المغرب والمغاربة، الجنرال كيوم، المقيم العام سابقاً في كتابه عن العمليات العسكرية الفرنسية في المغرب.

«إن الشعور المهيمن على البربرى (أي المغربي) والذي تضمحل أمامه سائر المشاعر الأخرى هو غرامه الفطري بالاستقلال، وهذه الكراهية الغريزية المتمكنة من النفس المتغلغلة في أعماقها لكل قهر وإنعات، ولكل سيطرة وسلط تفسر المقاومة المتناثرة اليائسة التي عارضت وصارعت كل تدخل وتوغل أجنبي، ومع أن البربرى شديد التمسك بملكاته فإنه لا يتزدد مع هذا في التضحية بها كاملة في هذه المعركة، فكل واحد يدافع عن أرضه إلى النهاية القصوى بضراوة واستبسال يثيران الاندهاش، ولكن مع هذا يرغم على الإعجاب ويحير على الإكبار، وب مجرد ما يبلغ البربرى سن حمل السلاح فإنه يشارك في المعركة، واستهانة الموت تثير فيه روح العزة والكرامة، فهو دائمًا متأهب للدفاع عن تراب قبيلته، والاندفاع للهجوم تلبية لنداء إخوانه فهو محارب لا يضاهى، وأحسن مقاتل بلا نزاع في الشمال الأفريقي».

هذه شهادة قائد عسكري فرنسي طلما خبر المغاربة المقاتلين في ميدان الحرب دفاعاً عن الوطن، وما كتبه أيضاً يؤكّد اعترافاته تلك، وهو قوله: «لم تنضم إلينا أية قبيلة بداع حركة تلقائية، ولم تخضع أية قبيلة من غير قتال، ولم تفعل بعض القبائل دون أن

تكون قد استنفدت وسائلها في المقاومة حتى آخر واحدة منها، ولم تأت إلينا أية قبيلة قبل أن تتعرض للهزيمة وتغلب أمرها بالأسلحة، وكل مرحلة من تقدمنا في الميدان كانت موسومة بالعارك، وفي كل موقف كان الحد الذي نبلغ إليه لا يتأق الاحتفاظ به إلا بواسطة جهاز من التحصينات كانت وحداتنا مكرهة. مدى سنين طويلة — على القيام عليها بحراسة خطيرة وغير مجده. ثم أضاف قائلاً: «إن الصيغة النموذجية العزيزة على ليوطى، أمثال: «إظهار القوة لتفادي استخدامها وفتح ورش للعمل يساوي فيلقاً» لا يمكن أن تنطبق بكاملها على أقوام عنيفة ومستسلة في الدفاع عن استقلالها إلى أقصى نهاية». وفي مثل هذا يقال: الحق ما شهد به الأعداء.

## مذهب الويلسون أو النقاط الأربع عشرة

بعد أن دخلت الولايات المتحدة بدورها في الحرب العالمية الأولى سنة 1917 ضد ألمانيا القيصرية وحلفائها حدد الرئيس ويلسون أهدافها في خطاب موجه إلى البرلمان (المؤتمر بتاريخ 8 يناير 1918 ، وتضمن 14 نقطة) وما ورد في خطابه :

«... لقد دخلنا هذه الحرب لأن انتهاكات أحققت بالحق،  
ومستنا في الصميم، وجعلت حياة شعبنا مستحبة إلا إذا  
أصلحت، وتأكد العالم للمرة الأخيرة من عدم عودتها.

«إنما نطالب به بإلحاح في هذه الحرب ليس فيه شيء خاصاً  
بنا، فإن ما نريده هو أن يصير العالم مكاناً آمناً يستطيع أن يعيش  
فيه الجميع، وبالخصوص مكاناً صالحاً لكل أمة متعشقة للسلم  
كأمتنا، ولكل أمة راغبة في أن تحيى بحرية حياتها الخاصة، وأن  
تتخد بتقرير منها أنظمتها ومؤسساتها الخاصة، وأن تكون متأكدة  
من معاملة الأمم الأخرى لها بكل عدالة وأمانة بدل أن تكون  
معروضة للعنف والاعتداءات الأنانية كما كانت ماضياً، فجميع  
شعوب العالم متضامنة في هذه المصلحة السامية، وفيها ينحصنا نرى

بوضوح بالغ أن العدل إن لم يتتوفر للآخرين فإنه لن يكون شاملًا لنا كذلك.

«وعليه فإن برنامج السلم للعام هو الذي يُؤلف برنامجنا...».

وعدد الرئيس بعد هذا أسس البرنامج في نقطه الأربع عشرة.

وتنص النقطة الخامسة:

«توضع تسوية حرة بروح ومحبة منصفة تمامًا لجميع المطالب الاستعمارية، وتقوم على التطبيق المدقق للمبدأ القاضي بأن يدخل في تسوية مسائل السيادة اعتبار مصلحة السكان المعينين بالأمر حتى يكون لها نفس الوزن الذي هو للمطالب العادلة للحكومة التي أعيد تحديد مستندها».

وتنص النقطة الأخيرة:

«يتحتم تأليف هيئة تألف عامة للأمم بمقتضى اتفاقيات صريحة تهدف إلى تحويل ضمادات متبادلة للاستقلال السياسي، والوحدة الترابية للدول صغيرها وكبيرها».

وقد استنتج المظلومون من الأقوام والشعوب أن ما سمي «بعدهب ويلسون» قام على انساق المستعمرات، وتمكن شعوبها من تقرير مصيرها بكامل الحرية، وانالتها حقوق السيادة والاستقلال، وهذا خطأ وهم نتج عن سوء فهم أو سوء تأويل المذهب المذكور الذي كان خاصاً بالدول الأوروبية في أغلب نقطه، فلم يتضمن

بالإضافة إلى الفقرات التي عربناها، أي ذكر للأقطار المستعمرة بوجه عام أو خاص، وبالآخر لم يشر إلى تقرير مصير هذه الأقطار من أجل استرجاع سيادتها واستقلالها وكل ما راج من هذا بعد إعلان النقط الويلسونية، إنما كان مجرد وهم خادع وظن باطل سيطرا على الشعوب المغلوبة على أمرها. دفعها إلى المطالبة بإيصالها في حقوقها وأمانيتها في التحرر والانعتاق، ولو كان ذلك صحيحاً لكان الولايات المتحدة أولى بتطبيقه على الأقطار والجزر التي استولت عليها، وضمتها إليها في المحيطين الأطلسي والباسيك. وفي 11 يناير 1918 أضاف ويسون إلى نقطه الـ 14 من برنامجه أربعة مبادئ آخرها ينص:

«جميع المطامح الوطنية المحددة يقع اراضاؤها بأكمل وجه ممکن، دون إدخال عناصر جديدة للشقاق والتعارض أو الاستمرار فيها تقدم منها يكون من شأنها أن تؤدي احتمالياً إلى نهاية أوروبا وبالتالي العالم».

وهذا كلام غامض لكل واحد أن يفهمه كما يريد أو يهوى، ولكنه لا يستطيع أن يحدد مقاصده بكيفية صحيحة، لأنه قابل لكل فهم أو تأويل، ولا يمكن أن يدرك حقيقة معناه ومرماه إلا صاحبه، وفي الواقع لم ينفع في إحقاق حق المهمومين، وإبطال الظالمين.

مررت الحرب العالمية الأولى، وانعقد مؤتمر الصلح بفرنسا فكان أمل الشعوب بقيادة حركاتها الوطنية، خصوصاً في الشرق والمغرب، معقوداً على الحلفاء ومن ضمنهم الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت رئيسها ويسون سنة 1917، أي قبل النصر

بستين، «فلسفته» في نقطه الأربع عشرة التي اعتبرت منذ إعلانها أمل الإنسانية جماء في التمتع بحقوقها، وتأمين حياتها، وتحقيق سعادتها في عالم أفضل يسوده السلم، والعدل، والاخاء، وكان من شأن هذا أن يطمئن الشعوب على مصيرها، ويجعلها تشخص إلى الحلفاء ببصرها، وتضم فيهم ثقتها، وتنتظر منهم تحقيق أمانيتها في الحرية والاستقلال، وكان عدمة تلك الشعوب في هذا كله «الفلسفة» الوبيلسونية التي ظن رواد الحق السليم في كل مكان، وفي عالم الاستعمار بالخصوص، وتوهم المناضلون في سبيل التحرير والانعتاق من سائر الأقوام والقوميات أنها ما وجدت إلا لتنشر الحرية والعدالة بين كافة الأمم خصوصاً المغلوبة منها على أمرها والمحرومة من حقها في الحياة تحت الشمس مكفولة الحقوق والحرريات جميعها ومتمنعة بسيادتها واستقلالها، وأمنة مطمئنة في أوطانها وداخل حدودها وذلك تحت ظل نظام دولي جديد، وفي كنف التآخي والتعاون بين أجناس العائلة الإنسانية الكبرى، ولكن الحقيقة كانت على نقيض كل هذه الآمال الحسان والأوهام الجسام، لأن مذهب ويلسون لم ينشأ لذلك، بل كان في مرماه وواقعه يعني طائفه خاصة من الشعوب دون سائرها، حيث كان مهمتاً بالشعوب الأوروبية التي كانت تابعة للدولة آل عثمان ولألمانيا القيصرية دون شعوب أفريقيا وأسيا التي كانت تشن تحت نير الاستعمار الأوروبي وحتى الأمريكي نفسه، ولكن هذه الشعوب رأت خطأً – ويدافع حسن النية والثقة – إن وقت إنصافها وتحريرها قد حان، فأمنت وفودها مؤتمر الصلح، كما تهافتت عليه عرائض المطالبة بالحقوق ونداءات الهيئات والحركات العاملة في سبيلها، وبالخصوص في البلاد

العربية شرقاً وغرباً غير أنها منيت كلها بالخيبة، فضاعت الآمال، وثارت النفوس، وعزم المحرومون على انتزاع حقوقهم بالكفاح والتضحية. وبالمثال يتضح المقال، ومثال الجهود التي بذلها عبّاً قادة الشعوب المهمضومة الحقوق للاستفادة من مذهب ويلسون، والظفر بالسيادة والاستقلال ما جرى في مصر، ففي 13 يناير 1919 خطب سعد زغلول خطاباً حاسياً محدثاً عن تاريخ العلاقة المصرية الانكليزية، والوعود الكثيرة التي أعطتها انكلترا للجلاء عن البلاد، وذاكراً النقطة الويلسونية مبيناً تناقضها مع السياسة المتبعة في مصر. وفي جو من الحماس العظيم اقترح توجيه برقية للرئيس الأمريكي للمطالبة بتطبيق مبادئه فيما يخص مصر.

وفي نفس الوقت أرسل «الوفد» برقة إلى رئيس المؤتمر في فرساي جورج كليمانسو، رئيس الحكومة الفرنسية، وورد فيها أن رجال الوفد بصفتهم المندوبين الحقيقين عن الشعب المصري بأكمله كانوا عازمين على التوجه إلى مؤتمر الصلح لعرض مطالبهم عليه كسائر الشعوب التي سمع لها بهذا، ولكن مصر وحدها من بين جميع الأمم رأت نفسها - بسبب ظلم فاحش، وتناقض جلي - محرومة من حق إسماع صوتها قبل الإقدام على تقرير مصيرها، ونظراً لعجزهم وشقائهم فإنهم يستحقون العدل والإنصاف، وأنهم لهذا مقتنعون بأن المؤتمر سيساعدهم على نيلها، فلا يقال - بعد التضحيات الكثيرة التي كانت لمصر، والوعد الصريح - بأن المؤتمر سيعمد لإرضاء الشعوب تماماً بالbeit في مصيرها أن صوت مصر أختنق في ساعة اتخاذ القرارات السامية، وكان السكوت هو كل الجواب الذي قوبل به هذا النداء، وبنسبة مرور الوفد السوري

بالقاهرة متوجهاً إلى مؤتمر الصلح احتاج سعد لدى المندوب السامي البريطاني على منعه ورفاقه من نفس الحق، كما احتاج رئيس الحكومة الانكليزية لويد جورج، صارخاً أننا من أكبر وزير إلى أصغر فلاح نجد أنفسنا سجناء داخل بلادنا، فلا يسمح لأحد بالخروج من هذا السجن القاسي، ولكن هل بلغت هذه البرقيات، والنداءات، والاحتجاجات إلى أصحابها بسبب الرقابة المفروضة آنذاك؟ ووجه واصف بطرس غالى من باريس رسالة إلى الرئيس ويلسون تعرض فيها للمبادئ الخالدة التي كانت تعمل الولايات المتحدة لنصرتها. ومنها مساواة الشعوب كبيرها وصغيرها، وحق القوميات المصطهدة في تكوين دول منظمة مستقلة، وصرح المراسل المصري بأنه كان يلوح أن تلك المبادئ لا تطبق حتى، على الأقل في ذلك الوقت، إلا على مختلف الشعوب في أوروبا، وأما بالنسبة لشعوب أفريقيا وأسيا فمن الأرجح أنها بسبب انحطاطها الفكري ستجعلها أو تبقيها الدول الكبرى تحت الحجر والوصاية إلى اليوم الذي ترى فيه أنها أصبحت جديرة بالسير معها في طريق الحرية، ورأى المتحدث المصري أنه من المناسب والحكمة أن يقترح على مؤتمر الصلح أن تكون جمعية الأمم مختصة في النظر في جميع النزاعات بين الدولة القاصرة والدولة الوصية، وبين الحماة والمحميين، فتقرر بكيفية نهائية – عند الحاجة – ما إذا كان البلد الغلافي تحت الوصاية أصبحت له الأهلية لحكم نفسه بنفسه ومن شأن هذا الحل أن يضمن الحد الأدنى للتسوية المستقبلة طبقاً لتصريح الرئيس ويلسون، كما يعني ذلك الحل أن الأقطار المتأخرة فكريأً لا تملك غير وسيلة وحيدة لـ نيل استقلالها،

وهي استحقاقه فتتخل عن اللجوء إلى الاضطراب والثورة، وتنصرف إلى العمل بحماس علمًا منها بأن العمل والرقي المعنوي وحدهما يمكنانها من استرجاع الكرامة والحرية، كما ذهب واصف بطرس غالى إلى أن ذلك الحال يذكر في كل وقت الدول ذات الثقافة العالية بواجباتها كocrصية، وما أنها تعلم أنه من المحتم عليها أن تقدم الحساب على مأموريتها أمام المحكمة العليا فإنها تكون محمولة على التخلص عن أهدافها النفعية والاستيلائية، وتعمل بدل هذا على مواصلة العمل بتزاهة، وإحسان، وتحرير حارمه بهذا على استحقاق الثقة والاعتراف، والصداقة والتعامل من لدن الشعوب التي تكون من كونتها، وحررتها ورقتها في المجال المعنوي إلى درجة قريبة من التي تحتلها. وهكذا يمكن للشعوب كبيرة وصغرها أن تتصل بعضها ببعض، وتسير يدًا في يد، الأمر الذي يجعل مجتمع إنسانية أسعد.

هذا هو الكلام الذي خاطب به واصف غالى الرئيس ويلسون، وفيه دلالة واضحة على عقلية الساسة الشرقيين في ذلك العهد، وقد جاءه الرد على خطابه الموجه في 2 يناير 1919 بكلمة قصيرة دلت على حقيقة موقف الدول المسيطرة والمتحكمة في مصير الشعوب المستضعفة والمنكودة الحظ، ونص الرد:

«إني مكلف من الرئيس ويلسون بإعلامك بتوصيل الخطاب الذي أردت أن تعرض فيه عليه أفكارك حول جمعية الأمم، وجواباً عليه يعبر لك الرئيس عن سامي تقديره للمعلومات التي وجهتها إليه».

وهكذا أمكن للسياسي المصري أن يبلغ صوت بلاده من باريس نفسها، غير أن صوته كان صيحة في واد، وانتهى الخطاب بما ينتهي به أمثاله في سلة المهملات، وبعد أن شهدت مصر الاضطرابات، والاحتجاجات، والمظاهرات، والاضطرابات التي كانت كلها مظاہر ثورة شعبية جارفة لم ينفع معها قمع ولا مقاومة من الانكليز ولا اطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه المتفين في جزيرة مالطة، قرر الزعيم المصري السفر لباريس، فالتحق به أعضاء الوفد وذلك لعرض مطالب مصر على مؤتمر الصلح وحل الوفد بباريس في 15 أبريل 1919، ولكنه تعرض لخيبة كبيرة بعد ثلاثة أيام من حلوله حيث فوجيء باعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وقد أحاطت انكلترا الحادث الخطير بدعاية واسعة وكان هذا الاعتراف مخطئاً لكل أمل في تدوين المسألة المصرية، وجاء برهاناً على تواطؤ بطل حق الشعوب في تقرير مصيرها مع الاستعمار الانكليزي، وهكذا وجد الوفد المصري في عزلة وحيرة من أمره، ولم يبق له إلا أن يعتمد على نفسه في مواصلة الكفاح من أجل الاستقلال، وانتشر في مصر الشعور بالحرمان من الحقوق نتيجة ذلك الاعتراف، وأحس الجميع بالخيبة الشديدة بعد إخلال الوعود البريطانية بالجلاء، والتتأكد من أن المبادئ الويلسونية لم تكن في الواقع إلا كذباً وخدعة، فقدت بكل هذا الثقة في رجال الدولة الحلفاء، وكان الاعتراف الأميركي أعنف صدمة تلقاها الوفد المصري وهو يستعد في باريس لعرض المطالب المصرية، كما أن قصد الانكليز كان بث اليأس في المصريين من الدول، وحملهم على محاولة التفاوض مع انكلترا في ظروف

ملائمة لها، وكل الاحتجاجات التي وجهت إلى رؤوس الدول لم يكن لها أثر، بل أن هؤلاء الرؤوس لم يردوا ولو ببطائق الزيارة على بطائق رئيس الوفد التي وضعها في أماكن إقامتهم، وهذا نهاية الأعراض والإهمال، ومضت ستة أشهر على سعد في باريس قام أثناءها على رأس الوفد بنشاط سياسي في سبيل القضية المصرية، ومن هنا كان يدير الحركة المقاومة للسياسة الانجليزية في بلاده مستفيداً من جو الحرية والامكانيات المتوفرة في العاصمة الفرنسية، واستطاع الاتصال هناك بعضو في مجلس الشيوخ الأمريكي واقناعه بعرض القضية على هذا الأخير، وفعلاً اخذ المجلس ملتمساً يعبر فيه عن كون مصر لا تعتبر، من الوجهة السياسية، خاضعة لا لبريطانيا، ولا لتركيا، حيث أن نظامها يجب أن يكون نظام دولة مستقلة تقبض بيدها على زمام شؤونها، فأثار هذا احتجاج انكلترا على الحكومة الأمريكية، لأنه كان رد فعل ضد اعتراف واشنطن بالحماية البريطانية على مصر، كما كان تشجيعاً لحركة المعارضة المصرية لهذه الحماية، وبالإضافة إلى ذلك الكسب السياسي الهام قام الوفد بنشاط دعائي في الأوساط الفرنسية السياسية، والبرلمانية، والصحفية، حتى تكونت جماعة من مشاهير الكتاب لساندة مصر في كفاحها، ولكن كل هذا لم يقنع جميع أعضاء الوفد بإطالة الإقامة في باريس، فأدى هذا إلى الخلاف مع سعد وبعض رفقاءه. ثم إلى انشقاقهم وتأليفهم لهيئة سياسية منفصلة، وكان السبب الحاسم في هذا الحدث هو اختراق الوفد في عرض القضية دولياً، وضرورة وتحيط سياسة بديلة إما بالعودة للبلاد للاستمرار في الكفاح، وإما بالعمل للتفاوض مع الانكليز الذين كانوا يفضلون هذا على تدويل القضية.

وقد اتضح لنا من المثال المصري أن مؤتمر الصلح بفرساي لم يكن لإنصاف الشعوب المضطهدة في غير أوروبا كما فهم خطأ من مبادئ ويلسون التي كانت تمتاز بالغموض التام حتى فسرها كل واحد كما شاء، وفي الحقيقة كانت في صالح الشعوب الأوروبية دون الشعوب المستعمرة من دول الانتصار في الحرب. ومؤتمر الصلح بفرساي.

## المغرب أثناء الحرب وفي مؤتمر الصلح بفرساي

منذ فرض نظام «الحماية» على المغرب سنة 1912 وهو يلقى من المغاربة المعارضة السياسية، والمقاومة المسلحة، كما أشرنا إليه سالفاً بكل اقتضاب، ولكن هذا لم يمنع السلطات الفرنسية – بعد أن اندلعت نار الحرب العالمية الأولى سنة 1914 من أن تحقق أحد أهداف الاستعمار المفروض باسم «الحماية» المزعومة، وهو تجييش أكثر ما يمكن من الجيوش المغربية، وإرسالها إلى ساحة القتال بأوروبا لمشاركة إلى جانب فرنسا وحلفائها ومع أنه لم يكن قد مضى على الاحتلال الفرنسي للمغرب إلا ستة أشهر بحث لم تكن الرقعة المغربية تحتلة شاملة لمعظم التراب الوطني، فقد تحكمت السلطات الفرنسية وعلى رأسها ليوطى – المقيم العام – من تكوين فرق عسكرية مغربية هامة عن طريق التطوع في الجيش الفرنسي، وأمداد ساحات القتال بها، وبهذه المناسبة نذكر أن الحكومة الفرنسية عزمت تحت ضغط تفاصيل العمليات الحربية، والانزامات المتواالية أمام القوات الألمانية، على إخلاء الرقعة المحتلة المغربية باستثناء مدن الشاطئ الأطلنطيكي، فطلبت من ليوطى تنفيذ هذا على الفور، غير أنه رفض معللاً موقفه بأنه في استطاعته، بدل

هذا، أن يضمن استمرار الوجود الفرنسي في المناطق المحتلة مع إمداد ساحات القتال بكل ما يمكن من الجنود المغاربة، وأن التخلّي عن هذه المناطق سيكون له أسوأ الأثر على هذا الوجود ذاته في نفوس جميع المغاربة، وفعلاً نفذ ليوطى ما قرره فأخذ يرسل الفرق العسكرية المغربية إلى فرنسا لإشراكها في المعارك، كما وجه باستمرار كميات وافرة من التموين للمساعدة على حاجيات الجيوش الفرنسية المحاربة، وكان يقول للحكومة الفرنسية: «زووني بطبيب أزودك بفيлик»، كما كان يقول: «ان فتح ورش يساوي فيليقاً»، أي من شأنه أن يعني عن استعمال فيلق لقمع المغاربة.

وما جا إليه ليوطى أثناء الحرب الأوروبية، أنه احتفظ بأقل عدد من الجنود لمناورة المغاربة بها، وذلك أنه كان يفرض عليهم باستمرار التطوف والتجوال حتى يشعر سكان البلاد بكثرة الجيوش في المغرب، وبالرغم عن الحرب التي تخوضها فرنسا ويوهمهم كذلك بالقوة العسكرية الفرنسية، وبقدرتها على مواجهة الأعداء المحاربين في أوروبا وعلى الاحتفاظ في نفس الوقت، باحتلالها للمغرب مع موافصلة المجاهدة بخوض العمليات الحربية في مناطق المقاومة المسلحة المغربية.

وما توسل به ليوطى لتحقيق أهداف المخطط التناوري في المغرب «زمن الحرب» أنه استقدم المهاجرين المغاربة الألمانين، وزوّعهم في البلاد توزيعاً مدروساً ومنظماً، وشغلهم في بناء الطرق والقنطر وغیرها على مرأى من السكان حتى يروا بأعينهم أعداء فرنسا معتقلين ومكرهين على الخدمات الشاقة، وبالإضافة إلى هذا

فكرة ليوطى في شغل الجماهير المغربية في الحاضر والبادىء بظهور اقتصادية حتى يصرفهم قدر الإمكان عن التفكير في الحرب والاهتمام بأخبارها وشائعاتها المروجة من طرف عناصر عدوة عميلة ومدسوسية، ومن أجل ذلك نظم معارض تجارية شاركت فيها كذلك فرق موسيقية بما فيها العسكرية سعيًا في جلب المترجين إليها وتسلية الزائرين حضريين وبدوين، وإشاعة المرح والفرح بين الجماهير، وجعلها تحس بأن الفرنسيين لا تشغلهن حربهم عن متابعة الأنشطة الاقتصادية في جو مليء بالتفاؤل والاستبشرار.

ومساعدة في هذا كانت سلطاتهم تزور رسميًا تلك المعارض متظاهرة بالانطلاق والانسراح ومن تلك المعارض معرض نظم بفاس سنة 1916 بالمشور الكبير، ولعله كان وقتئذ أهم مظاهرة اقتصادية تخفي أغراضًا سياسية للمناورة والدعاية، خصوصاً والمقاومة المسلحة كانت مستمرة في المناطق الجبلية القريبة من فاس، فكان الفرنسيون حريصين على إبلاغ صدى ذلك المعرض التجاري ظاهراً، التناوري باطنًا إلى سكان الجهات المقاومة، بل ظن الفرنسيون أن هؤلاء كانوا من زوار معرض فاس، فكانوا يتحدثون بعد عودتهم منه عن مشاهدتهم التي تخيل المحتلون أنها تخدم سياستهم «الأهلية» الرامية إذ ذاك إلى المغالطة والتضليل، والإغراء والاحتلال، وأذكر أنني زرت صغيراً معرض فاس، فشاهدت فيه ما كانت فيه من ألعاب بهلوانية، ومسليات فولكلورية كانت تهم المترجين أكثر من المعروضات التجارية التقليدية والعصرية، وصادفت تجوالي بالمعرض زيارة ليوطى مع

حاشيته إظهاراً لما كان يوليه له من الاهتمام سياسياً أكثر منه اقتصادياً.

ولتعزيز المخطط التناوري الفرنسي - زمن الحرب - كانت السلطات المحتلة توزع على «الأعيان» بفاس بعض الصحف الرسمية التي تروي أخبار المعارك في أوروبا، وبعض المجالات المصورة المشتملة على صور المشاهد الحربية، كما كانت توزع دورياً بواسطة مقدمي الأحياء الحضرية نشرة بعنوان «الأخبار الفاسية» التي كانت تطبع بمطبعة رسمية محلية، وتشتمل على أخبار مقتضبة ومختارة عن الحرب، وكذلك على أخبار محلية، ولا زلت محتفظاً بنتائجها منها.

ويتضح من ذلك أن ليوطى استطاع أن يلعب دوره أثناء الحرب العظمى تنفيذاً للمخطط الذي أحكم وضعه، والقائم على مخادعة المغاربة، ومحاتلة جاهيرهم بشتى المظاهر المغربية، والدعایات المضللة، فخاض بهذا حرباً نفسية ناجحة، كما أمد دولته في ذات الوقت بمعونة عسكرية واقتصادية هامة.

أما الجيوش المغربية التي شاركت في الحرب إلى جانب الحلفاء فقد أبلت فيها البلاء الحسن، فاستحقت عليه كل تقدير وإعجاب، وكل تنويع وإشادة، وكانت مشاركتها في تلك الحرب العالمية الأولى نتيجة إعلان المغرب رسمياً - على لسان سلطانه - الحرب على ألمانيا وحلفائها، فلما انتهت بالانتصار عليها وعقد مؤتمر الصلح بفرساي كان من الطبيعي أن يتمتع المغرب فيه بحق المشاركة كدولة محاربة ومنتصرة، خصوصاً وأن فرض نظام

«الحماية» عليه لم يفقده قانونياً، ودبلوماسياً – صفة الدولة المحتفظة بشخصيتها، وسيادتها، واستقلالها الذاتي، كما أن دخوله رسمياً وعسكرياً في الحرب ضد ألمانيا وحلفائها خوله حق الاشتراك في مؤتمر الصلح إلى جانب الدول التي خاض معها الحرب جيوشه المقاتلة، وخبراته المتنوعة، وهذا ما قدره ليوطى الذي طالما اعترف لل المغرب بتلك الصفة في خطبه، وتصریحاته، وتقاريره التي أكدت كلها أن المغرب بالرغم عن نظام الحماية دولة مستقلة ذات (أوطنونم)، وأنه محتفظ بحكم السيادة (بوفوار أسفران)، وبنظامه الخاص (ستاتو بروب)، وأن الفرنسيين فيه أجانب، وأن القوانين الفرنسية لا تطبق فيه، وأن كل هذا ليس «بواجهة» (فاساد)، بل حقيقة ضمتها شتى المعاهدات الدولية والثنائية، وأن هذه المعاهدات قيدت فرنسا في المغرب بكثير من الالتزامات الواجب احترامها، وأن نظام «الحماية» قائم على مجرد المعونة والرقابة وأنه لهذا متناف كل التنافي مع الحكم المباشر، كما أن القانون الدولي يحدد صفة ذلك النظام بكونه ناشئاً عن تعاقد بين دولة «حامية» ملتزمة باحترام سلطة الدولة «المحمية»، وأن المغرب لم يفقد بالمعاهدة المبرمة مع فرنسا استقلاله الذاتي (أوطنوني).

فاقتناعاً بهذا كله، واستناداً عليه، واعترافاً للمغرب بتضحياته في الحرب بكثير من جنوده وخسارته طلب ليوطى تمثيله في مؤتمر الصلح سنة 1919 ، بل طلب أن يكون توقيعه على المعاهدة المنية للحرب متساوياً مع توقيعات روؤس الدول المتصررة التي هو إحداها بدون شك ولا نزاع، ومن أجل هذا طلب توجيه الدعوة إلى السلطان حتى يشارك في التوقيع على معاهدة فرساي،

غير أن طلبه لم يحظ بالقبول لأن الحكومة الفرنسية تجاهلت حقيقة الكيان الدولي للمغرب، وتناست التزاماتها القانونية والdiplomatic الناشئة عن المعاهدات المؤلفة للنظام الخاص بالمغرب، فضربت بكل هذا عرض الحائط غير معتبرة إلا احتلالها، وسيطرتها، واستعمارها من وراء ستار الحماية المزعومة والمفروضة على المغرب، وعملاً بهذا نظرت إلى مشاركة الجيوش المغربية في الحرب ك مجرد خدمة واجبة على المغلوب للغالب، وعلى الضعيف للقوى وعلى العبد لسيده، فكانت بهذا منطقية في نفسها، ومع روح الغلبة، والسيطرة، ومع عقلية الاستعمار والاستعباد.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت تعتبر فرنسا أنها كدولة حامية تحمل مخال المغارب نتيجة قبضها على الزمام فيه، وتوليها نيابة عنه مهمة الشؤون الخارجية بمعناها الواسع، فالمغرب في نظرها كان قاصراً ومحجوراً من الوجهتين السياسية والdiplomatic، فلا يسوغ له أن يثبت من جديد وجوده على الصعيد الدولي، ويعزز كيانه الوطني بالظهور على المسرح العالمي، إذ كل هذا اعتبرته فرنسا أخطر شيء على سيطرتها الاستعمارية في المغرب الذي ظنت أنها امتلكته إلى ما لا نهاية له، أما مشاركة الجيوش المغربية دفاعاً عن فرنسا ومساعدة حلفائها في الحرب فكانت تنظر إليها نظرة استعمارية محضة حيث كانت تعد الجنود المغاربة مرتزقة متقطعين في الجيش الفرنسي، وبهذه الصفة باعوا لنا نفوسهم وأرواحهم، فهم ليسوا أكثر من «لحوم المدافع» حسب العبارة الفرنسية المعروفة (لاشير أكون) فلماذا تجعل منهم فرنسا جيشاً محاربة في مستوى جيوش الدول الحليفة، وتسمح لبلادهم بالحضور في مؤتمر الصلح،

ولسلطانهم بالجلوس بين رؤوساء الدول، وبالتوقيع على معاهدة فرساي وموقفها هذا تغافت فرنسا عن المساهمة الفعالة التي خلدها تاريخ الحرب للجيوش المغربية بكل فخر واعتزاز، وتقدير وإكبار، كما تغافت عن الخسائر الجسيمة التي تكبّتها دائمًا في الصفوف الأمامية توفيرًا لأرواح الجنود الفرنسيين، وأكثر من هذا سهت عمداً حاجة في نفسها عن كونها هي التي طلبت من سلطان المغرب أن يعلن الحرب رسمياً على ألمانيا وحلفائها بما فيهم الدولة العثمانية، وبهذا اعتبر المغرب دولة محاربة على قدم المساواة مع فرنسا وحليفاتها، وتنفيذًا لهذا أرسل الجيوش والخبرات مساهمة منه في مجهودات الحرب كلها، فخوله هذا كما خوله الانتصار حق الحضور في مؤتمر الصلح والتّوقيع على معاهدته، ولكن فرنسا تغاضت عن كل هذه الحقائق، وأعرضت عن الحقوق المكتسبة للمغرب بحريته وتضحياته، فأبانت إلا أن يكون له الغرم دون الغنم، وهذه فعلاً الاستعمار، وبئس الفعلة.

ولكن فرنسا لم تتورع عن استغلال المغرب، وحكومته ومصلحته لنفسها، والفائدة لاستعمارها، وذلك بفرضها في معاهدة الصلح على ألمانيا وحلفائها كل التنازلات عما كان لها — بمقتضى المعاهدات — من مصالح وامتيازات في المغرب، وتوصلت إلى هذا باسمه متظاهرة بالدفاع عن حقوقه، ومدعية خدمة مصالحه، وما سهل عليها هذا تواطؤ الدول معها وإن لم تخدع لحقيقة موقفها التي أملته عليها مصالحها من وراء ستار مصالح المغرب، ويتبّع هذا مما ورد في الفصول الخاصة بالمغرب في معاهدة فرساي، ونشتبها معربة للحقيقة وللتاريخ:

## الجزء - 5

### المغرب

**الفصل 141** – إن المانيا تتنازل عن جميع حقوقها، وستداتها أو امتيازاتها الناتجة لفائدها عن العقد العام المبرم في الجزيرة بتاريخ 7 أبريل 1906 ، وعن الاتفاques الفرنسية الالمانية بتاريخ 9 يوليول 1909 و 4 نوفمبر 1911 ، وجميع المعاهدات والاتفاques ، والتسوبيات أو العقد الواقعه من طرقها مع الامبراطوريه الشريفة تعتبر ملغاة منذ 4 غشت 1914 .

ولا يمكن لالمانيا بأي حال أن تطالب بما في تلك الأوقاف، كما تلزم بعدم التدخل بأية صفة من المفاوضات التي يمكن أن تقع بين فرنسا والدول الأخرى في شأن المغرب.

**الفصل 142** – تصرح المانيا بأنها تقبل جميع النتائج الناشئة عما اعترفت به من وضع حماية فرنسا على المغرب، كما تقبل التخلص عن نظام الامتيازات في المغرب ويبتدئ هذا التخلص من 3 غشت 1914 .

**الفصل 143** – تكون للحكومة الشريفة كامل حرية العمل لتحديد نظام وشروط إقامة الرعايا الالمانيين في المغرب.

ويعتبر المحميون الالمانيون، والسماسرة، والشركاء الفلاحيون الالمانيون أنهم فقدوا منذ 3 غشت 1914 التمتع بالامتيازات المتعلقة بهذه الصفات ليصبحوا خاضعين للقانون العام.

**الفصل 144** – تنتقل جميع المستفادات المادية والممتلكات التي للإمبراطورية والأولايات الألمانية في الإمبراطورية الشريفة إلى دولة المخزن بكيفية تلقائية تامة، وبدون أي تعويض.

وبناء على هذا تعتبر المستفادات والممتلكات التي للإمبراطورية والأولايات الألمانية في الإمبراطورية الشريفة أنها تشمل جميع ممتلكات التاج، والإمبراطورية والأولايات الألمانية، وكذلك الممتلكات الخاصة بالإمبراطور السابق لألمانيا وبالأشخاص الملكيين الآخرين.

وجميع الممتلكات المالية والعقارات التي يملكونها الرعايا الألمانيون في الإمبراطورية الشريفة يباشر أمرها طبقاً للجزاءين الثالث والرابع من القسم العاشر (البنود الاقتصادية) من المعاهدة الحالية.

أما الحقوق المعدنية التي قد تعرف بها بعض الرعايا الألمانين المحكمة التحكيمية المؤسسة طبقاً للنظام المعدني المغربي فتكون موضوع تقويم مالي يطلب من الهيئة التحكيمية ثم أن تلك الحقوق تتخذ مصير الممتلكات التي يملكونها رعايا ألمانيون في المغرب.

**الفصل 145** – تضمن الحكومة الألمانية الشخصية التي سيتم تعينها من الحكومة الفرنسية نقل جميع الأسهم التي تمثل حظ ألمانيا في رأس المال بنك الدولة المغربية، وتؤدي قيمة هذه الأسهم، كما أشارت بها لجنة التعويضات، إلى هذه اللجنة لتضاف إلى نصيب ألمانيا في حساب المبالغ الواجبة عليها من أجل التعويضات، إلى هذه اللجنة لتضاف إلى نصيب ألمانيا في حساب المبالغ الواجبة

عليها من أجل التعويضات، وتتكفل الحكومة الالمانية على هذا  
بتعويض رعاياها.

ويتم ذلك النقل دون إلحاق أي أذى بأدائه الديون التي قد  
يكون الرعايا الالمانيون أخذوها من بنك الدولة المغربية.

الفصل 146 – تتمتع البضائع المغربية في الدخول لالمانيا  
بالنظام المطبق على البضائع الفرنسية.

\* \* \*

والملاحظ أن هذه الفصول تظاهرت بالدفاع عن المغرب  
ومصالحه، وعملت هذا تحت أسماء مغربية تستر مطامع ومصالح  
فرنسية، فكل ما أكرهت فرنسا على المانيا على التسليم فيه أو قبوله  
إنما كان يخدم سياسة الاستيلاء نحو السيطرة على المغرب حتى  
تصبح فيه فرنسا أرسخ قدمًا، وأقوى نفوذاً، وأضخم نفعاً.

وهكذا سعت فرنسا ونجحت في الإخلال بالتوازن الذي نشأ  
بين الدول في المغرب نتيجة الأوقاف والمعاهدات، وتحقق بسبب  
هذا سنة 1919 ، ما أرادته فرنسا من تفوق ورجحان كفتها بالنسبة  
لتلك الدول، وتجلى هذا بصفة أخص في تطبيق الفصلين 142 و 143  
من معاهدة فرساي لأنها حطمت كلها كانت تتمتع به المانيا من  
مصالح وامتيازات التي انتقلت بمقتضى هذا إلى فرنسا فعززت  
 وضعيتها في المغرب.

وكان ذلك ناشئاً عن المحادثات التي جرت في فبراير 1919 ،  
وأنباء الاجتماعات المنعقدة في مكتب المؤتمر، يومي 18 و 25 من

نفس الشهر، طالب كليمانصو، رئيس الحكومة الفرنسية، بصفة رسمية وباسمها، الغاء عقد الجزيرة المبرم في 1908 لتخليص فرنسا كلياً ونهائياً من مزاحمة ومضايقة الدول الموقعة عليه، وتحقق أقصى مطامعها في الاستيلاء والسيطرة على المغرب، وأكثر من هذا قام المتحدث باسم فرنسا، بيري دولاروك فأضاف في مرافعته السياسية مندداً بسلوك إسبانيا في الحرب، ومطالباً من جهته، بضم طنجة إلى السيطرة الفرنسية، بل وبانسحاب الإسبانيين كلّاً أو بعضًا من منطقة نفوذهم في شمال المغرب، وبهذا حاولت فرنسا أن توسع منطقة احتلالها لتبعد إسبانيا شريكتها في اقتسام مناطق النفوذ في المغرب.

ولتدخل هذه البلاد كلها أو تقريرياً تحت سيطرتها الاستعمارية، ولتصبح مستولية على الشاطئ المغربي للبحر الأبيض المتوسط، فيزداد نفوذها فيه وتمكن بهذا من التحكم في غرب هذا البحر عامه، وفي مضيق جبل طارق خاصة، غير أن هذا الجشع السياسي الفرنسي أخفق في انتزاع ما يشبعه ويتحمه، لأن إنكلترا كانت للموقف الفرنسي بالمرصاد، فثارت ثائرتها، وعارضت المطامع الفرنسية في التوسيع والاستيلاء، ووجدت إسبانيا في إنكلترا أقوى مناصر ومنقذ، وهو نفس الموقف الدبلوماسي الذي اتخذته إنكلترا - زمن الأزمة المغربية الأوروبية - للحيلولة دون استيلاء فرنسا على شاطئ المغر شمال المغرب، ولتدويل طنجة، مفضلة عليها إسبانيا كدولة أضعف قوة، وأهون شأنًا، ورممت إنكلترا بهذا إلى حفظ مركزها في المنطقة الغربية من البحر الأبيض المتوسط، وحماية مدينة جبل طارق المحصنة.

ومن أجل هذا امتنعت انكلترا في يناير 1922 من إعطاء الضمانات كما كانت تطالب بها فرنسا في مقاطعة نهر الرين، ممارسة برفضها الضغط على الحكومة الفرنسية حتى تكرهها على قبول الاتفاق معها في شأن طنجة، وكان امتناع فرنسا من كل اتفاق مع انكلترا مع طنجة منبعاً من عزمها على اتخاذ هذه المدينة ميناء لغواصاتها، ومركزاً لطائراتها لتهدد بها مدينة جبل طارق، الحصن الانكليزي المنبع هناك وكذلك تفوق انكلترا – سيدة البحار إذ ذاك في البحر الأبيض المتوسط – حتى يؤمن الانكليز مركبهم فيه تواصلت الضغوط، والمحاولات – نتيجة التخوفات الانكليزية – وذلك أثناء سلسلة من المحادثات أجرتها الوزير الأول البريطاني، ماكدونالد، في يونيو 1922، ومارس 1924، وفي هذه الفترة استعانت انكلترا بكل من إسبانيا وإيطاليا لتفويت معركتها من أجل إبقاء مركزها سليماً في البحر الأبيض المتوسط.

والخلاصة أن فرنسا ربحت باسم المغرب، في معاهدة الصلح بفرنسا كل ما فقدته المانيا خاصة من مصالح وامتيازات، ولكنها أخفقت – بسبب مقاومة انكلترا في محاولاتها لاقصاء إسبانيا عن شمال المغرب، واحتلاله مع إدماج طنجة في حظيرة السيطرة الفرنسية الشرفة.

## ليوطى ومذهب «الحماية»

لقد كانت لليوطى، المقيم العام الفرنسي الأول المكلف بتطبيق نظام الحماية المفروضة رسمياً سنة 1912، وحربياً حتى سنة 1934، وسياسياً إلى سنة 1956، حيث انتهت بإعلان الاستقلال فلسفة عرفت «بمذهب ليوطى»، وقد كانت تصور الحماية ك مجرد «رقابة» فرنسية، بدل حكم أجنبى مباشر، ويظهر أنه كان شديد الاقتناع بهذا الرأى، وقوى العزم على فرض هذا الاتجاه على سياسة فرنسا في المغرب، مستعيناً بتأييد حكومتها غير أنه مع هذا كله، قد سارت الأمور على عكس ذلك لأن أغلبية الفرنسيين عسكريين، ومدنيين، من الرسميين كانوا يعارضون مذهب ليوطى في فهم وتأويل، وتطبيق المعاهدات عامة، ونظام «الحماية» خاصة، وقد كانت لهم الغلبة في النهاية، وللوقوف على وجهة نظر ليوطى نثبت بعض تصريحاته:

ففي 7 ديسمبر 1919 خاطب السلطان مولاي يوسف مؤكداً له أن نظام الحماية المضمن بالمعاهدات يؤسس على السيادة

الملكية، واستمرار سير حكومة المخزن، واحترام المؤسسات التقليدية للمملكة الشريفة وتوقير السكان، وهذا



(ليوطي)

— يقول ليوطي — حرصت الجمهورية الفرنسية على أن تبعد، بكيفية نهائية، كل نقاش وكل سوء فهم، وكل شك فيما يخص مبدأ نظام «الحماية» بجميع توابعه ونتائجها». وفي 24 نوفمبر 1919 قال في اجتماع الغرف الفرنسية للتجارة والفلاحة بأنه حمل من باريس تأكيداً لمبدأ الحماية بأنه ليس مسألة شخصية، ولا محلية، ولا فرنسية بل هي واقع نظمته المعاهدات والاتفاقيات الدولية، فلا

سبيل لأحد، ولا للحكومة الفرنسية أن تدخل عليه أي تغيير، وأنه يتوج عن هذا أن المغرب دولة ذات استقلال داخلي تحت حماية فرنسا، وسيادة السلطان، ونظام خاص، وأن من نتائجه أن

المؤسسات الفرنسية لا مكان لها في المغرب، وأن كل ما عدا هذا من مطالب ومحاضرات إنما هو ضياع للمداد والوقت، وأن الحكومة الفرنسية أول من يضع حدًّا لذلك». وفي 18 نوفمبر 1920 صرَح أيضًا بما يلي:

### كيف تطبق حالياً، «الحماية» في المغرب؟

أولاًً فيما يخص السلطان، اهتمام كبير جداً بصيانة امتيازاته الخارجية، وإحاطته بهالة من الاعتبارات والمجاملات التشريفية، ولكن تحت هذا الستار ما هي الحقيقة؟

«كل التدابير الإدارية تتخذ باسمه، ويوقع الظهاير المراسيم، ولكن في الواقع لا يملك أية سلطة حقيقة، وليس له اتصالات إلا بالمستشار الشريف (فرنسي) الذي يراه يومياً، ولكن هذا كل شيء لا أكثر، فرأيه لا يطلب إلا شكلياً وهو شديد العزلة، وسجين في قصره، جد بعيد عن الشؤون العامة، لا يتحرك لرؤيه أي شيء بنفسه، بالرغم من الرغبة الأكيدة التي له في الاطلاع على الأشياء، ولكن مع ابداء تحفظ كبير في هذا، متظراً أن يعرض عليه الأمر».

وختم ليوطى ملاحظاته واعترافاته بإبراز عواقب التصرفات التي انتقدتها بشدة فقال: «انه لمن الوهم تماماً الظن بأن المغاربة لا يحسون بابعادهم عن الشؤون العامة، فهم يتأنلون من هذا، ويتحدثون به، وأنه ليتمكن فيهم شباب يشعر بالحيوية، ويريد العمل، وله ميل إلى التعليم، وشغف بالأمور، ويحرم من المناصب

التي تعطيها إياه إدارتنا بتصويرة وبشروط مزرية جداً، وإن ذلك الشباب سيكتل من أجل صياغة مطالبه كما وقع هذا فعلاً، فمن المستعجل إرسال الصيحة للتنبيه إلى الخطر.

وبالإضافة إلى نظرية ليوطى في «الحماية» كان في نفس الوقت قوي الشعور بما يتنتظر هذا النظام من تطورات، ويهده من أخطار في الحال والمثال، وهكذا أدرك بذكائه، وبصيرته، وحدسه أن فرنسا لن تتمتع بالاطمئنان، والاستقرار، والاستمرار في المغرب الذي كان يخوض غمار المقاومة المسلحة ضد احتلالها وسيطرتها، والذي يسكنه شعب أبي لم يعرف طوال تاريخه الذلة والخضوع، والاستسلام.

ولهذا لم يكن يؤمن بأن القضاء على المقاومة المسلحة المغربية سيضمن لفرنسا الوجود الدائم بالمغرب، ذلك أن الجزء الهايدي منه كان هو نفسه متأثراً معنوياً بتلك المقاومة، بل تخوض عن حركة شابة أخذت تتلمس طريقها، فكانت شغل ليوطى الشاغل، وكان لا يكتم هذا عن حاشيته، وعن الحكومة الفرنسية نفسها، وقد أفضى لجورج ليك رئيس الوزارة – وذلك في 24 أكتوبر 1920 بما وصفه «بحدث جدي مع السلطان الذي كان منشغلًا بحق مثله بحركة الشباب المغربي (جون ماروكلن) التي أخذت ترسم معالمها».

ثم فسر ليوطى هذا بقوله: «إن انتشار أخبار الشرق، وهيجان كل العالم الإسلامي، وإعلان استقلال مصر، وقراءة بعض الدوريات الإسلامية من المستحيل منع تسربها تماماً، والاستغلال

المعرض لحق الشعوب في تقرير مصيرها كل هذا أخذ يحدث إثارة وتنظر عواليه».

وإدراكاً من ليوطى للأخطار الناشئة أصدر في 18 نوفمبر 1920 توجيهاته في وثيقة حدد فيها فهمه لنظام «الحماية» — كما سبقت الإشارة إليه — وضمن هذه الوثيقة استثناء المغاربة من أن يؤدي تطبيق الحماية إلى الحكم المباشر، فكتب: «أن هذه الحالة — زيادة على كونها مضادة بصرامة لروح الحماية — تتضمن أشد الأخطار، وأنه من الوهم المطلق، والخيال الصرف الاعتقاد بأن المغاربة لا يدركون بإعادتهم عن الوظائف العامة كما هو مفروض عليهم، فهم يتأنلون من هذا، ويتحدون عنه».

ومن هنا إلى تأثرهم، في يوم آت، بالإيحاءات العدائية لا توجد غير خطوة واحدة، فسيحسون شيئاً فشيئاً بما لهم من قيمة وقوة، إذ ليسوا همّجاً ولا جامدين، بل هم شديدوا حب الاطلاع على ما يجري في العالم، وهم به علم ودرية، كما هم متعطشون للتعليم، وشديدوا القابلية للتطور، ولهذا تتكون بينهم شبيهة ذات شعور بالحياة، وإرادة للعمل، ورغبة للتعليم والمعاملات، ويحرمانها من المناصب التي تمنحها إياها إدارتنا بكل تقتير، وفي أحوال جد وضيعة، فإنها تندد وجهتها، وتبحث عن طريقها بكيفية أخرى».

«ويمكن التبني بأنه تنشأ بجانبنا، وعلى غير علم منا، حركة أفكار، واتتمارات سرية وتعليق على الأحداث العالمية، وعلى الوضعية التي عليها عالم الإسلام، وأن كل هذا سيتجسد ذات

ويوم، وسيفجر إذا نحن لم نهتم به، ولم نقبض بدون تأخر على زمام قيادة الحركة».

ثم قال ليوطى في وثيقته التوجيهية: «أنه من المستعجل إرسال صيحة الخطر، ولنكن متيقنين، أقول هذا وأكرره، بأنه ست تكون نتيجة الاتصال بالأوروبيين والجزائريين، والتونسيين، شبيبة طموحة تعتبر نفسها موظفة بكيفية ناقصة، وتتولى تعليم نفسها بنفسها، وتتشقق بالفرنسية، حتى إذا أصبحت مدركة لقيمتها وقوتها تسأعلت لماذا توجد مبعدة عن تدبير الشؤون العامة؟»؟

وهكذا يتضح مما تقدم، وهو قليل من كثير، أن المستعمر، بالرغم عن احتلاله العسكري، واستيلائه الإداري، وسلطه السياسي، وتوجهه المادي، لم يكن مطمئناً من المغرب الذي كان كل ما فيه من أحداث، وتطورات، وحركات، واتجاهات تقلق باله، وتشغل فكره، وتبث في نفسه الرعب والفزع.

وكل هذا أهدى ليوطى إلى التفكير في مصير «الحماية» ومثال النفوذ الفرنسي، وبعبارة أخرى لقد راج وقتئذ السؤال الخطير: هل ليوطى يعتبر «الحماية» نهائية وخالدة لا تبدل فيها ولا تغير؟ أو هل كان على عكس هذا يتخيل، في مستقبل قريب أو بعيد، تطوراً تكون خاتمة مطافه الاستقلال؟

للجواب على هذا لا مناص من الرجوع إلى الواقع والنصوص، كما قال الجنرال سبيلمان الذي يروي أنه راج في بعض المحافل الفرنسية أن ليوطى قال: أن نظام «الحماية» نهائي، وهذا تبعح، ولكن يقول سبيلمان – إن القولة قيلت فعلًا في ظرف

معين، ذلك أن بعض الأوساط الفرنسية كانت تتحدث كثيراً عن إلغاء «الحماية» إلغاء لا سبيل إلى تلافيه، وتعويضها بنظام شبيه بالذى في الجزائر فما كان من ليوطى ، أمام هذا التيار، إلا أن قطع الدابر للمناورة بأن رد على هذا قائلاً: ارتکاباً لأخف الضررين «أن الحماية ليست نظاماً مؤقتاً، بل نظاماً نهائياً» وفيما يخص التطور نحو الاستقلال يقول الجنرال سيلمان، أنه يوجد تصريح واضح للمریشال ألقاه بالرباط، في 14 أبريل 1925 ، أمام مجلس السياسة الأهلية، ولاحظ أن هذا جرى في وقت الهجوم الريفي على المراكز الفرنسية الأمامية بشمال فاس وتازة، والتصريح هو هذا:

من المنظر - وأعتقد هذا كحقيقة تاريخية - أنه في وقت قريب أو بعيد ستفصل أفريقيا الشمالية عن فرنسا نتيجة تطورها، وتقديمها، وحياتها حياة ذاتية، فيلزم في هذا الوقت و يجب أن يكون هذا هو الهدف الأسماى لسياستنا - أن يقع الانفصال بدون ألم، وأن تستمر أنظار الأهالي دائمًا متوجهة بعطف وتعلق نحو فرنسا، إذ يتعمى أن لا تقلب الشعوب الأفريقية ضدها، ولأجل هذه الغايات يلزمـنا منـذـ الـيـوـمـ أنـ نـنـجـلـبـ إـلـيـاـ فـنـجـعـلـهـاـ تـحـبـنـاـ،ـ وأـعـقـدـ أـنـاـ سـتـنـجـحـ فـيـ هـذـاـ . . .

وفي 1912 وجدت نفسي في فراغ مطلق بفاس، إذا كان الناس يديرون لي ظهورهم، وكانت الأبواب تغلق في وجهي، وكانت أرشق بالبصاق أثناء مروري، وبما أني أتيت من ولاية وهران حيث كان لي كثير من الأصدقاء فقد كان تأثيري مؤلماً أشد الألم، ومنذ اليوم الأول كرست نفسي على تحطيم ذلك الجدار، وهذا فإن

سياسة الجلب والاستمالة التي أردها والتي سلكها أعوان بإرادة مني لم تكن عديمة الأثر، وبعد أسبوع انطلقت الوجوه، وتفتحت القلوب، وقلت للمغاربة: «إن لنا احتراماً كاملاً لدينكم، ولتقاليدكم، ولؤسسياتكم، ولمراكزكم الاجتماعية والتشريعية، فأجابوني ربما كان هذا بالنسبة إليك أنت، ولكننا نعرف الجزائر وما صنع فيها، فأنت الفرنسي الوحيد الذي تفكر ما قلت...». وقد بينت لهم أن تلك هي روح «الحماية»، وأعتقد أنه منذ تلك الساعة خلق تيار عاطفي بين الشعب المغربي والعنصر المستعمر (كذا)، وأن هذا التيار سيتجاوزني...».

«وما فتئت آمل أن أخلق بين هذا الشعب وبيننا مزاجية، ومودة، ورضى باطنًا فيجعله كل هذا ملازماً لنا أطول أمد ممكن، ولكن ستكون له نتيجة في النهاية، وهي فيها إذا فصلته الأحداث عنا سياسياً أن تظل عواطفه وميوله فرنسية، فهذه هي الفكرة التي أعيش بها، وتسندني، وتعتبر توجيهاً أساسياً، والخلاصة أنني أريد أن يحبنا هذا الشعب».

وفي 12 مايو 1922 كتب ليوطني موضحاً آراءه:

«إن الحركة التي ترسم الآن تتجلى من رغبة كبيرة في التعليم فلا بد من أن نمسك برأس هذه الحركة وأن نسبقها وكل ثورة ليست إلا تطوراً فاشلاً، لأن الشعب يحطم الحاجز التي لا تعرف الحكومة كيف تفتحها في الوقت المناسب، وفن الحكم هو التعرف على التطورات لسابقتها بدل تحملها».

## مشكلة الشباب المغربي:

وقد قادت تلك النظريات والاعتبارات ليوطى إلى العنصر الذي كان موضع شكوك، وحيرات، وتحفقات سواء لديه أو لدى غيره من الحكماء والمهتمين بمصير «الحماية». وما هذا العنصر المريب المخيف إلا شباب المغرب المتتطور، وقد اتجهت إليه الأنظار، وأحيط بكل أنواع الاهتمام ومن لدن رجال «الحماية» بقيادة ليوطى وذلك لمحاولة جلبه، وتوجيهه وإلهمة على مصيره، واعتبر هذا الوسيلة الوحيدة لخلق العطف والولدة بين الشعوبين بكيفية خالصة ومستمرة، وكان ليوطى مؤمناً بأن الشباب هو المستقبل، فلا مناص لصنع هذا المستقبلي من التحكم في الشباب لقيادته في الاتجاه المرغوب فيه.

وأخشى ما كان يخشاه أن ينسى الشباب، مع مرور السنين، الحالة السائدة في المغرب قبل 1912، إذ من شأن هذا أن يجعله ينظر إلى الفرنسيين كدخلاء ثم كأعداء، فيكون هذا – في نظر ليوطى – عدم اعتراف بالجميل، وهذا كان يردد قوله: «لنحذر من الاعتماد على الاعتراف بالجميل، ولنعمل ما هو خير أو ما نعتقد أنه خير دون انتظار أي اعتراف تجعلنا أعمالنا تستحقه، فإني أكره واجب الاعتراف القائم على أعطى تعط». .

وكان ليوطى يريد أن يوفر للشباب تعليماً في نطاق التقاليد مبرراً لهذا بحصصه على أن لا يجعل من الشبان عناصر غربية عن وسطها كأنها مقتلة الجنور، وعملاً بهذا نظم التعليم عربياً وفرنسياً في مدارس خاصة ابتدائية وثانوية كانت كلها بثابة مختبرات لتجارب سياسة «الحماية» الأهلية، وكانت تتوج التعليم الثانوي

المغربي شهادة الدراسات الثانوية التي لا تفتح لحامليها أبواب الجامعة، لأنها ليست في مستوى البكالوريا، ولا حتى ما يعادلها بكالوريوس مغربية، فكل ما كانت تفتحه باب معهد الدراسات العليا المغربية بالرباط، وهو ليس بكلية إسماً وسمى، وهكذا سمح للشباب المغربي لأسباب سياسية استعمارية – بأن يتزود بنصيب من الثقافتين العربية والدينية، والفرنسية إما ليزود الإدارة الفرنسية ببعض الأطر الضرورية كترجمة وأعوان، وإما ليزاول الأعمال الحرة من تجارة ووكلة عدلية.

وبديهي أن الشباب المغربي لم ينخدع لأغراض تلك السياسة وفعلاً ندد بها وقاومها مطالبًا إما بإحداث باكالوريا عصرية بدل تلك الشهادة الثانوية، وإما بتقوية التعليم المغربي وجعله في مستوى التعليم العصري المتوج بـباكالوريا التي تفتح لحامليها أبواب الجامعات في الخارج، وبعد عراك طويل وشاق أرغمت سلطات «الحماية» على إحداث باكالوريا على النسق الفرنسي لفائدة المغاربة، وكان الخصوم من الفرنسيين يعارضون هذا خشية أن ينقلب الشباب المغربي المثقف على فرنسا، ولكن ليوطني الذي اضطرب إلى إحداث باكالوريا كان يعلل هذا بأن المغاربة إذا لم يجدوا التعليم المرغوب فيه ببلادهم فانهم سيبحثون عنه في الخارج، إذ لا يستطيع أحد أن يمنعهم من التعلم في باريس، ولندن، ومدريد، ولوزان، والقاهرة، وبيروت، ودمشق، وفلسطين، وهذا في نظره شر مستطير.

وقبل مغادرته للمغرب سأله القائد البحري روبيرو منطاني: «وهذه الشبيبة ماذا سيكون مثاها؟ ومن سيتولى الاهتمام بها؟ فإن

دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الشبيبة المغربية كانت مشكلة معضلة تقلق بال «الحماة» ويعجزهم حلها بما يحقق خططهم المبتهة للتحكم في حاضرها ومستقبلها.

وبالإضافة إلى التعليم الموجه فقد استعملت «الحماية» كل ما أمكنها من الوسائل والأساليب لتحقيق أغراضها بالنسبة للشباب المغربي، ولكنها منيت بالفشل الذريع أمام إرادة الشباب وحركة الشباب، وفات رجال «الحماية» أن الوقت الذي تم فيه الاحتلال المغرب كان وقت نهضة وطنية، وتحرير في العالم الإسلامي والعربى خاصة، وأن المغرب، بالرغم عن سياسة الضغط، والقهر، والاحتقان، لم يكن منعزلاً عن الخارج، ولم يكن «محميًّا» من التيارات الفكرية، والإصلاحية، والوطنية، والسياسية والتحررية التي كانت تحرك الشعوب المغلوبة على أمرها، فتهاز كيان السيطرة الاستعمارية في كل مكان شرقاً وغرباً، يضاف إلى هذا أن المغرب كان هو نفسه وقتئذ يخوض غمار المقاومة المسلحة في الجبال، والسهول، والصحراء، هذه المقاومة التي كانت أبرز وأخطر مراحلها ثورة الريف التحررية بقيادة أمير الجهاد البطل الخالد محمد بن عبد الكريم الخطابي وصنعه محمد (فتحا) والتي دامت على يد مجاهدين أبطال من 1907 إلى 1934، فكان لكل تلك الأحداث، في الداخل والخارج، أبلغ الآثار في نفوس المغاربة عامة، ونفوس الشباب منهم خاصة، كما كان من الطبيعي والمحتوم أن يفلت الزمام من أيدي المستعمرتين مهما حاولوا وأجهدوا أنفسهم، وبذلوا من وقت، ودبروا من خطط وأن يشق الشباب طريقه نحو أمانيه الغالية ومطامعه القصوى.

وقد أدرك ليوطى ، بفراسته وبعد نظره ، أن الجيل المغربي الجديد لن يتخلّف عن عصره ، ولن يفرط في واجبه ، ولن يقصر في خدمة وطنه ، فيكون في هذا خير خلف لخير سلف ، ويربط من جديد الحاضر بالماضي ، وببعض الحلقة المفقودة في سلسلة الأجيال المغربية التي صنعت الأمجاد القومية ، وخلدت المآثر الوطنية عبر القرون في صفحات رائعة من تاريخ نسجته المفاخر على يد أفذاذ من عظام الرجال المغاربة .

وقد كانت المقاومة المسلحة ضد الاحتلال والاستعمار تمثل يومئذ في صفوف المجاهدين بقيادة أمثال أولئك الرجال الذين زخرت بهم الأرض المغربية في كل وقت وجهة .

ولم تمر فترة وجيزة على نهاية المقاومة المسلحة التي دامت نحو 27 سنة ضد جيش كان يعد إزدراك أقوى جيش أوروبي حتى برزت الحركة الوطنية التحريرية ، ونزلت إلى الميدان سنة 1930 أي قبل نهاية المقاومة بأربع سنوات ، وهكذا تسلّمت راية الكفاح بكل عزيمة وشجاعة وثبات وتضحية باسم المقاومة السياسية التي لم تفتر مدة ربع قرن حتى ظفر المغرب بعودة السيادة والاستقلال بفضل هذه المقاومة معززة بالمقاومة المسلحة التي انبثقت من صفوفها ، وتأزرت معها في المدن والجبال من 1953 إلى 1956 سنة التحرير الوطني . وظفر الثورة القومية على دولة الاحتلال والاستعمار .

## ليوطى يتحدث لحكومته عن سوء تطبيق «الحماية» خلال عشر سنوات

ثبت فيما يلي للحقيقة وللتاريخ النص الكامل للتقرير السري الذي وجده ليوطى كمقيم عام، أشرف على تطبيق الحماية منذ فرضها على المغرب، إلى حكومته نافذاً وموجهاً، وكانت الحركة الوطنية هي التي عثرت عليه مثبتاً في بعض المصادر الفرنسية فتولت فضحه بعد أن تولى أحد رجالها تعربيه، كما استعملت الحركة الأصل الفرنسي في مقاومتها للسياسة الاستعمارية بالكشف عن أسرارها ومراميها في الحال والمآل، وكان لنشر ذلك التقرير السري الخطير وقعه السيء في نفوس سلطات الاستعمار في المغرب بوجه خاص، وفي الأوساط الفرنسية المعنية في الداخل والخارج بشؤون مشاكل الاستعمار بوجه عام، وفحوى التقرير أن نظام «الحماية» لم يطبق في الواقع إلا كنظام استعماري مخالف للمعاهدات وما فيها من مخانات للمغرب، والتزامات مفروضة على فرنسا فيه.

### تقرير المارشال ليوطى :

هذا هو الوقت المناسب لإلقاء النظر (نظر الحكومة) من جهة السياسة الأهلية ومشاركة العنصر الإسلامي في الشؤون

العامة، فواجب أن نلاحظ حالة العالم على العموم، وحالة العالم الإسلامي بالخصوص وجهاً لوجه، وأن لا نترك الحوادث تسبقنا.

وليس من العيب أن أعلنت في أطراف العالم مبادئه حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها، وأفكار التحرر والتطور في معناهما الشوري.

ويجب الاحتراس التام من اعتقاد أن المغاربة لا يتأثرون أو لن يتأثروا بهذه الحركة العامة إلا بعد زمن طويل. وإذا كانت عزلة المغرب وروحه الاستقلالية العنيفة قد وضعتا بينه وبين بقية العالم حاجزاً لا ينفذ منه شيء أثناء عدة قرون فإن ذلك الوقت قد مضى وانقضى.

أولاًً أن حادثة وصولنا للمغرب وحدها وما تبعها من هجرة أوروبية متزايدة ومن جرائدها وعوايدها في حرية المناقشة والاستقلال الفكري إزاء كل سلطة، كانت كافية لأن تحدث في البلاد تأثيراً عميقاً، وتجعلها شاعرة بطائفة من الأشياء كانت تجهلها على أن الحرب الطارئة (الحرب الكبرى) ضاعفت أسباب الاتصال ونقط الاحتكاك، فإن عدة آلاف من المغاربة ذهبوا إلى فرنسا وأوروبا، ولم يقاتلوا جنباً لجنب مع جيوشنا فحسب، بل انهم اشتغلوا هنالك داخل المعامل وأقاموا في المدن وتعلموا الفرنسية وقرأوا وسمعوا وعادوا إلى المغرب متشبعين بأفكار جديدة.

وأيضاً فإن الحواجز قلت من ناحية الشرق (شرق المغرب)، فدخل إلى المغرب سيل عظيم من الأهالي الجزائريين والتونسيين ذوي العقليات الغربية، وهؤلاء على العموم لا يعطفون على

حكمنا وسلطتنا، وقد أصبحوا شيئاً فشيئاً أصحاب القضايا المهمة، ودخلوا الإدارات العامة وانتشروا في كل مكان، وهكذا أصبحت هذه المؤثرات كلها تعمل عملها في شعب هو أذكي الشعوب في أفريقيا الشمالية كلها وأكثرها استعداداً للمقاومة والصراع.



الجزائري ليوطي بلباس عربي (صوفي) جزائري يحمل السبحة والعمامه أثناء عمله الخطير للتوغل في تراب المغرب من الحدود الجزائرية

ولسنا هنا أمام الفلاح المصري الوديع، ولا أمام التونسي القليل النشاط، ولا أمام الجزائري المسيطر عليه من العنصر العربي، الخاضع منذ قرون لسلطات متعددة، الموزع قطعاً، الفاقد لعناصر المقاومة الطبيعية، فقد وجدنا هنا حقيقة «دولة» و«شعب». نعم إن هذا الشعب قد مرت عليه أزمة فوضى، ولكنها نسبياً أزمة حديثة، وهي أزمة حكومية أكثر منها أزمة إجتماعية وإذا كان المخزن (حكومة المغرب) لم يصبح وقتئذ إلا واجهة فإن على الأقل كان لا يزال قائماً، ويكتفي أن نصعد بضع سنين لنجد حكومة مغربية فعلية قائمة لها في العالم شكل دولة، مع وزراء كبار وسفراء عظام ذوي علاقات مع رجال الدول الأوروبية بينهم كثيرون يعيشون إلى الآن وتعيش ذكراهم دائماً وأبداً، على أن أكثر المؤسسات «المغربية» كانت — عند وصولنا — لا تزال قائمة، وهي مع اختلافها حسب النواحي تمثل حقائق واقعية، وإذا في الجنوب تلك الأنظمة الإقطاعية الكبيرة المتينة، فإن باقي المغرب كانت فيه مؤسسات وتنظيمات إجتماعية ومشتركة (بين جماعة المغاربة المسلمين) وكانت هنالك عدة مراكز تجارية لها وكلاء في كبريات الموانئ الانكليزية والألمانية والإيطالية، وفوق ذلك كله وجدنا طبقة من الميسوريين، متنورة غنية، قوية، الأمر الذي لم يوجد له شبيه في الجزائر. يضاف إلى ذلك أن عامة الشعب (المغربي) سليمة من الجمود المعتاد عند مسلمي الشرق، فهي عاملة، نشيطة، ظامنة إلى المعرفة، قابلة للتجدد، متمسكة بالأرض والملوكي والفلاحة.

ومن هذا البيان المرجز يظهر أن الأمر ليس أمر سكان ابتدائيين متواحشين عاجزين، بل أن الشعب المغربي هو أكثر

شعوب الشمال الأفريقي استعداداً وقابلية للتجديـد، ولا يوجد بلد يدفع فيه ثمن الجهـالات والمناورات الفاسدة بسرعة وبغـلاء مثل المغرب، وفي هذا الوطن المـسكون بما فيه الكفاية، والمستعد لازديـاد السـكـان بـسرعة كبيرة، لن تـؤـلـفـ المـهـجـرـةـ الأـورـوـبـيـةـ المـحـدـودـةـ بـسبـبـ فقد الأـراضـيـ الـفـارـغـةـ(ـالـتـيـ لـاـ مـالـكـ لـهـ)ـ إـلـاـ أـغـلـيـةـ ضـئـيلـةـ لـاـ تـعـدـ، وجـيشـ الـاحـتـالـلـ سـيـخـفـضـ فـيـ شـيـئـاـ فـشـيـئـاـ بـالـضـرـورةـ،ـ وـالـعـنـاصـرـ الـأـورـوـبـيـةــ خـصـوصـاـ بـعـدـ الـحـربــ لـيـسـ فـيـ الـأـقـلـيـةـ،ـ وـلـاـ تـزـالـ تـنـاقـصـ حـتـىـ تـنـحـصـرـ قـلـيـلـاـ فـقـلـيـلـاـ فـيـ الـأـفـرـادـ الـاخـتـصـاصـيـنـ وـحـدهـمـ،ـ وـالـجـيشـ الـأـورـوـبـيـ الـوحـيدـ الـذـيـ يـدـوـ عـلـيـهـ شـيـءـ مـنـ التـامـسـكـ لـنـ يـكـونـ إـلـاـ الـلـفـيفـ الـأـجـنبـيـ،ـ ذـلـكـ الـلـفـيفـ الـذـيـ لـيـسـ إـلـاـ خـلاـصـهـ الـظـاهـريـ الـمـوـقـتـ إـلـاـ نـتـيـجـةـ لـوقـتـناـ،ـ وـإـذـنـ فـلـنـ يـكـونـ عـنـدـنـاـ لـمـقـاـوـمـةـ الـأـمـوـاجـ الـمـتـلـاطـمـةـ إـلـاـ جـسـرـ سـرـيعـ الـعـطـبـ قـرـيبـ الـانـكـسـارـ،ـ وـلـاـ شـيـءـ سـيـكـونـ أـعـظـمـ خـطـراـ منـ تـرـكـ الـهـجـرـةـ الـأـورـوـبـيـةـ تـؤـدـيـ إـلـىـ تـهـورـاتـ يـدـفـعـ ثـمـنـهاـ غـالـيـاـ،ـ وـتـرـكـ جـرـاثـيمـ السـخـطـ وـالـقـلـقـ تـنـموـعـنـدـ هـذـاـ الشـعـبـ مـعـ مـضـيـ الـأـيـامـ.

وبـعـدـ تـبـيـنـ هـذـاـ فـأـيـنـ نـحنـ؟

إنـ اـقـامـتـنـاـ فـيـ هـذـاـ الـوـطـنـ مـؤـسـسـةـ عـلـىـ مـذـهـبـ الـحـمـاـيـةـ،ـ نـعـلـنـ ذـلـكـ وـتـعـلـنـهـ الـحـكـومـةـ الـفـرـنـسـيـةـ فـيـ كـلـ مـنـاسـبـةـ،ـ وـلـكـنـ أـلـيـسـ ذـلـكـ سـوـىـ كـذـبـ وـتـلـفـيقـ؟ـ وـفـيـ أـثـنـاءـ هـذـهـ الـثـمـانـ سـنـوـاتـ هـلـ تـقـدـمـنـاـ فـيـ الـأـمـرـ أـمـ نـحنـ وـاقـفـوـنـ إـنـ لـمـ نـكـنـ تـقـهـقـرـنـاـ فـيـ عـدـةـ نـقـطـ؟ـ

الـحـمـاـيـةـ عـبـارـةـ عـنـ وـطـنـ مـحـفـظـ بـأـنـظـمـتـهـ الـقـومـيـةـ يـحـكـمـ نـفـسـهـ،ـ وـتـكـونـ إـدـارـتـهـ بـيـدـ هـيـآـتـهـ الـخـصـوصـيـةـ تـحـتـ الـمـراـقبـةـ الـصـرـفـةـ مـنـ

دولة أوروبية تقوم مقامه في التمثيل الخرجي وإدارة جيشه وماليته على العموم، وترشده في تطوره الاقتصادي. والذي ينحصر ويحدد معنى الحماية هو صيغة «مراقبة» المعارضة لصيغة: «إدارة مباشرة» ويترتب على ذلك أن تكون نفقات الحماية قليلة.

### في كيف تنفذ الحماية في المغرب الأن؟

أولاً فيما يخص السلطان (ملك المغرب): يوجد اهتمام عظيم بالمحافظة على امتيازاته الخاصة وإحاطته بالاحترامات التشريفية، ولكن ما هي الحقيقة التي وراء هذا المظهر؟ كل التدابير الإدارية تتخذ باسمه فهو يوقع الظهاير، لكنه عملياً ليست له أية سلطة حقيقية، وليس له علاقات إلا مع مستشار الحكومة، وهذا هو كل شيء، ورأيه الخاص لا يؤخذ في الواقع إلا صورياً، وهو في عزلة عظمى، محبوس في قصره، وبعد شديد الإبعاد عن حركة الشؤون العامة ولا يرى شيئاً بنفسه رغم رغبته الحقيقية في ذلك ويلزم بالخصوص اشتراك الصدر الأعظم شيئاً فشيئاً من الإداره العامة واهتمامه الشديد بالأشياء، لكن نظراً للتحفظ الشديد (من جانبنا) يظل متظراً أن تقدم له الأمور.

وفي أوائل عهد الحماية، طبقاً لإرادة المقيم العام، كان رؤساء الإدارات المهمون يذهبون بالتوالي إلى مجلس الوزراء الإسبوعي الذي كان يحضره بانتظام مدير إدارة الاستعلامات، ليجعله على علم بالحالة السياسية والعسكرية، وشيئاً فشيئاً نسيت هذه العادة. أما الوزير الأكبر وبقية الوزراء فلا يشاركون في أية مناقشة أو مذاكرة عن الشؤون العامة، التي تبحث في غيبة الوزراء

داخل الإدارات الفرنسية وحدها، والوزراء لا يعرفون عنها إلا شيئاً مختصرأً جداً بواسطة مستشار الحكومة الشريفة، وهذا المستشار نفسه لا يعرف عنها سوى معلومات محدودة، وهو ليس مستعداً ليقدم عنها إلى الوزراء بيانات فنية كافية. ولا توجد أية علاقة في الإداره أو في الشؤون بين رؤساء الإدارات والوزراء، وهكذا قبل المخزن على الاستغراف في نوم عميق لذيد.

أما فيما تحت المخزن، فمشاركة العنصر المغربي في الشؤون العامة لا تزال غير كافية وضعيفة جداً، نعم يستثنى من ذلك مجلس فاس المنتخب الذي يدير المدينة إدارة حقيقة، وإذا كانت المجالس البلدية موضوعة نظرياً تحت رئاسة الباشوات (محافظي المدن) وتحتوية على أعضاء مغاربة فإنها ليست في الحقيقة إلا تلفيقاً وكذباً ما عدا في بعض القضايا، وكل شيء في تلك المجالس يتم الفصل فيه على يد الأعضاء الفرنسيين وحدهم ورئيس الأشغال البلدية.

أما غرف التجارة والفلاحة التي أُسست منذ ثمانية عشر شهراً فإنها لم تبدأ عملها بعد، وقد أرسل منشور يتضمن تنبئها حازماً في هذا الموضوع، لكن يجب انتظار التبيجة.

أما مجلس الحرف والصناعات التي كانت منظمة تنظيماً متيناً فقد اندرت منذ وصولنا، ما عدا حرف فاس ومراكش. وهكذا شيئاً فشيئاً وقع الانتقال إلى الإدارة المباشرة.

وهذه الحالة الحاضرة - زيادة على كونها في تناقض صريح مع روح الحماية - تؤدي إلى سائر الأخطار، ومن الخطأ العظيم والوهم الشديد الاعتقاد بأن المغاربة لا يحسرون حساباً لإبعادهم عن

الشؤون العامة إبعاداً تاماً، فإنهم من ذلك يتأنلون وعنه يتكلمون، ومن هنا إلى اليوم الذي يطالبون فيه بحقوقهم ويعلنون ميولهم العدائية لم تبق إلا خطوة واحدة، وسيعرفون شيئاً فشيئاً قيمتهم وقوتهم، فليسوا متواشين ولا جامدين بل عندهم هفة كبيرة على معرفة ما يجري في العالم، وهم على علم تام بذلك، وعندهم رغبة أكيدة في المعرفة، وحرص شديد عليها. كما أنهم ذووا استعداد قوي وقابلية كبرى. وت تكون بينهم شبيبة تريد أن تحيا وتعمل، شبيبة لها استعداد خاص للتعلم والقيام بالأشغال، وحيث أن إدارتنا لا تعطي هذه الشبيبة من المراكز إلا أشدتها هزاً وفي أحوال ثانوية جداً، فقد أخذ شباب المغرب يبحثون عن طريق آخر، فأحياناً يتصلون بهيآت أوروبية مستعدة لاستقبالهم والانتفاع منهم بقصد المعارضة، وأحياناً يتصلون بأجانب آخرين، وأحياناً يتصلون بهيآت إسلامية في الخارج، وأخيراً ها هم يضمون شملهم ويوحدون جبهتهم ليعلنوا إليهم، مثل ما حدث في شهر يونيو الفارط عقب خطاب مؤسف ألقاه المسيو كيورئيس الغرفة الفلاحية الشاوية حيث طالبوا بصحافة حرة وإصلاحات في التعليم إلخ..

ويمكن التيقن التام أنه - فيما حولنا وعلى غير علم منا - تكون حركة فكرية على وشك الظهور، وأنه توجد إجتماعات سرية عدائية وتعليقات على الحوادث العالمية وعلى حالة الإسلام بالخصوص، وإن كل ذلك سيبierz وينفجر في يوم من هذه الأيام إذا لم نهتم به ولم نقبض - دون تأخير - على زمام هذه الحركة.

أنا أعلم جداً ما هي الصعوبات العملية في هذا الموضوع، ومن المفيد التذكير بها هنا: أولاً أن الإدارة المباشرة لاصةقة في جلدنا

نحن الموظفين القادمين من فرنسا والضباط القادمين من الجزائر، ونحن لا نعرف العربية، ولسنا بمتأنين، ولا صابرين، ولأجل تنظيم العلاقات الادارية مع الأهلي (المغربي) يلزم شيء كثير من التأنى والصبر في البداية. بل أثناء زمن طويل، وهذا العمل محير ومتعب وغير لذيد، بسبب اختلاف العقليات وعادات الشغل، وصعوبة إلزام الأهالي بمعالجة الشؤون العامة على وجه حسن من الدقة والسرعة، ومع ذلك فالنتيجة تدرك مع المغاربة في زمن أقل مما تدرك فيه مع أية سلالة إسلامية أخرى. كما يدل على ذلك نشاطهم والاتجاههم العملي في شؤونهم التجارية الخصوصية التي يتعاونون فيها مع الأوروبيين، ولكن عندنا كل من هو رجل إداري تقريراً يتأثر قليلاً أو كثيراً بميل خاص: هو إعتبر الأهلي المغربي من سلالة سفل، والنظر إليه بصفته كمية لا تستحق سوى الإهمال.

كونوا واثقين أنه بالإتصال مع الأوروبيين والجزائريين والتونسيين، ست تكون في أسرع وقت - أكرر ذلك وأعيده - شبيهة طاحمة ترى أنها غير مستخدمة الاستخدام الكافي، وتربى نفسها بنفسها، وتعرف اللغة الفرنسية، ومنذ الوقت الذي تحس فيه قيمتها وقوتها ستتساءل: لماذا هي مبعدة عن تسيير الشؤون العامة؟

وإذن فيلزم الدخول حيناً ونهائياً في طريق جديد. وهذا الطريق في رأيي هو ما يأتي بصفة عامة:

ففيما يتعلق بالسلطان والمخزن، أريد أن يكون للإدارة الشريفة عمل دائم، لا ينحصر في كونها صندوقاً للرسائل، وأداة للنقل بين الإقامة الفرنسية والمخزن الشريف. بل أريد أن تكون

هذه الإٰدراة وسيلة لتربيـة السلطان والوزراء وكل موظفي المخزن، وأن تضمن اتصاـهم الدائم مع كل الإٰدراـت الفرنسية، وتدعـو إلى عقد اجتماعـات وتنظيم مناقشـات مشتركة وتفتح بـاب مجلس الوزراء ودار المخـزن لرؤـسـاء الإٰدراـة، وتنـتهـز فـرصة كل تـدبـير جـديـد، لـتكـوـين تـيـار اـتصـال دـولـي بين بـنـائـق دـار المـخـزن وـمـكـاتـب الإـقـامـة العامة، وتدفعـ السـلـطـان إـلـى أـن يـسـتـدـعـي عنـهـذا المـدـير أو ذـاك ليـجـعـلهـ على عـلـمـ بالـمـسـائـلـ المـهـمـةـ. وـعـلـى مـسـتـشـارـ الحـكـومـةـ الشـرـيفـةـ أـنـ يـدـعـوـ السـلـطـانـ إـلـى زـيـارـةـ المؤـسـسـاتـ المـخـتـلـفـةـ وـمـراكـزـ الـعـمـلـ المـهـمـةـ، وـسيـكـونـ السـلـطـانـ مـسـرـورـاـ وـسـعـيـداـ جـداـ بـالـمـعـلـومـاتـ التـيـ يـقـدـمـهاـ لهـ موـظـفـوـ إـدـارـتـناـ مـباـشـرةـ وـبـالـمـاـهـادـةـ. هـذـهـ هيـ المـهـمـةـ التـيـ يـجـبـ أـنـ يـقـومـ بهاـ المـسـتـشـارـ الشـرـيفـيـ، وـإـذـاـ لمـ يـقـعـ الـقـيـامـ بهاـ مـنـ قـبـلـ، فـمـنـ الـلـازـمـ الـقـيـامـ بهاـ مـنـذـ الـآنـ نـهـائـاـ.

وـمـنـ الـمـهـمـ أـيـضاـ رـدـ الـبـالـ وـالـأـنـتـاهـ العـظـيمـ لـتـرـبـيـةـ الـأـمـرـاءـ الصـغـارـ منـ أـنـجـالـ السـلـطـانـ، وـخـصـوصـاـ الـوـلـدـ الـبـكـرـ المـمـكـنـ أـنـ يـخـلـفـهـ فيـ يـوـمـ مـنـ الـأـيـامـ. وـلـنـ يـكـوـنـ لـنـاـ عـذـرـ مـقـبـولـ إـذـاـ لمـ نـهـيـءـ أـوـلـادـ الـبـالـغـينـ 12ـ سـنـةـ أـوـ عـشـرـ سـنـينـ لـلـدـورـ الـذـيـ يـلـزـمـ أـنـ يـقـومـواـ بـهـ فـيـ دـائـرـةـ نـظـامـ الـحـمـاـيـةـ، وـقـدـ شـرـعواـ فـعـلـاـ فـيـ درـاسـةـ الفـرـنـسـيـةـ، وـلـكـنـهـمـ - نـظـراـ لـفـقـدـ روـحـ المـنـافـسـةـ - لـمـ يـتـقـدـمـواـ كـمـ تـقـدـمـ الغـيـرـ مـنـ هـوـ فيـ سـنـهـمـ، رـغـمـاـ عـنـ كـوـنـهـمـ أـذـكـيـاءـ. وـلـاـ شـيءـ أـسـهـلـ مـنـ تـحـريـكـ فـكـرـهـمـ وـتـوـجـيهـهـ اـهـتـمـامـهـمـ نـحـوـ الـمـسـائـلـ الـتـيـ تـمـسـ غـوـ المـغـربـ وـتـقـدـمـهـ بـسـائـرـ أـنـوـاعـهـاـ، وـيـلـزـمـ إـبـجـادـ طـرـقـ تـهـيـءـ لـهـمـ اـتـصـالـاتـ بـالـغـيـرـ أـكـثـرـ وـأـقـوىـ - دونـ إـغـراقـ وـلـاـ إـفـرـاطـ - وـتـجـرـهـمـ شـيـئـاـ فـشـيـئـاـ إـلـىـ الـمـاـرـكـةـ فـيـ الـحـيـاةـ الـعـامـةـ الـجـديـدـةـ.

ويظهر لي أن المديرين يلزمهم منذ الآن أن يستعدوا لمجلس الوزراء ليعرضوا عليه قضایاهم، وينبغي لمدير الاستعلامات أن يحضره بانتظام. ويلزم المديرين أيضاً أن يتصلوا برجال المخزن، ويجلبوا لهم إليهم، كما فعل مدير التعليم مع مندوب المعارف الذي وجده مفتوح الفكر حباً للاطلاع، فكثير من هذه الشخصيات تتالم – بدون شك – مع بقائهما هكذا مبعدة عن العمل دون أن يستفاد منها الاستفادة الواجبة.

ويلزم بالخصوص اشتراك الصدر الأعظم شيئاً فشيئاً بالادارة العامة، والاستفادة من تجربته الطويلة بالشؤون الأوروبية، وليدذهب لزيارته المعتمد بالإقامة العامة والكاتب العام للحماية، أو يستدعياه ليجعله على علم بالقضايا كبيرة، ولا يتاخر المديرون عن الاعتماد عليه كلما كانت عندهم مسألة مهمة. بل هنالك فائدة في أن يحضر بإذن من السلطان – للتقارير الإدارية غالباً، ويخضر حتى المجالس الشهرية التي تعقدتها الحكومة، فهو يفهم اللغة الفرنسية جيداً ويتكلمها قليلاً، وبوضعه إلى جانب أحد المديرين المستعربين يمكنه أن يتبع الجلسات متابعة تامة، وحضوره في وسطنا سيكون البرهان الأول والأحسن على تطبيقنا للحماية.

ومن جهة أخرى ينبغي إعداد جيل جديد للقيام بوظائف الحكومة، ومنذ الآن يوجد في العائلات المخزنية وفيها حوالها شبان ذوو ذكاء وطموح يتكلمون الفرنسية، ويسعون استخدامهم إذا لم نرد أن يذهبوا في اتجاه آخر فيه ضرر كبير لنا، وأن هناك قوات كثيرة ضائعة ومهملة، وأوجه ندائى إلى كل المديرين طالباً منهم أن

يبحثوا عن أولئك الشبان، وأن يستخدموهم معهم ويعطوهم مراكز مشرفة ذات مكافآت عادلة. ومنذ أربع سنوات 1916 دعوت إلى قبول موظفين متربين في مختلف الإدارات من خريجي المدارس الثانوية الإسلامية، لكن بقي أمري تقريرًا حرفًا ميتاً، وأطلب الآن مراجعة ذلك الأمر، والمثل الأعلى لإدارة الحماية هو تكوين طبقة من المساعدين تكون مستعدة شيئاً فشيئاً لقيام مقام الفرنسيين في كثير من الوظائف، وهكذا تعالج أزمة الموظفين، ولن يتم هذا في يوم. فهناك بغض وجود لابد من التغلب عليهما، وأطلب بالخصوص من مدير الاستعلامات أن يتم بهذه القضية، ويتفق في شأنها مع مستشار الحكومة الشريفة. والسلطان والوزراء يقضون عدة شهور في مكناس وفاس، لكن يمكن لرؤساء الإدارات أن يذهبوا عندهم فيصلوا بهم ومحظوظهم على بالشؤون الخارجية، أما أكثريه الموظفين بدار المخزن فانها تبقى بالرباط حيث يمكن الاعتناء بها دون انقطاع، وأنا واثق أن الأشغال العمومية والمالية والديوانة والفلاحة والفنون الجميلة ومكاتب الإقامة العامة نفسها ستجلب إليها وتخلق لها مساعدين في غاية الأهمية والإفادة.

أما من يتعلق بالهيئات التمثيلية للمغاربة، فقد كنت ضمنت المنشور المؤرخ بثالث عشر نوفمبر 1920 (رقم 2804) كل ما يلزم اتخاذه في الأقسام الأهلية للتجارة والفلاحة، وأنا ألفت النظر إلى ذلك المنشور، وفي اللجان البلدية ينبغي أيضًا إعطاء أكثر مما يمكن من حيوية وشخصية للعنصر الأهلي، واترك لمدير الشؤون المدنية اختيار الطريقة الموصلة لذلك شيئاً فشيئاً بالاتفاق مع مستشار الحكومة الشريفة ومدير الاستعلامات الذين يقدمان له أفكاراً قيمة

في الموضوع، وخلافاً لما هو موجود في الجزائر أرى أن تكون في المدن الكبرى ذات الأحياء الحضرية المختلفة بجانب بلدية مفترقة، بحيث لا تجتمع مكاتبها لمناقشة عمومية إلا في المسائل النادرة المشتركة، ويلزم شيئاً فشيئاً إحياء الهيئات الاحترافية (الخنطاطي) وهذا العمل ينبغي أن يتعاون في القيام به مدير التعليم، ومستشار الحكومة الشريفة، ومدير الاستعلامات، ومدير الشؤون المدنية، وإدارة الفنون الأهلية. ويلزم الاعتناء بالجمعيات الاحتياطية للأهالي وتنشيطها، وهذا الأمر بيد مدير الاستعلامات. وأخيراً يلزم تأسيس مجالس للتكميل أو الإشراف على مراكز التعليم الإسلامي (المعروف بالكوليج) والمدارس والمتاحف والفنون الأهلية وغيرها، إن لم تكن هنالك هيئات أخرى مفيدة ونافعة جديرة بالتأسيس أيضاً.

وأما التعليم فهو سلطته يمكن أن يتم العمل الأكثر عمقاً، والأشد تأثيراً في تطور الفكر المغربي الجديد. وأن في هذا الميدان لشغلاً كبيراً يلزم الاعتناء به حيناً، لأنه أهمل غاية الإهمال، فهو سلطنة المدارس وحدها يمكننا أن نهيء النخبة المتأهلة للمشاركة معنا، ونكون العنصر الحي والأهم في موظفي الحماية.

وهذه المدارس هي: أولاً مراكز التعليم المغربي (المعروف باسم الكوليج) التي يلزم أن تكون مطبوعة بطبع الحياة القوية، وأن يختار لها خيرة المعلمين، وأن لا تخدم فيها إلا الأغراض المقصودة من تأسيسها. ثانياً: مدارس أبناء الأعيان التي يلزم أيضاً الاعتناء بها وتنميتها وملحوظتها من قرب. ثالثاً وأخيراً: وبصفة

استثنائية، مراكز التعليم الأخرى (المعروفة باسم الليسي) حيث يكون عدد المغاربة قليلاً جداً، وأرى أنه يمكن الشروع في توجيههم نحو الموضوعات الصالحة للاختيار منذ الساعة التي يستعدون فيها لزاولة الصنائع الأوروبية، وخير لنا أن نجعلهم في قبضتنا من أن نتركهم ينقادون انتقاماً لأعمى لفرنسايين آخرين. أو نتركهم يبحثون عن تعليم أعلى في فرنسا، هذا الأمر الذي لا بد أن يقع.

وتوجد كذلك مدارسنا الفلاحية التي أكون مسروراً بأن أرى فيها بعض الأهالي المتمردين من أبناء الملائكة الكبار، وهكذا ستكون نخبة أهلية مستعدة للتعاون معنا. والنتائج البارزة التي وقع الحصول عليها في مدرسة التلامذة الضباط بمكناس. تبرهن على ما يمكن بلوغه في طريق التوفيق والملاءمة. وبالنسبة للشعب توجد مدارس أولية وبالخصوص مدارس احترافية لا تزال الآن في بدء نشأتها، ويتوقف نموها على شيء كبير.

ولي ثقة بمدير التعليم في أنه سيخصص لهذا المجهود الدراسي كل ذكائه وابتكاره وخبرته الواسعة بالأهالي، وسيعطي له كل قلبه، وأنه لن يتأنّى عن اتخاذ كل التدابير وعقد كل الاجتماعات الالزمة، دون أن يتخوف من الرجوع إلى في ذلك شخصياً. وإليه وحده يعود الدور الأهم في هذا العمل الخاص بتربية الشعب المغربي وتطوره.

والآن عندما نحن النخبة على الاستغلال معنا، والاعتماد علينا، وعندما نضمن لأهاليها مطاعمها المشروعة مراكز مناسبة لتاريخها وتقاليدها واستعداداتها سنكون أقل خوفاً عليها من أن تتطور في اتجاه مختلف لما نريد، أو تخضع لمؤثرات خارجية وإيحاءات

ثورية، ولن يكون هنالك موجب للقلق من صدور بعض الجرائد أو المجالات العربية الحرة لكن تكون مسيرة من جانبنا ومراقبة منا، وهذا تطور لازم لا مفر منه، ولذلك ينبغي التمهيد له، مع الاعتراف بلزم التحفظ التام والاحتياط العظيم في هذه النقطة.

وعلى خلاف الجزائر وتونس نحن هنا دائمًا في حرب قائمة، فثلث البلاد لا يزال ثائراً يحاربنا، وهذا الثلث يحتوي على أشد الأهالي اعتزازاً وشجاعة من أولئك المتحصين في جبالهم الذين لم يقبلوا أبداً السلطة الإدارية للسلاطين الإدارية للسلاطين، وإن كانوا يعترفون بسلطتهم الدينية، ولم يعلاقات وروابط عديدة مع الأهالي الخاضعين الذين يظهرون هم أمامهم بمظهر ممتاز عليهم: هو مظهر الاحتفاظ بكرامة الاستقلال ومقاومة النصارى، وما دام التأمين الكامل لم يتم فيلزم الاحتفاظ بسلطتنا مطلقة كاملة، لأنها هي العنصر الأساسي لقوتنا، ولن نسمح مطلقاً لجرائم عربية أن تناقضها، لأن هذه الجرائم عندما تنشر بين العصابة لا يكون لها تأثير سوى تشجيعهم على مقاومتنا وإضعاف وسائلنا. وهذا هو السبب الرئيسي الذي يعنينا أيضاً – لزمن طويل – من التفكير هنا في وضع نظام ذي تسامح للصحافة الأهلية على مثال النظمتين الموجودتين بالجزائر وتونس، ويكتفي قراءة جرائمها لفهم الأخطار التي تؤدي إليها في هذا الوطن الذي لا يزال في حرب. وليس هذه الآبيات أولية عمومية، وبقدر ما ندخل في هذا الطريق تظهر عدة أنظار، وتلزم تدابير، وحضرت المسيو أوربان بلان بتجربته التونسية وفهمه للأهالي سيقدم إلينا أنظاراً أخرى قيمة، وسيكون من أحسن الأفراد وأكفاءهم للقيام بعمل دائم في هذا الميدان.

لكن الذي يلزم الاقتناع به هو أن ظروفاً جديدة تنشأ وتهدد، فنجاح البولشفيك في القرم، وقربهم من القسطنطينية والشرق، والواقع الذي يحدثه في العالم الإسلامي إعلان الاستقلال في مصر وطرابلس الغرب، كلها حوادث عالمية ستخلق غداً وضعية جديدة، ولا ينبغي أن نؤخذ على بعده، وتونس والجزائر قد تأثرتا فعلاً تأثيراً عميقاً، ولن يقبل عذرنا إذا استسلمنا للنوم في المغرب، أو تخلينا عنه يمكن بقاوه زمناً طويلاً في مأمن من تأثير مثل هذه الحوادث.



زعيم «الحركة القومية» الأستاذ الكبير: سيدى محمد بن الحسن الوزاني

وأحسن مهدىء موقف هو إعطاء النخبة المغربية في أقرب وقت ممكن وسائل للتطور في دائرة تقاليدها، وإرضاؤها مع مرور الزمن – في مطامحها التي لا يمكن التخلص منها والقيام، إزاءها مقام الوصي – بمعناه الواسع – أو الأخ الكبير المحسن الذي ترى من مصلحتها أن تبقى مرتبطة به. وهكذا نستفيد من أن تكون صلتنا هنا ليست بالخلاء والعراء وإنما تكون صلتنا بأمة سيتم تحريرها تحت وصايتها، وبفضل توجيهنا، ولنفس مصلحتنا، وإنه لخيال خطير للغاية أن نتصور إمكان الاستيلاء على هذه الأمة وبقاءها في قبضة يدنا إلى الأبد، اعتماداً على قواتاحتلالنا المهزيلة .  
الضعيفة .

(إنتهى التقرير)

ملاحظة: لقد ظل هذا التقرير سراً دفيناً في مكاتب الإقامة الفرنسية العامة بالرباط ومكاتب (كي دورسي) بباريس مدة سبع سنوات كاملة ولم يكشف سره من المغاربة إلا من أولع بالتنقيب عن خبايا السياسة الاستعمارية في المغرب، وأول مرة نشر فيها على الجمهور الفرنسي بباريس سنة 1927 أي بعدما فارق المارشال ليوطى تراب المغرب نهائياً ومرت عليه بعض سنوات في التقاعد وبعد عن الميدان السياسي، وقد نشر بصورة لا تستلفت النظر في ذيل رسالة صغيرة متواضعة طبعها المسيوماكس ليكرلوك تحت عنوان: في المغرب مع ليوطى .



## الحماية الفرنسية في المغرب تاریخها - وطبيعتها - وأساليب تطبيقها

### سوابق الحماية والاحتلال

كانت بلاد المغرب دائِمًا مستقلة قبل الاحتلال الأجنبي الحالي، وقد نقل المسيو لويس بارتو في كتابه (ليوطى والمغرب صفحة 103 – 104) شهادة المرشال ليوطى نفسه حيث قال:

«إننا إزاء امبراطورية تاريخية مستقلة، غيورة على استقلالها أشد الغيرة، نافرة من أي لون من ألوان العبودية، كانت إلى السنوات الأخيرة دولة كاملة التكوين متمتعة بأنظمتها الإدارية والاجتماعية ومتليلها الخارجي...» ثم أردف رئيس مجلس الوزراء المذكور قائلًا: «كان للامبراطورية الشريفة إذن هيئة سياسية منظمة، وهيئة أخرى دينية ذات أهمية ونفوذ، كما كان لها نواة اقتصادية من الدرجة الأولى مكونة من كبار التجار الذين أسسوا البيوتات في كل من مانشستر، وهامبورج، ومارسيليا، وغالباً ما كانوا يتوجهون بأنفسهم إلى تلك المراكز التجارية للإشراف عليها.

وأصبحت الأمبراطورية أثناء عشرة أعوام ونصف طائرة في

مهب رياح المنافسات الدولية بشكل لم يحدث مثله في التاريخ إلا نادراً.

إننا لا نريد هنا أن نثير ذكريات ذلك الصراع الدبلوماسي الطويل الذي قام من جهة بين الدول الأوروبية المختلفة الطامعة في الاستيلاء على المغرب، ومن جهة أخرى بين هذه الدول نفسها والملكة الشريفة التي كانت مصممة على صيانة حقوقها صيانة فعالة بجميع الوسائل المناسبة، وإنما نكتفي هنا بأن نذكر تلك المنافسة الدولية التي تحلى خططها منذ اعتلاء السلطان مولاي عبد العزيز عرش المغرب، وكان مدارها سلسلة من المؤامرات الدبلوماسية والمناورات العسكرية التي كانت تحاك في الظلام أحياناً.

وفي رابعة النهار أحياناً أخرى، بعثات الأشكال والألوان، و مختلفة باختلاف رجال السياسة والدبلوماسية والزمان والمكان.

### الجنرال ليوطى يتحدى المغرب

والحق أن الجنرال ليوطى الذي كان حاكماً على منطقة وهران الجنوبية بالقطر الجزائري كان يغير على الأراضي المغربية من حين لآخر، وكان بغارته تلك يتحدى الرأي العام المغربي تحدياً لا شك فيه، وكان من نتائج هذه الغارات المباشرة إثارة القبائل المغربية والإخلال بالنظام. كان الجنرال الفرنسي متسبعاً عبادىء الحزب

## الاستعماري الخاصة بسياسة فرنسا «المغربية» وافريقيا «الفرنسية».

وإليك ما كتبه ليوطى نفسه للحكم على هذا الاتجاه في خطابه إلى المسيو دي فوكيه: «إن المغرب اتون ملتهب بجوار الجزائر، لزم إخلاء الجزائر، إذ الفوضى الضاربة أطناها فيه (ومعظمها تسبب فيه الجنرال ليوطى بالذات) هارد فعل شديد على سلطتنا ومصالحتنا بالجزائر» ثم قال له معترقاً بخطته: «إنني أرسلت منذ عشرة أيام وأرسّل أيضاً فيها يأتي من الأيام بعض مئات من الجنود إلى تلك الناحية التي تفصلني عن وادي ملوية، بل بلغت إحدى الفصائل التي أرسلتها إحدى ضفاف ذلك النهر، وإن حالت الدبلوماسية بيننا وبينها.. وقد عاد ضباطي وهم مبهجون ابتهاج اليهود عندما رأوا أرض الميعاد. وبهذا قد استكشفنا وتغلبنا على بني كيل (تلك الأرض المجهولة...) وأحس أنني أكثر سيطرة على هذه البلاد من أي وقت مضى، وكذلك كنت أعمل النفس، عندما كنت أطلق العنان لأمامي في الزحف إلى المغرب شيئاً فشيئاً، واثقاً من إرادتي ومطمئناً إلى طريقي...»

كان ليوطى هذا يود أن يرى المغرب تحت نير الاحتلال أجنبي بعد أن ظل حراً مستقلاً منذ الأزل، وكان ليوطى قد عضته أنیاب الخيبة والفشل عقب مؤتمر الجزيرة الدولي، فرأى من الضروري إدخال التحسين (?) العاجل على الحدود الجزائرية المغربية، وصمم على اتباع سياسة التدخل اللولبية حتى وادي ملوية، دون أن تزعج.

## دسائس الصنائع الأجنبية في المغرب

وكانت بلاد المغرب أثناء المعركة الدبلوماسية بين الدول الأوروبية مليئة بالعناصر التي تثير الفتنة وتحوّل الدسائس في جميع الأوساط، متنكرة ب مختلف الأزياء، فأصابت بمكرها السيء سلامة الدولة المغربية، وسلطت سلاحها على السكان الوادعين أنفسهم، وكان من اعتدى عليهم من الصنائع الأجنبية خصوصاً الفرنسية الدكتور موشان أحد الجواسيس الذين تنكروا في لباس الأطباء، إذ قتل في مراكش. وهذا اعتداء مفهوم الأسباب، ويمكن أن يحصل في بلاد انتشرت فيها الفوضى وأسباب السخط العام، كما يمكن أن يحصل في بلد متمدن يتباھي أهلها بما يتمتع به من أمن عام مرتكز على القوة الحربية والبوليسية المائلة، فكان جزاء هذا الاعتداء الفردي احتلال الجنرال ليوطى لمدينة وجدة، كما كان قتل بضعة عمال أوروبيين مسؤولين عن إثارة الشعور في فترة توترت فيها الأعصاب توّتراً خطراً جداً، سبباً في احتلال القائد دريد لمدينة الدار البيضاء في نفس العام.

وصفة القول: كان ذلك الصراع كله مؤامرة دولية دبرتها أمم تقول أنها متمدنة، ضدّ المغرب الذي أصبح حقه في الحياة الحرة عقبة في سبيلها وإلحاداً في القرن العشرين الذي يدعى «قرن التسامح والحرية»، وكادت هذه المؤامرة تؤدي مرات عديدة إلى حرب طاحنة بين بعض الدول المنافسة، التي تكالبت بمعاهدها الاستعمارية على فريسة منبوكة القوى دامية تخبط في مخالب الاحتلال المقنع.

## اتفاقات عام 1904

إننا لا نريد أن ندخل في تفاصيل هذه المؤامرة الكثيرة، ولكننا نقتصر على ذكر مراحلها المهمة: فالمرحلة الأولى الأساسية تمت باتفاقات عام 1904، منها اتفاق اليوم الثامن من شهر أبريل بين فرنسا وإنكلترا للفصل في المثلكة الخاصة بالسياسة الفرنسية الانكليزية في المغرب ومصر، إذا اعترفت فرنسا لأنكلترا بحرية العمل في مصر، كما اعترفت إنكلترا لفرنسا بحرية العيش في بلاد المغرب، وجاء في المادة الثانية من الاتفاق المذكور: تصر حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تنوى إحداث تغيير في الحالة السياسية بالمغرب، وتعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها لفرنسا – بصفتها على الخصوص دولة فسيحة واقعة على حدود بلاد المغرب – بحق السهر على سلامته هذه البلاد، وأن تمد إليها يد المساعدة بإدخال جميع الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والخربية التي تكون بحاجة إليها، ثم الاتفاق المؤرخ في أكتوبر الذي وقعت عليه فرنسا وإسبانيا وبموجبه تقررت الحدود الأولى الخاصة بدوائر نفوذهما داخل المملكة الشريفة، وقد نص في المادة الأولى على أن إسبانيا بمقتضى نصوص هذا الاتفاق توافق على التصريح الفرنسي الانكليزي المؤرخ في 8 أبريل سنة 1904 الخاص بال المغرب ومصر، وكانت هتين الاتفاقيتين نتيجة مباشرة، إذا ثارت ثائرة ألمانيا وأعلنت عن سخطها بذلك الحادث المشهور، حيث نزل غليوم الثاني بطنجة في 31 مارس سنة 1905 وصرح قائلاً: «الغرض من زيارتي طنجة هو أن أعلن عزمي على بذل كل ما يمكنني للمحافظة محافظة فعالة على مصالح ألمانيا في المغرب، وإنني أعتقد

أن السلطان ملك مستقل، وأريد أن أتفاهم معه على الصلح والوسائل لتحقيق هذه الأغراض». ولا نريد أن نذكر تفاصيل الحوادث التالية، وإنما نكتفي بالقول أن المنافسة الألمانية أدت إلى عقد مؤتمر الجزيرة منذ 15 يناير إلى 17 أبريل سنة 1906 رغم مقاومة (دلكاسية) الذي كان يعارض في ذلك، وقد حدد عقد الجزيرة حالة المغرب الدولية على أساس المبادئ الثلاثة: وهي صيانة سيادة واستقلال السلطان، والاحتفاظ بوحدة أراضي مملكته الكاملة، وضمان الحرية الاقتصادية المبنية على المساواة التامة بين الدول في بلاد المغرب.

### بين ألمانيا وفرنسا

وقد ازداد اعتراف المانيا حدة على التفوق الفرنسي بال المغرب بعد عقد الجزيرة، ومن مظاهر هذا الاعتراف الأساسية حوادث التمرد بالدار البيضاء سنة 1907 وحوادث أكادير، إذ أرسلت المانيا في أول يوليو سنة 1911 مركباً حربياً اسمه «بانتي» رسا بالمياه الغربية. وفي الفترة الواقعة بين الحوادث الأولى والثانية تم التوقيع على الاتفاق الفرنسي الألماني المؤرخ في 8 فبراير سنة 1909 الذي اعترفت فرنسا فيه ببدأ حرية نشاط المصالح الاقتصادية الألمانية في بلاد المغرب، واعترفت المانيا بمركز فرنسا الخاصل في هذه البلاد، وقد قال الأمير دي بولو بالرنيخستاخ في جلسة يوم 29 مارس سنة 1909: «إن هذا الاتفاق يمنح فرنسا بعض النفوذ السياسي، ولكن لا يعطيها فرصة الاستيلاء على المغرب بأي شكل كان. وبعد حادثة «بانتي» دارت المفاوضات خمسة أشهر بين فرنسا والمانيا وسميت هذه

الفترة بأزمة أكادير، وانتهت باتفاقية وقعت بتاريخ 4 نوفمبر 1911 وتنص المادة الأولى منها على أن «الحكومة الإمبراطورية الألمانية تصرح أنه لما كانت أغراضها في المغرب اقتصادية بحتة، فإنها لا تعارض عمل فرنسا الذي يرمي إلى تقديم المساعدة للحكومة المغربية، لإدخال جميع الإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية والخربية التي تكون بحاجة إليها يقصد إدارة المغرب إدارة حسنة، وكذلك لا تعبر عنها فيها يختص بها».



## حركة المعارضة المغربية الأولى للاستعمار

الحقيقة أن الحركة الوطنية التحريرية المغربية برزت إلى الوجود قبل فرض نظام «الحماية» على المغرب دبلوماسيًّا، وعسكريًّا، واستمرت في الداخل إلى سنة 1912 ثم انتقلت إلى الخارج بحكم الظروف القاسية السائدة إذ ذاك في المغرب الأسير في قبضة الاحتلال الأجنبي، واتخذت مركز نشاطها في الأستانة، عاصمة الخلافة العثمانية، وموطن الحركة التركية التحريرية بقيادة الشباب التركي الناهض و«جمعية الاتحاد والترقي»، التي كان هدفها وطنيًّا، وتقديميًّا، ودستوريًّا، وجامعيًّا إسلاميًّا، كما كانت الأستانة، وبسبب هذا كله، ملادًّا لرجال من مشاهير قادة النهضة العربية والإسلامية ولأعلام الدعاة لتحرير الشعوب المغلوبة على أمرها من الحكام المستبددين أو من الأجانب المعتدين، ومن هؤلاء الزعماء والقادة شرقيون أمثال محمد فريد، خليفة مصطفى كامل المصري، وعبدالعزيز جاويش، وعلى باش حامية التونسي، وكانت الحكومة العثمانية على عهد الخليفة عبدالحميد تكرم وفادة القادة السياسيين الملتجئين إلى دار الخلافة، وتتركهم أحراراً في القيام بنشاطهم السياسي خدمة لأوطانهم وشعوبهم بكل الوسائل

المشروعه: من صحفة، ودعوة، وحركة، وكل هذا يلقى كذلك كل تأييد وتشجيع من «جمعية الاتحاد والترقي»، وهي الحزب الوطني لتركيا الفتاة، الذي كان يهدف إلى تطوير نظام الدولة لسايرة العصر، وإقرار الحياة البرلمانية الدستورية، وتحرير الأراضي المحتلة في تركيا العثمانية، وإحکام نظام الجامعة الإسلامية بقيادة تركيا الجديدة.

وفي هذا النطاق، وعلى هذا الأساس، لقى رجال العالم الإسلامي، أي دعاء النهضة والحرية، كل ترحيب وكل عون من رجال الدولة وتركيا الفتاة على السواء، وفي مقدمة أولئك المناضل التونسي علي باش حامية، الذي استطاع أن يظهر بنشاط سياسي بارز خدمة لقضية الشمال الأفريقي (ليبيا، والجزائر، والمغرب) عام، وقضية تونس خاصة، فكانت الصحافة التركية تفسح المجال لقلمه، وتتردد أصداء حركته، الأمر الذي جعل الرأي العام التركي، وبجيـع رجال العالم الإسلامي في دار الخلافة على بيـنة من أحوال واتجاهات المغرب الكبير، وبما أن البرلمان العثماني كان يضم ممثـلي أقطـار الإسلام التـابـعة للخلافـة، وهو مجلس المـعـوـثـانـ، ومن أشهرـهم الأمـير شـكـيب أـرـسـلـانـ، فقد كان هـؤـلـاء جـمـيعـاً منـ أكثرـ أنـصـارـ الدـعـوةـ الـوطـنـيـةـ المـغـرـبـيـةـ فيـ الـبـلـادـ الـعـثـمـانـيـةـ، وـكـانـ قـطـبـ رـحـاـهـ عـلـيـ باـشـ حـامـيـةـ الـذـيـ سـاعـدـ الـحـظـ وـوـاتـهـ الفـرـصـةـ حينـاـ تـمـكـنـ منـ الـاتـصالـ بـرـجـالـ الـحـكـمـ، وـمـنـ شـغـلـ منـاصـبـ مـهـمـةـ فيـ أـجـهـزةـ الـدـوـلـةـ، الـأـمـرـ الـذـيـ أـفـسـحـ لـهـ أـكـثـرـ بـحـالـ النـشـاطـ، وـسـلـحـهـ بـوـسـائـلـ فـعـالـةـ فيـ خـدـمـةـ الـقـضـيـةـ الـمـغـرـبـيـةـ هـنـاكـ، وـفـيـ مـنـاهـضـةـ الـاسـتـعـمـارـ الـفـرـنـسـيـ وـنـفـوذـ دـوـلـتـهـ فيـ أـقـطـارـ الـمـغـرـبـ.

وأثناء الحرب العالمية الأولى التي شاركت فيها الدولة العثمانية كحليفة لألمانيا أظهرت الحركة التركية اهتماماً خاصاً بشؤون الشمال الإفريقي وذلك لإحداث حركات عدائية فيها لفرنسا وسلطاتها، وإثارة السكان ضدها، وهذا ما حدث في طرابلس وبرقة، وساعد على نجاح الخطبة وجود بعض المغاربة في الأستانة، وفي مقدمتهم علي باش حامية الذي أصبح يتمتع بنفوذ وتأثير في الأوساط الحكومية، كما ثارت بعض جهات الصحراء على ما فيها من المراكز الفرنسية، وانتشرت الدعاية المضادة لفرنسا في أقطار أفريقيا الشمالية، وعبيداً حاولت فرنسا إخماد الثورات عليها، وإحباط الدعایات المناوئة لها، فاستمرت هذه المناطق الثائرة شغيل فرنسا الشاغل في وقت كانت تخوض فيه حرباً ضروسأً في أوروبا.

وانتهت هذه الحرب بهزيمة الدولة العثمانية، وبموت علي باش حامية إثر مرض خطير، غير أن أخيه محمد المحامي كان قد انتقل أثناء الحرب إلى جنيف حيث أصدر بالفرنسية «مجلة المغرب» التي صدر عددها الأول في 30 ماي 1916، والتي كتبت تحت عنوانها أسماء أقطار المغرب: الجزائر، تونس، المغرب، طرابلس كما كتب تحت هذا: منبر مطالب الأهالي (انديجان)، وصدرت منها ثمانية أعداد في سنتها الأولى، وستة في سنتها الثانية بنسبة عدد في كل شهرين، ومثلها في سنتها الثالثة، وأغرب ما يلاحظ على المجلة المسماة (المغرب) والمثبتة للمغرب الأقصى ضمن الأقطار التي كان من المفترض أن تهتم بها جميعها دون استثناء إنها لم تنشر شيئاً عن بلادنا بخلاف نشرها لكثير من المقالات عن تونس والجزائر خاصة، وكذلك عن طرابلس، ومصر، والسودان، وسوريا وتركيا، وفاس،

أما مغربنا فأهميته إهتماً، ما عدا كلمة من ثمانية أسطر وردت داخل مقال بعنون (مطالب الشعب الجزائري التونسي) فيها إشارة إلى «أن دور المغرب جاء بعد الجزائر وتونس في سياسة الاحتلال، مع أن عقد الجزيرة ضمن استقلال المغرب ووحدة ترابه، غير أن الحكومة الفرنسية أقدمت على مخالفته فاستعملت القوة للسيطرة على السكان ضد ارادتهم، وسميت بالعمليات البوليسية» العمليات الحربية في المغرب التي كانت أطوار حرب حقيقة للفتح، موجهة ضد شعب مصمم على الاحتفاظ باستقلاله، فهذه هي الكلمة التي جادت بها المجلة آخر عدد من سنتها الثالثة، وبه توقفت عن الصدور في ديسمبر 1918 ويأتي التساؤل عن هذا التفريط والإهمال هل السبب جعل أحداث وأوضاع المغرب وقتئذ، وهو غير معقول أو هو عدم مشاركة بعض المغاربة في حركة المجلة، وهو مستبعد كذلك، لأن صاحبها كان يعرف على الأقل شخصية مغربية قوية النشاط السياسي إذ ذلك ضد الاستعمار الفرنسي والإسباني في المغرب لا في المشرق فقط، بل حتى في أوروبا، وهو الشيخ محمد العتبي، وفي الواقع كانت المجلة خاصة بما كانت تسميه «بالشعب الجزائري التونسي» كأنه كان شعباً واحداً جديراً بالاهتمام وبختلف قضياته ومطالبه دون المغرب.

وبعد انتصار الحلفاء انتقل محمد باش حامية إلى برلين لمواصلة نشاطه مع من كان فيها من الشخصيات العربية والإسلامية، وفي 1920 عاجله المنية هناك، فترك موته فراغاً بين دعاء النهضة الشرقية والقضية الغربية.

وفي الآستانة كان كذلك من بين رجال الحركة المغربية أحد

علماء جامع القرويين بفاس، وهو الشيخ محمد العتاي الذي شغل منصباً في الحكومة المغربية ككاتب، وقد غادر المغرب إلى الشرق في 1913 واستقر بالأسنانة في 1915، وذلك بسبب أزمة تعرض لها وزير العدل المغربي الشيخ بوشعيب الدكالي من لدن بعض الفرنسيين، فهاج الشيخ العتاي، وثارت ثائرته، ولم يتحمل البقاء بالمغرب إثر الحادثة، وحين دخول العتاي لعاصمة الخلافة كان موضع ترحاب وتكريم من الشخصيات الشرقية والمغاربة النازلة بها، والساعية لما فيه نهوض وتحرير الأوطان والشعوب تحت ظل الجامعة الإسلامية بإمارة آل عثمان، وكان طبيعياً أن يكون علي باش حامية أول من تتوثق صلته بالواحد المغربي، وبما أنه كانت لباش حامية حظوة، ومكانة، وكلمة مسموعة لدى رجال الدولة فقد سهل على العتاي أن يستفيد من ذلك ليدرك هو كذلك ما كان جديراً به من ترحاب، وتقدير، وتشجيع حتى أنه حضر لدى الخليفة محمد رشاد الخامس فأحاطه علماً بأخبار المغرب وأحداثه، وأطلعه على أحوال أهله وما يقاونه تحت السيطرة الأجنبية، ولم يفتته أن يقص عليه أبناء وبطولات رجال المقاومة المسلحة التي كانت تدافع عن أرض الوطن بكل شجاعة وتضحية في أكثر الأقاليم المغربية سهلها وجبلها، مما يدل على رفض كل احتلال ومحاربة كل سيطرة مفروضة من الأجانب، كما يدل على أن المغرب كان يمتنع من السير في طريق الضلال الذي حاولت قوة «الحماية» أن تجبر أهله عليه باسم سيطرتها وجبروتها.

ولم يكن للعتاي أن يرضى بمجرد اللجوء إلى الأسنانة مع من كان فيها من شخصيات شرقية ومغاربة، وبما كان يلقاه فيها مثلهم

من اعتبار، ومؤازرة لحركته، فيما كان يتمتع به فيها كيفية العاملين المناضلين في سبيل البلاد وأهلها، ولذلك غادر الأستانة قاصداً ألمانيا التي كانت تخوض الحرب ضد فرنسا وحلفائها، والتي كان أمل الشرقيين والمغاربة اللاجئين إليها معقوداً على الاستفادة من النصر في النهاية، وذلك عملاً بالمثل القائل «عدو العدو صديق» الذي كان يتمثل به رجال النهضة الوطنية، وقاده الحركة التحريرية من المشارقة والمغاربة كالعتابي، وبعد حلوله ببرلين استضافته دولتها طمعاً في أن تسخره لخدمة أغراض سياستها الرامية إلى فتح وجهة سياسية وحربية في المغرب بعد أن أفلت من قبضتها، وذلك لتعزّل فيه الوجود الفرنسي، وترهق سيطرته فيه بالمصاعب والمتاعب على يد المغاربة الذين شاركت إذ ذاك فرق من جنودهم ضمن الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الأولى، ولكن المسؤولين الألمانيين أخطأوا الفهم والتقدير بالنسبة للعتابي الذي لم ينزل في برلين، ولم يستبدلها بالأستانة ليكون عميلاً وأجيراً، ومسخراً للسياسة الحربية الألمانية ضد فرنسا، وهذا رفض كل ما لا يتفق وخطته الوطنية التحريرية الهدافة إلى الاستعانت بألمانيا لصالح المعارضة والمقاومة بالمغرب، فعاد إلى الأستانة ليقض فيها خبر الخيبة مما أقدم عليه المؤتمر الإسلامي المنعقد بالأستانة، وهو السعي بنجاح لدى دولة الخلافة «وجمعية الاتحاد والترقي» للاعتراف باستقلال المغرب، والتعهد بخروج المحتلين من فرنسيين واسبان، والجدير بالذكر ان ذلك الاعتراف بالاستقلال كان حتى بالنسبة لتركيا التي قاوم المغرب محاولات سيطرتها على ترابه زمن الحكم التركي بالجزائر، فكان هو الوحيد في العالم الإسلامي الذي لم ينضم إلى الدولة الخلافة وإن

احتفظ معها دائمًا بعلاقات الأخوة، والتضامن، والتعاون، وهكذا جاء ذلك الاعتراف من رجال تركيا مطابقًا لما كان عليه المغرب من التمسك بسيادته واستقلاله عبر تاريخه المجيد، وحتى بعد فرض الحماية عليه.

وقد حرص المؤتمر الإسلامي على أن لا يحتفظ بقراراته كحبر على ورق، وصيحة في واد، وخاصة قرار اعترافه باستقلال المغرب استقلالاً كاملاً عن كل دولة وسيطرة أخرى فخطى خطوة عملية في الدعوة لقراراته حينما عهد إلى وثق من أعضائه بالسفر للخارج بقصد التجول في مختلف الدول الملتزمة للمحيا في الحرب العالمية الأولى كالداغارك والسويد، والترويج للتعریف بدعاة المؤتمر، وتنوير الرأي العام فيها بخصوص قضایا العالم الإسلامي عامة، والأقطار المغلوبة على أمرها منه خاصة، ومن بينها تونس، والجزائر، والمغرب، ولیبيا، ومصر، ونظرًا لما كانت تسود في تلك الدول من أنظمة دیقراطیة، ومؤسسات دستورية، وأجواء حرّة، ولما كان يرغب فيه الرأي العام فيها من اطلاع على قضایا الشعوب المظلومة فإن وفد المؤتمر لقي كل مساعدة وأفسح له المجال للدعوة بوسائل الاتصال، والنشر والنشاط حتى يؤدي مأموريته أحسن أداء، وكان من أعضاء الوفد الشيخ محمد العتابي، وعلى باش حامیة، وشكیب أرسلان، وعبدالعزيز جاويش من أقطاب المؤتمر الإسلامي، وتولى العتابي - ضمن نشاط الوفد - الدعوة لقضية بلاده، وفضح خطة فرنسا واسبانيا فيها، وساعدته رفقاء في ترجمة بياناته وكتاباته إلى اللغة الأجنبية، ووردت الصحافة حتى في باريس، نفسها أصداءها، الأمر الذي أدان العتابي في نظر السلطة

الفرنسية فحكمت عليه بواسطة المحكمة العسكرية حكمًا غيابياً بتحريره إلى المغرب، وبالاستيلاء على ممتلكاته تشفياً وانتقاماً.

ولكن هذا لم يفت في عهد العتاي الذي أهل كفاحه، وقد استطاع أن يدفع بالقضية المغربي إلى الأمام، وذلك باستصدار قرارات هامة من المؤتمر المنعقد في اسطوكيهولم عاصمة السويد سنة 1917 يسعى الوفد المتذبذب من المؤتمر الإسلامي بالأستانة، وتخلص تلك القرارات في: إعلان استقلال المغرب التام، وضم إقليم شنكيط إلى المغرب، ومناشدة دول الحيد للعمل حتى يصبح الاستقلال المغربي مطلباً نافذاً.

وبعد هذا ازداد العتاي نشاطاً، وعمل للاتصال برجال الدولة في بعض الأقطار الأوروبية بما فيها ألمانيا آملاً في أن يكون لها شأن ان حالفها النصر في نهاية الحرب.

وما لا شك فيه أن العتاي خاصة كان يعمل في نفس الوقت للاتصال بن في داخل المغرب من المهتمين مثله بقضية الحرية والاستقلال، وفي طليعتهم رجال المقاومة المسلحة الذين يقاتلون بكل بطولة واستماتة باذلين الأرواح والأموال وكل ما لديهم دفاعاً عن أرض الوطن من أن تدنسها أقدام الاحتلال.

وهو لم ي العمل للاتصال بهؤلاء الأبطال المجاهدين إلا ليعلموا أن لهم بالخارج أنصاراً يخوضون نفس المعركة بوسائل أخرى هي حرب القلم، واللسان، والسياسة في سبيل نفس الأهداف الوطنية الغالية، وهذا لم يكن من شأنه إلا أن يقوى إرادتهم في الجهاد

المقدس ضد المعتدين المحتلين، وكاد العتايي أن يظفر من دولة الخلافة بما طلبه للثورة الداخلية من إسناد بالرجال والأسلحة، ومن مختلف أنواع العون والتأييد، حتى أنه وقع الاتصال بالسلطان السابق عبدالحفيظ وهو بمدريد ليتولى زعامة الحركة الجهادية كمعارض لنظام «الحماية»، ولكنه لم يقبل لأسباب خاصة به، ولما كان يواجهه المغرب من احتلال، وتواطؤ دول أوروبا مع فرنسا وأسبانيا على تقسيمه للسيطرة عليه، وكل هذا اعتبر في نظره مبرراً لرفض السير طبق العروض التركية، ثم طرأت أحداث في الشرق العربي، وفي أوروبا الشرقية، هي ثورة حسين بالحجاز بإيعاز ومساندة الانكليز، والتحق لبنان وسوريا بصفوفه ودخولهما في حوزته، وانفصال رومانيا وبلغاريا عن الدولة العثمانية، وكل هذا حدث بتدبیر من الحلفاء بغية هدم كيان دولة الخلافة، وإضعاف قوتها، وإلحاق الهزيمة بها كحليفه لألمانيا في الحرب، وكدولة تتزعزع العالم الإسلامي، وتضم إليها أقطاراً مسيحية في أوروبا، فكان هذا بمثابة حرب صلبة جديدة تحت ستار الحرب، والسياسة، والdiplomasy، وقد تم للحلفاء ما أرادوا فلم تضع الحرب أوزارها حتى تکبدت الدولة العثمانية شر هزيمة، وأصابها التضعضع، والانفصال والانهيار، وتعرضت هي نفسها للاحتلال في أطرافها وأراضيها، فضاع الأمن في عونها للمجاهدين المغاربة في الداخل والخارج.

وفي نهاية الحرب اضطر العتايي إلى مغادرت الأستانة والتزول بمصر مكرهاً من ملكها فؤاد الأول، ويتبين مما تقدم أن الشيخ محمد العتايي كان في منفاه اختياري منذ 1913 الأكبر لقضية وطنه

وهي قضية رفض «الحماية» ومعارضتها في المؤتمرات، والمحافل بالخارج، والعمل للاعتراف بسيادة المغرب واستقلاله بالرغم من الاحتلال دولي «الحماية» فرنسا وإسبانيا، وخدنة المقاومة المسلحة في الداخل كحركة وطنية تجاهد بالسلاح ضد الأجنبي المحتل، وبالإضافة إلى هذا فإن العتاي أسمهم، باسم المغرب والنخبة الوعية المخلصة من رجاله، في جميع حركات النهضة الإسلامية والسياسية في المشرق خاصة لصالح قضية الحرية التي كانت قضية الساعة في العالم الإسلامي والعربي شرقاً وغرباً وبهذا كله خلد ذكره في سجل التاريخ، واستحق تقدير وطنه والأجيال المغربية التي عاصرته أو جاءت من بعده، ذلك أنه كان من السابقين الأولين في الوطنية، والكفاح، ومن أجل هذا أودي في سبيل الله والواجب الأقدس، فحكم عليه قضاء الاستعمار بالتجريء والمصادرة عقاباً واقتصاصاً، ولكن العتاي لم تلن له قناة، ولم تهدأ له حركة، إذ كان من الرجال الذين صادقوا ما عاهدوا الله عليه وفاء، وصبراً، وثباتاً وتضحية في ساحة الجهاد.

## حركة المطالب الأولى في المغرب

كان المغرب – زمن الحرب العظمى – ثائراً في معظم ترابه الوطني على الاحتلال والاستعمار بواسطة المقاومة المسلحة التي لم تقطع منذ فرض نظام ما سمي «بالحماية» الفرنسية والاسبانية، وكان يتجلّى في المقاومة المسلحة رفض كل احتلال، والتصميم على التخلص من كل استعباد، وحتى في الرقعة المحتلة بالقوة نفسها. كان المستعمر قوي الشعور بأن سكان المغاربة لم يكونوا سوى مغلوبين على أمرهم بالقوة، ومتطلعين لل يوم الذي يمكنون فيه من تحطيم أغلال الاستعباد خصوصاً والمقاومة المسلحة كانت قائمة بجسم إرادة الرفض والتحرر في البلاد.

وفي ذلك الوقت بالذات كان أنصار الاستعمار يتعامون عن هذه الحقائق، ويتطاولون إلى انتزاع حقوق وامتيازات تجعل منهم السادة المسيطرین والتحكمين في البلاد والعباد، وهذا كان الناطقون باسمهم لا يخفون تلك المطامع، فيجهرون أن فرنسا لن تلبث بعد خروجها من الحرب الأوروبية، أن «تنكس» مظاهر الكيان المغربي من سلطنة حكومة مخزنية ومؤسسات دينية، وإدارات مغربية لتقيم على انقضائها كلها نظام الإدارة المباشرة تحت

الحكم الفرنسي وذلك على نسق الإدارة الفرنسية نفسها حتى يصير المغرب أشبه بمقاطعات فرنسا كما كان الأمر في الجزائر.

واشتهدت هذه التزعة الشريرة بين المستعمرين الفرنسيين بعد الحرب، فأصبحت حرباً على الكيان الوطني المغربي المشمول بنظام «الحماية» رامية إلى هذا الكيان والنظام معاً الأمر الذي انزعج له أنصار «الحماية» في فرنسا والمغرب يتصدرهم ليوطى الذي تصدى لتسفيه دعاء الحكم المباشر، والدفاع عن الوضع القائم في البلاد نتيجة المعاهدات، وهكذا أعلن بالرباط في ديسمبر 1919 – بعد عودته من باريس – «أن نظام الحماية ليس مسألة رأي شخص ولا مسألة رأي محلي، ولا مسألة رأي حكومة باريس ذاتها. إن نظام «الحماية» حقيقة واقعة حددتها المعاهدات، وضمتها الدولة، ولا يرتبط بأي واحد منها، ولا بالحكومة الفرنسية نفسها تعديل هذا الأمر الواقع، ونتيجة نظام «الحماية» هي أن يكون المغرب «دولة مستقلة» تضمن فرنسا حمايتها، ويظل المغرب مع هذا تحت حكومة السلطان، وسائراً على نظامه الخاص.

ثم لم يمض إسبوعان على إعلان ليوطى لهذا التصريح حتى سلم إلى السلطان بلافاً حكومياً (ميساج دوكوفيرنومان) وارداً من وزير الخارجية بتوقيعه، ومؤرخاً في 7 ديسمبر 1919، وأهم ما تضمنه: «أريد أن أجدد جلالتكم التأكيدات الملزمة التي لم تزل حكومة الجمهورية تقدمها جلالتكم، من جهة نظام (الحماية) المضمن بالمعاهدات، والمؤسس على سلطة جلالتكم، وإدارة المخزن، وصيانة الأنظمة المتبعه في المملكة الشريفة، واحترام السكان، وفي هذه الدائرة التي لا تمس من أنظمة المغرب الخاصة يضمن المغرب فهو المادي والمعنوي، ويدر أمنه وقوته».

فيهذا حددت فرنسا رسمياً موقفها من حركة أعداء الكيان المغربي في عهد «الحماية» فضمنت له الوجود والاستمرار إلى جانب الكيان الفرنسي الدخيل باسم «حماية» مفروضة، ومهمها يكن من الأمر الطارئ إذ ذاك، فان فرنسا كانت مضططرة إلى إعطاء تلك الضمانات والتطمينات، لأنها كانت مقيدة بمعاهدات شتى دولية وثنائية، ولأن وجودها في المغرب كان باسم الحماية لا غير، ولأن الشعب المغربي كان من شأنه أن يعصف بشكل أو باخر بالوضع الفرنسي القابل للاضطراب والانهيار في مغرب ليس هو تونس، وبالآخر ليس هو الجزائر. ولقد تعرض المغرب أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها لتلك المطامع الاستعمارية الخرقاء في حين أنه كان يستحق على مسامته في الحرب وانتصار الحلفاء أن يعامل بما يرفع عنه سيطرة «الحماية» ويعيد إليه حقوقه الشرعية. في إطار تعاون حر سليم مع فرنسا بدل احتفاظها بالنظام المفروض بمعاهدة 30 مارس 1912.

ولكن فرنسا اعتبرت أن وقوف المغرب بجانبها بجيشه المقاتل، وطائفاته المختلفة إنما كان واجباً على العبد نحو سيده، فلم تفك في تغيير سياستها، والتراجع عن خطتها، فكانت خيبة المغرب شديدة حتى أيقن أن دولة الاستعمار لا يشنها شيء عن موافقة سيطرتها لكنها ناكرة للجميل، وغير معترفة بالفضل لذويه.

ثم مرت سنة على نهاية الحرب، وحلت ذكراتها الأولى فظنها ليوطى فرصة سانحة للتصریح، بما من شأنه أن يلطف تلك الخيبة، ويجعل المغاربة أقل سوء ظن بفرنسا والفرنسيين فخطب في

حفلة الذكرى سنة 1920 قائلًا: «أؤكد لكم أن فرنسا وحكومتها التي أنا مثل لها بينكم لن تنسيا أبداً ما عليها من الدين نحوكم، وإنني أعتقد اعتقاداً جازماً – وفي ضميري ما في ضمائركم من تمنيات أن أول واجب على فرنسا في أداء ذلك الدين المتخلد في ذمتها للأمة المغربية أن تبقى المحافظة التامة على شعائركم الدينية وعوايدكم القومية مع تشريك أعيانكم في الأحكام».

وإن كان لا بد من توضيح هذا القول فنجده فيما صرّح به ليوطى نفسه بلندن في نوفمبر 1931، أمام الاتحاد البريطاني الفرنسي، إذ قال: «إذ كنت ولا أزال دائمًا نصيراً لسياسة «الحماية» المعارضة لسياسة الحكم المباشر، واني أعتقد أن النظام الذي حبّذته يتلخص في بعض كلمات هي : السماح للشعب «المحمي» بالعمل في دائرة تقاليده ومعتقداته، وأنظمته الحكومية، مع الاكتفاء بمراقبة تلك الأعمال التي يمكن أن تسبب اضطراباً في علاقاته الحسنة مع العالم الخارجي ، ويجب أن لا يكون هناك اندماج كاذب».

غير أن كل هذه التصريحات والمواقف لم تقنع الفرنسيين من فرض الحكم المباشر من وراء ستار الاحتفاظ حسب المصلحة، بالهيكل الغربي الذي سخروه طوعاً أو كرهًا لأغراض سياستهم الاستعمارية الخطيرة.

وكان المغاربة على بينة من الأمر، فلم تغرنهم المظاهرة، ولم يخدعوا للأقوال بل كانوا ينظرون إلى الحقائق والواقع، ويستخدمونها معياراً للحكم والتقدير، وعملاً بهذا أخذوا يعملون في كل مناسبة للمطالبة بالحقوق والحرفيات، والدفاع عن كيانهم ضد

الطامعين والكافرسين، وهكذا أقدموا في يونيو 1920 على تقديم بعض المطالب إلى المقيم العام ليوطى بصفته رئيس «الحماية» والمسؤول الأول عن سياستها الباطلة، فكان مما طالب به المغاربة وقتئذ حرية الصحافة، وإصلاح التعليم، وكان هذا نتيجة ردة الفعل الذي أحدهم فيهم خطاب كيبي، رئيس الغرفة الفلاحية الفرنسية، بناحية الشاوية.

وكان من أثر تلك الحركة المطلبية الأولى في نفس ليوطى أن رفع في 3 ديسمبر 1920 إلى حكومته تقريراً سرياً لم يفتضح أمره إلا بعد سبع سنوات حيث نشره كتاب «في المغرب مع ليوطى» مؤلفه ماكس لوكلير، ونظراً لأهميته التاريخية من حيث تسجيل ملاحظات واعترافات، واقتراحات خاصة بذلك العهد، وبما كان يتتبأ به ليوطى من نهضة وطنية مغربية خطيرة على الوجود الفرنسي في المستقبل سالفاً ذلك التقرير في ترجمته العربية كوثيقة رسمية تدين الاستعمار باسم «الحماية» المزعومة. ولما غادر ليوطى المغرب خلفه في الإدارة العامة مثل مدنى لفرنسا هو ستيع الذي اعتبرت الجالية الفرنسية حلوله بالرباط، تحقيق العهد الذي طالما حلمت به، وتطلعت إليه ليكون عهد استيلائها التام سياسياً واقتصادياً على البلاد وذلك بتلبية جميع مطالبه، وإرضاء كل حاجياتها منها كثرت وتضاعفت، وامتدت، لأنها تعتبر نفسها صاحبة الحق، والأمر والنبي دون خالف، ولا منازع، ولن يتم ذلك في نظرها إلا «بنكس» مظاهر الكيان الوطني المغربي من سلطنة، وحكومة مخزنية، ومؤسسة قومية بصفتها غير قابلة للبقاء والاستمرار مع الوجود الاستعماري الفرنسي الذي لا يتفق وأي وجود مغربي شريك

ومضايق، ولو كان شكلياً، ولا حول ولا قوة له ولا خطر فيه،  
ولا آفات.

ولذلك شهد المغرب بعد حلول ستيني فيه تحركات الجالية الفرنسية الطامنة في المزيد من السيطرة والاستغلال، خصوصاً وقد تأكد لها أن ستيني هو رجلها المنشود الذي لا يخالف لها مطلباً، ولا يعصي لها أمراً، فيعطيها ما تشاء أو تهوى ولسانه يهدد هل امتلأت؟ فتقول: هل من مزيد؟ وقد تمثلت تلك التحركات في الإقدام على إعلان مطالبات مشطة، والجهل بمطامع قصوى ب مختلف الوسائل، وباستعمال كل ما في الإمكان من ضغوط حسية ومعنى و لانتزاع ما تريد الجالية وكيف تريد، فتقدمت بعرض مطالبتها بواسطة الوفود على الرباط وباريس، وعقدت المؤتمرات والندوات من أجل ذلك، وأنشأت الأحزاب والمنظمات، وأصدرت الصحف، وعيّنات بسائر الطاقات في المغرب، وفرنسا، وكتلت أنصارها في البرلمان وسائل الأوساط الفرنسية، ولم تدخل جهداً ولا وسيلة في سبيل ذلك. وما بلحت إليه الجالية الفرنسية توزيع المناشير وتعليقها في كل مكان وكلها تعرض ما لديها من مطامع وأحلام ولو ذهبت إلى نهاية الشطط والإفراط، فلم تكن تخسب في ذلك أي حساب لشيء آخر غير ما يهمها ويرضيها. وأمام هذا الخطر المتفاق لم يقف المغاربة ساكنين، ولا متفرجين، ولم يظلوا مكتوفي الأيدي ولا مقيدyi الألسنة، بل واجهوا الموقف الخطير بما في وسعهم من ردود الفعل حتى يوقفوا الشر عند حده، ويردوا الأشرار على أعقابهم خاسرين، وهكذا تولت النخبة الوعائية العاملة منهم تقديم لائحة من المطالب المغربية إلى ستيني نفسه وذلك في 5

نوفمبر 1925، فكان شطر منها يعبر عنها يستأرون منه من أوضاع ومعاملات، والشطر الآخر يعرب عنها كانوا يعتبرونه من حقهم ومصلحتهم في ذلك الوقت. وهكذا أبي المغاربة في المنطقة المحتلة إلا أن يبرهنوا على يقظتهم، وحيويتهم، ومعارضتهم في وقت كانت فيه حرب التحرير بشمال المغرب في أوجها، كما كانت المقاومة المسلحة في المناطق الجبلية وما حولها متواصلة بشدة وبطولة، وكل هذا لم يكن من شأنه إلا أن يثبط الطامعين من المستعمر، ويجعلهم غير مطمئنين إلى سلامة العاقبة، وحسن المصير في المغرب والجهاد والمقاومة.

وتتلخص تلك المطالب في: إصلاح التعليم وتعديمه مع إنشاء مدارس ابتدائية كافية، والتسهيل على أبناء الأهالي في الدخول للمدارس، الثانوية الفرنسية، وإحداث مدارس صناعية وفلاحية، وجعل أحکام عمال الباية غير نهائية، ومنع تقسيم أراضي الجماعات القبلية، وكف الأيدي عن الترامي على الأراضي الأهلية وتأهيل الضرائب عموماً مع تخفيفها على أرباب الحرف خصوصاً، وإحداث ملاجئ خيرية لضعفاء المسلمين من الأحباس الإسلامية. ومع أن المطالب المغربية كانت وقتنى متواضعة ومقتصرة على بعض الشؤون المحدودة فقد برئت على وجود شعور قوي بالحرمان، وعلى نشأة نهضة وطنية تطالب ببعض الحقوق وتدافع عن المصالح في عدة مجالات للحياة المغربية، وكانت هذه الحركةبداية لها ما بعدها، وأهم من التقدم بطالبات جزئية ومهمة في حد ذاتها بدأ التحرك لإسماع الصوت، وإعلان الرفض لسوء التصرف، ومواجهة السياسة المتبعة بالنقد، والاعتراض، وإرادة التغيير.

وبهذا عبرت تلك المطالب عن عدم استسلام الشعب للوضع المفروض عليه من الحكم الأجنبي وعما أخذت تتمخض عنه عزائمه وهمه من ثبات وتطورات، ولا شك أن السلطة الاستعمارية لم تكن راضية عن ذلك. ولا مستهينة بال مجريات التي أصبحت تفاجأ بها من الأوساط الغربية في ظروف كانت الثورة الوطنية التحريرية تشتد وطأتها على الوجود الاستعماري في البلاد، ومن المؤكد أن السلطة الفرنسية أصبحت تواجه إذ ذاك بالإضافة إلى المواجهة في مختلف الجبهات – الحرب الداخلية – حركة ناطقة بتحذير وإنذار موجهين إلى تلك السلطة لتعي بأن الشعب المغلوب على أمره في الرقعة المحتلة لم يزهد في حقوقه، ولم يسلم في مصالحه، ولكي تدرك بأن سيطرة الاستعمار المدعومة بالقوة والجبروت لم تكن مضمونة التأييد بما فرضته من خضوع ظاهر، وخصوصاً قاهر، فالشعب الحر الأبي لم يكن ليقيم على الضيم، وليقبل أن يسام الخسف، وهو الذي عاش طوال تاريخه حرّاً، وسيداً مستقلاً، ورفض الاحتلال رفضاً بالمقاومة المسلحة مدي 37 سنة ضد عدو متفرق.

## مقوّمات الهوية المغربيّة

### الشخصيّة المغربيّة

للمغرب شخصية بارزة منذ أقدم العصور، خلدها له التاريخ، وعملت على تقويتها وصيانتها جميع الدول التي تعاقبت فيه على الحكم، وسائر ما أنجبته أرضه من شخصيات وأعلام في شتى الميادين، وفي مختلف العصور.

وما ترتكز عليه الشخصيّة المغربيّة الحرية الفطرية، حتى أن المغاربة سموا أنفسهم منذ القدم «بالأمازيغ» أي الأحرار.

وهذه الحرية المتّصلة في أعماق النفس المغربيّة، قد خلقت فيها غرائز وجبلات هي الأنفة، والشهامة، والشجاعة، والإقدام، والتضحية في سبيل الحياة الحرة الشريفة فوق أرض حرة منيعة تهون في سبيلها كل التضحيات.

وما قوى تلك الغرائز والجبلات طبيعة الأرض المغربيّة التي مكنت رجالها عبر التاريخ، من الاعتصام بالمناطق الوعرة للدفاع عن أرضهم، وحماية سيادتهم، وصيانته استقلالهم ضد كل دخيل

معتد، وكل مسلط باع، وهكذا فإن الغزاة الأجانب من رومان، وبرتغال، وإسبان، وغيرهم من حاولوا الإغارة على المغرب، والاستيلاء على ترابه، وبسط حكمهم عليه، لم يستطعوا أن يتجاوزوا بعض الشواطئ، ولا أن يتغلوا في الداخل إلا نادراً، ولفتره محدودة، ولا أدل كذلك على طبيعة الحرية في النفس المغربية من أن الأعراف الجزائية كان أقصاها الطرد والتغريب دون عقوبة السجن، لأنها غير ملائمة مع فطرة الحرية التي فطر الله عليها النفس المغربية الأبية.

وما يلقنه التاريخ المغربي من دروس وعبر أنه كلما هجم دخيل على الأرض المغربية هب جموع من في السهول والجبال، والخواصر على السواء للجهاد والفداء ليردوا المعذين على شواطئ البلاد، وكانت هذه «الحركات» – كما تسمى في العرف المغربي – حروباً دفاعية مشروعة، وتحريرية مقدسة، وهي خير دليل على ما في النفس المغربية من وعي وشعور بالأخوة والتضامن في السراء والضراء ضد كل من يريد شرًّا بالوطن وأهله، وهذا ما يعبر عنه «بالضمير الوطني»، ومن أروع ما تجلّى فيه كل هذا معركة وادي المخازن التي اندر فيها جيش البرتغال ومعه الغزو النصراني إلى الأبد، وفي هذا كتب أحد المؤرخين الفرنسيين، «ليفي بروفانصال» في كتابه عن المغرب تاريخياً، وجغرافياً، واقتصادياً، الصادر في 1935 تحت عنوان: «يقطنة الشعور القومي ورد الفعل الديني»، حيث «أن البلاد بأجمعها قامت قومة رجل واحد ضد الغزاة، فظهرت الجهاد أو الحرب المقدسة إذ ذاك لأول مرة، بمثابة وثبة وطنية إجتماعية».

وإذا أضيفت إلى ذلك عناصر أساسية أخرى هي :

- 1 – الإسلام المتغلغل في النفس المغاربية حتى جعل من المغاربة جند الله الغالب برأً وبحراً.
  - 2 – روح الحضارة التي تطبع حياة الفرد والمجتمع في المغرب.
  - 3 – التمسك بالتراث والأصالة.
  - 4 – الاتصاف بخلق الأكابر والأسيداء.
- أدركنا أسرار المناعة والغيرة القومية اللتين امتاز بها المغرب والمغاربة على مر الدهور، وتعاقب الأجيال.

### القومية المغاربية

تبين مما أوردناه سابقاً بإيجاز أن القومية المغاربية عريقة ومتّصلة في نفوس المغاربة أجمعين.

ولم تزدد مع الزمان إلّا قوة، وصلابة، وثباتاً، وقد كانت عند المغاربة قديماً وحديثاً السلاح الذي لا يفل، والطاقة التي لا تهـن، خصوصاً في ساعات الشدة والأزمة، وهذا ما أدركه واعترف به سائر الكتاب والمطلعون من الأجانب عامة، والفرنسيين خاصة، فقد كتب أحدهم، وهو الأستاذ الباحث المطلع «ليفي بروفانصال» أن المغرب كان على مدى خمسة قرون، البلد الإسلامي الوحـيد الذي يشعر بأنه يؤلف أمة، مع أن هذه الفكرة لم تكن واضحة كل الوضوح، ولقد كان يشعر بوحدته السياسية والجنسية كما أنه شاهد ولادة الشعور القومي الصادق (جريدة لوموند، 30 يونيو 1953).

وعلق على هذا كاتب إنجليزي قائلاً: «الحق أنه لوم يكن المغرب كذلك، ولو أن المغرب لم يكن قد حقق «شخصيته» كدولة أو كأمة، فكيف نستطيع تفسير استمراره بلداً قائماً مدة اثني عشر قرناً؟ وكيف يمكننا أن نعمل انفراد حضارته واستمرارها، ومعارضة البلاد بأكملها تقريباً للاحتلال الفرنسي، وكيف نوضححقيقة أن المغرب هو البلد الوحيد ذو الثقافة العربية الذي قاوم العثمانيين، وظل مستقلاً أربعمائة سنة بينما كانت البلاد العربية جماء خاضعة للحكم التركي؟ (روم لاندوا، تاريخ المغرب في القرن العشرين) وكتب أندرى جولييان: «إن المغرب هو القطر الوحيد بين الثلاثة أقطار في الشمال الأفريقي الذي تبرز شخصيته الطبيعية أوضاع بروز..».

وبالرغم أن المعارك المزمنة بين المنطقتين المنافستين باستمرار، وهم الشمال البحري المتوسطي (إمارة فاس) والجنوب الأفريقي المستند على الواحات (إمارة مراكش) فقد تحلى، بخلاف ما كان عليه الأمر في الجزائر، ثبات واستمرار دولة مغربية» (أفريقيا الشمالية في مسیرتها ص 125 و 126).

وقد ورد في خطاب ليوطى بتاريخ 29 فبراير 1916:

«بينما وجدنا أنفسنا في الجزائر مواجهين لشتيت حقيقي من الهباء المثور، ولحالة عدمية الكيان كان الحكم الوحيد فيها يتتألف من حكم الدياي التركي الذي انهار فور وصولنا، قد وجدنا أنفسنا في المغرب - على عكس ذلك - أمام مملكة تاريخية مستقلة وغيريرة على استقلالها إلى النهاية القصوى،

ورافضة بإصرار لكل خضوع وعبودية، وقد كانت إلى السنوات الأخيرة ذات دور هام كدولة قائمة منتظمة، ومتوفرة على تراتيب إدارية ووظائفية، وعلى تمثيل في الخارج، وعلى هيئات اجتماعية أكثرها لا يزال موجوداً بالرغم عن العجز الحديث الذي طرأ على السلطة المركزية، تذكروا أن في المغرب عدداً من الشخصيات، بعضها لا تزال على قيد الحياة كانت منذ ست سنوات سفيرة المغرب المستقل في برسان بيطير سبور، ولندن، وبرلين، ومدريد وباريس. يرافقها كتاب وملحقون من ذوي الثقافة العامة، وتفاوضت ندّاً لتدّ مع رجال الدولة الأوروبيين، وتتوفرت على إدراك وفهم للشأن السياسي».

ومن أشهر تصريحات ليوطى: «كلما خالطة المغاربة، وكلما عشت في هذا البلد، ازدادت اقتناعاً بعظمة هذه الأمة، بينما لم نجد في نقطة أخرى من شمال إفريقيا سوى شتى اجتماعي ناشيء عن حركات فوضوية ماضية وعجز السلطة، أما هنا (في المغرب) بفضل دوام واستمرار السلطة كما ضممتها الدول الحاكمة المتعاقبة بكيفية غير منقطعة، ويفضل الاحتفاظ، بالرغم عن الشورات والتمردات، بالمؤسسات الأصلية، قد وجدنا أمبراطورية مجهرة ومعها حضارة زاهرة وعظيمة».

وفي موطن آخر قال ليوطى: «أضف إلى ذلك أن عامة الشعب سلبية من الجمود.. فهي عاملة، ونشطة، ومتعطشة إلى العرفان، وقابلة للتتجديـد» كما قال في تقرير للحكومة الفرنسية سنة 1920.

«هنا وجدنا دولة وشعباً، حقيقة أن المغرب كان يمر بأزمة فوضى ، ولكنها كانت أزمة طارئة نسبياً وأكثر حكومية منها اجتماعية ، وإذا كان «المخزن» عبارة عن واجهة فعل الأقل كان ثابتاً على قدميه أو يكاد ، ويكتفي أن نرجع إلى ما قبل هذا بسنوات قلائل لنجد حكومة فعلية تمثل في العالم دوراً بارزاً كدولة ذات وزارات كبرى ، وسفارات تعامله مع رجال دولة أوروبيين وبعضهم كانوا (أي في وقت فرض الحماية) أو لا زالوا على قيد الحياة».

فكل هذه التصريحات والاعترافات – وهي قليل من كثير – من شخصيات رسمية فرنسية طالما خبرت المغرب والمغاربة كدولة وأمة تدل – إن احتاج الأمر إلى دليل – على أصلالة القومية المغربية ، ومظاهر تجليها ، وخصائص كيانها ، وعناصر حياتها ، ووسائل قوتها ، وما ثرها الخالدة منذ المغرب ، وعبر تاريخه الطويل المجيد .

وكل تلك النصوص الفرنسية برهان قاطع على أن المغرب كان ، في وقت نكبه بالتدخل الأجنبي ، جديراً كقطر ، وأمة ، ودولة ، بكل تقدير واحترام ، كما أن تلك النصوص نفسها تقوم حجة قوية على فرنسا التي اعتدت على ترابنا الوطني ، وسلبتنا سياستنا واستقلالنا بتواطؤ مع الدول المنافسة لها في الاستعمار.

وأخيراً ، فإن تلك النصوص والشهادات تفسر لماذا رفض عبد الحفيظ «الحماية» الأجنبية ، ولماذا عارضها وقاومها كمغربي وكسلطان ، ولماذا أثار الشعب في فاس ، عاصمة المغرب الحر المستقل ، وكذلك في غير فاس من السهول والجبال ، على الاحتلال

الأجنبي المستر وراء «الحماية» المزعومة، وخدعة «الإصلاح، والتمدين» .. بالرغم من أنوف المغاربة الرافضين تمسكاً بحرি�تهم، وسيادتهم، واستقلالهم كشعب لم يعرف في تاريخه الذلة والخضوع، والتبغية أبداً.



## كيف بدأ الشعب يتحرك

ما كادت تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى أخذت بوادر النهضة، وعلامات المقاومة السياسية تظهر في صفوف الشعب المغربي ضدّ الاحتلال، بينما كانت المقاومة المسلحة متواصلة في غالب الوطن جباله وسهوله.

ودل كل ذلك على أن الشعب المغربي، وإن غلب على أمره في مناطق الاحتلال الأجنبي، كان محتفظاً بمعنويته وحيويته، ومتواصلاً للنهوض والمسانحة متى سُنحت له الفرص، ووُجد إلى الانطلاق سبيلاً.

ومثال هذا ما حادث في الرباط - عاصمة «الحماية» الفرنسية - وكذلك في سلا أو ما كان يسمى إذ ذاك بالعدوتين من تحرك بمناسبة فرض ضريبة «الكتاب» (مفرد «كيب» وهو السترة من خشب أو غيره تعلو باب المنزل أو الدكان من الخارج للوقاية من المطر والشمس) وذلك أن سكان المدينتين تجمهروا بباب دار المخزن، فاقتحموها للمناداة في رحاب القصر بفرض الضريبة، وكان رد فعل السلطات الاستعمارية سريعاً وعنيفاً حيث أُلقي

القبض على عدد من وجهاء المدينتين وأعضاء مجلسي بلدتيهما، وحدث ذلك لما عرضت عليهما الضريبة، فأجابوا باستنكارها، وما قاله عبد الله بنسعيد: هذا مصدق القرآن الكريم: «حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» صدق الله العظيم، فامتنع الجميع من المصادقة عليها، وأوزعوا إلى جموع الشعب بتحرير العرائض المستنكرة لها، ففعلت غير هيبة ولا وجلة، كما أقدم الناس على التوافد بل على التظاهر احتجاجاً مما أدى إلى الاعتقال والتفوي، وكان من أوذوا في سبيل تلك الحركة عبد الله بنسعيد الذي كان في الماضي نائب الحاج محمد الطريس بطنجة، والذي استقبل بها غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا أثناء نزوله زائراً سنة 1905 وقد نفته السلطة الفرنسية إلى وجدة وكذلك الحاج بنعيسى الحلو الذي نفي إلى آسفي، وهو من سلا، أما الذين أوذوا في الرباط فنذكر منهم: الحاج محمد البحراوي الذي نفي إلى الصويرة، وال الحاج أبو بكر بلكورة، والمحجوب الأزرق، وال الحاج المعطي جوريو الذي نفي إلى طنجة، وقامت الحركة التي أدت إلى اتخاذ هذه الإجراءات التعسفية ضدّ بعض علية القوم بسلا والرباط في بحر سنة 1339 هـ (1921م). وقد حدثني الحاج أحمد معنינו عن ذكرياته في ذلك العهد فقال: كنت تلميذاً، «بالمسيد» (الكتاب القرآني)، وبينما نحن منهمكون في القراءة إذ ورد علينا ثلاثة شبان على رأسهم عبد الرحمن حجي، الأديب الشاعر، ومعه عبد الكريم العلو، ومحمد العلو، فطلبو من «الفقيه» (معلم القرآن) أن يغلق السيد ليخرج التلاميذ إلى الشارع، وفوراً أجب، فأمر تلاميذه بالخروج. فخرجنا في حالة يرثى لها، منا من حمل حذاءه في يده ومنا من خرج

بلوحته، وسرنا في الشارع الذي كان مليئاً بالبشر، الكل متوجه إلى باشا المدينة الحاج محمد الصبيحي منزلاً، أما نحن الصغار فلم نكن نعرف الغاية، فندخل بين الناس ونحاول معرفة ماحدث حتى بلغنا باب المنزل البشوي، والجميع في حالة سيئة من الغضب والسطح، والشيخ الحاج علي عواد راكب على بغلته وهو يصرخ: أطلقوا الرجل المؤمن من الأسر، انه حر، ولا سلطة لأحد عليه، ما هذا المنكر؟ إلى غير هذا من كلام الاستنكار وعند اجتماع الناس وتجمهم هم برب الشاب عبد الرحمن حجي خطيباً فيهم، فبكى واستبكى، وطالب بالإفراج عن المحتجزين، وقابل الباشا خطابه بالترحاب قائلاً بأن الرجلين أمانة بيده من لدن صاحب الجلالة السلطان، ولا يلحقهما ضيم ولا يمسهما سوء ثم طلب من الحاضرين التفرق بهدوء وسلام.

وقد كان رد فعل حادث «الكتاب» في الوسط الأهلي مثار شعور وطني، وتظاهر سياسي تحلى كلّاًهما في الحركة الاحتجاجية التي نظمها تجار الرباط على فرض ضريبة على «الكتاب» التي تعلو الدكاكين للوقاية من الشمس والمطر.

وبتلك المناسبة فاضت قرائح الشعراء بشعر وطني وسياسي استنهاضاً لهم وبثاً لروح النضال، ومنهم الشاعر محمد الجزواني الذي نظم قصيدة حماسية راجت كنشيد في أوساط الشباب، ويقول فيها:

زمان المجد هل لك أن تعودا  
وتنشر فوق مغربنا بنودا؟

نجد في تحيتها الجدودا  
آيات نخلدها نشيدا

عجب أن ننام ولا نئن  
ومنحرنا به ظفر وسن  
ونصل في الحشاشة مستكنا  
ونحن في مضاجعنا رقودا

أبعد العز هل ترضون ذلا  
وهل ترضون بعد العلم جهلا  
فهلا يا شباب الغرب هلا  
خلقتم منكم نشأً جديدا

أبعد جلالنا نرضى الهوانا  
أينعم في أراضينا سوانا  
أيعلو بالمعارف من عدانا  
ونبقى في جهالتنا خودا

حانك يا شباب الغرب هنا  
فإن رجاءنا فيك استتبنا  
فأيقظ من سبات النوم شعبا  
يكاد الجهل يجعله حصيدا

منار العلم في الظلماء باد  
فسر في الشعب في النهج الرشادا  
وعوده الثبات على الجلاد  
عسى ماضي السيادة أن يعودا

فيا وطناً على الأوطان يعلو  
 إذا يوماً بنوك به استغالوا  
 وكلهم برأيتك استظلوا  
 يكون لغربنا يوماً سعيداً

فانصرف الناس كما طلب منهم، ولكن بعد يومين بلغنا أنها  
 بقيا في الحجز إلى أن نفيا، ثم ألقى القبض على عبد الرحمن حجي  
 وحكم عليه بخمسة عشر يوماً من السجن، وأليس كيساً (خيشة)  
 من المش، وألزم بالخدمة في ترصيف الشارع (ضرب المركز)، فكنا  
 نذهب إليه، نتقابل مع من كان يعلمونا الأناشيد الحماسية الوطنية  
 كنشيد سعد زغلول، الذي من أبياته:

فليحيى سعد ومن معه

ولتحيى ضحايا الحرية

وكتشيد الزعيم السوري عبد الرحمن الشهبندر، الذي  
 مطلعه:

يا ظلام السجن خيم  
إننا نهوى  
الظلاما

وبتلك المناسبة للحركة الاحتجاجية الشجاعة وضع الشاعر  
 الكبير محمد الجزوبي الرياطي نشيد الشباب المذكور. ومن هذا  
 النشيد تبع الروح المغربية الآية الواثبة، التي لم تستسلم وإن غلب  
 المغرب على أمره بقوة السلاح، بعد التآمر الاستعماري لدول البغي  
 والجبروت في ذلك العصر، وهكذا بقى يراود تلك الروح الحنين

إلى الأجداد السالفة من حضارة وعرفان، وسُؤدد وحرية، وسيادة واستقلال.

وهكذا كانت حركة سلا والرباط في 1921 قائمة على رفض الضريبة، لا مجرد الاعتراض والاحتجاج، بل بالظهور ضدّها، مما أدى إلى اعتقال ونفي الشخصيات المترمعة للحركة التي تفجرت معها الطاقات الشعبية، وبرزت بها المعارضة السياسية ضدّ تصرفات السلطات الفرنسية، وقد تمثل في أصحاب الحركة، وضحايا القمع الاستعماري، الرعيل الأول من الوطنيين المناضلين، وكان يتألف من ذوي الحبيبات في الوسط المغربي، كما مثل عنصر الشباب فيه الوطني الغيور عبد الرحيم حجي خطيب في جموع الشعب، وبالإضافة إلى ظهور الخطابة السياسية بتلك المناسبة تفتقت الحركة الاحتجاجية عن أدب سياسي وشعر حماسي يفيضان بالشعور الوطني، ويعبران عن روح النهضة والوثوب، وينشران الوعي والغيرة في النفوس، ومن بين الشعراء الذين فاضت قرائحهم بالقصائد الوطنية الرائعة، الوطني الغيور محمد الجزولي الذي أثبّتنا قصيده الحماسية التي استهض بها الهمم، واستفز بها العزائم، وبث بها الروح الوطنية مساهمة منه في الحركة وتأييدها، وقد انتشرت كنشيد في الأوساط المغربية عامة، والشابة منها خاصة، فكانت القصيدة صرخة صادرة من أعماق نفس غيورة على الوطن وأهله، ونداءً حاراً إلى شباب المغرب ليكون نشئاً جديداً يضطلع بمهامه ومسؤولياته، ومن غير شك أن تلك الحركة أغنت الأدب المغربي وطنياً وسياسياً، بما كان للشعراء أمثال الجزولي من جولات وصلوات في مجال الإنتاج والجودة، وكل هذا كان في صالح الدعوة الوطنية الفتية، والمعارضة السياسية الناشئة.

## محاولة إصلاح التعليم الأصلي في المغرب

كان عدد الشبان المتعلمين المغاربة في الماضي محدوداً في كل مدينة وقرية، وكان التعليم مقتصرأ على الذكور دون الإناث إلا نادراً جداً، وقد جرت العادة منذ القديم أن يتعلم الصبيان «المحظوظون»، وهم أقلية بكل مكان في الكتاتيب القرآنية المسماة «بالمسايد» وكان التعليم فيها مخصوصاً في حفظ القرآن، وقلما كان يسمح بحفظ بعض «المتون» الدينية لابن عاشر، وال نحوية والأجرامية، وكانت الفلة كذلك هي التي تتم حفظ القرآن فتعتبر من «حلته» وقد تكتفي بهذا أو تتجه إلى المزيد من العلم فترتاد حلقات الدروس التي يتطلع بها الفقهاء في المساجد والزوايا حيث لم توجد معاهد معدة للتعليم أو في القرىين بفاس، وجامع ابن يوسف براكش وكانت القرىين - نظراً لماضيها العلمي المجيد، ولأهمية العلوم والعلماء فيها، وللمكانة العلمية التي يكسبها كل متخرج منها - هي أشهر المعاهد وأعظمها استيعاباً لطلبة العلم من أبناء المدن (الحضرىين)، وأبناء البوادي (الأفاقين)، وكانت للقرىين ملحقات لسكنى الطلبة تسمى بالمدارس ويسمى طلبتها «بالمدارسية» وهي مدارس العطارين، والشراطين، والصفارين،

والأندلس، والمصباحية، والعنانية، وباب الكيسة وكانت هذه المدارس السكنية بمثابة أقسام لما يسمى اليوم بالحي الجامعي، وكانت السبع مدارس بفاس تشمل على 396 غرفة 419 طالباً في 1925، وكانت السكنى مجانية، كما كان كل طالب يأخذ خبزة في اليوم تبرعاً من الأحباس، وتأوى كل واحدة من المدارس طلبة من قبائل معينة، وهكذا كانت بعض المساجد أو الزوايا تقوم بدور المعاهد كما كانت القرويين المركز الجامعي المختص في تنقيف طلبة العلم المغاربة في علوم الدين، وغيرها من مواد التعليم الأصلي التقليدي.

وكان الطلبة الأفاقيون يتلقون أحياناً العون من بعض سكان فاس، فكان هؤلاء يخصصون لبعضهم خبزة يومية (الربة)، كما كانوا يرسلون في بعض المناسبات والأفراح شتى الأطعمة لمدرسة باختيارهم. وفي كل سنة كان السلطان يمنح الطلبة «صلة» نقدية بلغت في 1924 ثلاثة عشر ألف فرنك، عشرة منها للأفاقيين، وثلاثة للحضرىين، وكان بعض الطلبة يستعينون على تحسين ميزاتهم بقراءة «الحزب» في بعض المساجد أو المناسبات الاجتماعية.

وكان بعض الطلبة يتعاطون دروساً خارج القرويين في مساجد وزوايا أو في القرويين نفسها في غير الأوقات المخصصة للدراسة العادية.

و واضح ما تقدم باختصار أن التعليم التقليدي المغربي قلما كان يتجاوز علوم الدين والنحو، فكان لا يخرج غير الفقهاء

والنحاة، ومن هذا ندرك نوع الثقافة التي كانت منتشرة في المغرب قديماً بين طلبة العلم عامة، وقليلًا هم الخواص الذين كان يسعدهم الحظ لتجاوز ذلك الإطار، والاعتناء بعلوم غير التي جرت العادة بتدريسها في المساجد والقرويين، وكانت أساليب التعليم لا تخرج عن الحفظ، والمراجعة، والتلقين، وقيمة كل طالب بما يحصل عليه وتحسناته معتمداً في هذا على ذاكرته وذكائه، واجتهاده، ومواضيبيه، وإمكانياته، وصلاته بالعلماء، وما كان ينقص التعليم القديم انعدام الامتحانات، الأمر الذي كان لا يبعث على المنافسة العملية بين الطلبة، فكل ما كان يمكن للطالب أن يحصل عليه «الإجازة» من أستاذ أو أكثر متى رغب فيها.

وكل هذا السيء الذي آلت إليه الدراسات المغربية التقليدية جعل الحياة الفكرية وقئلاً ضعيفة، خصوصاً لما قلت الدروس سنة بعد أخرى، وأخذ الطلبة يهجرن أماكن الدراسة وكان من شأن هذا أن يبعث على الإشراق، وعلى التفكير في انداد القرويين خاصة التي كانت بمثابة معهد جامعي تشع منه المعرفة على ربوع المغرب حواضر وبواقي .

**وفعلاً أدى الاهتمام بحياة القرويين إلى التفكير الرسمي في وسيلة العلاج، وكان الأمر يتعدد بين التوجهين:**

1 - إما ترك القرويين تسير في طريق التلاشي والفناء مع الزمان، وفي هذه الحالة يترك للأحداث أن تعملها، بل تعان على هذا حتى تؤدي إلى نتيجة المتوخّة، وكان ذلك الاتجاه رائجاً في بعض الأوساط الإدارية الفرنسية لأسباب شتى ترجع كلها إلى

القضاء على القرويين كحصن للإسلام والعرب، وكان أنصار هذا من غلاة المستعمرات، المبشرين، العلمانيين؟

2 – وإنما المحافظة على القرويين مع إصلاح التعليم فيها بالتنظيم والتجميد وفق ما يتطلبه العصر، وتسمح به الظروف، ويتفق مع التقاليد، ولم يعارض الفرنسيون مبدأ الإصلاح مفضلين الإبقاء على مركز شهير للدراسات الإسلامية، يظل متلقى الطلبة من مختلف جهات المغرب، ويسهل مراقبة هؤلاء والعمل لتوجيههم معنوياً حسبما تقتضيه مصلحة السياسة الفرنسية، كما أن الفرنسيين أرادوا دفع التهمة التي قد توجه لهم بالعمل على تلاشي القرويين ان هم تركوها تسير في طريق الإهمال الذي يفضي بها إلى الانهيار، وما كان تعرضهم لهذه التهمة تقاعس الاحباس عن شد أزر الطلبة والعلماء مادياً ومعنوياً، لأنها تحت الرقابة، بل السيطرة الفرنسية التي كانت قد تصرفت في تسخير أمورها بما ينحرف بها عن أهدافها الأصلية، ويسخرها سرّاً، ومن بعيد لصالح السياسة الاستعمارية، فلو لا هذا لتحسن سكني الطلبة في «المدارس»، ولتوفرت لهم بيئة صحية في كل واحدة منها، ولرغد نسبياً عيشهم فيها، لأسباب غير خفية الحالة المادية للعلماء العاملين بالقرويين المزيد من النمو والازدهار بدل التقهقر والانحطاط، ذلك كان الإصلاح رهيناً بالسلطة الحاكمة الأجنبية المسئولة عما أصاب القرويين في عهد «الحماية» من تأخر وتدھور، وكلما حاول الفرنسيون لأسباب غير خفية الاعتذار بدعوى أن أمر القرويين لا يعنيهم بالذات بل يعني المغاربة المسلمين مباشرة كانوا يجاذبون بأن زمام الأمور كلها في البلاد بأيديهم، وبأنهم يحملون مسؤولية

الشؤون العامة جميعها، فلا عذر لهم في اتخاذ موقف اللامبالاة أو  
الحياد من قضية الإصلاح.

ولهذا عمد دعاة الإصلاح من وجهاء وعلماء فاس إلى توجيهه  
عريضة المطالبة به للجزائر حاكم الناحية وذلك في غشت 1921،  
حسب مصدر فرنسي ويقال فيها إن الساعة تختم علينا أن نطرق  
بابكم لنعرض عليكم هذه القضية التي أصبحت من أهم  
الضرورات والتي هي في حاجة إلى أن تقوم على أساس متينة،  
فليست هي بقضية عوいصة ومعقدة، وقد سوريتم مشاكل أهم تتعلق  
بالجحيم، والمالية، والتشريع، فبالأحرى أنكم لا تعارضون تقدم  
ولا ازدهار العلوم الإسلامية، ونرجو من الله أن يتسم إنجاز هذا  
الإصلاح تحت إشرافكم ويساعدكم حتى يكون لكم الفضل في  
هذا وأخيراً تدبر الفرنسيون مسألة الإصلاح من الوجهة السياسية،  
وعلى ضوء مصلحتهم فأدركوا لتلبتهم لطلبه أنه ليس من شأنها إلا  
أن تحدث أحسن الآثار في النفوس بشمال أفريقيا كله وحتى  
بالمشرق، الأمر الذي يفيد سياسة التقارب الفرنسي الإسلامي، كما  
أن الإصلاح يمكنهم من تلافي هجرة الطلبة من أبنائهما من أبناء  
العائلات الثريات المغربية إلى المشرق لأنذ العلوم المفقودة وقتئذ في  
القرويين، وبذلك لا يقفون مكتوفي الأيدي أمام إقبال الشباب  
المغربي على الأزهر، مثلاً للارتواء من معينه، ومن آفات إقامة  
الشباب المغربي بصر في نظر الفرنسيين تعرضهم للتأثير بسائر  
التيارات الفكرية، والسياسة لدعوة الجامعة الإسلامية، والرابطة  
العربية، والحركة الوطنية التحريرية، وكراهة الأجنبي، والنفوذ  
الإنجليزي فجميع هذه الآفات تكمن في هجرة الطلبة، وليس لها

من سبب سوى تفاسُس الفرنسيين عن الإصلاح المطلوب.

وبالإضافة إلى هذا اعتبر الفرنسيون أن القرويين بعد إصلاحها سيصبح التعليم فيها معدلاً للتعليم الثانوي والعالم

العربي، الفرنسي في المغرب، وبما أن هذا التعليم يلبي حاجات شطر من السكان يتالف من المتعلمين إلى التطور السريع العصري فإن الشطر الآخر الأكثر عدداً في المدن والبواقي يظل لعدة أجيال متمسكاً بأفكاره ونظرياته التقليدية لا ينزع إلى التطورات والتحولات السريعة أو على الأقل لا يوليه أي اهتمام، مفضلاً الحياة في إطار مؤسساته التقليدية، وقد رأى الفرنسيون أن عليهم كذلك واجباً نحو هذا الشطر من السكان وذلك بإرضاء مطامحه المشروعة بقدر ما يتلاءم تماماً مع مصلحتهم، كلما اتهموا بأنهم يصنعون شباباً ثائراً «جون ترك» ويفتحون أخطر السبل والمسالك، أمكنتهم أن يعترضوا على هذا بإظهار القرويين في طور الإصلاح والتجديد، وبصفتها منبت المثقفين والعلماء الذين هم أقرب إليهم من أولئك الشيوخ القدامي، وهكذا تبرهن الحماية في نظرهم – على أنها تهم بسائر طبقات المجتمع المغربي على قدم المساواة، وبهذا توطد استقبال المستقبل، وفكير الفرنسيون أنه في حالة ما إذا كانت كل هذه الاعتبارات الإيجابية غير مقتنعة فهناك اعتبار سلبي حاسم، وهو أن القرويين تحياز أزمة عسيرة جداً، وهذه الأزمة إذا ما تواصلت وتفاقمت فإنها لا تؤدي حتى إلى فناء القرويين، وإنما يتولد عنها رد الفعل حينما يبلغ الشر مداه، ذلك أن المجتمع المغربي في رأي الفرنسيين، وبالأخص المجتمع الفاسي، تستحوذ عليه رغبة التطور التي تعمل عملها فيه بقوة وتأثير، خصوصاً وهو يشمل

عناصر جد ذكية، ونشيطة، وخبيرة بفضل أسفارها في اوروبا والشرق، ومطالعتها في الصحافة العربية لأهم القضايا العصرية، بحيث يمكن التنبؤ بالوقت الذي تمس فيه الحاجة داخل القرويين إلى الإصلاح، كالذي نال الكتايب القرآنية، وهي التي تحول وسط تحمس الجميع وينتهي النجاح إلى مدارس متطورة، وهكذا يكفي أن يقوم بعض الوجهاء والعلماء باستغلال الحالة لينطلق التحول بقوة وسرعة الصاعقة، وفي هذا اليوم تفلت القرويين من أيدي الفرنسيين، وتتفتح فيها روح جديدة ومزعجة لا سيل لها إلى قلعاها، وبما أن أغلب أساتذة القرويين وجميع وجهاء فاس يتحدثون بكل إلحاح عن ضرورة إصلاح جامعتهم فيمكن التكهن بحدوثه في مستقبل قريب.

ولهذا كله رأي الفرنسيون من أنصار الإصلاح على النسق الملائم لسياستهم أنه لا بد من القبض على زمام الحركة قبل فوات الأوان، وفي بداية انطلاقاتها، وفي الوقت الذي تتجه فيه الرغبة إليهم بالتدخل والمساعدة وحيث لا زال الأمر ممكناً، ولهذا أذتهم إمساكه ليوجهوه في الطريق الملائم، ويوقفوه عند الحاجة، وبكلمة واحدة استنتاج الفرنسيون أن تختتم عليهم الاشتغال بتطوير القرويين، لأنهم إن لم يفعلوا هذا أنفسهم فإن التطور يتحقق دونهم، بل ضدأ عليهم.

ونتابع عرض وجهة النظر الفرنسية، كما ورد الإفصاح عنها بكل وضوح ودقة بقلم كاتب فرنسي خبير من كبار رجال «الحماية»

وملهمي السياسة في ذلك الوقت بل العهد، لندرك ما حمل الفرنسيين وقتئذ من بواعث وأغراض على الإصلاحات الأولى المنجزة في القرويين.

وبعد أن قبل مبدأ الإصلاح تساعل الفرنسيون عن روح وكيفية تدخلهم، وبما أن العالم المثقف المغربي كان إذ ذاك ذا طابع ديني، وأن هذا الطابع الأساسي لا بد أن يعمد بعد التحول، ويحتفظ بقوة تأثيره أمداً طويلاً، فإن قضية القرويين قضية دينية مثلها هي قضية جامعية، بل ربما كانت دينية أكثر منها جامعية، بحيث لا يمكن أن يكون أي تناسب أو مقارنة بين المؤسسة الإسلامية العتيقة التي تهيء الشبيبة المغربية مباشرة في دروسها أو بطريقة غير مباشرة خارجها، وبين الأجيال المتكونة في المدارس الحديثة، والمتوجهة في خطوات مستمرة نحو العصرية والتتجدد، فهي بفضل تعليمها الأوروبي، وثقافتها العلمية، واحتکاکها بالأجانب تتحرر من شتى الأفكار الباطلة، وتقوم المجهودات العلمية الأولى في المغرب، ورأى الفرنسيين أن الكمال هو أن ينبع الإصلاح من داخل المجتمع المغربي وينبعث من الجهد المتضادرة للجامعة و «المخزن»، غير أنهم اعتبروا أن «المخزن التزم حذراً غريباً من فاس، ولهذا ترك الأحداث تسير سيرها، أما هيئة العلماء فينبغي النظر إليها من وجهين: عجز الملتحين -القدامي، وإصلاح ناجز، وسريع، وشامل، من لدن المجددين، ولذلك فإن الإصلاح لا يمكن أن ينبع من داخل الجامعة القروية أو على الأصح من مجلس إدارتها، لأن الشيوخ المحترمين المسيرين لها يثنون من تصارييف الدهر، انحطاط الدراسة، وفتور همة الطلبة، موجهين اللوم أحياناً لأنفسهم أن

دروسهم لم تكن على أحسن قيام، ولكنهم عاجزون في نفس الوقت عن اتخاذ مبادرة التجديد الذي ليسوا على بينة من أمره، كما لا يملكون وسائل تحقيقية ولا يتوفرون ولو على إرادته الصرحية، وبالإضافة إلى هذا يشعرون دون ما اعترف بتأنيرهم الفكري، ويحسبون أن كل تجديد شر على نفوذهم وسمعتهم، وهذا يتخلون عنه «للمخزن» بل «للحماية» متمنين التدخل الفرنسي، ومتخوفين منه كذلك. وبخلاف ذلك فإن كثيراً من الأساتذة الشبان والكهول، وكذلك من الطلبة يقومون برد فعل قوى، ويؤمنون بأفكار عملية، ولكنها في الغالب متسمة بعصريّة متطرفة، وبمثالية غير ذا أساس عملي، فهم يجهرون بأن مناهج أدباء العلم لم تعد كافية، وأن العصر يتطلب دراسات، وبرامج، وأساليب تكون فكراً الإنسان وقدرته العقلية بدل حشو دماغه، فإن رأساً صالحأً أفضل من رأس محتلٍ، ولم يكن للفرنسيين أن يتدخلوا إلا من الخارج، وبواسطة. وهنا تتبعي الإشارة إلى أن حركة الإصلاح في القرويين كانت في الوسط المغربي متأثرة بحركة الإصلاح في جامع الأزهر الذي كان دعاة الإصلاح المغاربة ي يريدون أن يتخذوه قدوة ومثالاً، ذلك أنه بعد أن أدخل إصلاح جوهرى على التعليم والتنظيم بجامع الأزهر بإحداث كليات متخصصة، وتنظيمات ملائمة للعصر، كان لهذا وقوعه وصداه في المغرب، فأخذت الطبقة الناهضة المثقفة خصوصاً من الشبان والعلماء المستنيرين تتجه بارائهم وأمانتها إلى تطوير جامع القرويين على النسق الأزهري بقدر الإمكان وكثير الحديث وقتئذ حول هذه الأمانة الغالية في الأوساط المثقفة، وجعلتها الحركة الوطنية الناشئة من مطالبه المحققة، وانتهى كل

هذا بحمل الأوساط الرسمية على المبالغة بإدخال شيء من التنظيم والإصلاح على التعليم بالقرويين وذلك لأسباب واعتبارات سياسية، هي الإسراع بإصلاح محدود ومتواضع للقرويين حتى تفرض السلطة تدخلها في شؤونها وتحاول الحيلولة دون اتجاه الأنظار إلى الحركة الأزهرية وتقطع الطريق على من يسمع من الطلبة إلى التوجه لمصر قصد الانخراط في سلك التعليم الجديد بالأزهر، كما تحاول الأشعار بأن حركة الإصلاح قد أخذت تسير في مجال التعليم الديني سيرتها الأولى، ومن شأن هذا أن يخدم سمعة ودعاية الفرنسيين في المشرق العربي، وهكذا كان ذلك الإصلاح الهزيل، في واقع أمره منطويًا على أغراض قريبة وبعيدة غير خفية.

وأول ما تناوله هذا الإصلاح، إبعاد كبار الشيوخ من العلماء عن التدريس الذي اكتسح صبغة رسمية باسم التنظيم، ومن فقدوا منصبهم فيه عبد الرحمن بن القرشي، وأحمد بن الجيلالي، وأحمد بن الخطاط، ثانياً إحلال آخرين محل الأقدمين، فاختيروا من العلماء الأكثر انقياداً لما يتطلبه التنظيم الطارئ، ثالثاً إحداث مرتبات شهرية، فصار أصحابها موظفين، وسموا لهذا علماء «الحالة» (المانحة)، خلافاً لما كان الأمر عليه دائمًا، وهو التطوع لتدريس علماء الدين واللغة في القرويين، وحدث أن هجرها التطوع ملتجأ إلى المساجد والزوايا لمواصلة رسالة العلم مجاناً واحتساباً، ولوحظ أن حلقات التدريس عند المتطوعين كانت أكثر إقبالاً عليها من الطلبة وغيرهم التوافدين إلى التزود بما ينفعهم دنيا وأخرى، ومن نتائج التنظيم بالقرويين أن دائرة وأمد تدريس

الفقه تعرضًا لتحديد وتضييق ملفين للنظر، وهو ما لم يرق الطلبة، والعلماء، والناس بصفة عامة، بل شاعت في أوساطهم تقولات واتهامات ضد النظام وأصحابه بمضايقة التعليم الديني الأصيل، وتنشيط العناصر الميالة إلى «العلمنة» بل إلى ما يشبه الإلحاد، ويقارب الكفر، وهذا سوء الظن من يسوء الفهم، والمبالغة، وتعبير عن الاعتراض، والمعارضة، وما لا شك فيه أن تدخل السلطات الادارية، باسم الإصلاح والتنظيم على المنوال الموافق لها، لم يكن خاليًّا من عواقب وأخطار خشي معها بحق على مصير القرويين، عاجلاً أو آجلاً، كأحد مراكز المعرفة والإشعاع الثلاث في العالم الإسلامي منذ قرون عديدة.

وبواسطة الاستخبارات، ومع أن القرويين كانت في حاجة إلى تطهير داخلي، زيادة على الإصلاح، فإنه لم يكن مسموماً للفرنسيين، بأن يحطموا كل شيء، بل كان العمل مقتصرًا على اتخاذ الاحتياط الكبير في تدعيم المؤسسات القابضة للحياة والازدهار، وإهمال ما كان منهوك القوة، وآيالاً إلى الفناء، وفي هذا المجال تختتم «الواجهة» ويختلف فتح ورش العمل على مرأى من الجمهور، فيكون العمل داخليًّا ومسترئاً، ويقاوم الشيوخ أنصار الجديد الذين يريدون الإسراع بالحركة كما فكر الفرنسيون في أكثر من هذا، وهو التزام حكمة الاعتدال بالوقوف في الوسط بين القدماء الذين لا يتحملون أن تلبى رغبتهم في التطور مع قلب المؤسسة رأساً على عقب، وفرض الهيمنة الصریحة على الدروس، والبرامج، والمسجد الجامع، وبين المجددين المغالين في العصرية، الذين يلوحون بمشروعات تجديدية ليس من شأنها لو تولوا هم

أنفسهم تنفيذها، إلا أن تثير القلق العام، زيادة على الخلل والاضطراب في حياة الجامعة.

وبعد أن تقرر إذ ذاك مبدأ الإصلاح كضرورة أصبح واضحاً أن السلطان هو الذي تكون له المبادرة نظراً لنفوذه، وشعبيته، ومصلحة المملكة، أما القوالب التي سيفرغ فيها الإصلاح ف فهي :

1 - إحداث مراقبة فرنسية تكون أساسية في كل المحدثات، ويتولاها خبير يتبع تطور الجامعة، وينتظر لدى الحاجة بما يرى فيه المصلحة سلباً أو ايجاباً، ويكون مقره بفاس بجانب مجلس الجامعة، ولا يمكن أن يشغل ذلك المنصب إلا مستشار الحكومة الشريفة الذي يمارس عمله بمنتهى اللباقة والكتمان أعضاء المجلس ووزراء العدل.

2 - تحسين حالة الأساتذة بالزيادة في المرتب الشهري مع تقليل عددهم، ووضع حد لحرية الدروس واختيار موادها من لدن الأستاذ، وتعيين الساعات الدراسية، والاحتفاظ بالعلماء الاحتياطيين لاستعمالهم عند الحاجة.

3 - الاهتمام بالطلبة لتوفير النظافة لمدارس سكناتهم، ولو قايتهم مما يشتكون من روائح كريهة، وقلة الإنارة، وسبل الأمطار من خلال سقوف الغرف، وتسرب الرياح من شقوق الأبواب والنوافذ القدية.

4 — إحداث شعبة خاصة للأحباس بالقرويين لتعطي لأهل فاس انطباعاً بأن مؤسساتهم الحبسية لا تزال في أيديهم، وليس منحرفة عن الغايات التي خصصت لها، وبهذا يشجعون على إنشاء مشاريع حبسية جديدة بعد أن توقف الإقدام عليها، ويكون لميزانية القرويين أن تستفيد منها.

5 — تنظيم الدراسة بإحداث أطوار تعليمية كاملة يتدرج فيها الطالب حتى يتم الدراسة الجامعية على أكمل وجه.

6 — تنظيمات داخلية أحدثت برسالة مخزنية في يناير 1918، وفشلت لعدم وجود رقابة ساهرة على التطبيق، وهي :

1 — انتظام الدروس من لدن الأستاذة، ومواطبة الطلبة عليها.

2 — تنظيم الامتحانات لقبول العلماء في إطار الأستاذية والترقية من طبقة إلى أخرى.

3 — الاجتماع الدوري لمجلس الجامعة مع تحرير محاضر الجلسات لترسل إلى الوزارة المعنية بواسطة الرقابة الفرنسية.

4 — تنظيم الخزانة، فهرسها، واتخاذ مقر لها خارج المسجد في ملحقة تكون ملقي حيادياً باباً بين إحداهما من جهة المسجد، والأخرى على الشارع ليدخل منها غير المسلمين من الباحثين.

5 – في انتظار وفاة الشيخ الرئيس المتجاوز مئة سنة يعين خلفاً له عالم متوفّر فيه سائر الضمادات التي تتطلّبها الوضعية الجديدة.

6 – إحداث امتحانات الانتقال، والتخرّج، والشهادة النهائية، وتحصيص وظائف القضاء، والتدريس، والعبادة لحاملي شهادات القرويين، والاحتفاظ بالإجازات من الأساتذة للطلبة دون أن تعطّها الصبغة الرسمية.

7 – العلوم العصرية التي كثرت المطالبة بها لفائدة طلبة القرويين، وقد أنشئت دروسها في 17 مارس 1923 بزاوية ماء العينين، قرب المدرسة العنانية، فجهّزت الزاوية بما يلزم من إنارات، وأدوات مدرسية، وسبورات، وتبرع قاض بأسطرباب، وآخر بكرة أرضية، كما التزمت إدارة التعليم بالباقي، من خرائط عربية وفرنسية، وخريطة نصف الأرض، والتجهيز المترى، حتى أصبح المكان مهيئاً لمهنته الجديدة، وكانت تلقى الدروس بعد دروس القرويين في الخامسة من كل مساء ما عدا الجمعة، فكانت دروس الحساب يومي الأحد والثلاثاء، والتاريخ والجغرافية يومي الاثنين والأربعاء، والأدب العربي يوم الخميس، والتنجيم وعلم الأكوان يوم السبت، وكان التدريس بالعربية، وعهد به لأساتذة من مدرسة مولاي إدريس الثانوية ومن القرويين، وابتداء من فاتح يناير 1924 نظمت دروس بالفرنسية قبل العربية ثالث مرات في الأسبوع، وبلغ عدد الطلبة نحو الخمسين من حضريين، تلك هي آراء ونوايا الفرنسيين المشغولين وقتئذ بقضية إدخال الإصلاحات

على القرويين، وقد استعرضناها باختصار استناداً إلى مصادر فرنسية معتمدة حتى نسجل للتاريخ ما هي الدوافع التي جعلت تلك الإصلاحات ممكنة، وما هي الغايات التي توخاها الفرنسيون، وسعوا إليها من خلال ما سموه بالتطوير والتجديد، وبصرف النظر عن هذا كله فإن الإصلاحات المنجزة كانت هامشية بالنسبة للقرويين، ومتواضعة، ومحدودة فلم تكن ثورية ولا جذرية، ولكنها بالرغم عن هذا كانت لا تخلو في حد ذاتها من إيجابية وجذوى، وهكذا كانت التجربة أولى جديرة بالاعتناء والتشجيع، ومن المؤسف أنها لم تحظ إلا بقليل من الاهتمام لعدم إقبال أكثرية الطلبة على الاستفادة منها، إما لفقد ثقتهم واطمئنانهم، وإما لأنعدام جاذبية التجديد فيهم، وتقسّفهم بالتعليم التقليدي كما ألفوه، وانسجموا معه روحأً وعملاً، فاستحال عليهم أن يتوقفوا إلى سواه.

ولا شك أن هذا السبب جعل تلك الإصلاحات لا تدوم طويلاً، ولا تؤدي إلى النتائج المرجوة، ولكن ليس هو كل السبب، والإخفاق الذي منيت به الإصلاحات المدخلة إلى القرويين يرجع، في الحقيقة أولاً إلى تدخل السلطة الفرنسية التي كانت سيئة النوايا وخطيرة الأغراض في الإقدام على الإصلاح المقيد بمصالح سياستها، وثانياً إلى ابتعاد أو إبعاد حكومة المخزن عن تقرير الإصلاح المنشود، وثالثاً، إلى عدم استشارة من يهمهم الأمر من العلماء والطلبة قبل الشروع في تخطيط الإصلاح، ورابعاً، إلى عدم استجابة الإصلاح لمقتضيات التنظيم والتعليم على النسق الذي يرتفع بالقرويين إلى

أعلى مستوى مستطاع، وخامساً، إلى تقاهة الإصلاح الذي تناول  
الشكليات والماديات أكثر مما تعلق بالجواهر، وسادساً، إلى الشبهات  
التي حامت حوله بالتدخل السافر للسلطة الاستعمارية، وسابعاً،  
إلى التخوفات على مصير القرويين من أن يختل أمرها، وتنحرف  
باسم التنظيم والإصلاح - مؤسسة علمية تفقد مميزاتها الأصلية  
بل الأساسية، وتضييع رسالتها الإسلامية التي جعلت منها حصر  
الثقافة، ومركز الهدایة عبر التاريخ.

## «الحماية» والتعليم الثانوي المغربي

كانت أول مدرسة ثانوية مغربية تأسست في 1914 هي مدرسة مولاي يوسف بالرباط ثم أعقبتها مدرسة مولاي إدريس بفاس، وصدر قرار وزيري بوضع برامج التعليم الثانوي في المدارس المخصصة للمغاربة، ولم تكن هذه البرامج شبيهة ببرامج الثانويات الفرنسية، بل كان التعليم فيها مزدوجاً فرنسياً وعربياً، كما كان ذا طابع خاص حيث كان يهدف إلى إعطاء ثقافة عامة ومتعددة للتلاميذ المغاربة مع مراعاة الجوانب العملية أكثر من النظرية، والعمل لتزويد الشباب المتعلم المغربي بما يقرب إليه الحياة العصرية، ويجعله يتطور عقلياً وثقافياً في إطار تقاليد المجتمع القومي والإسلامي، وهذا لم تكن الدراسة الثانوية متوجة بشهادة البكالوريا أو ما يعادلها، لأن القصد منها لم يكن إعداد الشبان المغاربة لولوج أبواب التعليم العالي في الجامعات العصرية بالخارج، بل ان سلطات «الحماية» أحدثت نوعاً من التعليم العالي يتلاءم والتعليم الثانوي المغربي وذلك بإنشاء «معهد الدروس العليا المغربية في الرباط» لمن أراد من الشبان أن يتخصص في الدراسات القضائية، واللغة واللهجات، والتاريخ، والجغرافية، والترجمة،

فكان المعهد مركزاً لتكوين أطراف للإدارة أو للقطاع الخاص، ولهذا كانت البرامج تشمل دروس الفلاحة والتجارة.

وكان التعليم الثانوي المغربي نوعين: عربي وإسلامي، وفرنسي عصري. أما الأول فكان يشتمل على اللغة العربية وأدبها وعلوم الدين والفقه، وأما الثاني فكان مخصصاً للغة الفرنسية وأدبها، والترجمة، والتاريخ، والجغرافية، والحساب، وعلم الهيئة، والطبيعيات، والرسم، والتجارة، والفلاحة، والرياضية، وكانت الثانوية في فاس متوفرة على قاعة للمحاضرات، وعرض الأفلام الثقافية، وعلى مكتبة مزودة بقاعة للمطالعة.

وكانت ثانوية الرباط تحتوي على قسم داخلي لغير تلاميذ الرباط وسلا، بينما كان النظام خارجياً في ثانوية فاس، نظراً لكون العاصمة العلمية اعتبرت كافية لتزويدها بالتلاميذ، ولكن مجموعهم لم يتجاوز السبعين في 1925، والسبب راجع إلى نوع التعليم الثانوي الذي اعتبرت فيه الثقافة العامة، والجوانب العملية، فكان هذا يبعث العدد من التلاميذ على قطع الدراسة بعد الحصول على الشهادة الابتدائية التي كانت تعطى للتلاميذ السنة الأولى الوافدين من أربع مدارس ابتدائية في المدينة بعد نهاية السنة الثالثة والأخيرة التي كانت تسمى بالأولى. وجل التلاميذ كانوا يغادرون الثانوية حاملين لشهادة الدراسات الثانوية في نهاية السنة الرابعة، وآخرون يعودون على أصبع بل على أصابع اليدين الواحدة كانوا يواصلون الدراسة إلى نهاية السنة السادسة، وهي سنة التخرج التي يمنح الفائز في امتحانها (ديبلوم نهاية الدراسات الثانوية) الذي يعتبره

صاحب مفتاح وظيف أو الالتحاق بمعهد الدراسات العليا المغربية «في الرباط»، ومن لم يتوجه هذا الاتجاه ينسحب من ميدان التعليم لمارسة مهنة خبرة كالتجارة أو الفلاحة أو مندوب تجاري (روبريزانطان) أو ترجمان، أو غير هذا من الأعمال الخاصة، وهكذا كان التعليم الثانوي المخصص للمغاربة لا يفسح أمامهم آفاق المستقبل بالدراسة العليا في الجامعات، ثم بممارسة المهن الحرة من طب، وهندسة، ومحاماة، وغيرها، بل كان منظماً لقطع مسافات معينة في نطاق تعليم ثانوي مزدوج قصير المدى، ومنظم، بما يتفق ومصلحة الاستعمار وسياسته التي كانت لا تسماح بالتعليم للمغاربة إلا بمقدار، حتى يظل تكوينهم ناقصاً وقاصرأ على بعض العلوم والفنون.

وكانت الدراسة بالفرنسية على يد أساتذة مجازين (لسيانسية) بينما كانت الدراسة العربية والإسلامية بواسطة علماء شيوخ من القرоين الذين كانوا يدرسون على النسق القديم «الأجرامية»، والألفية في النحو، و«المرشد المعين» لابن عاشر، و«التحفة لابن عاصم»، فكان هذا التعليم لا يخالف عما كان في القرоين إلا من حيث الاختصار وعدم استعمال الشروح والخواشي مما لم يكن يسمح به نظام التعليم، ووقد الدراسة.

ومن الملاحظ أن التلاميذ كانوا أكثر اهتماماً بالعلوم العصرية في المدرسة الفرنسية وذلك لشعورهم بال الحاجة إلى التطور والتقدم في مجال المعرفة، ولتفوق مناهج وأساليب علم التدريس (بياجوجية) المستعملة من لدن الأساتذة الفرنسيين.

وبصفة عامة كان التعليم المخصص للمغاربة في شكله وجوهره، موجهاً توجيهياً سياسياً فكان خاضعاً لتوجيهات وإلادات السلطة الاستعمارية، وهذا لم يكن الأستاذ أحراراً في التدريس كزملائهم في الثانويات الفرنسية، إذ كانوا مقيدين باعتبارات تمليها «السياسة الأهلية» لنظام «الحماية».

ومن مبكرات هذه السياسة السماح بالراسلة بين تلاميذ ثانوية مغربية وتلاميذ مدرسة في فرنسا، وكان تبادل المعلومات بين المتراسلين مرفوقاً بصورة المدينة أو القرية أو الناحية، وكانت تهدف السياسة من وراء هذا ربط الصلات الخاصة بين الشباب المغاربة وأمثالهم من الفرنسيين، وبث الشعور في نفوس الجيل المغربي الجديد – جيل المستقبل – بضرورة التقارب بين العناصر الشابة في البلدين، وربما أدت هذه الصلات في المستقبل إلى تبادل الزيارة، أو ربط علاقات الأعمال والمعاملات كما وقع فعلًا، وكل هذا كان يخدم أغراض السياسة الفرنسية في المغرب، وكانت المدرسة الثانوية تخدم كذلك الدعاية الفرنسية، فكانت كعبة كبار الزوار على رأسهم السلطان مولاي يوسف، ورئيس الجمهورية الفرنسية دوميرك في 1922، وكانت إذاك تلميذاً بالمدرسة، وعدد من الجنرالات، والأريات، ورؤساء الكنيسة، والبرلمانيين، وكبار موظفي الدولة والسفراء، ورؤساء البنوك والشركات، وكبار الأستاذة ومشاهير الكتاب كجتن وجiron طار والشقيقين الذين ألفا كتاباً بعنوان: (فاس أو برجوازيو الإسلام)، وغيرهم من الفنانين، والصحفيين، والمحامين اللامعين، وبعض أعضاء الأسرة الأيسطونقراطية الأوروبية ورجال الدولة الأجانب، وكان جميع الزوار يتجللون بمبنى الثانوية

الجامع بين الفن المعماري المغربي والمهندسة العصرية، حيث يشرح لهم عن برنامج التعليم وغايته فكانت الثانوية مركز الدعاية للسياسة التعليمية في عهد «الحماية» الفرنسية وكان اعتمادها على المظهر دون الخبر.

وأكبر انتقاد كان يتعرض إليه تعليم الثانوية عدم اعتبار الشهادة النهائية معادلة لليالى الوريا الفرنسية أو باليالى الوريا مغربية بعد تقوية البرنامج لجعل التعليم في المستوى المطلوب فكان ذلك عرقلة لتقدير التعليم، وازدهاره، وإنتجاه، وهذا كان الإقبال عليه محدوداً، والنجاح نسبياً.

وما كانت تلجم إليني السلطة لاستطلاع ميول التلاميذ ونواياهم في المستقبل، إنما كانت توزع أحياناً بواسطة إدارة الثانوية بطائق يطلب منهم أن يسجلوا فيها ما يعتزموه دراسته أو عمله في المستقبل، وكانت شخصياً أكتب خلاف ما أتني، وهو دراسة الفلاحة للاشتغال في أراضي الأسرة في حين أتني كنت عازماً على دراسة السياسة، والقانون، والصحافة لخدمة البلاد، وما شجعني على هذا استمرار المقاومة المسلحة في جل المناطق المغربية وحرب التحرير بالشمال التي كانت في أوجها، وكانت أتبع في الصحف الفرنسية أخبارها بكل اهتمام وأمل، وقد حفقت ما خططته لنفسي وأنا تلميذ في ثانوية مولاي إدريس، فكنت ولا فخر أول من سلك ذلك المنهج من الفوج الأول للطلبة المغاربة في فرنسا.

والجدير بالتبصّر أن تأسيس الثانوية المغربية على نسق ما تم في الرباط وفاس كان بداعٍ حدث سياسي انزعجت له أوساط «الحماية» الفرنسية، وهو هجرة الشباب بين 1912 و 1915 من أبناء

بعض عائلات فاس، ومكناش، ومدن الشاطئ إلى المشرق للدخول إلى الثانويات والمعاهد في القاهرة، والاسكندرية، وبيروت، واسطنبول، في وقت كانت فيه الأقطار العربية والإسلامية تغلي وتثور بالنهضة الفكرية، والحركة الوطنية، والدعوة التحريرية، فكان ذلك باعثاً على إنشاء تعليم ثانوي، ابتداء من 1914 كمحاولة ضدّ الهجرة إلى الشرق وحتى إلى الغرب الذي كانت توجد في بعض عواصمها كجنيف شخصيات شرقية، وهيئات سياسية ووطنية تعمل للدعوة التحريرية العربية والإسلامية وقد استفاد الفرنسيون إنذاك من تجارب انكلترا في الهند ومصر إذ كان أعداء الوجود الانكليزي فيما من الشبان المتعلمين في اكسفورد، وكامبريدج، ولندن وباريس، وغيرها من جامعات فرنسا وأوروبا، وهكذا عملت السياسة الفرنسية على حصر الشبان المغاربة داخل بلادهم، وتيسير تعليم متخصص بهم، وعند الاضطرار تفتح لبعضهم الليسيات الفرنسية حتى يحتفظ بهم في المغرب، وأذكر أنني لم أتمكن من الانتقال من ثانوية مولاي إدريس إلى ليسي كورو بالرباط إلا بصعوبة عظيمة، ويتدخل موظف سامي فرنسي كان من قبل مدير الثانوية بفاس.

وقد كانت ثانوية فاس المغربية مركزاً كذلك لتعليم العربية والفرنسية للمغاربة الكبار فأحدث بها كرسٍ للعربية من أجل الفرنسيين، وأخر للفرنسية من أجل المغاربة وكذلك في 5 نوفمبر 1923، وفي أول يوم بلغ المسجلون أربعين يتراوح عمرهم بين 25 و60 سنة، وفي آخر الشهر كان عدد المستمعين 150 اختيرت منهم طقة من ثلاثين كانوا محصلين على مبادئ في الفرنسية، بينما نظم

الباكون في ثلاثة حلقات، وكانت الدراسة ثلاثة مرات في الأسبوع ابتداء من السادسة ونصف مساء.

وتكونت في 1919 جمعية لقدماء تلاميذ الثانوية، وكان من أهدافها التعاون والتضامن، وبث الدعوة للتعليم، وتشجيع التلاميذ بكل الوسائل أثناء دراستهم، وسمح بتأسيس الجمعية رسمياً مع اتخاذ مركزها بالمدرسة، وفرض مديرها كمستشار فني للمراقبة والتوجيه، وقد آثرت السلطة الأذن للجمعية لتلافي قيام منظمة سورية، تألف الشباب، وتوجههم وجهة سياسية غير مرغوب فيها، ولكن وجود جمعية على ذلك النمط كان في حد ذاته متسبماً بالسياسة حيث قام على تنظيم وتعاون الشباب المتعلم من القدماء، كما أنه لم يكن حائلاً دون قيام خلية سورية تعمل في الخفاء. ولقد قامت الثانوية بدور ثقافي في نطاق برنامجهما، فاستدعي عدد من الأساتذة وكبار الموظفين لإلقاء محاضرات على التلاميذ، وهكذا حاضر هاردي المدير العام للتعليم في موضوع: المدخل للدراسة التاريخية المعاصر، وفيرون مستشار الدولة وأستاذ بالمدرسة الاستعمارية الباريسية، في «عناصر علم الاجتماع»، وماسينيون، الأستاذ بكلية فرنسا في «الرجال والأفكار، ومسائل اجتماعية إسلامية»، وبلونديل أستاذ بمدرسة العلوم السياسية، في «الحالة الاقتصادية والمالية لأوروبا في ربيع 1924»، وروشيه، أستاذ العلوم، في «العلوم الطبيعية»، وفيران، أستاذ الرياضيات، في «العلوم الرياضية»، وبوشرون، كاهن، في «أسس علم الأخلاق»، والكتابان الشقيقان، جان وجيروم طارو، في «ارتسامات عن سوريا وفاس»، وغيرهما، وكلها ألقيت بالفرنسية، وكانت قاعة المسامرات بالثانوية

تشهد سلسلة أخرى من المحاضرات العربية لا تقتصر على التلاميذ بل يدعى إليها جمهور من المثقفين، وأكبر عدد من النخبة الفكرية في العاصمة العلمية، فكان عدد الوافدين تضيق عنهم القاعة الفسيحة الجميلة، وكان يحضر كذلك قدماء التلاميذ، والأساتذة، والفرنسيون المغتربون بحيث كان يتراوح عدد الحاضرين بين ثلاثة وأربعين، وكانت في هذا الإقبال من مختلف عناصر الطبقة الفكرية والاجتماعية أكبر دعاية للثانوية التي جعلت كعبه يحج إليها رواد المعرفة بفاس، وخاصة من القرويين، وكان الوقت، وهو الساعة الخامسة ونصف مساء، يشجع على الإقبال، كما كان يشجع عليه موقع الثانوية، وحيطها الداخلي الجميل.

ومن المحاضرات التي ألقيت: «الحضارة الحقة» لعبد الله الفاسي، «رحلة إلى فرنسا» للوزير محمد الحجوبي، «النظام الإداري في القرن الأول من الإسلام» لعبد الحي الكتاني، «الحالة القدية والراهنة للعلم والتعليم» محاضرتان لمحمد بن العربي العلوي، «التربية والتعليم» لعلي زكي، «تقديم علم التنظيم من بدء الخليقة إلى اليوم» محاضرتان لمحمد فتحا العلمي، «العلوم والعرب» للقاضي إسماعيل الإدريسي، «مناهج التعليم» لعبد السلام السرغيني، «الأصول التاريخية للشعب المغربي» ثلاث محاضرات لمحمد السليمان المدعو بالأعرج، «تاريخ الأدب المغربي» للقاضي عبد الحميد الرندة، «العلم أو الموت» لعمرو الحجوبي، «خطوات أولى نحو التجديد» لعبد السلام الفاسي، «في الفلاحة» «الأحساس والمالية»، «علم تربية الأطفال»، «أمراض أجهزة التغذية والتنفس»، وكلها لعلي زكي، «منشآت التعليم الأهلي في عهد

الحماية» للطاهر المعاوي، «التربية» لحبيب المالكي، «ارتسامات سوري عن المغرب» للأب اليسوعي اللبناني كرم مارون، «بين زيارتين لفاس» «ارتسامات مستشرق» للويس ماسينيون، «قواعد الاختصاص القضائي في المغرب» للمحامي رفييو، وهكذا كانت ثانوية مولاي إدريس بفاس منتدى تشع منه المعرفة، ويلتقي فيه المثقفون من مختلف الأعمار، والطبقات، والأجناس، فكان هذا ميزة انفردت بها المدرسة الإدريسيّة في ذلك العهد بعاصمة العلم المغربية، وبفضل ذلك أمكن سد فراغ نسبيٍّ كانت تشكوه الطبقة المثقفة، والنخبة الفكرية بفاس خاصة.

وتتجدر الإشارة إلى أن سلطة «الحماية» في عهد ليوطى اتخذت مبادرة حسنة في حد ذاتها وإن كانت ذا معنى سياسي ودعائي لصالح الدعاية الفرنسية، والسياسة الأهلية الرسمية.

وذلك حين اختارت في صيف 1922 عشرة من قدماء تلاميذ المدارس المغربية الفرنسية، وخاصة من ثانويتي فاس والرباط، فأوفدتهم إلى فرنسا في رحلة استطلاعية لمدة خمسة أسابيع قضوا منها عشرين يوماً في باريس، كما أوفدت في صيف 1923 ثمانية بوردو، فشاهدوا المئتين الكباريين المتصلين بالغرب، وفي مارسيليا زاروا المعرض الاستعماري في يوليو 1923، وعدة مصانع ومآثر ومتاحف، أما في باريس فزاروا متاحفها الفنية ومبانيها التاريخية، ومآثرها الشهيرة، ومصانعها الشهيرة، كما حضروا استعراض 14 يوليو 1923 أمام منصة زوجة رئيس الجمهورية، والسيدات الباريسيات المرموقة، ثم استقبلوا بحفاوة

في العالم الجامعي، والخزانة الوطنية، التي أعجبوا بها و بما كانت تحتوي عليه من المخطوطات التي بلغت مئة وعشرين ألفاً، ومن المجالات وعدها أحد عشر ألفاً، ومن مختلف الكتب التي تقدر رفوفها بنحو ثمانية وثمانين كيلومتراً، ومن النقود القديمة والقطع التاريجية، وأعجبوا أكثر بمصحف يرجع تاريخه إلى القرن الثاني، وبالنسخة الأصلية، لكتاب الشريف الإدريسي، «نرفة المشتاق في اختراق الآفاق»، واستقبلوا كذلك في جامعة السوربون وقتها كان آلاف من التلاميذ يخوضون غمار الباكالوريا التي كان التلاميذ محروميين منها في المغرب، وتم اتصالهم هناك بعدة أساتذة كبار بعضهم كانوا في المغرب، كما زاروا الجمعية الآسيوية وهي تحب ذكرها المؤدية، وحضروا مهرجانات علمية وفنية بإشراف رئيس الجمهورية، وزاروا معهد علم المحيطات، والمدرسة العليا للأساتذة، والكنائس المشهورة، وشاهدوا في إحداها ترسيم أول أسقف فرنسي في المغرب وذلك في 16 غشت 1923، وما شاهدوه القصور التاريخية في باريس ومقاطعتها، واستقبلوا بحفاوة من لدن أسر أرسطوocratesية في قصورها الفخمة، واستقبلتهم كذلك رئيس الجمهورية في قصر الرئاسة، ثم مع زوجته في قصر رامبوبي، كما استقبلهم الرئيس بوانكاري في وزارة الخارجية (كي دورسي).

وطافوا في شوارع ومتاجر العاصمة، واحتلّطوا بالجمهور، ولم تفهم زيارة كبريات الصحف، والمسارح الشهيرة حيث شاهدوا روایات شتى، واتصلوا بعدة كتاب كبار من بينهم أندرى جيد، وأندرى موروا، وقد كانوا أثناء زيارتهم واتصالاتهم محل ترحاب، وتقدير، وإعجاب بما برهنوا عليه من لياقة، ولباقة، وبجمالية،

وآداب، وقد استفادوا كثيراً من رحلاتهم، ومشاهداتهم، ومحادثاتهم، كما تحدثوا لمن اتصلوا بهم عن المغرب. وتاريخه وحضارته، وحياته، إلا أن السلطات الفرنسية تراجعت عنها بعد سنتين تخوفاً من أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على سياستها الأهلية، ولعل السلطات الاستعمارية أحسست من خلال تلك الرحلة، بما أحدثه الاتصالات والمذاكرات من آثار في نفوس الشبان المغاربة، فتبهت إلى أن المصلحة السياسية الاستعمارية كانت تقضي بعدم إتاحة الفرصة من جديد للشباب المتعلّم المغربي ليخرج من بلاده، ويعرف غير محيطه، وينتقل بغير قومه، ويوسّع دائرة معارفه وتجاربه ويقوم بالدعوة لوطنه وأمته ويعرف أحرار الفرنسيين بحقائق السياسة وتصرفاتها في بلاده، ويرغباته ومطالبه في مجال الإصلاح والتقدم، فكل هذا كان متعارض مع السياسة الأهلية كما كانت مرسومة ومتبعة تجاه المغرب عامة، والنخبة المتعلمة خاصة.



## النَّهْضَةُ النَّسْوِيَّةُ وَمُشَكَّلَةُ تَعْلِيمِ الْبَنَاتِ فِي الْمَغْرِبِ

لم يبق المغرب بمعزل عن المشرق في حركة النهضة الفكرية الداعية إلى تعليم الفتيات، وقد خاض الشرق من أجلهن معركة قاسية ضدّ معاقل الجمود، وعناصر الانحطاط وكانت قوة بكثرة عددها وصلابة موقفها، ووسائل دفاعها، ولكنها كانت تخوض غمار حرب يائسة، لأن الزمان كان أكبر عدو لها، كما كانت سبن التطور تعمل عملها، فكان كل شيء في العصر، وفي المجتمع يتحكم على تلك المعاقل بالخذلان والانهيار، وعلى تلك العناصر بالفشل والانهزام، فكل ما خسره الجامدون والرجعيون كان كسباً للدعوة التقديمية، ونصرًا للحركة التجددية في الأسرة والمجتمع، وقد أيقن أنصار التقدم والتجدد أن لا سبيل للنهوض بالأسرة والمجتمع مع بقاء نصفها فريسة الجهل وصحبة التخلف، وهذا كانت الوسيلة الكفيلة بانتشالها من الجمود والتأخر هي فتح الباب أمام الفتيات ليتعلمن كالفتى، لأنهم جميعاً بناة المستقبل، فرقى الأمة هي بسيرهم جنباً إلى جنب في مجال التعليم والتربية، وإلا بقيت مشلولة النصف قائمة على القدم دون الأخرى.

وقد تناولت الدعوة، بالإضافة إلى فكرة تعليم الفتاة، برامجه ومناهجه لصالح جيل البنات.

وفي هذا المجال واجهت القوات التقنية والتيارات التجددية حلفاء الجامدين والرجعيين من سلطات الاستعمار التي كانت لا ترى بعين الرضى كل بواعث النهضة تتجلّى وتتصاعد في الأوساط المغربية. وبهذا ندرك ما اعترض سبيل الدعوة التعليمية، والحركة التجددية من صعاب وعراقب.

ومع هذا كانت المعركة في المغرب من أجل تعليم البنات أخف وأسهل بالنسبة لما كان عليه الأمر في المشرق، وكان يرجع هذا إلى عدة اعتبارات هي :

1 – إن قوى الجمود والتأخر كانت في المغرب ضعيفة واهنة بالرغم عن كثرة عددها، وما زاد في ضعفها ووهنها أنها كانت غير منظمة، كما كانت عزلٍ من وسائل المقاومة.

2 – إن عامل الزمان عمل عمله، فتأثر في الأفكار التي قطعت أشواطاً في التفتح والتطور نحو آفاق جديدة.

3 – إن حركة النهضة النسوية في الشرق كانت تتعدد أصواتها في المغرب، حيث كان الإقبال على كتبها، ومجلاتها، وكثير مما ينشر حولها من المهتمين خاصة بتعليم الفتيات، وتطوير حياتهن سواء داخل الأسرة أو في المجتمع، وعلى سبيل الإشارة نذكر أن كتب قاسم أمين، زعيم النهضة النسوية في مصر والشرق العربي،

كانت كثيرة التداول بين المغاربة الذين تأثروا بها كثيراً وسرعة أكثر مما تأثر بها الشرقيون، لأنها جاءت مطابقة للمشاعر، ومستجيبة للرغائب التي كانت تمتليء بها النفوس المغربية المتلطعة إلى المعرفة، والمعطشة إلى النهضة، وهكذا كان اسم قاسم أمين مشهوراً، كما كان كتاباه «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة» من أكثر وأشهر الكتب المقرؤة في الأوساط المثقفة المغربية التي كانت تغزوها بالأفكار، وتغذيها بالتجيئات، وتنفح فيها روح التجديد لصالح المرأة.

وفحوى ما ورد في كتابي قاسم أمين تهجمه على العادة المستحكمة في العالم الإسلامي، وهي حصر دور المرأة داخل عتبة البيت، فاعتبر الداعية لإصلاح وضعية المرأة، أن إرغامها على وظيف متزلي صرف مخالف لمهمتها في الحياة والمجتمع، فالرجل – في نظره – هو الذي فرض وجهته وتصوره، الأشياء بالقوة والقهر، فمنع المرأة من حقوقها ومصالحها خارج بيتهما الضيقة المحدودة، وهكذا مرت القرون والمرأة المسلمة خاضعة للرجل، ولقانون القوة، ولشرعية الاستبداد، فلم تكن للرجل إلا أداة صالحة لخدمته وشهوته، وبهذا أغلق أمامها سائر الأبواب التي تسمح لها بحياة أفضل، وأفق أوسع، ومستقبل أسعد، وبهذا أبقاها ضعيفة وعاجزة – بدون مساعدته – عن مواجهات متطلبات الحياة، فلم تصلح إلا زوجة أو موسمة، وبكلمة واحدة، كانت علاقات الجنسين شبيهة بعلاقة السجين مع السجان، وحيثما كان يجب أن يسود الإخلاص والوفاء، وتنمو المحبة والودة خلف التحايل والتخوف. ومن الكتب الرائجة وقتئذ في المغرب كتاب ملك حفي ناصف التي كانت تنشر مقالاتها الإصلاحية باسمها

المستعار «باحثة البادية»، وقد جمعت هذه المقالات في مؤلف بعنوان «النسائيات»، وكله دفاع عن حقوق المرأة في الأسرة والمجتمع، ومن أشهر النساء الشرقيات التي تزعمت الحركة الإصلاحية النسوية في مصر خاصة هدى شعراوي التي وهبت حياتها للدفاع عن المرأة وحقوقها داخل الأسرة وفي المجتمع، وقد كتبت كثيراً من المقالات في الصحف والمجلات، كما أنشأت هيئة نسوية باسم «جمعية بنات النيل»، وكانت أهم كتاباتها معروفة في المغرب، واشتهر اسمها بين المثقفين الذين كانوا يقدرون مواقفها ومساعيها في النهوض بالمرأة فكرياً واجتماعياً حتى تحل محل اللائق بها كشريكة الرجل في الحياة.

وبالإضافة إلى ذلك تعززت الدعوة إلى ترقية المرأة المغربية بما كان ينتقل إلى المغرب من آداب النهضة النسوية ثرثراً وشعرأً بأقلام أقطاب الكتاب، وفحول الشعراء الذين كانوا من أكبر دعاة التجديد، وأنصار تعليم الفتاة، ومنهم أحمد شوقي الذي قال:

والبنت مدرسة إذا أعددتها  
أعدت شعباً طيب الأعراق

4 – إن فكرة تعليم البنات في عقول كثير من عناصر الأمة المغربية من شباب مثقفين وعلماء، ووجهاء، أدركوا جميعاً أن حياة العصر التي كان يحياها المغرب كانت تختتم التفكير في تطوير الفتاة بالتعليم والتربيـة لأنها قرينة الفتى في الحياة، وشريكـته في صنع المستقبل فكان من ذلك أن التقت الأفكار، وتضافـرت الجهود في هذا المجال.

5 – إن مشكلة اجتماعية نشأت عن وضع الفتاة المغربية الجاهلة، وذلك أن الشباب المثقف ثقافة عصرية أخذ يشعر بوجوده أمام آفة مخيفة تهدد مستقبله، وهي الزواج بفتيات جاهلات، وقد تولدت في نفسه الحيرة، فاشتد تساؤله عن وسيلة الإفلات من آفة الزواج التقليدي على نسق الآباء والأجداد، هل هي الامتناع عن الزواج؟ أو هي التزوج بال أجنبية؟ أو البحث عن زوجة متعلمة في قطر عربي مسلم؟ وكل الوسائل لم تؤد إلى الحلول المرضية، فلم يكن من شأن هذا إلا أن يدفع بالشباب إلى المطالبة بتعليم البنات لصالح الأسرة والمجتمع، وإلى أن يتحقق هذا برزت في المغرب بوادر أزمة الزواج.

6 – إن السلطة الفرنسية تدبّرت الأمر من جميع وجوهه فاستنتجت أن مصلحة سياستها تقضي بمصلحة تعليم البنات المغربيات المسلمات، ذلك أنه يؤكّد لها أن المرأة الجاهلة – كما قال كاتب فرنسي خبير – عدوة كل ما تعلمه فرنسا في المغرب، فهي ذات تأثير على الأسرة رجالاً وفتانِاً، وقد استدلّ الفرنسيون على هذا بأنهم عجزوا عن الوصول إلى أبناء كثير من العائلات لسبب وقوف المرأة في وجوههم، وامتناعهن من السماح للأبناء بالدخول للمدارس الفرنسية، ولهذا اتجهوا إلى غزو البيت المغربي عن طريق المرأة بعد أن تقاد للتطور، وتقبل على التعليم، وقد انتهى هذا بالسلطات الفرنسية في ربيع 1923، إلى احداث مدرسة للبنات بفاس من غير التفكير في أي برنامج، إذ تركت البت في أمره إلى العائلات، كما تقرّر الالتزام بما يلائم الوضعية ملائمة تامة، وبهذا يمكن ضمان نجاح التجربة الأولى في الوسط التقليدي، وظن آنذاك

بسبب تسجيل عدد مهم من البناء أن المشروع أصبح مكفول النجاح، فاختيرت له دار مناسبة، وكلفت معلمتان مستعربتان فرنسيستان بإجراء الاتصال بالعائلات، وخاصة بالأمهات، من أجل الحصول على البناء كالمزيدات، وفعلاً بلغ عددهم نحو الأربعين، وللتتويج المشروع تقرر وضعه تحت إشراف المجلس البلدي الذي كان يضم نخبة من الوجهاء ذوي النفوذ والتأثير في المدينة، فتم الاتصال بهم فرادى لتزويدهم بالمعلومات، وإعطائهم البيانات، فكانت كافية للحصول على موافقتهم، ومساعدتهم، غير أن المشروع اصطدم بمعارضة المجلس البلدي لما أريد عرضه عليه مجتمعاً للمصادقة النهائية، فلم تمض نصف ساعة على المناقشة حتى انقلب الأنصار والمحايدون بالأمس إلى خصوم أشداء، فاحتاج للدفاع عن المشروع إلى تذكرة أعضاء المجلس بما أنجز من مشاريع التعليم والتربية لصالح البناء في مصر، وسوريا، وتركيا التي دخلت فيها وقتئذ أول فتاة لكلية الطب بـأسطنبول، وأضيف إلى هذا زيادة في الإقناع أنه من الخطير على المجتمع أن يسود فيه اختلال التوازن بين الشباب المتعلمين والشابات الجاهلات، وأخيراً قدم لهم المشروع على أساس متواضع من التعليم الأولى، والتدبر المترتب، والعناية الصحية، وكل هذا لم يقنع أحداً فكانت الأجوبة على اختلافها رفضاً عاماً، فمن قائل إن النساء عسيرات الانقياد بصفتهن جاهلات فكيف بهن إذا صرن مثقفات، ومن قائل إن النساء بفاس غير النساء خارجها، ومن قائل: إن الساعة لم تحن بعد لتعليم البناء، ومن قائل: إن الرجال قوامون على النساء، فلا يجوز عكس هذا بحال.

وكان أصحاب هذه الأقوال أعجز من أن يقاوموا في أنفسهم آثار الوراثة، والتقليل وأن يتحررروا من قيود الجمود والتأخر، وكان الجهل سبباً في هذا، إذ نسوا أو تناسوا – جرياً على ذلك – أن السلام دين العقل والعلم، والرقي، والحرية لا فرق في هذا بين المسلمين والمسلمات.

وإن الرسول الأعظم سن لهم جحيماً سنة واحدة، فمن أشهر الحديث الشريف فيما يخص العلم: «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة» – «أطلبو العلم من المهد إلى اللحد»، «أطلبو العلم ولو في الصين» – «خذ الحكمة ولا يضرك من أي وعاء خرجت»، وكل هذه الأحاديث عامة لاختصاصها بال المسلمين دون المسلمين، وحتى إن وجد في أولئك المترمذين من كانوا على علم من هذا فلم تكن لهم الشجاعة المعنوية ليخالفوا «سلطان العادة»، ويستجيبوا لداعي الله وسوله، ويلبوا نداء العصر، ويفضلاً المصلحة على غيرها، ولعلهم كانوا على استعداد لهذا، وكانت لديهم قابلية إثارة الخير على الشر، والهداية على الضلاله ولكنهم خافوا على البنات من أن يقذف بهن بين أيدي المعلمات الأجنبية ليتولين تعليمهن وتربيتهن حيث لم توجد وقتئذ معلمات مغربيات يعهد اليهن بنفس المهمة، وهذا اعتبر له أهمية في النقوص الغيرية على البنات المغاربي، كما كان هناك اعتبار آخر لا يقل أهمية، بل كان آفة وخطراً، وهو التدخل السياسي الفرنسي في تعليم البنات ليصبحن في أسرهن أدوات دعاية ووسائل، تسرب النفوذ الفرنسي إلى البيوت التي كانت النساء قيمات عليها، بحيث يتحكمن في شؤونها، ولا يعصي لهم أمر فيها، ولا تخالف لهم عادة من عوائدها

ولهذا اهتمت السياسة المسمة «بالأهلية» «للحماية» الفرنسية بالعمل للنفاذ عن طريق تعليم البنت، إلى العائلة الغربية، وبهذا تتحقق أغراض سياسة الجلب كما كانت تسعى إليها السلطات الفرنسية في الوسط المغربي، وما استعملته في هذا «الطبيب» وسياسة اجتذاب المرضى حتى من النساء: «كأس الشاي» و«الابتسمة» من لدن المراقبين في الباية.

وقد نتج عن موقف المجلس البلدي أن مدرسة البنات لم تفتح أبوابها، ولكن المشكلة ظلت موضوعة على البساط في انتظار ظروف أنساب، وكانت آتية لا ريب فيها، لأن سنة التطور كانت أقوى من عقلية الجمود، وكان الزمان كفيلاً بفوزها بالرغم من كل شيء، وكل واحد، وفعلاً لم يمض أحد طويلاً حتى تأسست مدرسة للبنات، كما أمّ عدد من الفتيات بعض المدارس الحرة الجديدة التي أبى إلا أن تخصص لهن فيها جناحاً تنافياً للاختلاط الذي لم تكن تسمح به العادة وقتئذ، وكانت البنات تذهبن إلى المدرسة وهن متحجبات ومصحوبات في الغالب حتى لا يتعرضن لمكرره الشارع، وكان عدد البنات المخرطات في سلك التعليم قليلاً جداً بينما كانت غيرهن من البنات «المحظوظات»، وهي كذلك قلة ضئيلة، تتوجهن إلى «دار فقيهة» لتعلم ما تيسر من القرآن، أو «دار المعلمة» لتعلم صناعة التطريز (طرز الغرزة) وهو نوع التعليم الذي كان مسموماً به تقليداً منذ القديم، وبهذه المناسبة تجدر الإشارة إلى أن عدد البنات اليهوديات في المدارس العصرية الرسمية أو التابعة للاتحاد الإسرائيلي العالمي بلغ وقتئذ أربععمائة في فاس وحدها.

والحقيقة أن تدخل السياسة الفرنسية أخاف كثيراً من الآباء والأمهات، فكان من أكبر العوامل لعرقلة تعليم البنات في أول عهده، بحيث لو ترك الأمر للمغاربة وحدهم لنجحوا في هذا المجال، وفعلاً تحقق هذا لما تولاه المغاربة أنفسهم عامة، ورجال النهضة الوطنية خاصة، فتأسست مدارس للبنات، وأصبح الإقبال عليها متزايداً، وتنافس العائلات فيه تكاثراً. فكانت هذه الحركة مسيرة شيئاً فشيئاً لحركة تعليم الأبناء.



## المغرب بين التقليد والتطور

كان المغرب في عصور هضنته وازدهاره، متوفراً على مراكز التعليم والعلم، و مجالس الدراسة يشع منها جياعها نور العرفان، و تشرق منها شمس الثقافة، فكان المغرب يزخر بالعلماء في مختلف مجالات المعرفة بحراً وتصلعاً.

وقد أعقبت تلك العصور الزاهرة عصور أقلها إشعاعاً وإشراقاً، كان السبب الأساسي فيها انشغال المغرب، طيلة أحقاب طويلة لهمة أخرى تقلصت معها رسالة العلم والثقافة، ذلك أنه كان وقتئذ منهمكاً في الدفاع عن الوجود والكيان، وحماية حوزة الوطن من الإغارات الأجنبية ذات الصبغة النصرانية – الصليبية، على يد أعداء المغرب، بصفته القلعة الأمامية للدعوة العربية والإسلامية، فكانت الحرب المقدسة أو الجهاد برأً وبحراً، الشغل الشاغل للمغرب الذي حمل إذ ذاك رسالة العلم والثقافة، رسالة مصيرية، هي رسالة الدفاع المشروع، والتحرير الوطني بصدّ الغارات النصرانية عن أرض العروبة والإسلام في الجناح الغربي منها، ثم عرف المغرب بعد تلك العهود التي شغل فيها برد الغزو الأجنبي، و مقاومة حركة «الفتح» المسيحي روكونكويستا غارات من

نوع جديد هي التي شنها الاستعمار الأوروبي، تارة بالدبلوماسية والمؤامرة، وتارة أخرى بالتدخل السياسي والهجوم العسكري.

وقد غلب المغرب على أمره في نهاية الصراع بينه وبين الفاحشين الجدد باسم الإصلاح المزعوم، و«التمدين» المزور، و«الحماية» الكاذبة، وكانت هزيمة المغرب الرسمي نتيجة المؤامرة الكبرى التي دبرتها فرنسا مع دول أوروبا في الداخل والخارج والتي تحجلت في أزمة دبلوماسية، وسياسية، وعسكرية لا مثيل لها في التاريخ، ولكن معظم البلاد والشعب ظل رافضاً لكل تدخل أجنبي، ومقاوماً بالسلاح كل احتلال وسيطرة تحت ستار «الحماية» الباطلة المرفوضة.

وإذا كانت «الحماية» الاستعمارية قد حلت إلى المغرب شروراً ومصائب وويلات، تكبدتها مكرهاً، أفراداً وجماعات، طيلة أربع وأربعين سنة من الحكم الدخيل، فإن خروج المغرب من عزلته الطويلة، وافتتاحه على العالم الخارجي بسبب الاتصال بأوروبا، وتواجد الأجانب إليه، وإقامتهم في أرضه كل هذا قد مكن من الاحتكاك بهم، والاطلاع على شؤونهم، والتعرف إلى حقائقهم، وذلك بالرغم عن سياسة «الحماية» التي عملت ما استطاعت ليبقى المغاربة منعزلون في مدنهم القديمة وأحياءهم الخاصة بدعوى المحافظة على المجتمع المغربي من عدو التأثير الأوروبي، بتسرب الأفكار، وانتشار روح التطور والتجدد، ومع ذلك فقد استطاع المغاربة أن يستفيدوا من الوجود الأوروبي إلى جانب ما قاسوه من هذا الوجود نفسه في شتى المجالات.

فلقد استفاد المغاربة أفكاراً وتجارب، وأخذوا جوانب من الحياة العصرية خيراً وشرها وساعدهم على هذا انتشار اللغة الفرنسية تدريجياً بينهم، واقبلاهم على الثقافة الحديثة، وتقللهم في الخارج للتجارة أو التفسح وغيرهما، وقد تحقق كل هذا بالرغم عن العارقين التي كانت تحاول الإدارة الاستعمارية فرضها حتى يظل المغاربة أقل تأثيراً بحركة التجديد، وأكثر تمسكاً بحياة التقليد، فلا ينفذ إليهم التطور إلا بمقدار، وبالكيفية التي تتفق ومصلحة الاستعمار.

وإن ما دفع المغاربة إلى التزود بالثقافة الحديثة عامة، والفرنسية خاصة هو التسلح بكل هذا في الصراع المستمر، الدائر بينهم وبين المحتلين ليجاهوهم بنفس سلامتهم فضلاً عما في ذلك من التوصل للمعرفة والثقافة على أوسع نطاق ممكن، ومن التوفير قدر الإمكان، على أسباب التطور المعنوي والمادي، وبقدر ما تتحقق هذا التطور في الوسط المغربي، تقلص التقليد الذي لم يمكن خيراً كله، وقبلاً على البقاء، وقد سارت حركة التطور في الوسط المغربي تقلص التقليد الذي لم يكن خيراً، وقد سارت حركة التطور في المغرب سيرها الطبيعي فلم يشهد المجتمع الوطني صراعاً بين التجديد والتقليد مثل الذي هز المجتمعات الشرقية رධأ من الدهر ضاعت بسيبه أوقات وجهود، وخلف ضغائن وأحقاداً، بين دعاء التجديد وأنصار التقليد، وكان المستفيد هو المستعمر الذي كانت التفرقة والتطاحن في صالح سياساته «فرق تسد».

وقد يكون السبب في عدم قيام العراك في المغرب بين دعوة التجديد، وقوة التقليد هو أن الصراع في المشرق كان قد قطع

شوطاً بعيداً تغلب فيه آخر الأمر الجديد على القديم، فاستفاد المغاربة من هذا ما جعلهم يتلافون خوض المعركة الفكرية والاجتماعية فيما بينهم.

ولعل هناك سبباً آخر هو تفتح العقلية المغاربة التي من طبيعتها حب الاطلاع والاستفادة، والتطلع إلى آفاق جديدة في مجال المعرفة والحياة، وهذا من مميزات العبرية المغاربة. وهناك سبب ثالث ذو اعتبار وأهمية وقد كان له دور حاسم، وهو أن حركة التجديد في المغرب لم تقم بمجاهدة عناصر التقليد، ومحاربة أنصار القديم، بل عملت لتلافي كل تصارع من شأنه أن يصلب الموقف، ويكتل القوى، ويعرقل الجهود، ويؤخر المسيرات، ويضيئ الأوقات في مواجهات داخلية، ولذلك تركت الأمور تسير سيراً طبيعياً، وحكيماً معتمدة على عامل الزمان، وسنة التطور في تعليب روح التجديد على غريزة القديم، وعقلية المحافظة، وهذا ما سهل على حركة التجديد مسیرتها، وحقق لها رسالتها الفكرية والاجتماعية، وما دفع بدعاة التطور والترقي إلى اتخاذ ذلك الموقف المترن الاطمئنان إلى قوة التأثير أو دينامية حركة الجديد، والحرص على وحدة الصف في الكفاح ضد المستعمر حتى لا يستغل التشاكس والتطاحن بين ضحاياه.

ولم يكن الاختكاك الحضاري بين المغاربة والأوروبيين سالماً من الاصطدام، بل أن المواجهة بين الفريقين كانت من جانب المغاربة معبرة عن رد الفعل ضد كل غزو فكري يعصف بمقومات الشخصية المغاربة التي كانت أقوى من كل ما حاوله الاستعمار

للتأثير على العاطفة القومية، وخدمة أغراض سياساته الاندماجية، ولا أدل على هذا من الهزيمة التي منيت بها هذه السياسة في خططها البربرية الهدافلة إلى فرنسة أكثر المناطق المغربية، وعزّلها عن الكيان الوطني لتصبح العمدة في تأييد السيطرة الفرنسية.

وهكذا استطاعت الشخصية المغربية أن تنقذ نفسها من مؤامرات الاستعمار، لأنها كانت شديدة التمسك بالأصالة الحضارية التي قاومت الزمان، وغالبت الأعداء.

ويمكن القول أن المغاربة، بسبب هذا، تمكّنوا من حفظ التوازن بين حضارتهم الأصيلة والحضارة الأوروبيّة في مختلف المجالات، ويرجع الفضل في هذا إلى تمكّن الإسلام من النّفوس المغربية، وتغلغل روح العروبة في الوسط القوميّ عامّة والشعور الوطني المتأصل، وبهذا تلافي المغاربة بقدر المستطاع كل اضطراب فكري، وكل أزمة معنوية، وكل فتنّة اجتماعية، وقد كان من شأن هذا حفظ استقرار المجتمع الوطني مع سيره دائمًا إلى الأمام، محققاً التطور المنشود بالرغم عن سائر التيارات المعاكسة التقليدية والدخيلة على السواء. تلك هي «قصة» القديم والجديد كما مرت في المغرب، فلم تنشأ نتيجة صراع، ولم تتنظم في حركة لها رجال و هيئات ووسائل، كما كان الأمر في الشرق، زمن التهضة، حيث خاض كل فريق معركته بالكلام والكتابة، واحتدم الجدال بما أدى إلى تطاوّن شغل الرأي العام، وأوقاد ناره أعداء الفريقين المتخاصمين، أما في المغرب فكانت وضعية القديم والجديد بخلاف كل هذا، بل لا مبالغة في القول إن المغرب لم يعرف حقاً مسألة

من ذلك النوع حتى تؤول إلى أي عراك بين دعاة التجديد، وعناصر التقليد، فتنشأ عن هذا مشكلة فكرية، وقضية اجتماعية في نطاق خصومة مضررة بالمصلحة الوطنية التي كانت تقضي بالتطور والترقي مع الاحتفاظ بكل ما هو صالح وجدير بالبقاء من القديم، وبعبارة كانت مصلحة المغرب.

المقاومة المسلحة: بعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء، وانعقد مؤتمر الصلح بفرساي، وأعلن الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه الأربع عشر التي لم تخال من عاطفة إنسانية، ومسحة أخلاقية، ويشير بعالم جديد تسعده فيه البشرية، ويسود فيه الاخاء وترفرف عليه الحرية، وتحكمه الديمقراطية، وتنتفي منه الحرب، وما تجره من خراب ودمار على الغالب والمغلوب سواء، بعد هذا كله، عاشت الشعوب المضطهدة فترة من الآمال، وتقاذفتها تيارات من التفاؤل بحسن المصير، فاتجهت أنظارها إلى مؤتمر الصلح، وتسابقت وفودها الوطنية إلى مقر المؤتمر تقدم المذكرات والعرائض المليئة بالمطالب والأمني، ولكن مصيرها كلها كان في سلة المهملات، فرجعت الوفود تجر ذيول الخيبة، وأيقنت الشعوب أن الحق يؤخذ ولا يعطى، وأن دنيا البشر قد يأها وحديثاً كما قال النبي :

السيف أصدق انباء من الكتب  
في حده الفصل بين الجد واللعب

أما في المغرب فكانت المقاومة المسلحة تواصل جهادها المستميت ضد الاحتلال في معظم المناطق، وكانت تكتسي صبغة

حرب دفاعية وتحريرية في آن واحد، وكانت معقد أمل الشعب الذي عاش طوال تاريخه حراً مستقلاً، وسيداً عزيزاً. ومنذ نصبت الحماية وحرب المقاومة والتحرير دائرة في أغلب البلاد، وبعد الحرب العالمية الأولى لم تفكر فرنسا في التراجع عن خطتها، وإنصاف المغرب الذي حاربت فرق عسكرية من رجاله في صفها ضد الالمان، بل أن حكومتها رفضت أن يحضر ممثلوه في مؤتمر الصلح على قدم المساواة مع بقية الدول، كما اقترحه ليوطى، تقديرأً لمصلحتها ولمشاركتها الفعالة في الحرب، وهكذا ما كادت أن تستقر الأمور حتى واصلت فرنسا حربها في المغرب، وفكرت في توسيع رقعة سيطرتها، وإحكام نفوذها، وتبني سيادتها الاستعمارية من وراء ستار «الحماية» المزعومة.

وصدق هذا كله استمرت المقاومة المسلحة في طريقها غير عابثة بما حشده فرنسا وإسبانيا من جيوش وأسلحة براً، وجواً، وبحراً، وكتب في ساحات القتال من صفحات البطولة والتضحية والاستشهاد ما أنطق ألسنة وأقلام الأعداء بالاندهاش، والإعجاب، والاعتراف، والإشادة كما فعل الجنرال كيوم، في كتابه عن العمليات العسكرية التي شارك فيها، بل كان من أكبر قادتها، وقد أسلفنا طائفة مما سجله في كتابه للتاريخ.

وفي المدن والجهات المحتلة وقئتذ كانت تتردد أصوات المقاومة المسلحة، وكان جميع المغاربة شديدي الاهتمام بأخبارها، ومن أقوى دعاتها، أحرص العاملين على بث روحها في الناس حتى لا يستسلموا لليلأس، وحتى يكونوا لها عوناً ونصيراً، وكان الشباب

خاصة في طليعة هؤلاء، كما كان الشعراء ينظمون القصائد الحماسية، ويروجونها بين الناس، وقد نشر بعضها في الصحف التونسية الرائجة إذ ذاك في المغرب الذي لم تسمح فيه سلطة الاستعمار بصدور غير الصحف الفرنسية والصحفية الرسمية بالعربية، ومع أن الرقابة كانت تبذل كل جهدها للتضييق على الصحف التونسية والجزائرية العربية فقد كانت تنفذ إلى قرائها، وتعمل أثراً في نفوسهم الوثابة.

الصحافة العربية: لقد كانت الصحف من بين الوسائل التي نشرت الدعوة الوطنية، وروح النهضة، والقوة المعنوية في الأوساط الغربية عامة، وفي طبقة الشباب خاصة، فمن الصحف التونسية: «الصواب»، و«النهضة»، و«الزهرة»، و«النديم»، و«السان الشعب»، و«مرشد الأمة»، و«الوزير»، و«الزهو»، و«جحوج»، و«العصر الجديد»، ومن الصحف الشرقية: «مجلة العرفان»، و«القبس»، (سوريا)، و«الأهرام»، و«المقطم»، و«البلاغ»، و«السياسة»، و«كوكب الشرق»، و«وادي النيل»، و«الأخبار»، و«الكشكول»، ومن المجلات: «المنار»، و«الهلال»، و«المقتطف»، و«العصور»، و«اللطائف المصورة»، و«كل شيء»، و«الزهراء»، و«الفتح»، و«منيرفا»، (مصر).

وكانت الصحف التونسية كثيرة الرواج، لأن بعضها كان معتدلاً، بل معانياً رسمياً، ولكنها كانت كلها تعنى بأحداث وحركات العالم العربي الإسلامي، كما كانت مرآة لأهم ما ينشر في الصحافة العربية بالشرق، ولو كانت ضد سياسة فرنسا، الأمر

الذى عرض «الزهرة» مثلاً للمنع في المغرب أثناء الحرب التحريرية بالريف، ثم أفرج عنها بعد ذلك، وما كان يعمل على رواج الصحف التونسية أنها كانت ذات روح واتجاه وطنيين، وهذا كانت تناصر دعوة الحرية والاستقلال الذاتي في تونس، وتطالب بتحقيق هذه الأممية كل واحدة بأسلوبها وطبيعتها كما كانت تدعو إلى جعل تونس (دومينيوت) أي عضواً مستقلاً ذاتياً ومنضماً إلى مجموعة فرنسية على النسق الانكليزي الذي كان انكليزياً صرفاً لا مثيل له بحيث لا يمكن أن يكون فرنسيأً، لأن العقلية الفرنسية لا تفهم غير الحكم المباشر، وسياسة الاندماج سواء فيها يسمى بالمستعمرات أو ببلاد «الحماية» إلا ما كان من بعض الشكليات والمظاهر التي لا ترى في المحافظة عليها أي ضرر، أو التي ترى أن فيها خدمة أغراض السياسة الاستعمارية كعوقة تقدم وتطور الشعب المغلوب على أمره، وروح الحكم المباشر أو سياسة الاندماج، وكل هذا يتراكم في الجنس الفرنسي خاصة، والجنس اللاتيني عموماً، بخلاف الجنس الانجلوسكسوني، ومن هنا جاء الفرق الكبير بين الحكم والسياسة لدى السلاطين، خصوصاً في الأقطار التي ابتليت باستعمار كليهما شرقاً وغرباً.

كما منعت «النهاية» لأنها شنت حملات عنيفة ضد الأساليب الاستعمارية في الجزائر ومنعت كذلك «الصواب» لأنها نشرت مقالات بمناسبة تدشين مسجد باريس، وهي مقالات اعتبرتها السلطات الفرنسية مغرضة بكل صراحة، حيث ما ورد في خطاب رئيس الجمهورية نُشر محرفاً في نظر الفرنسيين، كما أن دور سلطان المغرب عرض بكيفية غير لائقة في نظر المسلمين، ومن الصحف

التونسية التي تعرضت للمنع في المغرب «الوزير» سنة 1928 لأنها نشرت مقالاً بقلم المحامي أحمد الصافي، السكرتير العام للحزب الحر الدستوري، بمناسبة مؤتمر الشعوب المضطهدة في بروكسل، عاصمة بلجيكا، وما ورد في ذلك المقال اللاذع فقرات شديدة النقد لسياسة فرنسا بتونس، وهي سياسة تقوم على الحرمان من الحقوق والحرريات، والاضطهاد بجميع أشكاله للمجتمع التونسي سياسياً واقتصادياً.

وأبدى الكاتب الاهتمام الكبير الذي لقيته الجهدود في بروكسل لتنظيم قوات المعركة ضد الاضطهاد الاستعماري كما صرخ بأن تونس التي تعاني أشنع استغلال، والتي تئن تحت الغير لا تزال هي تونس، وان التونسيين يتأسفون على الماضي، وان الحاضر يكدرهم ويفزعهم، وأنهم يلمحون مستقبلاً فظيعاً إن لم يثبت الشعب التونسي إلى النهاية في ميدان المعركة التي كان يضطلع بها إذ ذاك والتي هي وحدها قادرة على تحريره وكفيلة بخلاصه، ومنع كذلك «مرشد الأمة» في المغرب، لأنها كانت صحيفة وطنية حرة، وصريحة، وشجاعـة، وقد جمع صاحبها مقالاته وطبعها في كتاب ضخم راج في المغرب تحت عنوان «مرشد الأمة»، وكان له أثر بالغ في نفوس قارئيه خصوصاً من الشباب، وكانت أحدهم بل من أكثرهم تأثراً به، وشمل المنع أيضاً صحيفة «أفريقيا» (الشمالية) لأحمد توفيق المدنـي، وكان سبب المنع سنة 1925 شن الحملة الصحفية لصالح الحرب التحريرية الريفية بقيادة البطل أمير الجهاد محمد بن عبد الكـريم الخطابـي، وقد نفي المدنـي إلى الجزائر بدعوى أن أصلـه منها، وفيها نشط مع جمعية العلماء،

وأشرف على «نادي الترقى»، وواصل إصدار تقويم سنوى بعنوان «تقويم النصور» الذى كان له رواج في المغرب، وتأثير في وسط المثقفين، وكان بعض الصحف الجزائرية كذلك رواج وتأثير في الأوساط المغربية، ونخص منها: «الاقدام» أسبوعية بالفرنسية أصدرها الأمير خالد، وكانت شديدة الحملة على الاستعمار، وقد منعت في المغرب، ثم عطلت في الجزائر، كما نفي صاحبها، فذهب إلى مصر، ثم إلى فرنسا حيث كان له نشاط سياسى ضد الاستعمار ببلاده خاصة.

وكانت تصدر بقسطنطينية جريدة «الجناح» التي كانت كثيرة الرواج في المغرب، وبما أنها كانت ملتزمة بالاعتدال فقد شجعتها السلطة مادياً، ولم تتردد في ردها إلى طريق الاعتدال كلما تنكبته عنه، وهذا كانت تحوم حولها ظنون وشبهات، ومن الصحف الجديرة بالذكر «وادي مزاب» لصاحبها الحاج ابراهيم بن الحاج موسى المدعو «أبو اليقظان»، وكانت تدافع عن مصالح سكان مزاب الذين دخلوا تحت النفوذ الفرنسي بمعاهدة خاصة، كما كانت تحمل على الاستعمار، وتدافع عن الإسلام، ومن مقالاتها الإسلام يختصر والمسلمون يلهون؟ وهو ضد سياسة فرنسا في شمال أفريقيا، ومثل هذا لم تسمح به السلطة الفرنسية التي منعت الصحيفة في المغرب المتثبت إذ ذاك للنهوض والانبعاث، والموصى لحركة المقاومة المسلحة في شتى الجهات جبالاً وسهولاً.

ومن أشهر الصحف الجزائرية المنتشرة في المغرب «الشهاب» لصاحبها عبد الحميد بن باديس، مؤسس جمعية العلماء، والداعية

إلى النهضة السلفية في الجزائر، وكانت تصدر في قسطنطينية، ويدبرها أحمد بو شمال، وكانت تحمل على الطرق ومشائخها، وتدعى إلى هدم القبور والأضرحة، بما فيها ضريح مولاي إدريس بفاس، متتجاهلة أن إدريس الثاني كان مؤسس أول دولة إسلامية في المغرب، وأنه عَدَ على مر القرون من عظماء الإسلام والتاريخ، كما كانت تدعو مجلة «الشهاب» بتصدير جريدة البرق في قسطنطينية كذلك، وسرعان ما تحول من جريدة تدافع عن المصالح التجارية والاقتصادية، والفلانية، إلى جريدة سياسية إصلاحية، وكان الفرق بين الجريدين، أن «البرق» التزم التهجم على الأشخاص في لغة عنيفة وجارحة حتى قيل فيه انه رفع الشتيمة والقذف إلى مستوى مؤسسة، وكان عدد من الشباب المغاربة يكتبون فيه، خصوصاً أنصار التجديد ضد أصحاب الزوايا الذين كانأغلبهم طرفاً في المعركة بين الجديد والقديم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطرفين أصدراً صحيفتين هم هي «البلاغ الجزائري» وكانت تستعمل الشتم والقذف بما لا يقل عن منافستها «البرق»، وكان لها دورها ككتاب مغاربة في فاس والرباط كانوا على شاكلة أصحابها طرقية وضلاله.

وفي المغرب كانت أول جريدة بالعربية هي «السعادة» التي أصدرها الفرنسيون بطنجة في 1905 بإشراف القنصلية وذلك لخدمة أغراض السياسة الفرنسية، و موقف فرنسا من القضية المغربية، وللدفاع عن المصالح الفرنسية ضد المنافسة الأجنبية، وبعد فرض «الحماية» نقلت الجريدة إلى الرباط لتلتقي التوجيه مباشرة من الإقامة العامة التي أصبحت لسانها الرسمي، و اشتهرت عند

المغاربة باسم «الشقاوة» لأنها كانت تتحدث بما فيه الشقاء لهم ولبلادهم في عهد الاحتلال والاستعمار.

وبعد انتقال السعادة خلفتها في طنجة جريدة «الترقي» التي سدت الفراغ في مجال الدعاية الفرنسية، وأسندت إدارتها إلى صحيفة «لاديفيس ماروكان» التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية سياسياً ومالياً، وقد جعلت منها شقيقتها بالعربية، بعد أن أدمجت فيها جريدة «الصباح» التي كان يصدرها سوري نزل بطنجة بمناسبة مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، وكانت جريدة «الترقي» تتولى الرد على منافسة لها هي «الحق» المنحازة للحكومة الإسبانية التي كانت تموها، وبعدما اختفت «الحق» اختفت بدورها «الترقي» غير مأسوف عليها معاً لأنها كانتا صوت الباطل، إن الباطل كان زهوقاً.

ثم إن الإسبان عوضوا «الحق» في تطوان بجريدةتهم «الإصلاح» تولى تحريرها سوري مسيحيي مأجور يسمى الدحداح، وكان ترجمان إسباني تابع للاقامة العامة (المندوبية السامية الإسبانية) يشرف على ما تنشره بأقلام العملاء المأجورين.

وقد تخرج موقف الإصلاح أثناء الحرب الريفية التي تكبدت فيها جيوش إسبانيا الهزائم المتواتلة والخسائر الفادحة حتى عزمت إسبانيا على الانسحاب من المغرب.

ولتعزيز الإصلاح «أصدرت السلطة الإسبانية مجلة مصورة شهرية باسم «الاتحاد»، وكانت تعني الاتحاد بين «الحامى والمحمى»، وفي طنجة أصدرت «لاديفيس» الفرنسية جريدة «إظهار

الحق» التي سرعان ما فشلت، ومثلها كانت خاتمة «أخبار العالم» و«النظام»، وأصدر الأولى تركي يدعى حسين عوني بك بتعاون مع مصرى هو عمر حسن، وتحت إشراف القبطان الانجليزى موندي.

وكانت تحاول جلب عطف المغاربة بالطالبة لهم بحقوق متساوية مع المستوطنين الأوروبيين والثانية كان يديرها مصرى هو محمد عثمان، وكانت تسعى بجميع الوسائل لأن توجد بطنجة حركة إنجليزية ريفية.

وهكذا نرى أن طنجة كانت ملجاً لشذاذ الأفاق، وللمرتزقة من الصحفيين المتجرين بالمهنة، وسماسرة الضمائر والأقلام من الشرقيين الذين اخذوا شعارهم الغاية تبرر الوسيلة، وهذا كان من الطبيعي أن يمنوا وتعنى معهم وريقاتهم ومن ورائهم من الأجانب المعرضين بكل فشل وإفلاس، وقد أدركوا أن المغاربة أيقاظ لا رقود، وأنهم أذكياء لا أغبياء، وأن للباطل جولة وللحق جولة، وأن حبل الترهات، والأضاليل، والأكاذيب قصير جداً في مغرب يقطن وحذرا.

وفي عهد الحماية الفرنسية نظمت سلطاتها الصحافة بظهير 27 أبريل 1924 الذي غير وأكمل ظهير 20 نوفمبر 1920 ، أما قمع المخالفات فتولى تنظيمه الأمر العام بتاريخ 24 يناير 1921 ، وبمقتضى ذلك تلزم كل جريدة عربية أو عبرية بأن يكون المسؤول عنها قانونياً مغربي الجنسية، وبما أن السلطة تعتبر الصحافة العربية والعبرية ذات صلة بحفظ الأمن والنظام العام فقد أُخضع

إصدارها لقرار وزيري بالإذن يقدم به طلب مكتوب إلى الصدر الأعظم، وهو قرار يمكن سحبه في أي وقت ومن غير الإدلاء بأي سبب، وفي حالة المخالفة تطبق العقوبات على المالك، والمسؤول والطابع وكلهم متضامنون في أداء الغرامات المالية، ويمكن للشرطة أن تحجز كل عدد ولو قبل النشر، ويمكن أخذه وإتلافه من لدن السلطة، وينص الأمر العام على أن مخالفات القانون من اختصاص المحاكم العسكرية، لأن إصدار الصحافة العربية لهم المحافظة على النظام والأمن، وهما موضوعان تحت حماية قانون الأحكام العرفية.

ويُفهم هذا التشريع الجائز لماذا لم توجد في ذلك العهد بالغرب صحفة عربية وطنية حرة، وقد حاولت النخبة المغربية أن تصدر صحفاً ومجلات ولو أدبية دون أن تحصل بعد أشهر من طول الانتظار، على أية رخصة، وفي كل مرة يأتي الرفض من غير بيان أي سبب، لأن السلطة لا تسأل عنها تفعل.

وكتب مدير «السعادة»، الكومandan المستعرب ماركو في هذا  
قائلاً :

«هل ينبغي التأسف على ذلك؟ بالطبع، إذ لا داعي للعجلة، حيث ستدق الساعة التي يقبل فيها المغرب على الصحافة، فسنرى مؤكداً ذات يوم صحافة عربية حرة في هذه البلاد، حيث أن كثيراً من الشبان المتطورين اليوم صحفيين لم ينضجوا بعد، وسيبدأون على الأرجح بعجلات أدبية من نوع التي توجد بمصر، وما لا شك فيه أنهم سيكونون متصررين وحدرين في البداية، ولكنهم سرعان ما سيعرضون مواضيع تعنيهم أكثر من

الأدب، وسيتناولون الإصلاحات الدينية التي هي عزيزة عليهم، وهي مسائل دقيقة مثيرة في أيامنا هذه، ثم سيقبلون كذلك على خوض السياسة، وفي هذا المجال سيكون على الأرجح من الصعب عليهم أن يتلافوا الاصطدام بالصخرة الخطرة التي هي القومية (ناسيوناليسم)».

وفي انتظار تحقيق هذه التنبؤات لم تكن في المغرب سوى صحف فرنسية يومية ودورية من كل رهط، وكلها تنطق بلسان الجالية الفرنسية، وتدافع عن مصالحها، وما كان يصدر في نفس الوقت من صحف بالعربية لم يتجاوز أصابع اليد الواحدة، ولا يستحق أن يؤبى له ولا أن تعطى له أية قيمة، فإلى جانب «السعادة» المقيمية الفرنسية، كانت تصدر بغير انتظام وبحسب الحاجة ورقة محلية من حجم صغير بفاس تحت عنوان «الأخبار التلغرافية»، وهي عبارة عن نشرة إخبارية تنشر تحت إشراف المصالح البلدية الفرنسية، وتوزع مجاناً على الأعيان بواسطة مقدمي «اللحومات»، وهي موجهة فيما تنشره لصالح الإدارة الفرنسية، كما كانت «السعادة» تصدر نشرة استعلامية بعنوان «أخبار المغرب» أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك من أجل فرق الجنود المغاربة في الواجهة، وقد كان يراد تقوية معنوياتهم باطلاعهم على أخبار البلاد مكيفة بالدعائية الفرنسية، وفي 5 مارس 1921 صدرت بالدار البيضاء «الأخبار المغربية»، وكان المسؤول عنها ورئيس تحريرها بدر الدين بن القاطمي البدراوي من العائلة المعروفة بفاس، وكان مديرها فرنسياً من الأحرار هو «كاريط بوف» الذي كان يصدر في نفس الوقت، بالفرنسية أسبوعية هي «الصريحة المغربية» (لوكري

ماروكان)، وكانت هذه الجريدة شجاعة طالما اصطدمت بالإدارة الفرنسية، وعارضت ليوطني وبعض القواد العسكريين، والرأسماليين، والبياز خليفة الكلاوي باشا في مراكش، وكانت تدافع عن المغاربة المضطهدين، وكانت مقروعة في أوساط الشباب المغربي، أما «الأخبار المغربية» فكانت أسبوعية تنشر أخباراً تجارية وإدارية، وسياسية، ولما تجاوز رئيس تحريرها النطاق المعهود، فأخذ يدعو إلى إصلاحات جريئة، ويشيد بانتصارات الأتراك الكماليين، ويتقد التعليم المخصص للشعبية المغربية، ويدخل في حرب كلامية مع «السعادة» تعرضت الجريدة لنقمة السلطة، فلم تمض عليها أشهر حتى اختفت من الميدان.

فانقطع هذا الصوت تاركاً «الصرخة المغربية» وحدها في ساحة العراق، وفي مراكش صدرت سنة 1923 جريدة «الجنوب المغربي»، وكان يحررها مغربي تحت إدارة فرنسي هو «فيرناند سيرف» وكانت تهتم بالمسائل الاقتصادية، وبالقضية الريفية بما يظهر فشل إسبانيا، وبعد أن توافت في ديسمبر 1924 عادت إلى الظهور كمجلة شهرية مصورة بمناسبة معرض مراكش.

وهكذا لم تستطع هذه الصحافة المزيلة والمأجورة، والمحجحة رسمياً أن تملأ الفراغ المهول الذي نشأ عن خلو الميدان من صحافة وطنية حرة، ولا أن تؤدي المهام التي أصدرت من أجلها من لدن السلطات الفرنسية والإسبانية، ويسبب هذا كله ظل المغاربة عمالة على الصحافة في الخارج: تونس، الجزائر، الشرق العربي عامه، ومصر خاصة، وقد كان في هذا خير كبير ريثما تمكن الشباب

المغربي، في عهد الحركة الوطنية، من إصدار صحف حرة لخدمة البلاد وأمتها، وتم هذا في غشت 1933 بإصداري «العمل الشعوب» بالفرنسية في فاس، لتعذر إصدارها بالعربية، وإبلاغ الصوت الوطني إلى من يهمهم الأمر في الداخل والخارج.

وقد حدث كل ذلك بالرغم عن محاولات السلطة الفرنسية عزل المغاربة عن التأثير بالصحافة الخارجية، وذلك بما كانت تصدره القيادة العليا لجيوش الاحتلال من تدابير لمنع الصحف غير المرغوب في دخوها للمغرب، ولكي نعطي فكرة عن هذه التدابير ثبت إحصائية لها نقلًا عن مجلة «أفريقيا الفرنسية»، يناير 1928 ، فهي تكشف عن عدد الصحف الممنوعة في كل سنة:

0 : 1921	3 : 1914
3 : 1922	7 : 1915
9 : 1923	9 : 1916
4 : 1924	7 : 1917
12 : 1925	1 : 1918
4 : 1926	0 : 1919
30 : 1927	0 : 1920

وتجدر الملاحظة أن الصحافة العربية بأمريكا الجنوبية، حيث كانت تنزل جاليات عربية وإسلامية تعد بعشرات الآلاف أكثرها من السوريين واللبنانيين، كانت هي الأخرى تروج في المغرب وتساهم في تكوين الأفكار، وتنوير العقول، واستنهاض النفوس، وكانت تهتم بأحداث المغرب، كما كانت تؤيد حرب الريف التحريرية، وما حملها على هذا أن سوريا ولبنان كانتا تحت الانتداب الفرنسي ، وأن سوريا شهدت ثورة بجبل الدروز ضد

سيطرة فرنسا في نفس الوقت الذي كانت فيه الحرب الريفية بالغرب، فكان من الطبيعي أن يحصل التعاطف والتضامن بين الشعوب المضطهدة العربية شرقاً وغرباً.

وكانت هذه الحركة تجد وسائل التعبير عنها في الصحف العربية الصادرة في البرازيل، منها أربعة في مدينة ريو، وستة في سان باولو، بينما كانت تصدر ستة في الأرجنتين.



## حركة النهضة الشرقية

لقد مر على العالمين الإسلامي والعربي عصر مظلم عرف فيه من الشدائيد والكوارث ما أنهك قواه، وصيده فريسة لكل طامع، وضحية لكل مغیر، ومن أفعى ما حل بها من النكبات وقوعها في قبضة الأجانب الذين احتلوا الأوطان، واستعبدوا الشعوب، واستبدوا بالحكم، واستولوا على الخيرات، وبما أن كل نعمة في طيها نعمة فقد كانت النكسة العظمى، والنكبة الكبرى التي حلّت بال المسلمين والعرب شرقاً وغرباً من أقوى أسباب اليقظة، والنهوض، والانبعاث معنوياً، وثقافياً وسياسياً، وعسكرياً، فظهرت في مختلف الأقطار الإسلامية والعربية وبنات، وانطلاقات، وحركات، وثورات تهدف كلها بشتى الوسائل والإمكانيات إلى تغيير الأوضاع تدريجياً وجذرياً باستنفار لهم، وتبعة الجماهير، وتكتيل الصفوف، وإعداد العدة، وتمييع الفرص للعمل الجدي، والمعركة الخامسة منها كلف هذا من جهاد وتصحية، فكانت النهضة الإصلاحية المتأصلة في مقدسات الأمة، ومقوماتها، وحضارتها، وأمجادها عبر تاريخ طويل من اليسر والعسر، والازدهار والانحطاط، والسلامة والبلوى، وقد كان الفضل في البعث الإسلامي، والوثوب العربي

لنجبة من الرجال وطدوا العزم على التزول إلى الميدان، وأعدوا أنفسهم لكل صراع وابتلاء في سبيل الفكرة والعمل، لخير الأوطان والشعوب.

«ولقد كان من طبيعة هذا — كما قال أحمد أمين — أن يتقدم الصنوف زعماء الإصلاح يشعرون بالآلام شعورهم أكثر مما نشعر، ويدركون الأخطار المحيطة بها أكثر مما ندرك، ويفكرون التفكير العميق في أسباب الداء ووصف الدواء، وكل مصلح ينظر إلى المرض من زاوية، ويدعو إلى مداواته على حسب خطيته، فكان من ذلك مصلحون مختلفون دعوا إلى الإصلاح في أقطارهم على حسب بيئتهم، وثقافتهم، ومزاجهم، وكل قد أبلى بلاءً حسناً، ولاقي من العناء ما لا يتحمله إلا أولوا العزم، فمنهم من شرد، ومنهم من قتل، ومنهم من رمى بالخيانة العظمى، فمن نادى بالمساواة في العدل بين الرعية من غير نظر إلى جنس أو دين اتهم بمحاربة المسلمين، ومن نادى بتنظيم الجيش على الأساليب الحديثة اتهم بالتفريح والخروج على التقاليد، ومن نادى بتأسيس مجلس شورى اتهم بمحاربة السلطان، والتحريض على الثورة، والعبث بالنظام، ومن نادى بإصلاح العقيدة والرجوع بها إلى أصل الدين اتهم بالإلحاد، وهكذا، وهم على هذا صابرون مجاهدون أحبوا مبدأهم في الإصلاح أكثر مما أحبوا الحياة، ولم يعبأوا بالعذاب يحبق بهم في سبيل تحقيق فكرتهم، وظلت آراؤهم تعمل عملها في حياتهم وبعد موتها، حتى تحقق إصلاحهم ونفذت أفكارهم، وتقدم الشرق على أيديهم خطوات تستحق الإعجاب».

فما كان أكثرهم عدداً في كل قطر، وفي كل أمة من عالم

الإسلام والعروبة في المشرق وفي المغرب، وما كان أعظم غيرتهم على أوطانهم وشعوبهم، وما كان أجدرهم بالخلود في التاريخ على مر الدهور والأجيال.

وليس من سبيل على إحصائهم ولو على وجه التقرير، ومن أشهرهم جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، ومحمد رشيد رضا في مصر، وأحمد خان، وأمير علي في الهند ومدحت باشا في تركيا، ناشر روح الدستور فيها ضد حكم الجور والاستبداد.

فقد أثروا بكتاباتهم ونشاطاتهم في أهل زمنهم داخلاً وخارجًا، كما أثروا فيهم بما خلفوه بعد وفاتهم من تراث محفوظ في كتبهم أو فيما كتب عنهم مما هو غزير وفريد جداً.

وبالرغم من الحصار الذي ضربه الاستعمار على المغرب حتى لا يتأثر أهله بزعماء الإصلاح في كل مكان فقد تمكن المغاربة من التشيع بأفكارهم واتجاهاتهم، واتخاذهم قدوة ونبراساً في جميع مجالات الإصلاح التي جالوا وصالوا فيها خدمة لأهداف النهضة الإسلامية والدعوة الوطنية، والحركة التحريرية.

وهكذا كانت مصر في طليعة الأقطار الناهضة التي أثرت في حركة التطور والتجديد أثناء نشأتها بالمغرب، ويمكن أن نقسم أنواع التأثير المصري في النهضة المغربية الفتية كما يلي:

## ١ - الأحزاب السياسية:

أوها «الحزب الوطني» بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد بعد الأول، وهو حزب متطرف حيث أنه كان ينادي بشعار: لا مفاوضة إلا بعد الاستقلال والخلاء والوحدة مع السودان، كما كان شعاره الوطني: مصر للمصريين، وكان لسان حاله جريدة «اللواء» وما عمل على نشر سياسة وخطة هذا الحزب مجموعة خطب كامل التي كانت متداولة بكثرة في الشرق والمغرب، كما أن كتبًا ترجمت لزعيمه كامل وفريد، وكانت هي الأخرى منتشرة شرقاً وغرباً مما جعل التأثير بها كذلك عاماً وقوياً، خصوصاً في أوساط الشباب المغربي.

والثاني حزب «الأحرار الدستوريين» بزعامة محمد محمود، وكان لسان حاله جريدة «السياسة» وهي من أحسن الصحف السياسية العربية، ومن أعظمها انتشاراً وتأثيراً، وكان رجاله من المعجبين بتركيا الحديثة، وبالنهضة الكمالية فيها، ومع أنهم كانوا من المدافعين عن الإسلام، فقد وقفوا ضد الحكم الذي أصدرته مشيخة الأزهر على أحد علمائه المجددين الكبار هو الشيخ علي عبد الرزاق من أجل كتابه الجريء، «الإسلام وأصول الحكم» الذي حاول أن يفرق فيه بين الدين والدولة، أي بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية، ناكراً بهذا كل صفة «كهنوتية» للخلافة الإسلامية، وقد كان من تأييد ذلك الحزب لنظريات علي عبد الرزاق أن استقال وزيران من الحكومة سنة 1925 احتجاجاً على ذلك الحكم، وكانت «السياسة» تصدر عدداً ضخماً حافلاً

بشتى المقالات والأبحاث المتعددة بأقلام كتاب ذوي معرفة وخبرة واقتدار وذلك باسم السياسة الأسبوعية «التي كانت أداة فعالة في مجال الثقافة عامة، والسياسة والقانون منها خاصة، ولهذا كانت من كبريات الصحف السيارة التي يقبل عليها القراء في كل قطر عربي، وحتى في العواصم العالمية التي بها جاليات عربية، وطلبة عرب، وقد كنت من المداومين على مطالعتها زمن كنت طالباً في باريس، وفي المغرب بعد ذلك، كما كان كثير من شبابنا يتهافتون على مطالعتها كوسيلة تثقيف وتوجيه.

والثالث «حزب الوفد المصري» بزعامته سعد زغلول باشا، ثم مصطفى النحاس بعد وفاة الأول سنة 1927، وكان أعظم حزب في مصر الحديثة، وقد استطاع بزعامة سعد أن يضم أكثرية الجماهير لصفوفه، وأن يعيتها لنصرة الأفكار الوطنية الحرة، والاتجاهات القومية التحريرية التي تتلخص في استقلال مصر، ويرجع تأسيسه إلى 13 نوفمبر 1918 حينما توجه الوفد المصري برئاسة زغلول إلى لندرة للتفاوض من أجل الاستقلال باسم الشعب وحركته الوطنية التحريرية، وكان يتلخص برنامج حزب الوفد في الاستقلال التام لمصر والسودان، والجلاء عنها، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، وإبرام معاهدة مع إنكلترا على قدم المساواة، وإرساء الحكم على الدستور والحياة النبيلة، وإصلاح المجتمع المصري في كل مجال، وصيانة الوحدة بين المسلمين والأقباط كمواطنين مصريين، وقد كان المغاربة، وفي مقدمتهم الشباب الوطني، شديدي الاهتمام والتأثر بحزب الوفد وزعيمه، وسياسته، وخطبه في الكفاح السياسي، والأسلوب التوجيهي لجماهير الأمة،

ومن الوسائل التي مكتبهم من هذا الصحافة الوفدية نفسها، والصحف العربية التي تردد أصداها نشاط الوفد، ومجموعة خطب زغلول، وكلماته المأثورة، والكتب التي ترجمت له، والشعراء الذين أشادوا بجهاده وخلدوه للأجيال، ومثال هذا أن جريدة «عمل الشعب» التي أسستها بفاس، وفي 3 غشت 1933، قد حرصت على أن يكون الشعار الذي تحمله تحت عنوانها هو قول سعد: الصحافة حررة تقول في حدود القانون ما تشاء، وتنتقد ما تريد، فليس من الرأي أن نسألها: لم تنتقدنا؟ بل الواجب أن نسأل أنفسنا: لم نفعل ما تنددنا عليه؟

وكان هذا القول الحر الصريح الصادق قذيفة تصوب في كل عدد للمسيطرين والمستبدين من الفرنسيين، ومن هم على شاكلتهم، وبما أن الشيء بالشيء يذكر فإن جريدة جزائرية بالفرنسية هي: «الإقدام» اقتبست من «عمل الشعب» الترجمة الفرنسية بقلمي لكلمة زغلول الخالدة، فاتخذتها هي كذلك شعاراً لها ضد الطغاة والبغاة في الجزائر.

وما تجدر الإشارة إليه من حيث تأثر الشباب المغربي بمصر عامة، وبالوفد خاصة، أن بعض الشبان من فاس استطاعوا أن يلتحقوا بوسائلهم الخاصة وفي سرية تامة بالقاهرة في وقت بلغت فيه الحركة الوطنية أوجها، وأدرك فيه الصراع أشدّه بين الوفد وبين الانكليز، وكان أولئك الشبان من جمعية قدماء تلاميذ المدرسة الثانوية مولاي إدريس، فقاموا بحركة دلت على ما كان فيهم من روح النهضة، والوعي، والمغامرة نظراً لعدم توفرهم على وسائل

العمل العادي، فقرروا في 1925 أن يسافروا إلى مصر بقصد التعليم في معاهدها، وبالرغم من عدم امتلاكهم لجوازات السفر التي كان الحصول عليها في ذلك الوقت مستحيلًا، ويقليل من المال نذروا قوارهم، فتوجهوا سرًا إلى و جهة، ومنها استطاعوا أن يجتازوا الحدود، و يصلوا إلى وهران التي تمكنوا كذلك من الإبحار منها إلى مرسيليا، ثم نجحوا في الإبحار منها إلى الإسكندرية، وهم: العربي الديوري ومحمد بن المهيي الفاسي، والعربي قصارة، وفي الباخرة اجتمعوا بالزعيم سعد زغلول باشا القادم مع رفاقه الوفدين من لندرة عبر فرنسا، وكان بينهم وبين الشباب المغاربة لقاء، قوى فيهم الشعور الوطني، وألهب في نفوسهم حماس الحرية، وانتهى بهم المطاف إلى القاهرة حيث نفد زادهم من المال، فاضطروا إلى العمل بطبعه من أجل العيش، ولم يتوفّر لهم من الوقت ما يسمح لهم بالدخول إلى المعاهد كما كانت رغبتهما الأولى، وأثناء وجودهم بالقاهرة لقوا من سوء معاملة القنصل الفرنسي كايار، وعرقائه لهم بكل الوسائل، وأنواع الضغط عليهم حتى يساموا الحياة في مصر، ويضطروا إلى مغادرتها وقد مكثوا سبعة أشهر تحملوا فيها كل ذلك بصبر كبير، وإذا لم تساعدهم الظروف على تحقيق أمنياتهم في التعليم، فقد عاشوا تلك المدة في الوسط المصري الذي كان يزخر بالحياة الحرة، والحركة الوطنية، والنشاط السياسي بفضل جهاد الوفد بقيادة زعيم البلاد الأكبر سعد زغلول باشا، وقد تحدثت عنهم بعض الصحف المصرية، كما نشرت صورهم مجلة «اللطائف المchorورة» الأسبوعية، ولا شك أن أولئك الشبان المغاربة كانوا شديدي الاهتمام والتأثير بكل التيارات والحركات التحريرية التي

كانت مصر إذ ذاك مجالاً لها، كما كانوا يواطئون على مطالعة الصحف الوطنية المصرية التي كانت تعكس تلك التيارات والحركات، وهكذا استطاعوا أن يقضوا مدة إقامتهم بالقاهرة في «مدرسة الكفاح، وال التربية الوطنية، والتجربة السياسية» كما كان يكتونها المجتمع المصري، وقد اضطروا آخر الأمر، بسبب سوء المعيشة التي أكرهوا عليها طوال تلك المدة خصوصاً وأنهم لم يعتادوها في وطنهم كأبناء أسر «بورجوازية» شهيرة، وكذلك سبب مضائقات القنصلية الفرنسية، إلى العودة إلى بلادهم، وفي البالغة من مرسيليا إلى الدار البيضاء علم بهم الوزير الصادر الحاج محمد المقري، فأمر بنقلهم من الدرجة الأخيرة التي كانوا فيها، وأركبهم في الدرجة الأولى خصوصاً وقد كان يعرف أنهم من عائلات فاسية محترمة، ولما حلوا بفاس استدعتهم السلطة الفرنسية، فأعلنوا لها أنهم كانوا بالشرق «للسياحة»، ولكنها كانت تعلم كل شيء عنهم بمصر لأنها كانت من قبل على اتصال مع القنصل كايار في شأنهم، وهو الذي كان قنصل فرنسا بفاس زمن فرض «الحماية» الفرنسية على المغرب، فكان من أكبر وأنشط العاملين في التمهيد لها ثم في نصبها سنة 1912 وبعد عودة الشبان إلى وطنهم كانوا محل حفاوة حيثما حلوا وارتحلوا، كما كانوا دعاة النهضة الشرقية في الوسط المغربي عام، والفاسي خاصة بما كانوا يعقدونه من مجالس وندوات خاصة في البيوت للتحدث عن مغامرات رحلتهم، ومشاهداتهم، وذكرياتهم التي كانت تعشق النفوس أخبارها، وتتغلغل الاسماع أحداها في كل مكان، والجدير بالذكر أنهم احتفظوا بعد عودتهم بالبذلة الفرنجية والطربوش اقتداء «بالأفندية»

المصريين، بل كانوا يحافظون على هنداهم العصري الشرقي، ويحاول أحدهم استعمال تعبير المجاملة والأدب حتى تقليل اللهجة المصرية بكيفية متعمدة ومستملحة، مما جعلهم يتميزون شيئاً ما في المظهر والحديث عن أقرانهم الشبان الذين حافظوا على الطابع المغربي. ولم يستطع أولئك الشبان أكثر من هذا لأن السلطة كانت لهم بالمرصاد، ولأن الأوضاع الاجتماعية، والظروف السياسية لم تسمح لهم بأن يتتجاوزوا حديث المجالس، وكان الحاضرون يستمعون إليهم بكل إنصات واهتمام، وهكذا أقاموا بعمل دعائي لا يأس به، خصوصاً في الوسط الفاسي، وكان هدفه التعريف بحركة مصر التي راقبوها عن كثب، وبث روح الوطنية والحرية، والتضحية في نفوس ساميهم من الشباب الذي كان في مرحلة إعداد وتأهب، وفي طور مخاض سياسي وشيك الانطلاق. ومن مظاهر تأثير الشباب الوطني المغربي بحركة الوفد المصري اتخاذه للنشاط بل للنشيد الوفدي حتى أصبح بمثابة النشيد الوطني المغربي وهذا نصه:

رسول السلم إلى مصرأ  
أدر في الطرف لنا خيراً  
  
وحيي العلم لنا بالبشرى  
 وأنثر في الطرف لنا زهراً  
  
إن أبناء النيل بنو  
 أعلى من سلفوا قدرأ  
 قد قمنا قبلأ ولساناً  
 تحسي لنا وهم الذكري

.....  
 .....  
 ولتحيى الشعب يؤيده  
 شبان وفلاحو القرية  
 ولتحيى سعد ومن معه  
 ولتحيى ضحايا الحرية  
 ولينزل غضب الشعب على  
 من يتصلى للوطنية

## 2 - الحركة السلفية:

حركة إصلاحية كانت تهدف إلى الدعوة الدينية الأصلية، وهي الرجوع بفهم الإسلام، عقيدة وشريعة، ونظاماً، إلى منابعه الأولى، ومصادره الأساسية، وأصوله الصحيحة، وهي القرآن، والسنّة، وأثار السلف الصالح، وكل هذا ليس من شأنه إلا أن يرجع بال المسلمين إلى الفهم الصحيح، والسلوك السليم في حياتهم، وعبادتهم ومعاملتهم، وذلك عملاً بال الحديث: لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح أولاً، وليس معنى هذا أن السلفية كانت تريد أن ترجع بالأمة إلى الوراء في حركة رجعية تقهقرية متخلفة بالمعنى الشائع اليوم، بل كانت تريد، بعكس هذا، أن تخرج بال المسلمين من ظلمات الجاهلية التي آل إليها مصيرهم في عصور التدهور، والانحطاط، والتخلف بسبب فساد أحواهم الفكرية، والأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وتفرق صفوفهم، وتشتت قوتهم، وتعرضهم للهزائم، وإخضاعهم، دولاً وشعوباً، لسيطرة

الأجانب الذين تغلبوا عليهم، واقسموا أراضيهم، وتوزعوا خيراتهم، وسخروهم لتفعthem بـ بشـتـى الأشكـال والأـسـالـيبـ.

وهكذا كانت الحركة السلفية «رد فعل» إسلامي ووطني، ووسيلة لبعث اليقظة، والنهضة، وروح الإصلاح في المجتمع الإسلامي، بغية تصحيح العقائد، وتطهير الأفكار، وتقويم الاتجاهات، وتمكين المسلمين من التقدم إلى الأمام، فهي حركة سلفية في أصولها، تقدمية في أهدافها، تحريرية في أساليبها، تجدidية في مناهجها.

لقد كانت السلفية والوطنية في المشرق والمغرب توأمين في مجال التفكير، وميدان العمل بكل وسائل الدعاية والهدایة، فلا غرابة أن يكون رجال السلفية والوطنية إخواناً متضامنين في السراء والضراء، لأن الغاية مشتركة، وهي إصلاح الفرد والمجتمع، وتحريرهما حساً ومعنى، فحيثما التفتتا في المشرق والمغرب نجد تلك الحقائق بارزة، فلم تكن فيها السلفية منفصلة عن الوطنية، ولا الوطنية منعزلة عن السلفية، فالسلفيون وطنيون، والوطنيون سلفيون تجمع بينهم أحكم الروابط، وأقوى الوسائل، وأمنن الصلات، إذ رسالتهم واحدة وإن تنوّعت عناصرها ومظاهرها، فكلهم يعملون لهدف واحد هو خلق المجتمع السليم الصالح في الوطن الحر الراقي.

وفي كل قطر إسلامي كان للسلفية دعاة، ولم يكن لها رؤساء ولا زعماء، لأن السلفية بصفتها حركة دينية، لا يمكن أن يتزعمها

متزعم، خصوصاً وأنها كانت حركة فكرية، ودعوة إصلاحية من غير أن تخضع لتنظيم «lahoui»، ولو سلكت هذا المسلك لتناقضت مع نفسها، وخالفت الحديث: لا رهبانية في الإسلام، والذين انتحروا السلفية، وحاولوا أن يظهروا فيها بعذر الرئاسة والزعامة في المغرب مثلاً، إنما كانوا أشباه الطريقين الذين قامت السلفية على محاربتهم، وحمل الناس على نبذ أباطيلهم كدجاجلة ومشعوذين، وكعملاء مسخررين للأجانب.

فهذه مصر التي تعد مهد الحركة السلفية، وموطن انبعاث دعوتها لم يتجرأ أحد على ادعاء رئاسة أو زعامة الحركة الإصلاحية السلفية، فكل مسلم ذو عقيدة سلفية لا يحتاج إلى متبع، إذ لا متبع إلا الرسول الذي هو خير القدوة، وأحسن الأسرة، وهذا محمد عبده، وهو من هم علماً وشأناً، لم يدع أية زعامة للسلفية، فكل ما قاله: «ارتفع صوتي بالدعوة إلى أمرتين عظيمتين: الأول تحرير الفكر من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى، واعتباره من ضمن موازن العقل البشري التي وضعها الله لترد من شططه، وتقلل من خلطه وخبطه، وأنه على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم، باعثاً على البحث في أسرار الكون، داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة، مطالباً بالتعوييل عليها في أدب النفس، وإصلاح العمل، والأمر الثاني إصلاح أساليب اللغة العربية في التحرير سواء كان في المخاطبات الرسمية، أو في المراسلات بين الناس. وقال: إنني وهبت حياتي لإصلاح العقيدة الإسلامية وتنقيتها مما علق بها من الخرافات والأوهام».

وفي بيان الصلة الوثيقة بين السلفية والوطنية قال: «هناك أمر كنت من دعاته والناس جمِيعاً في عمي عنه، ولكنه الركن الذي تقوم عليه حياتهم الاجتماعية، وما أصابهم الوهن، والضعف، والذل إلا بخلو مجتمعهم منه، وذلك هو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة، نعم كنت من دعى الأمة المصرية إلى معرفة حقها على حاكمها، وهي لم يخطر لها هذا الخاطر على البال من مدة تزيد على عشرين قرناً، دعوناها إلى الاعتقاد بأن الحاكم، وإن وجبت طاعته، هو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم، وأنه لا يرده عن خطئه، ولا يوقف طغيان شهوته، إلا نصح الأمة له بالقول والفعل، جهروا بهذا القول والاستبداد في عنفوانه، والظلم قابض على صولجانه، ويد الظالم من حديد، والناس كلهم عبيد له أيّ عبيد».

«ولم أكن في كل ذلك الإمام المتبوع، ولا الرئيس المطاع، غير أنني كنت روح الدعوة وهي لا تزال في كثير مما ذكرت قائمة، ولا أبرح أدعوا إلى عقidi في الدين، وأطالب بإتمام الإصلاح في اللغة وقد قارب، أما أمر الحكومة والمحكوم فتركته للقدر يقدرها، وليد الله بعد ذلك تدبّره، لأنني قد عرفت أنه ثمرة تجنيها الأمة من غراس تغرسه، وتقوم على تنميته السنون الطوال، فهذا الغراس هو الذي ينبغي أن يعني به الآن والله المستعان».

ومعنى هذا أن عبده كان سلفياً، وأراد أن يقرن سلفيته بالسياسة، ولكنه فضل أن ينصرف إلى دعوة الإصلاح الديني تاركاً

مهمة الإصلاح السياسي إلى أهله وذويه من الوطنيين والسياسيين الذين هم أولى وأحق به من سواهم، فللدين رجاله، وللسياسة كذلك رجالها، فما جعل الله لرجل من قلين في جوفه، فالذين هم من الفقهاء علمًا وتربية ويزجون بأنفسهم في مجال السياسة يصدق عليهم قول ابن خلدون: «قوله في الفقهاء والسياسة المقدمة» وخلاصة القول أن السلفية لم تكن مجرد حركة إصلاحية دينية، بل كانت في نفس الوقت ذات صبغة وأهداف سياسية، فلم تهتم بإصلاح الفرد والمجتمع من الوجهة الدينية فحسب، بل اهتمت كذلك بإصلاحها من الوجهة السياسية، وهذا كانت السلفية نهضة دينية وسياسية ففي المجال الديني كان اهتمامها منتصراً إلى مقاومة كل انحراف عما جاءت به الدعوة المحمدية، وقامت عليه الرسالة الإسلامية استناداً إلى الأصول السليمة، والمصادر الصحيحة الأولى وهي القرآن، والسنة، وأثار السلف الصالح، فالرجوع إليها جميعها بال المسلمين عقيدة، وتفكيراً، وسلوكاً – كان الوسيلة الوحيدة للتطهير، والتصحيح، والإنفاذ من الفساد والضلال، وفي المجال السياسي كانت السلفية حركة بعث وتجديد لحياة الجماعة الإسلامية.

وcameت هذه الحركة على تحليل لأسباب الانحلال، والانحطاط، والضعف، والانهزام في الوسط الإسلامي العصري، وفي طليعة هذه الأسباب الجهل المتفشّي بين المسلمين، وليس له من علاج غير نشر التعليم الصحيح، والافتتاح على حياة المدنية الحديثة باقتباس ما يصلح وينفع من العلوم والتكنولوجيات العصرية التي ضمنت تفوق الأمم غير المسلمة فيسائر الميادين. وهناك سبب ثان

وهو تفرق المسلمين باختلافهم وانقسامهم، ولا سبيل إلا تلافي هذا إلا عن طريق الإسلام دين التوحيد، فهو العامل الأساسي في توحيد الصفوف، وتكتيل القوى في نطاق جامعة إسلامية عامة، رابطة أو قومية خاصة باعتبار أن عالم الإسلام واحد وإن تعددت أجزاؤه وتباعدت أوطانه، وأيقن دعوة السلفية أن الوحدة الإسلامية لا تتم إلا بمقاومة عدوها الأول والأكبر، وهو الاستعمار الذي قام عقبة كبرى في سبيل نهضة المسلمين وتقديمهم، والذي وجبت محاربته بوسائله وأسلحته وهي العلوم والتقنيات وغيرها من أسرار قوته وغلوته، وبهذا دخلت الحركة السلفية في صراع مع الاستعمار، فاصطبغت بصبغة سياسية ضرورية لتحرير الأوطان الإسلامية من كل سيطرة أجنبية، وهنا تلاقت الحركة السلفية مع الحركة القومية، في ائتلاف وطني، واتحاد نضالي لخير المسلمين في كل واحد من أوطان الإسلام، وأدى هذا إلى تضافر الجهود لوقف تيار النفوذ الأجنبي ببعث الجماعة الإسلامية في كل مجال قومي، وكان يهدوها في هذا مثل أعلى واحد يقوم على تجديد روح كل جماعة، وتحجيم قواها، وتوجيه طاقاتها في سبيل النهضة والتحرر من كل فساد، واستيلاء، وبهذا مثلت السلفية والقومية في كل قطر إسلامي ثورة مشتركة على التخلف العام، والتدخل الأجنبي.

دعوة إصلاحية تجدidية ظفرت بكثير من الأنصار شيوخاً وكهولاً، وشباباً بعد الحرب العالمية الأولى، ومن الدعاة الأولين الشيخ أبو شعيب الدكالي، والمدني بن الحسني ومحمد بن العربي العلوي، ومحمد الحجوي الشعالي، وعبدالسلام السرغيني،

وغيرهم من علماء القرويين بفاس، وعلماء المغرب عامة، وقد تخرجت على يد هؤلاء أفواج من «علماء الشباب»، كما كانوا يدعون، وبعدون، بالثلاث كانوا كلهم دعاة للسلفية باللسان والقلم، وكانت المعركة التي شنها السلفيون والوطنيون موجة ضد الطرق والزوايا التي كانت تشغل العامة بالسفافس والترهات، وتحشو أدمغتهم بالخرافات والأساطير، وكل هذا جعلهم في ضلال وانحراف، كما أن الاستعمار وجد فيهم، وخاصة في مشائخهم وطريقهم، ضالته المشودة كأدوات تحذير للعقول، وطمس للبصائر، وتثبيت للهمم، واستسلام لل غالب الدخيل.

وما ساعد السلفية في المغرب بعض الصحف العربية مثل «الشهاب» و«البصائر» لجمعية علماء الجزائر على عهدي عبدالحميد بن باديس، ومحمد البشير الابراهيمي، فقد كانت الجريدةتان تفتحان صدرهما لمقالات المغاربة من دعاة السلفية، وكانت بعض الصحف المصرية كذلك قوية الانتشار والتأثير في المغرب كمجلة «المنار» للشيخ رشيد رضا، ومجلتي الفتح والزهراء لمحب الدين الخطيب، وبإضافة إلى هذا كانت الكتب السلفية الشرقية تعمل عملها في نفوس قارئيها الكثيرين في المغرب.

وأثناء تلك المعركة كان المغرب محروماً من الصحافة التي لم يسمح بها الاستعمار، لأنه كان يرى فيها خطراً على سياساته وعلى حلفائه من الطرقين، فلجاً المغاربة إلى نشر كتيبات مثل: «إظهار الحقيقة» لمحمد مكي الناصري، «وضرب نطاق الخصار على أهل الانكسار» لشقيقه المرحوم الحاج محمد بن اليماني الناصري،

وقد كان المرحوم من دعاة السلفية قولهً وعملاً، وكان لرساليتها أثر في نفوس الناس، الأمر الذي من أجله ثارت ثائرة الخصوم ومحاتهم من المستعمرين.

ومشاركة في الدعوة السلفية، وخدمة لأهدافها الإصلاحية ما كدت أطلع في «مجلة الأبحاث الإسلامية» الصادرة وقتئذ في باريس بإشراف المستشرق لويس ماسينيون، على بحث قيم للمستعرب الشاب هنري لاروست، الأستاذ سابقاً في كلية فرنسا كوليج دو فرنس في باريس، حتى أعجبت به وعربته ونشرته في «مجلة المغرب الجديد» التي كان يصدرها بتطوان محمد المكي الناصري.

كما نشرت نفس البحث بالفرنسية في جريدة «عمل الشعب» التي كنت أصدرها بفاس سنتي 1933 و 1934 وذلك إتاحة لفرصة الاطلاع على الأصل الفرنسي من لدن الشباب العصري.

تلك هي حركة بل خلاصة الحركة السلفية التي كانت أحد عوامل النهضة الوطنية في الأوساط المغربية والتي كان أنصارها من الشباب المتعلّم في المعاهد الدينية عناصر عاملة كذلك في الحركة الوطنية الفتية بالمغرب مما جعل الوطنية المغربية في نفس الوقت دعوة سلفية، وليس بصحيف أن الحركة الوطنية انبثقت من الدعوة السلفية – كما ادعى بعضهم – ذلك أن الحقيقة هي أن لنشاط الحركة الوطنية المغربية عدة عوامل، إما خارجية كالدعوة السلفية الشرقية، وكحرب التحرير في تركيا وسوريا، وإما داخلية كان لها الأثر المباشر الفعال في نشوء الوعي القومي، وبعث الضمير

الوطني، خصوصاً في الناشئة المغربية، كالمقاومة المسلحة ضد الاحتلال، وحرب التحرير في الريف، وسياسة الاضطهاد الأجنبي بوجه عام.

ومن الملاحظ أن الدعوة السلفية في المغرب لم تقتصر على بث الأفكار الإصلاحية، بل حاولت الخروج بها إلى مجال الصياغة والمطالبة في شكل مقترنات ورغائب يمكن أن تؤلف عناصر برنامج صالح، وكان هذا يبرز خاصة في شكل إصلاحات اجتماعية جريئة بالنسبة للظروف السائدة في الداخل، وقد تحقق بعضها عملياً تحت تأثير الدعوة، وبصياغة الآخرين بها، مثل ذلك إلغاء كثير من العوائد والتقاليد بصفتها بدعاً مخالفة للدين عقيدة وشريعة، ولرورج العصر ومتطلبات التطور، وللتخلص من أثقال وقيود التأثر الموروثة عن الماضي، وللسير بالمجتمع المغربي قديماً إلى الإمام وفق مبادئ التجديد والنهضة، ومقتضيات التحرير الفكري والاجتماعي، كما تضطلع برسالته الحركة الوطنية الفتية، وعملاً بهذا أصدر السلطان أمره بمنع الطرق الهمجية كعيساوة وحمادشة، ولم يكن دعوة السلفية من رجال الدين، علماء وطلبة، فحسب، بل كانت المعاهد العصرية مجالات ومراكز تشع منها الدعوة السلفية على يد فوج من الأساتذة بها، أمثال عبدالسلام السرغيني، وأحمد الشبيهي، ومحمد بن العربي العلوى والحسن الداودى، وأحمد بن اليزيد البدراوي، والمهدى بن الحاج، وغيرهم من كانوا في مدرسة مولاي إدريس الثانوية بفاس، كما شمل أفواجاً كثيرة من المخريجين منها أعضاء جمعية قدماء التلاميذ، وما يقال في المدرسة الثانوية الإدريسية يصدق كذلك على مثيلاتها

كمدرسة مولاي يوسف، ومعهد الدراسات العليا المغربية بالرباط، ومعاهد مكناس، وسلا، والدار البيضاء، ومراكش، وطنجة، وتطوان.

ومن هذا يتضح بجلاء أن الدعوة السلفية لم تكن وقفاً على أحد دون آخر ولا في مكان دون سواه، ولم تكن محتكرة في يد العناصر الدينية دون غيرها فضلاً عن أنها لم تكن لها زعامة تمثل في أي شخص بأية جهة من البلاد، ومن ادعى غير هذا فالتاريخ يسفهه، ويبطل دعواه ويسجل التاريخ أن أول وأبرز داعية للسلفية في المغرب هو الشيخ أبو شعيب الدكالي الذي كان بعد عودته من المشرق، يلقب «بالشيخ عبد المغرب»، وذلك لما اضطُلَّ به في فاس، والرباط، ومراكش خاصة، من نشر الدعوة السلفية بواسطة الدروس والمحاضرات، والأحاديث في المعاهد والمجالس حتى تأثر به كثير من العلماء والطلبة، حيث صار يعد أستاذهم جميعاً في الأخذ والمذهب السلفي، والعمل على بثه، واتخاذه أساس النهضة الفكرية الإسلامية كما كان الأمر وقتئذ في المشرق، وبذلك يرجع إليه أول الفضل في تجديد الفكر الغربي عن طريق تصحيح المعتقدات، ومحاربة الانحرافات، ومقاومة الخلافات، ونبذ الوساطات في مجال الدين الذي يجب أن يستقي من منابعه، ويرجع فيه إلى مصادره، ويعتمد على أصوله من كتاب، وسنة، وأثار السلف الصالح، وهكذا أخذت النهضة السلفية، كتيار فكري جديد في المغرب يقوم على التصحيف، والتقويم، والتطهير، تعمل عملها ضد كل أسباب ومظاهر التأخر والانحطاط، والاستكانة والاستسلام.

ويجدر بنا ونحن نتحدث عن الشيخ أبي شعيب الدكالي، الداعية السلفي المغربي، وأن نأتي بنبذة من ترجمته، كما وردت في بعض الكتب، فقد برهن في صغره وهو في قبيلته على مقدرات فائقة في علم الفقه وذلك بما أظهره من تفوق في مجال الحفظ، وهكذا حفظ القرآن، ثم الشروح والتعاليم والحواشي حتى صار في قريته أكثر علمًا من قاضيها نفسه، وقد نشب خلاف في عائلته بين من أرادوا أن يجعلوا منه مجرد للقرآن أي «حزاباً» بالمعنى المغربي، وبين آخرين أرادوا بعكسهم أن يجعلوا منه «طالب علم»، ومن حسن حظه أن هؤلاء هم الذين تفوقوا في النهاية، فأمكنته أن يغادر القبيلة إلى مراكش التي كان السلطان مولاي الحسن ينظم فيها بين العلماء والفقهاء مناظرات ومسابقات، وقد امتحنه مولاي الحسن شخصياً فأعجب بمزاياه، وكان هذا مدعاه للتفاول له بمستقبل رائع، من مراكش توجه أبو شعيب الدكالي إلى أمليلية، فتلاقى في طريقه مع باشا كان في حرب مع الريفين، فأعجب بدوره بغزاره علم الفقيه الشاب، ووجهه بحراً إلى مصر التي تلتمذ فيها لعدد من العلماء من بينهم الشيخ محمد عبده، والشيخ محمود علي عيدة، والشيخ الطرطoshi، والشيخ بخيت، الذين لمعت أسماؤهم في جامع الأزهر، ولكن أبو شعيب الدكالي تأثر أكثر بالشيخ عبده، فاستمد منه استضاعته العقلية في مجال التجديد الروحي، والتطور الفكري، والمذهب السلفي، أما غيره من مشايخ الأزهر المذكورين فكانوا يمثلون التزعة التقليدية المتأخرة.

ويظهر أن حدثاً جديداً كان السبب في تقوير الاتجاه العلمي لأب شعيب الدكالي، وهو «رؤيا» رأها فتلقى فيها الأمر بالتوجه

علم الحديث، والتخصص فيه، وابداء من هذا الحديث لم يبق أبو شعيب مهتماً بالتطور في علوم النحو والفقه جرياً على التقليد المغربي، بأن انصرف إلى علم أوسع مجالاً، وأجدر باهتمام المغاربة الذين تفوق عليهم فيه أهل المشرق، ومع العناية «بالحديث» اهتم أبوشعيب بتفسير القرآن، وكانت المدرسة العلمية بفاس، في ذلك العهد المتصف «بالجمود» قليلة الاهتمام بالتفسير، حتى أنه كان يقال: في تفسير القرآن صوابه خطأ، وخطأه كفر، وكان هذا ثيّط هم المفسرين، وقد عاد أبوشعيب الدكالي إلى المغرب في 1904، فشارك في حلقات دراسية لم تكن تتصنّف بالتجدد الذي كان ما يزال بعيداً عن محيطها، ولكنها مع هذا لم تكن عديمة حب الاطلاع على الجديد، وكانت هذه النخبة العلمية ممثلة في بعض كبار العلماء بفاس أمثال ابن الخطاط، والمهدى الوزاني، وخضر الشنقيطي، وكانت العائلة المالكة تهتم من جهتها بما كان يجري وقتئذ من مناظرات ومناقشات خصوصاً وأن السلطان مولاي حفيظ كان من جهابذة العلم والأدب، فكان يشارك العلماء في مجالسهم، ويحلق في أجواء المعرفة بينهم، وقد كان أبوشعيب الدكالي في دروسه وأحاديثه يصدّم من حين لآخر العلم التقليدي بشدة وجرأة حتى أنه كان يتعرض بأقواله وآرائه إلى الاتهام بالزندقة، وإدراجه مثلاً في عداد المعتزلة، ولكن أبوشعيب الدكالي استطاع بفضل ما تزود به في المشرق من ثقافة عقلية، وتكوين نفسي، أن يبرز كمصلح ومجدّد وأن يجمع حوله شلة من الأنصار المتحمسين، وما كان يتميز به تعليمه ما كان يعبر عنه بالأدب أي أسلوب جديد في التفكير والبيان وهو ما كان يتحاشاه غيره من «الشيوخ»، أما هو فكان يستعمل جميع أساليب البلاغة، كما كان، يفضل عقله

الشمولي، ينير المسائل العلمية، ويقرها إلى الافهام، وهكذا اضطُلَع بالتجديد في المغرب جرياً على علم أصول التدريس، فكان التطلع إلى هذا التعليم طريق يغذي الجهد الرامية إلى التجديد في رحاب جامع القرويين العتيق. وفي مجال التجديد لم يكن الشيخ أبو شعيب الدكالي في صراع مع زملائه التقليديين فحسب بل كان لا يحجم عن الدخول في صراع حتى مع الجماهير والعلماء، ومثال هذا أنه عمد ذات يوم إلى شجرة بجوار ضريح سيدي على بوغالب بفاس كانت محل تنسك وتقديس، فاقتلعها بالرغم من معارضته الجمئور، كما كان حرياً على الطرق الضالة ومساندها واتباعها، وعلى ما كانت تنشره من خرافات وضلالات مخالفة للعقيدة الصحيحة، والعبادة المثلث.

### 3 - حرب التحرير بتركيا:

لقد كان لحركة «جمعية الاتحاد والترقي» أثراً في المغرب، وذلك عن طريق الصحف الشرقية التي كانت تتبع نشاطها ضد الاستبداد والحكم المطلق في دولة الخلافة، وما كانت تخوضه من عراك بكل شجاعة وتضحية، وما ساعد على بث دعوة الشباب التركي في العالم العربي عام، وفي المغرب خاصة كثير من الكتب والروايات، كرواية جرجي زيدان «الانقلاب العثماني» التي قلما كانت تخلو منها مكتبة مغربية، والتي صورت للجيل الناشيء النهضة التركية، وأنظمتها السرية، وأنشطتها في سبيل البعث والحرية، وقد تأثر الشباب المغربي أياً تأثر بكل ذلك، حتى أن رجال النهضة والإصلاح في تركيا كانوا معروفيين عندنا معرفة تامة،

وفي طليعتهم المصلح الكبير مدحت باشا الذي يمكن اعتباره أب الأحرار الذين التفوا حوله وحملوا رسالته في الإصلاح، وهي محاربة الظلم والاستبداد وما ينشأ عنها فساد الدولة والمجتمع، والكفاح في سبيل الحكم الديمقراطي الدستوري، فمدحت كان يرى أنه لا سبيل إلى الخروج من عهد الظلام، والظلم، والاستبداد إلا بنظام الشورى، وبالدستور في نطاق ديمقراطي حقيقي تتحرر معه الأمة وترشد، فتتولى حكم نفسها بنفسها متحملاً مسؤولياتها كاملة، ومتمنعة بحقوقها وحرياتها تامة، وما يدل على صلابة مدحت في فكرته، وثباته في نهجه أنه رفع تقريراً وهو وزير العدل إلى السلطان عبد العزيز يعرض فيه نقده للأوضاع، ومقرراته لإصلاحها، وختمه بقوله: «نطلب من جلالتكم تخليص الأمة التي أصبحت مصالحها بين يديكم من أزمتها الحاضرة، وعلى كل حال فالرأي لكم» وأثناء تلاوة التقرير على عبد العزيز ثارت ثائرته لما سمع كلمات الشورى، والدستور، والعدل، والحرية والأمة، وعزله فوراً من الوزارة، فاعتزل الحياة، وعاش في هم، وغم، وبؤس وهو ثابت صابر، وحاول ناظر التشريفات أن يساومه على ضميره، فمما رد به عليه قوله: «أنا كما وصفتم من أسباب عيشي وفكري... ولكنني فخور بذلك فقد ولدت عاري الجسد، وساموت عاري الجسد، وأنا ابن الحاج أشرف أفندي، ونعم النسب، ومع هذا فلا أنتسب إلا إلى الله، وذخيرتي أني عاهدته إلا أقول إلا الحق، ولو أوصلني إلى مثل ما ألاقيه الآن من الشدائـد». «و قبل أن يشنق كتب إلى عائلته: إذا جاءكم خبر وفاتي قبل كتابي فلا تحزنوا، وأنا أرجو من الله المغفرة، فقد متّ فداء الوطن، وأستودعكم الخالق الباقي».

وقد جاء من بعده رجال التحرير، فأخذوا على عاتقهم خلق «تركيا الجديدة» التي طالما حلم بها، وسعى لها الوطنيون المصلحون، والأحرار المناضلون، وكان رئيسهم وزعيمهم القائد البطل «الغاوي» مصطفى كمال الذي استطاع مع رفقائه أن يقود تركيا إلى النصر ضد المحتلين من اليونان وحلفائهم الانكليز، فأدى هذا الانتصار إلى جعل الأمم الإسلامية تفك في حالها ومصيرها، والاستعداد لمجابهة دول الاحتلال والاستعمار التي سبق لها أن خرجت من الحرب العالمية الأولى منهوبة القوى، فاقدة الاحترام من كل الشعوب المصطهدة، وهكذا – كما قال الكاتب الألماني فون مبكوش – طفت الموجة القومية التي كان مركزها أنقرة من الصين إلى القوقاز، ومن الهند إلى بلاد العرب، إلى مصر، إلى المغرب الأقصى.

وقد كان المغاربة كغيرهم من المسلمين يعتبرون حرب التحرير التركية كأنها حربهم، فتحمّسوا لها، واتبعوا وقائعها، وجعلوها حديثهم وأملهم، ونفخت فيهم روح الوطنية بأكثر مما كانت تتأجج في أفئدتهم، وزرعت فيهم بذور النهضة، والحرية والكفاح، والتضحية في وقت كانت فيه المقاومة المسلحة مستمرة ضد المحتلين، وكان فيه الشباب يتأنّب سراً لتلبية نداء الواجب الوطني، والتزول إلى ميدان العمل.

#### 4 - الحركة الوطنية والثورة السورية:

وضعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى وذلك نتيجة اقتسام الحلفاء بينهم مناطق النفوذ في الشرق

العربي الذي فصل عن الدولة العثمانية المنزهة مع ألمانيا في هذه الحرب، ولم يكن السوريون راضين عن الاحتلال تحت ستار الانتداب، فدخلوا في صراع مع الفرنسيين أدى إلى عدم الاستقرار، وقيام المظاهرات، وتقديم المطالب باسم المؤتمرات والاجتماعات الوطنية في الداخل والخارج، والدخول في معارك دامية مع قوات القمع والاحتلال، واندلاع الثورة المسلحة في جبل الدروز بقيادة سلطان الأطوش سنة 1925 وفي نفس الوقت تابعت الحركة الوطنية معركتها تارة بالمطالبة، وتارة أخرى بالمقاومة، وكان لهذا كله أثره داخل المغرب الذي يهتم بكل ما يجري في سوريا، ويتحمس لحركتها التحريرية، وقد أثار الحادث الوحشي الذي هو قصف دمشق، وهدم بعض أحياها، وقتل الكثير من سكانها من غير ضرورة عسكرية، موجة من السخط والاستنكار في المغرب وبقية العالم، وكان المغاربة يشعرون بقوة العاطفة والتضامن نحو السوريين الذين جمعتهم بهم شتى الروابط المتينة، ومنها أن عدوهم مشترك، هو الاحتلال الفرنسي وما يجره على البلاد وأهلها من كوارث ومصائب، وقد كان لقصيدة أحمد شوقي في تدمير دمشق أبلغ الأثر في نفوس المغاربة الذين كانوا يتذمرون حزناً وكآبة وهم ينشدونها وكأنها تروي مصيبة عظمى حلت بهم، ومنذ ذلك الوقت تأكدت ومتّنت الصلة بين سوريا والمغرب فيما تعرضوا له من محنٍ ويلوي هناك باسم «الاحتداب» وهنا باسم «الحماية»، وكلاهما شر مستطير على العرب شرقاً وغرباً، وحكي لي في جنيف سنة 1932 الأمير عادل أرسلان، شقيق الأمير شكيب وأحد قادة الثورة الدرزية، وأن كثيراً من الجنود المغاربة

كانوا يفرون من الجيش الفرنسي ، ويلتحقون بأسلحتهم بصفوف المجاهدين السوريين ، وأنهم أبلوا في القتال معهم بلاء حسناً ، وكان يتذكر أسماءهم وقبائلهم ، ويحاكي أقوالهم باللهجة الغربية ، ويشيد ببطولتهم ، وينوه بحسن سلوكهم مع المجاهدين بما لا مزيد عليه ، وكنا نحن الشباب المغربي ، في تلك المرحلة ، كثيري الاطلاع على الأدب الوطني من نثر وشعر في سوريا ، نتغذى بروحه ، ونتغنى بأناشيده الحماسية والثورية ، وكان هذا يؤثر في نفوسنا أعمق تأثير ، ومنها النشيد المنسوب للزعيم عبد الرحمن شهبندر :

يا ظلام السجن خيم  
إننا نهوى الظلاما  
ليس بعد الليل إلا  
فجر مجد يتساما  
أيها الحراس رفقاً  
واسمعوا مني الكلامـا  
متعونا بهواء  
متعة كان حرامـا  
أية دار فخار  
ومقر المخلصينا  
قد حطناك شباباً  
لا يهابون المنونـا  
وهيطنـاك شيئاً  
..... أقصى اليمينا

لن نخون العهد يوماً  
 والخذنا الصدق دينا  
 يا رنين القيد زدني  
 نعمة تشجي فؤادي  
 إن في صوتك معنى  
 للاسى والاضطهاد  
 لست والله نسياً  
 بلادي ماتقاسيه  
 فاشهدي يا نجم أني  
 ووداد ذوفاء

## 5 - الكتب الإصلاحية:

وقد كان لحركة الكتب الواردة من المشرق أثراً كبيراً في الأوساط المثقفة المغربية التي كانت تتجلّى فيها روح النهضة والتتجديد، ويتحقق فيها الشعور الوطني باستمرار، وبالرغم مما كانت تتخذه السلطات الفرنسية من إجراءات المنع ضدّ الكتب المستهضة للهمم، والمثيرة للمشاعر الوطنية فإنَّ أغلب وأهم هذه الكتب كانت تتفدّ إلى المغرب، وتزور بين الشباب خاصة، ولا سبيل إلى إحصائها ولو على وجه التقرير، ولكن من الممكن الإشارة إلى عدد منها على سبيل المثال، فمنها الكتب السلفية: «القضاء والقدر»، و«الرد على الدهريين» (جمال الدين الأفغاني)، «تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده» (محمد رشيد رضا)، «تفسير القرآن» (له)، «العروة الوثقى» (محمد عبده)، «رسالة

التوحيد» (له)، «الإسلام والرد على معتقديه» (له)، «الإسلام والنصرانية» مع «العلم والمدنية» (له)

تفسير «طنطاوي جوهري»، «التاج المرصع بجواهر القرآن والعلوم» «النظام والعالم» (له)، «حديث عيسى بن هشام»، (محمد المولحي)، «سر تقدم الانجليز السكسوبيين» (تعريب أحمد فتحي زغلول) «أصول التشريع» (له) «سر تطور الأمم»، «روح الاجتماع» الإسلام خواطر وسوانح (دي كاستري)، «جموع الكلم» (جوستاف لوبيون وتعريب أحمد فتحي زغلول)، «الثورة العربية الكبرى» (أمين سعيد)، ثورة سنة 1919 أو تاريخ مصر القومي من 1914 إلى 1921، «الحرية والدولة» (محمد عبد الباري)، «البيانات» (الشيخ عبد القادر المغربي)، «تاريخ الإسلام السياسي» (الدكتور إبراهيم حسين)، «محاضرات في تاريخ الإسلام» (الشيخ خضر حسين)، «حاضر العالم الإسلامي» (لوتروب ستودار الأميركي)، (تعريب عجاج نويهض وتعليق الأمير شكيب أرسلان)، «لماذا تأخر المسلمين وتقدم غيرهم» (شكيب أرسلان)، «النظارات» (مصطفى لطفي المفلوطى)، «في سبيل التاج» (له) «ال عبرات» (له)، «ليالي سطيح» (حافظ إبراهيم)، «البؤساء» (له) مغرب، «مجموعة الخطب الوطنية» (مصطفى كامل)، «مجموعة خطب» مصطفى كامل، «مجموعة خطب سعد زغلول»، «حياة سعد زغلول» (عباس محمود العقاد)، له «تحرير المرأة» (قاسم أمين)، «المرأة الجديدة» (له)، «النسائيات» (ملك حفني ناصف أو باحثة البدائية)، «المدينة والإسلام» (محمد فريد وجدي)، «مجموعة الوجديات» (له)، «دائرة المعارف» (له)، «المرأة في

الإسلام» (دكتور منصور فهمي)، «خطرات نفس» (له)، «فجر الإسلام» (أحمد أمين)، «ضحى الإسلام» (له)، «ظهور الإسلام» (له)، «الإسلام وأصول الحكم» (علي عبد الرزاق)، «الخلافة أو الإمامة العظمى» (رد عليه لمحمد رشيد رضا)، «حقيقة الإسلام وأصول الحكم» (رد الشيخ محمد بخيت)، هذا قليل من كثير، وهناك فوج من رجال الفكر، والإصلاح، والتجديد تداول المغاربة مؤلفاتهم، فتأثروا بها أبلغ تأثر نذكر منهم أحمد لطفي السيد، محمد حسين هيكل، وعبد العزيز جاويش، ومصطفى الغلاياني، وطه حسين، ومصطفى عبد الرزاق، وعبد الرحمن الكواكبي مؤلف، «طبائع الاستبداد». و«أم القرى»، ومن المؤلفات المتداولة «دائرة المعارف الإسلامية» و«تراجم مشاهير الشرق» و«رواية (الانقلاب العثماني)» وغيرها من سلسلة الروايات المقيدة «والإسلام والتجديد في مصر» (دكتور آدمس وتعريب عباس محمود)، والاتجاه الثقافي عند الأتراك المحدثين أو تاريخ التجديد في تركيا (دكتور أحمد محبي الدين)، وتضاف إلى ذلك دواوين الشعر لكتاب الشعراء الذين سجلوا مراحل النهضة الفكرية والثورة السياسية في العالم الإسلامي أمثال أحمد شوقي، وحافظ إبراهيم، والرصافي، والزهاوي، كما يضاف إلى ذلك كثيرون من حملة الأقلام المشاهير الذين كانوا يكتبون في المجالات والصحف ما هو في صالح دعوة النهضة والتجديد، والتحرير، بالشرق، وباختصار، فإن المغرب في ذلك العهد لم يكن بمعزل عما يحدث في العالمين العربي والإسلامي، وعما يصدر فيها من مطبوعات – كتاباً، ومجلاً، وصحفاً – تخدم حركة اليقظة، والتقدم، والحرية، فالرغم عن الموانع والعرقail

التي كان يقيمها الاستعماريون في المشرق والمغرب فإن المغاربة كانوا يتمكنون دائمًا من فك الحصار السياسي المضروب عليهم، وربط الصلة بإخوانهم العرب والمسلمين للاطلاع على أحواهم، وحركات نهضتهم وتحررهم، فكان هذا من أكبر دواعي الوثبة الوطنية، والانطلاقية الإصلاحية في المغرب الحديث.

## ٦ - جمعية الأمم ومذهب ويلسون:

وبالرغم عن فشل الوفود الوطنية في محاولاتها لدى مؤتمر الصلح ورجوعها إلى أوطانها تجر ذيول الخيبة، وتأكدها بأن مبادئه ويلسون كانت بالنسبة إلى الشعوب المستعمرة والمستعمرة على السواء حبراً على ورق، فقد ظلت عصبة الأمم كعبة المطالبين بحقوقهم، وبتدخل العصبة لصالح الحق والعدالة، وهكذا في الشعوب المغلوبة على أمرها، فلم تقدر تضع الحرب أوزارها حتى أسرعت وفود الحركات التحريرية في العالم العربي إلى مؤتمر الصلح بفرساي، لتحاول عرض قضايا شعوبها المضطهدة على الهيئة الدولية الجديدة التي ظن أنها بمثابة محكمة عليها دولية ذات سلطة ونفوذ ومن اختصاصها النظر في تلك القضايا بما يحق فيها الحق، ويدمغ الباطل، فكم قدمت لها من عرائض وملتمسات باسم الشعوب المستضعفة طالبة التدخل والتحكيم لإنصافها في حقوقها وحرياتها من دول الاحتلال، وتمكنها من حق تقرير المصير بكل حرية، وهكذا اتجهت نحوها الحركة الوطنية الفرنسية بل التونسية، والحركة الوطنية المصرية، ما هو مذهب أو فلسفة ويلسون، الرئيس

الأميركي ابن الحرب العالمية الأولى، وزعيم مؤتمر الصلح الذي انتهت به في فرساي بفرنسا؟.

لا يمكن أن يفهم الإنسان «الويسونية» على حد التعبير الذي اشتهرت به منذ ذلك العهد إلا إذا علم أن صاحبها كان «ديمقراطياً» أميركياً، فقد كان، زيادة على انتماهه سياسياً إلى الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، شديد الإيمان بالديمقراطية مبدأ، وعقيدة، وسياسة، ونظاماً، حتى إنه أصبح عقب تلك الحرب «إمامها» و«رسولها» خارج وطنه، ولا شك أنه كان مخلصاً وصادقاً في دعوته كما نهض بها لخير الإنسان، وصالح الشعوب عامة، وقد قصد ويلسون بذهبه أن يخلق عالمًا جديداً يحكمه قانون جديد هو قانون الإنسانية المثالية بدل قانون الغاب، وبعبارة أخرى أراد أن تتحذ الدول، والحكومات، والشعوب شريعة تمتاز بالحق، والعدل، والإنصاف، والإحسان، فتعيش في تقارب، وتفاهم، وتضامن، ومسالمة، وآخاء، وتنتفي القوة الغاشمة من الوجود لتحول محلها قوة تصطبغ بالخلق الكريم.

كل هذا فكر فيه ويلسون، وظنه سهل التحقيق ولو مع طول الأمد، ولكن المجتمع الإنساني كان في واقعه أقوى من كل فلسفة إنسانية كما تخيلها ويلسون وأمثاله من الدعاة المثاليين المشرعين بما دعي «الإنجيل الويسوني» وكيفما كان الأمر فقد تأثرت الحركات التحريرية في العالم بما ورد فيه من تعاليم وتوجيهات، فحاولت أن تستفيد منه جهد المستطاع، ولكنها بكل أسف، لم توفق، لسيطرة القوة على إنسانية زمن الاستعمار، وكذلك تحت أنظمة الحكم المستبد الداخلي والدخيل معاً.

أما مذهب ويلسون فارتکز على أربعة عشر مبدأً أو «الوصايا الأربع عشرة» كما سميت، وكانت تکتل القانون الجديد لعالم ما بعد الحرب، وخاصة «للمعدنیين والمضطهدين» فيه من الشعوب المغلوبة على أمرها، وهذا خلق فيها شعوراً جديداً، وأملاً فسيحاً، وتحركاً قوياً نحو الانبعاث والانعتاق، حتى قيل بحق أن تلك الفلسفة المفرغة في قالب واضح صريح قد كان لها حظها في الانقلاب السياسي الذي طرأ على العالم منذ ذلك الوقت.

أما المستعمرون والمستبدون فقابلوا إعلان «مذهب ويلسون» بكل استغراب وامتعاض واستهتار، لأنه كان متعارضاً مع سياستهم وسيطرتهم.

ولم يتظر ويلسون نهاية الحرب لإعلان مبادئه، بل حرص على الجهر بها قبل دخول الولايات المتحدة في الحرب إلى جانب الحلفاء، كأنه أراد أن يفهم المتحاربين أن بلاده لا تحارب من أجل الحرب، ولا ليتغلب معسکر على آخر، بل من أجل عالم أفضل يسوده السلم، والأخاء، و«التعاون على البر والتقوى»، لا على الإثم والعدوان». وعملاً بذلك أعلن في مجلس الشيوخ يوم 22 يناير 1917 قائلاً: إني أقترح قيام الحكومة برضى المحکوم، وحرية الملاحة التي عارك أجدادنا من أجلها، والاعتدال في الأسلحة حتى تكون للجيوش والأساطيل مجرد القدرة على حفظ الأمن والنظام دون أن تكون أداة عدوان أو طغيان مغرض» وفي نفس اليوم أعلن أنه يجب أن يتحقق السلام بدون غالب، ومعناه أن بلاده لا تحارب لتنتصر كتلة متحالفة، بل إعداداً لعالم تسود فيه

الديمقراطية، وقد وردت هذه العبارة في خطابه الموجه إلى المؤتمر في 2 أبريل 1917.

ولم يحل يوم 8 يناير 1918 حتى أعلن في خطابه مبادئه الأربعية عشر، وما حرمته إبرام المعاهدات السرية، كما أعلنت إعادة السيادة والحكم إلى الشعب، المستعمرة، وذلك على أساس ممارسة حق تقرير مصيرها، وحكم نفسها بنفسها، والجدير بالذكر أن ويلسون صرح بأنه متكلم باسم الحلفاء حينما تحدث عن قانون الشعوب الحرة.

ولم يفتّ ويلسون يعلن نفس المبادئ، ففي أحد بлагاته قال: «يجب أن لا يكره أي شعب على العيش تحت سيادة لا يرضاهما، إن إخاء النوع البشري يجب أن لا يظل جملة جميلة فارغة من كل معنى، فلا بد من أن يعطى كيان قوي و حقيقي».

وفي 27 أكتوبر 1918 خطب في أوبرا نيويورك فقال: هل يتحمل في المستقبل أن يتولى حكم عسكري لأمة أو لمجموعة من الأمم أن يصنع مصائر الشعوب التي لا يملك هذا الحكم عليها من الحقوق سوى حق القوة؟ وهل سيكون للأمم القوية حق الإساءة للأمم الضعيفة، وسوقها وفق مخض مشيئتها ومصلحتها؟ وهل ستتحكم الشعوب وسيطر عليها حتى بالنسبة لشؤونها الداخلية، بالقوة الجائرة وغير المسؤولة بدل إرادتها الخاصة وباختيارها؟ وهل ستكون للحق قاعدة مشتركة بين جميع الشعوب، وسائر الأمم؟

وإذا فشلت الويلسونية في خلق العالم الجديد المنشود فقد أثرت في حياة المجتمع البشري، وخلقت تيارات تحريرية. وشجعت

انطلاقات ثورية في شتى جهات العالم، وهكذا أنشئت عصبة الأمم تطبيقاً للسياسة الوليسونية خلقت أملاً وتفاؤلاً.

فإن بطل التحرير في المغرب أمير الجهاد محمد بن عبد الكرييم الخطابي وجه، باسم حكومة الريف، شقيقه الأمير محمد على رأس وفد، وظل بجنيف نحو السنة وهو يقدم العرائض والمذكرات طلباً لتدخل عصبة الأمم في قضية العدوان الاستعماري على الريف، وتمكن الشعب التأثير على دولتي الاحتلال من إجلاء جيوشها، وتحرير البلاد من سيطرتها.

ومنذ نزل الأمير شبيب بجنيف في سنة 1921 وهو يسعى كذلك على رأس الوفد السوري الفلسطيني لدى العصبة لصالح القضية العربية متعاوناً في هذا مع زميله المجاهد العربي الكبير إحسان الجابري، وقد استعانا في هذا بمجلة «الأمة العربية» التي كانت تصدر هناك بالفرنسية، وتنطق باسم الوفد السوري الفلسطيني لدى عصبة الأمم، وكانت المجلة تعلن أنها تخدم مصالح البلاد العربية ومصالح الشرق، وفعلاً كانت حافلة بكل ما يتعلق بالشرق والغرب، وكان لها رواج في الأوساط الدولية وفي الأقطار العربية. وأثناء إقامته بجنيف كلاجئاً سياسياً ولواصلة السياسة سنة 1932 كنت دائم الاتصال بالأمير شبيب وزميله، وكنت أساعد في شؤون مجلتهما مما كان يدخل في نشاطي السياسي هناك.

ومن الشخصيات التي استقرت بجنيف في ذلك العهد المجاهد المصري المعروف علي الغایاتي الذي كان يصدر جريدة دورية بالفرنسية والعربية هي «منبر الشرق»، وكانت نصف

شهرية، وتعلن أنها تعمل «للدفاع عن حقوق الشرق الناهض»، وأنشئت في عام 1922 وشعارها: الشرق للشرقين، وفي كل عدد تشير إلى أنها تصدر في جنيف، مركز جمعية الأمم، كما ثبت فيه قول الرئيس ويلسون في خطابه بمقر الصلح، يوم 8 يناير 1918: «ان مبدأً بديهيًّا يسود كل البرنامج الذي رسمته، وهو المبدأ الذي يضمن العدل لسائر الشعوب، سواء كانت قوية أو ضعيفة، كما يضمنه لجميع القوميات، وهذا المبدأ ينادي بحقها في أن تعيش على قدم المساواة، وفي نطاق الحرية والأمن بجانب الأمم الأخرى».

وهكذا كانت جنيف وقتئذ كعبة الأحرار المجاهدين في سبيل الحق، والحرية، والاستقلال، وغاب عن أذهان الكثيرين أن جمعية الأمم لم تكن محكمة دولية لإنصاف الشعوب التي كانت ضحايا أغلب مؤسسيها والمحكمين في مصيرها من الدول الغالبة والمستعبدة لهذه الشعوب نفسها، وسرعان ما خابت الآمال، وصار يلجأ إليها فقط كوسط دولي يلتقي فيه أقطاب السياسة العالمية، ونواب الصحافة الدولية، وذلك من أجل التعريف بقضايا الشعوب المحرومة من حقوقها، والمناداة بطالها القومية المشروعة، ولكن بالرغم عنها كانت عليه جمعية الأمم، وما آل إليه أمر الفلسفة الويلسونية، فإنها خلقاً تياراً معنوياً وسياسياً كان من عوامل الوثبات الوطنية، والحركات التحريرية في المشرق والمغرب، وقد أحقن هذا، المستعمرات الذين لم يغفروا للرئيس الأميركي ويلسون إعلان مبادئه، والسعى لتصبح فلسفة سياسية تحريرية لعالم ما بعد الحرب، وفعلاً عملت تلك المبادئ أثرها، وانخذلت إنذاك سلاحاً في أيدي المستضعفين المطالبين بحقهم وحريتهم.

## ٧ - النشاط السياسي الفرنسي

### في المغرب:

لقد كان تعين ستيفن خلفاً لليوطى في الإقامة العامة سنة 1925 بداية عهد تحول في السياسة الفرنسية، فقد كانت خطته مناقضة لما التزم به سلفه من عدم السماح للفرنسيين المقيمين بالغرب بأن يعيشوا كأنهم في أرض فرنسية يتصرفون فوقها كما يشاء لهم هو لهم، وتقضيه مصالحهم الاستعمارية وب مجرد ما غادر ليوطى المغرب، وحل محله ستيفن أخذت الأحوال تتبدل، والأوضاع تتحسن أكثر فأكثر بالنسبة للفرنسيين الذين اتضحت مطامعهم، وانكشفت نواياهم، وظنوا أنهم صاروا قاب قوسين أو أدنى من إدراك مآربهم في الاستيلاء، والاستغلال، والاستئثار بكل ما يريدون، وسرعان ما نالوا منيthem في تنظيم أنفسهم على نسق الأحزاب والمنظمات الفرنسية، فأحدثوا هيئات مماثلة ومتتبعة لها، ولم يلبث المغرب أن أصبح الفرنسيون يتوفرون فيه كجالية أجنبية على فروع والاتحادات تابعة لأحزاب بلادهم، واتخذوا لها مراكز وصحفً ناطقة بلسانها، وقد أدى هذا إلى نفس الخصومات والمعارك السياسية التي كانت محتدمة في فرنسا، ومع أن التشريع في المغرب، لم يكن يسمح بقيام الأحزاب، كما لم يكن يسمح بالجمعيات إلا إذا توفرت على إذن رسمي يعطيها الوجود القانوني، فإن الأحزاب الفرنسية استطاعت أن تنشأ عملياً، وتزاول نشاطها العلني على هامش التشريع المنظم للجمعيات، في حين أن المغاربة ظلوا محرومين من الحقوق والحرريات، لأن السلطة الباغية كانت دائياً تعارضهم بنصوص القوانين الجائرة منفردة بتأويلها، ومعنة في فرضها كما يشاء

ها هواها، ويتفق مع مصلحتها، وهكذا صار المغاربة في بلادهم منوعين من كل حق وحرية بينما يعامل الفرنسيون فيها كأجانب بكل حظوة، وتمييز، وتفوق، وهذا ما أحدث شعوراً بالحرمان، وأثار زوبعة من الاستياء في نفوس المغاربة كضحايا التمييز العنصري في عهد الاحتلال والاستعمار باسم «الحماية» التي كانت عليهم جنابة، وبالرغم عن سياسة الحرمان والاضطهاد فقد تمكن المغاربة من التعاطي ب مختلف النشاطات الثقافية، والوطنية، والدينية، والاجتماعية، والسياسية، تحت ستار جمعيات قانونية، كجمعيات قدماء التلاميذ، أو جمعيات طلابية غير رسمية، أو جمعيات مسرحية أو خيرية أو هيئات سرية تضم نخبة الشباب أو بواسطة تجمعات تتولى تحرير وتقديم العرائض لبسط الشكاوى، وعرض المطالب في شتى الشؤون العامة، ومثال هذا عريضة سكان فاس في قضية فلسطين سنة 1929، وعريضتهم حول ماء وادي فاس سنة 1920، وقد حاولت السلطة الفرنسية الاستيلاء عليه مع أنه ملك للمدينة وسكانها، وب مجرد ما شاع الخبر ضجع السكان، وتجمّهروا في مسجد القرويين وضربيح مولاي إدريس للدفاع عن حقوقهم، ومثل ذلك عرائض أخرى قدمت في نفس الفترة بالرباط وغيرها، وهكذا كان المغاربة عند الضرورة يسيرون على القاعدة «الحق يؤخذ ولا يعطى»، وبما أنه لم تكن لهم مراكز وأندية يجتمعون فيها فإنهم كانوا يهربون إلى المساجد والأضرحة ليتشاوروا فيما حز بهم من أمر، ويقرروا خطة الدفاع عن النفس والكيان، بما لديهم من وسائل، وكل هذا دل على حيوية، ويقظة، وشجاعة المغاربة تحت نظام الاحتلال واضطهاد الاستعمار.

تلك هي العوامل الداخلية والخارجية التي أحدثت آثارها بتفاوت في نفوس المغاربة عامة، وفي الناشئة المتعلمة خاصة، وقد تحدثنا عن هذه العوامل باختصار إشارة إلى ما كان لحركة الشباب الوطني، في طور نشوئها وتطورها، من مختلف المؤثرات ولسنا نقصد بها أنها هي التي بعثت الحركة الفتية، بل كانت الحركة موجودة فلم تكن في احتياج إلى ما يخلقها، وإنما كانت تحتاج إلى ما من شأنه أن يشجعها، وينشطها، ويقويها في النفوس التي كانت متهدئة للتحرك بداع الشعور الوطني، وهمة العمل السياسي، وفعلاً وجدت في الحركات الموازية في الشرق خاصة كثيراً من المشجعات، والمنشطات، والقوىات فتأثرت بها تأثيراً واسعاً، واستفادت كثيراً من أعمالها، وتجاربها، واتجاهاتها في ميدان الانبعاث الوطني، والكفاح السياسي، وفي هذا المجال كانت الحركة الوطنية المصرية بقيادة مصطفى كامل، ثم بزعامة سعد زغلول، وهي أكثر تأثيراً من غيرها، لأن المغاربة استطاعوا بالرغم عن الحصار الفكري، وال الصحفي، والكتب المفروضة عليهم من سياسة الاستعمار.. أن يجدلوا ثغرات في هذا الحصار، ويتبينوا الأحداث وال مجريات في مصر الثالثة على الاحتلال، ويكونوا من أدرى الناس بتطورات الحركة المصرية المجاهدة بكل الوسائل في سبيل الاستقلال، وكل هذا كان له صدأ القوى في النفوس الغربية المتوبة، وأحدث أثره العميق في الشباب المتطلع إلى العمل، خصوصاً وقد كان المحيط المغربي وقتئذ مساعدأ على النهوض والتحرك بسبب سياسة القهوة، والضغط والاضطهاد كما كان يمارسها الاستعمار، واستمرار الجهدسلح في كثير من

الجهات جيالاً وسهولاً، واشتداد وتصاعد الحرب التحريرية في شمال البلاد، وما تكبدهه جيوش الاحتلال الإسبانية الفرنسية من خسائر فادحة، وانهزامات متواتلة، ففي هذا الجو السياسي المحتد، وفي هذه البيئة الوطنية الملائمة بأخبار المعارك الضارية، والبطولات الخارقة، والانتصارات الرائعة، نشأت الحركة الوطنية، وتطورت باستمرار، واستعدت للوثوب والانطلاق.



## منظمات الشباب

(جمعيات قدماء تلاميذ المدارس المغربية)

تأسست في فاس سنة 1920 «جمعية قدماء تلاميذ المدرسة الثانوية الاسلامية الفاسية، وكان مركزها بمدرسة مولاي إدريس الثانوية الكائنة بشارع أبي الجنود، وينص الفصل الثاني من قانونها الأساسي على أن المقصود من تأسيسها هو ربط العلاقة الحية بين أعضائها، وإثبات الألفة والمساعدة بينهم في جميع ما يرجع بالنفع عليهم من ثبيت وتنمية المعارف التي حصلوا عليها، والانكباب على مطالعة الكتب، والمجلات، والجرائد العلمية، والأدبية، والصناعية، والتجارية، والفللاحية، والاقتصادية، وإلقاء المسامرات، وتلقي الدرس، هذا وإن الجمعية تسعى في نشر التعليم بين طبقات الأهالي، وترغيب الشبيبة في تعاطيه، والاشتغال به، كما أنها تبذل قصارى جهدها في السعي وراء تحسين حالة متخرجي المدرسة الثانوية مادياً وأدبياً، وتنشيط التلاميذ مدة مكثهم بالمدرسة بأية وسيلة ممكنة، وينص الفصل السادس على أن مدير المدرسة الثانوية (الفرنسي) يحضر في الجلسات بصفة مستشار فني».

وطبعت قوانين الجمعية «بالمطبعة البلدية الفاسية» بال McKinsey التي كانت مصنع الأسلحة في عهد السلطان مولاي الحسن.

وكانت تلك الجمعية هي الوحيدة التي سمح بها في فاس الحكم الاستعماري، وفرض عليها الرقابة بجعل مدير المدرسة الثانوية «مستشار فنياً» له حق الحضور في الجلسات، وتناول الكلام فيها لإبداء «مشورته الفنية»، وهي ترمي إلى حصر نشاط الجمعية في نطاق قوانينها، والعمل على تطبيق ماتصدره إليه إدارة الاستعلامات السياسية من توجيهات وتعليمات، إذ كان في الحقيقة مثلكها تحت ستار «الاستشارة الفنية»، ولكن الجمعية تعمل برأيه وإيحائه إذا ما اشتمت فيها رائحة التدخل السياسي أو ظهرت عليها سمات العرقلة، وهو ما كان يدو في أغلب الأحيان، إن لم يكن في كل الأحيان، لأن «المستشار كان أداة الإدارة السياسية، وأحياناً كانت تقع بينه وبين الحاضرين مناقشات حادة، بل مشادات تؤدي إلى توتر العلاقات بين الجانبين».

وقبل وجود الأحزاب قامت الجمعية بنشاط إيجابي لصالح الشباب المتعلّم، كما حافظت على الروابط بين مختلف عناصره، وعملت على تنظيم صفوفه، وجمع شمله، وتوجيهه معنوياً، وثقافياً، واجتماعياً.

وهكذا استطاع التكتل والتعاون في سبيل أهداف وطنية غير جلية الطابع السياسي وليس معنى هذا أن الأعضاء كشباب متعلم وواع، لم يكونوا يهتمون بالسياسة، بل كانوا يتداولون الرأي،

ويتداولون فيها كلما ستحت لهم الفرص في الاجتماعات وخارجها، وفي أبان الثورة الريفية كانوا «مشبوهين ومتهمين»، لدى السلطة الفرنسية التي كانت تعتبرهم من دعاة حرب التحرير، فكانت توجه إليهم التحذيرات، والإذارات بشتى الوسائل التي منها استدعاء بعضهم للإدارة بقصد البحث، والتهديد، والإرهاب، وكان هذا في عهد الكولونيل شاستابي الذي جعل من نفسه وقتئذ خصماً عنيداً للشباب الحي، فكان يتهمهم بالتراسل مع الأمير محمد بن عبد الكري姆، وبمناصرة دعوته الثورية، خصوصاً وقد كان يعلم أن رسالته كانوا يفدون على فاس حيث يوجد لهم مراسلون ومناصرون مجهولون، والجدير بالذكر أن أحد مسيري الجمعية البارزين وهو عبد القادر الذي التجأ برفقة أخيه أحمد والحسن إلى الريف حيث أكرمت وفادتهم، وجعلوا أنفسهم رهن إشارة بطل الثورة للدعوة في القبائل ضدّ نظام الاحتلال والاستعمار، كما أن بعض أعضاء الجمعية، وهم العربي الديوري والعربي قصارة، ومحمد بن المهدى الفاسي. استطاعوا التوجه إلى مصر حيث كانت الحركة الوطنية بقيادة سعد زغلول باشا في صراع مع الانكليز، وكل هذا لم يكن من شأنه إلا أن يدين الجمعية في أعين الفرنسيين.

وعلى منوال جمعية فاس تأسست جمعيات أخرى في مدرسة مولاي يوسف الثانوية بالرباط، وفي مدارس أبناء الأعيان الابتدائية بسلا، وفي هذه المدينة سميت الجمعية بالنادي الأدبي، وكان تأسيسه في 3 سبتمبر 1927، وقد كان إنشاؤه حدثاً استحق أن يخلده شاعر الشباب بسلا عبد الرحمن حجي بنشيد قال فيه:

أَهَا الشَّبَانَ قَوْمُوا  
 فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ  
 وَعَلَى نَيلِ الْمُعَالِيِّ  
 أَوْثَقُوا الْعَهْدَ وَدَوْمُوا  
 شَيْدُوا أَرْكَانَ مَجْدِ  
 وَابْتَغُوا ذَكْرًا يَدُومُ  
 شَمَرُوا عَنْ سَاقِ جَدِّ  
 كَيْ تَنَالُوا مَا تَرُومُوا  
 وَارْكَعُوا فِي حَوْضِ عِلْمٍ  
 حَوْلَهُ النَّاسُ تَحُومُ  
 إِنَّهُ فَوْزٌ عَظِيمٌ  
 إِنَّهُ رَبِيعٌ جَسِيمٌ  
 وَاسْلَكُوا نَهْجَ وَدَادٍ  
 فَهُوَ خَطٌّ مُسْتَقِيمٌ

والدار البيضاء، ومراکش كانت كلها هيئات مكنت الشباب من نفس الفرص والإمكانيات في مجال العمل، ففُقامت كلها بتنظيم وتكثيل الشباب المتعلم في المدارس الرسمية، واهتمت بخدمة مصالحه المهنية والثقافية، وقد انتظمت بين تلك الجمعيات صلات، ولقاءات، كما تكونت بينها منافسات حميدة لصالح الشباب المغربي المتعلّم، وبهذا أدت مهمتها، قدر الإمكان،

وبالرغم عن صعوبة الظروف ومعاكسة الأحوال في عهد السيطرة الأجنبية.

وسنرى فيما بعد ما طرأ على الجمعيات المذكورة من تطورات، وما حرقته من خطوات كلها في خدمة الصالح العام من خلال الشباب المتعلّم.



# الحركة الوطنية الفتية في طورها السري

## الخلايا والتشكيلات السرية

إن الأحداث العالمية التي أعقبت الحرب الكبرى الأولى (1914 — 1919)، وما تمخضت عنه من ظروف جديدة، ونشأ عنها من أوضاع متطرفة، وظهر أثناءها من تيارات فكرية، واجتماعية، وسياسية انبثقت عنها تقلبات وتحركات، بل ثورات وإنقلابات في العالم المغلوب على أمره شرقاً وغرباً، فكل هذا كان من الضروري أن يحدث آثاره في المغرب الذي كان ضحية الاحتلال والاستبداد الأجنبيين، كما كانت تواصل فيه المقاومة المسلحة ضد الدخలاء المحتلين.

وهكذا فكر الشباب المغربي، أثناء تلك الفترة، في أن يعمل في السر لتنظيم صفوفه، ومتى روابطه، وتحديد اتجاهاته بما أمكنه من وسائل وأساليب خفية، وكان شأنه في هذا شأن الحركات الوطنية في عهد الاستبداد أو الاستعمار، وكانت المحاولات والمساعي في بدايتها مقتصرة على عناصر قليلة مختارة، وفي أواسط متطرفة محدودة وبديهي أن مؤسسي تلك الحركة السرية كانوا على

بن مثيلاتها في الأوطان الناهضة، كما كانوا يتعاطفون  
علم فتيرون على نهجها، و بما ساعدتهم على هذا بعض الكتب  
معنٰت تتحدث عن الحركات السرية، وبعض الروايات التي  
تصور تشكيلاً لها ونشاطاتها في سبيل خدمة أهدافها السياسية  
التحريرية، ومثالمها حركة الانقلاب التركي الذي سجلته وخلدته  
أقلام كتاب كبار كانوا من دعاة النهضة الوطنية الفتاة في الشرق  
العربي والإسلامي.

وفي فترة ما بعد الحرب الكبرى الأولى، وفي زمن المقاومة  
المسلحة المغربية ضد الاحتلال، وأثناء الحرب القومية التحريرية  
بقيادة آل الخطابي في الريف، كان المغاربة عامة، وشبابهم خاصة،  
يتبع أحداد وأخبار تلك المقاومة بكل اهتمام وأمل، وينثرون بها  
أعمق وأقوى ما يكون التأثر، وينشد فيها شعراً هم أروع الأشعار  
إشادة بالبطولة، والتضحية من أجل الحرية.

وفي نفس الوقت انضم الشباب في خلايا وتشكيلات سرية  
تهدف إلى بث مبادئ وتعليم الدعوة الوطنية الناشئة، وكتب  
أنصار لها، وإعداد ما يلزم من رجال ووسائل للسير بها إلى الأمام،  
والخروج بها، عندما يحين الوقت، وتسمح الظروف، إلى ميدان  
العمل الصريح، والكفاح العلني، وأول تنظيم سري تأسس في  
الرباط على عهد الثورة الريفية، كان يتألف من نخبة مؤمنة من  
الشباب والكهول، تحت اسم «حماية الحقيقة»، وكانت تعقد  
الاجتماعات مساء يوم الأربعاء وعشية الجمعة من كل أسبوع وكان  
مقر اتصالاته بمكتبة محمد القباج بشارع القناصل، كما كان روض

هذا العضو بأعلى شارع ضريح مولاي المكي مقر اجتماع الجمعة، في حين كانت حجرة علوية ملحقة ببيت الحاج محمد جسوس مقر اجتماع الأربعاء، ويكون أعضاء المنظمة من الحاج محمد بن اليمني الناصري، ومحمد المكي الناصري، وأبي بكر بناني، ومحمد بن العباس القباج، وعمر القباج، ومحمد بن محمد القباج، وعبدالكبير بن حفيظ الفاسي، ومحمد اليزيد وأحمد المؤذن وعمر بن عبدالجليل، وأحمد بلفريج، وعبدالقادر بن محمد التازي، وكاتبه، وكانت إذ ذاك تلميذاً «بليسي كورو»، وأنباء الاجتماعات كانت تتبادل الأخبار والمعلومات، ونطلع على ما جد من كتب ومطبوعات، وعلى أهم ما ورد في الصحف والمجلات، ونهتم بكل ما يتصل بالحركات الوطنية، وقضايا الحرية في الخارج، ونتحذى القرارات الخاصة بنشاطنا السري، وقد حاولنا إصدار مجلة تكون أداة وصل بيننا وبين المثقفين المغاربة، ولساننا المعبر عن أفكارنا واتجاهاتنا التجددية في شتى مجالات الحياة الوطنية، وقد نظمنا مشروع المجلة، وتوزعنا تحرير أبوابها التي أسنئت إلى منها السياسة الخارجية، مع تعريب ما يهم الاطلاع عليه مما ينشر بالفرنسية في مختلف المواضيع، وفعلاً حررنا مواد الأعداد الأولى من المجلة في انتظار الحصول على الإذن من الجهة الرسمية المختصة طبقاً للتشريع الاستثنائي الخاص بالصحف والنشرات العربية التي ينبعها للترخيص المشروط قبل الصدور، وكان أجل الجواب محدداً بثلاثة أشهر بحيث إذا لم يرد في هذا الأجل فيمكن اعتبار الصدور قانونياً، ولكن السلطة كانت بالمرصاد حتى إذا أوشك الأجل القانوني على الانتهاء أجابت بالرفض المجرد دون تعليل، لأنها لا تسأل عما تفعل.

وهكذا لم نستطع الحصول على الإذن، فكنا نلجأ إلى نشر ما نريد في الصحف التونسية والجزائرية، وحتى المصرية المفرومة في المغرب كما كنا نلجأ أحياناً إلى النشر بوسائلنا الخاصة المحدودة.

وكانت الجمعية السرية تضم أعضاء خارج الرباط من بينهم عبد القادر التازي من جمعية قدماء تلاميذ ثانوية مولاي إدريس، وعلال الفاسي، ومحمد غازي، والمختار السوسي من طلبة جامع القرويين، وال الحاج عبدالسلام بنونة، وشقيقه الحاج محمد، ومحمد داود من ططوان، وكان أعضاء الجمعية السرية بالرباط متصلين بكثير من الشباب في المغرب دون أن يعلم هؤلاء بوجودها، وما سهل اتصالاتها استعمال البريد الانكليزي الذي كان في الرباط، وفاس، وطنجة، وتطوان إلى جانب البريد المغربي المراقب من الفرنسيين، ولم يكن للجمعية السرية أي رئيس ولا مسؤول خلافاً لما ادعاه بعض الكتاب الأجانب الذين كتبوا عن الحركة الوطنية المغربية فحرفوها، وشوهوها، ومسخوا كثيراً من الحقائق والأحداث كما أغفلوا أخرى تتعلق بغير الشخصيات التي اقتصرت على الاتصال بها، واعتبروها مصادر سایروها فيها روتة لهم من أخبار مكذوبة أو مبالغ فيها أو ناقصة أو مشوهة وذلك بدافع عدم الشرفية، وروح التحييز والتعصب، والخصوصية السياسية غير المغاربة الذين كتبوا عن تاريخ الحركة الوطنية لم يجرأوا على أن ينسبوا لهم أية رئاسة ولا زعامة لتلك الحركة السرية، بل تركوا هذا لأقلام أجنبية زودوا أصحابها بالأباطيل والترهات ليتولوا ترويجها وإلصاقها بتاريخ الحركة الوطنية، فبظهورهم في دور القيادة

والزعامة بل ان من بين أولئك الأشخاص من كتم خبر الجمعية السرية كأنها لم توجد بتاتاً، فأرضى بهذا التزعة الشخصية، وأثر السكوت المغرض، وأساء إلى الحقيقة التاريخية ظاناً أن سكوته عنها سيؤدي إلى نسيانها واختفائها من سجل التاريخ، وإذا لم تهدف الجمعية الوطنية السرية الأولى إلى تدبير أي انقلاب فلأنها لم تؤسس هذه الغاية، فكانت تعمل في حدود الظروف الخاصة وال العامة التي لم تكن تسمح لها بأكثر من نشاط سري لا يتجاوز النطاق السياسي، والمجال الإصلاحي، كما أنها لم تكن تتتوفر على وسائل وإمكانيات كافية حتى في مجال نشاطها، ومع هذا فقد استطاع أعضاؤها على قلتهم أن يخوضوا معركة التصحيح، والتجديد، والإصلاح، وأهم معركة كانت وقتئذ لصالح السلفية ضد الطرق الضالة التي كانت أدوات تأثير، وتسخير للعقول، واستغلال للعوام، كما كانت مع ما تبنته من خرافات، وأوهام، وعوائد باطلة موالية للسلطة الاستعمارية التي كانت تجده فيها ضالتها المنشودة لمقاومة التيارات الفكرية، والتطورات الاجتماعية التي كان يدعو لها، ويعمل في سبيلها رجال الإصلاح المغاربة، وما تحدى الإشارة إليه أن هؤلاء الرجال، زيادة على ما كانوا يثيرون في الصحف العربية المقروءة في المغرب من مقالات إصلاحية، قد تصدى بعضهم للمواجهة مع الطرفين بإصدار كتيبات قوية اللهجة ضد هم، ومنهم الحاج محمد بن اليمني، الناصري في «ضرب نطاق الحصار على أصحاب نهاية الانكسار» طبع في الرباط سنة 1926، ومحمد المكي الناصري في «إظهار الحقيقة»، وطبع في تونس سنة 1925، وقد كانا من أعضاء الجمعية السرية، كما أحدثت رسالتاهما

ضجة لدى الخصوم وتأييداً من كافة المصلحين، وتحدثت مراسلة تحمل طابع السرية «كونفيدا نسيل» توجهت من الكتابة العامة لحماية الجمهورية الفرنسية بالغرب إلى رؤساء الأقاليم الفرنسيين، عسكريين ومدنيين، بتاريخ 17 ديسمبر 1923، عن جمعية مغربية باسم «المغرب الجديد»، وفحوى ذلك أن أبناء وردت من طنجة تذهب إلى أن رسلاً موجهين من لدن ابن عبد الكرييم يتولون في عددة مدن مغربية دعاية مكثفة لصالح «المغرب الجديد»، وهي – تقول المراسلة – جمعية مغربية هدفها الاستقلال التام للمغرب، وإجلاء الأوروبيين، وتضيف أن رمز الجمعية كان نجمة خماسية كتب فيها «الله وحده ينصرنا على الكفار»، وتطلب المراسلة موافاة الكتابة العامة بكل المعلومات التي يمكن الحصول عليها عن الجمعية في مختلف الإقليم، ووجهت سلطة إقليمية نسخاً من المراسلة إلى مختلف السلطات المحلية التابعة لها للبحث والاستطلاع. ولا يستبعد أن تكون جمعية «المغرب الجديد» قد وجدت وعملت في الخفاء لصالح الدعوة التحريرية بقيادة البطل الأمير محمد بن عبد الكرييم، ومن المؤكد أن أمير الجهاد في الريف كان على صلة بواسطة رسالته مع كثير من الشخصيات التي عرفها كلها أو بعضها زمن إقامتها بفاس كطالب بالقرويين. وقد كان والده يوصيه بربط الصلة مع رجال المخزن بقصد إطلاعه على ما يروج في الوسط الحكومي مع مندوبي الدول خاصة، ومن الأرجح، إن لم يكن من المحقق، أن بطل الثورة كان يهدى باتصالاته لتحقيق أهدافه التحريرية التي لم تكن قاصرة على إقليم الريف، بل كانت تعني الوطن بأكمله، وفعلاً كاد أن يصل بجيشه إلى فاس التي يظهر أنه كان على اتصال بأنصاره فيها.

وهناك مراسلات سرية فرنسية أخرى توجد في محفوظاتي، أرشيف وتحدث عن حركة فئة أخرى من الشباب المغربي الذي كان يشغله وضع المغاربة المزري في بلادهم، ويبحث عن الوسائل الكفيلة بالتغيير تدريجياً بغية التطور والتجدد عن طريق الإصلاح.

ويستفاد هذا من مراسلة سرية موجهة في 7 مارس 1929، من الوزير المفوض المعتمد بالإقامة العامة للجمهورية الفرنسية بالمغرب إلى رؤساء الأقاليم الفرنسيين الذين وزعوا نسخها على رجال السلطة التابعين لهم، والوثيقة المرفقة بتلك المراسلة مؤرخة في تاريخ فاتح فبراير 1929، وقد ورد فيها:

«علمت من مصدر موثوق به أن الشباب المغاربة «جون ماروكان» من قدماء تلاميذ المدرسة الثانوية بالرباط الإسلامية، ومعهد الدراسات العليا، سيجتمعون في السادسة من هذا المساء في سرداد (سومول) مقهى «لا كوميدي» وهذا الجمع التمهيدي الذي سيحضره أبناء كبار الأعيان من بينهم التهامي المقربي، ومحمد اليزيدي، والعريبي بن الجيلالي، ومحمد البasha، وربما محمد برکاش، قد يهدف إلى تحقيق اتفاق بين مختلف العناصر «الشابة» من التقليديين والإصلاحيين، ومن المقربين للفرنسيين والكارهين للأجانب، فإذا تم الاتفاق فسيعقب هذا الاجتماع اجتماع ثان تناقش فيه المسائل التي تعني تطور الشعب المغربي ومشاركة «الشباب المغاربة» في تسخير إدارة بلادهم، ويظهر أن منظمي الاجتماع حرصوا على عقد اجتماعهم في مقهى يوجد بهم شارع في المدينة وذلك ليبرزوا رغبتهم في أن يتناقشوا في وضح النهار، ومن غير أن يتستروا أو يكتموا شيئاً، أو يشككوا في أنفسهم».

وقد قال أحد المنظمين: «إننا نريد قبل كل شيء أن تعرف الإدارة أننا لسنا أعداء الفرنسيين، ولا غير مرغوب فينا، فكل ما نريده أن يعني بنا، وأن يعطونا مكاناً تحت الشمس، وسنضع برنامجاً للإصلاحات نقدمه للمقيم العام لوسيا德 سان الذي نعلم أنه ذو نوايا طيبة نحو المسلمين ومن أنصار التعاون مع العنصر المفكّر، والمناصر للتطور»، وهذا ما ورد في المراسلة المقimية بدون تعليق.

وفي وثيقة بتاريخ 2 فبراير 1929 إشارة إلى ما ورد في الوثيقة السابقة، وأخبار بأن اجتماع هيئة الشبان المغاربة بالرباط قد تم فعلاً في السادسة والنصف مساء أمس بسرداب مقهى «لا كوميدي» وأن عشرة أعضاء حضروا منهم محمد اليزيدي، والعري بن الجيلالي، والباشا والناصري من سلا، وظهرت فيهم ثلاثة اتجاهات كان لا بد من التوفيق بينها في صالح الشعب المغربي، أما الباشا فمثل العنصر المحجد للتعليم الفرنسي كوسيلة الارتقاء إلى الحياة العصرية، وأما اليزيدي فكان مبعوثاً عن الهيئة التي تناصر تطور الشعب المغربي في نطاق الحضارة العربية مع تدريس العلوم العصرية بالفرنسية، بينما الناصري المؤمن بالوهابية مثل هيئة الشبان المغاربة الذين يرون الخلاص من أزمة الإسلام العالمية في الرجوع إلى المذهب الإسلامي الأصيل كما ينبع من القرآن والسنة، وبعد مناقشات اتفق الحاضرون على الدعوة إلى وحدة مختلف عناصر الشباب الذي تتجه جهوده نحو ترقية المجتمع الإسلامي، والتقدم إلى حكومة «الحماية» ببرنامج مطالب، كما قرروا وضع جدول للأعمال تضمن تعليم الأهالي، ومشاركة العناصر الشابة المثقفة في المجالس الاستشارية، ونوقشت المسألة الأولى مناقشة

طويلة، وتقرر أن يكتفى فيها وقتنـد بأمرـين هـما: تسوية الشهادة النهائية للـمدارس الثانوية المـغربية بالـبـاكـلورـيا الفـرنـسـية، وـتـقوـيـة بـرـامـج التـعـلـيم الـابـتدـائـي، وـتأـسـيس مـدارـس التـعـلـيم العـالـيـ، كـمـا درـست المسـأـلة الثـانـيـة درـاسـة طـوـيلـة، وـاتـقـقـ على مـلـتقـى حـول تعـيـن عـنـاصـر شـابـة فيـ المـجاـلس الـبـلـديـة وـالـغـرـف التـجـارـيـة وـالـفـلاـجـيـة، وـتـكـوـنـت ثـلـاث بـلـاجـان لـتـحـرـير تـقارـير فيـ ذـلـك كـلـه تـعـرـضـ علىـ المـناـشـة فيـ اـجـتمـاعـات آـئـية، وـتـقـدـمـ إـلـى المـقـيمـ الـعـامـ، وـخـتـمـتـ الـجـلـسـةـ فيـ السـاعـةـ الـعاـشرـةـ وـنـصـفـ مـسـاءـ.

وفي مـراسـلة سـرـية أـخـرى منـ حـاـكـم نـاحـيـة الـربـاطـ إـلـى الـوزـيرـ المـفـوضـ المـعـتمـدـ بـالـإـقـامـةـ الـعـامـةـ بـتـارـيخـ 16ـ فـبرـاـيرـ 1929ـ، جـوابـاـً عـلـى رسـالـتـهـ فيـ 2ـ مـنـ نـفـسـ الشـهـرـ، مـعـلـومـاتـ جـدـيـدةـ عـنـ اـجـتمـاعـ الشـيـانـ المـغـارـبـةـ فيـ فـاتـحـ الشـهـرـ بـعـقـبـهـ «ـلـاـ كـومـيـدـيـ»ـ بـالـربـاطـ، وـتـقـولـ هـذـهـ المـعـلـومـاتـ أـنـ الـهـدـفـ الـأـوـلـ لـمـ يـكـنـ هوـ تـحـقـيقـ اـتـفـاقـ بـيـنـ مـخـتـلـفـ العـنـاصـرـ الـمـتـعـلـمـةـ، فـإـنـ الـاتـفـاقـ قـدـ تـمـ، فـيـمـاـ يـلـوحـ، قـبـلـ الـاجـتمـاعـ، بـفـضـلـ تـدـخـلـ الشـيـخـ أـبـيـ شـعـيبـ الدـكـالـيـ، الـوزـيرـ السـابـقـ لـلـعـدـلـ وـذـلـكـ أـثـنـاءـ اـجـتمـاعـاتـ عـدـيـدةـ بـيـنـ الـعـنـيـنـ بـالـأـمـرـ فيـ بـيـتـ عـبـدـالـلـطـيفـ الصـبـيـحـيـ بـسـلاـ، وـعـنـدـ حـمـدـ الـيـزـيـدـيـ، وـعـبـدـالـكـبـيرـ الـفـاسـيـ بـالـربـاطـ، وـيـظـهـرـ أـنـ الشـيـانـ المـغـارـبـةـ نـالـواـ الـمـوـافـقـةـ وـالـتـشـجـيعـ مـنـ عـدـةـ شـخـصـيـاتـ مـسـلـمـةـ مـنـ الـربـاطـ، وـهـيـ مـرـتـبـطـةـ بـالـوـظـائـفـ الـتـيـ تـشـغـلـهـاـ بـحـيـثـ لـاـ يـكـنـهـاـ أـنـ تـوـلـيـ التـعـبـيرـ عـنـ تـظـلـمـاتـ وـشـكاـوىـ السـكـانـ، وـهـذـاـ عـهـدـتـ إـلـىـ الشـيـانـ الـذـيـنـ سـيـؤـثـرـ حـمـاسـهـمـ فيـ سـلـطـاتـ «ـالـحـمـاـيـةـ»ـ بـأـنـ يـقـدـمـواـ إـلـيـهاـ دـقـرـ المـطـالـبـ باـسـمـ الشـعـبـ المـغـرـبـ.

وتضيف المراسلة السرية، أنه يظهر أن الحركة المغربية الفتاة ستدهب إلى فاس حيث تصدر نشرة قدماء تلاميذ الثانويات الإسلامية، وهذه النشرة – تقول المراسلة – تقتصر الآن على تحقيق الاتحاد بين قدماء التلاميذ، وعلى الاعتناء بتراثهم الأدبي، ولكنها ستصبح فيما بعد المنبر الذي تعرض فيه تظلمات ومطالب الشباب، وقد نظمت أخيراً مبارزة مفتوحة لجميع المتعلمين المغاربة، وستوزع جوائز على الفائزين الذين يكتبون أحسن رواية مسرحية عربية.

فإذا كانت الغاية المتווخة الآن من هيئات الشباب هي – في نظر المراسل الرسمي – أدبية صرفة فمن المؤكد أن اتجاهات أخرى يمكن أن تبرز في المستقبل.

ذلك أن حركة الشباب المغربي – يقول المراسل المذكور – آخذة في الاتساع شيئاً فشيئاً، ورامية، بانضمام الأعضاء والأنصار إليها، إلى الاستيلاء على نفوذ المحافظين الذين يشعرون بما يهدد امتيازاتهم من أخطار، فيضطرون إلى مد أياديهم إلى خصومهم بالأمس، ساعين في إحداث تصالح، أنظر تصريح الشيخ عبدالحي الكتاني، موضوع المراسلة المؤرخة في 3 أغسطس 1928 (رقم 234)، وتتابع المراسلة السرية قائلة: إن الشبان يلتزمون الحيطة والحذر، ويسلكون بنشوة ما يحققونه من انتصارات، فيعزلون في هيئاتهم، ويستعملون بعض الشخصيات التي ظلت محابية في الصراع بين المجددين والمحافظين للوصول إلى إقامة تحالف بين جميع المتعلمين الملتحقين على أساس المصلحة العليا للوطن، وهؤلاء المحايدون هم بالضبط الذين قاموا بدور فعال في تنظيم المسرح العربي، وشجعوا

ويبدو في تلك المراسلة أن سلطات الاستعمار كانت شديدة الاهتمام بحركات ونشاطات الشباب المغربي، ودائمة التتبع لما يجري في وسطه، وقوية الحذر مما ينبعث في صفوته من اتجاهات سياسية، ودعوات إصلاحية، فكان كل هذا شغلها الشاغل لما قد ينتج عنه من تطورات وتقلبات في وطن لا تزال فيه المقاومة المسلحة على أشدّها في كثير من الجهات، وبالأخص في شمال المغرب.



## حركة المدارس الوطنية الحرة

في بداية النهضة الشابة، والحركة الإصلاحية السلفية فكرنا في تأسيس مدارس حرة تتعلم فيها الناشئة أصول الدين، والعربية، والعلوم، زيادة على القرآن، وذلك بأساليب جديدة كاستعمال الكتب العصرية، والسبورة، والدفاتر، مع تنظيم أوقات الدراسة والعطلة وإجراء الامتحانات، وكل هذا على نسق المدارس العربية الفرنسية لأبناء المغاربة، وكان في إحداث علم المدارس تطوير كبير، وتجديد أساسى لكتابي القرآن (المسايد)، كما كان فيه رد فعل ضد طغيان التعليم الفرنسي على الديني والعربي في المدارس المغربية الرسمية، وقد لقيت حركة المدارس الحرة تأييداً وتشجيعاً من كثير من الآباء في مختلف المدن كفاس، والرباط، وسلا، والدار البيضاء، ومراكش، ومكناس، وتازة، ووجدة، وطنجة، وتطوان، والقنيطرة وكان التلاميذ يؤدون مشاهرة مناسبة لواجهة المصارييف من كراء، ونور، وماء، وتجهيز داخلي، وأجور غير المطوعين عن العلمين.

وما شد ازر حركة المدارس القرآنية الجديدة، قيام تعاون

وتآزر بين المسؤولين عنها إيماناً منهم بأنها ذات رسالة سامية لخير الوطن وأبنائه.

ومنذ بรزت تلك الحركة للوجود اصطدمت بمناورة الجامدين الذين اعتبروها بدعة وضلال، بل خروجاً عن الدين كما كانوا يفهمونه خطأً وانحرافاً، وتعرضت في نفس الوقت لصراع مشتد ومتزايد مع سلطات الاستعمار التي رأت فيها أداة حرب لوجودها وسياستها، وثقافتها، ومصيرها، ولكن إرادة الله وعزيمة الشعب بقيادة المخلصين من رجاله كانت أقوى من كل باطل، وهكذا وبالرغم عن العراقيل والصعب، والمناورات والمحاربات تضاعف عدد المدارس القرآنية، وتعزز جانبها، وتدرجت في مدارج الرقي، ولم تلبث أن أصبحت تسمى بالمدارس الحرة مقابل المدارس الرسمية التي اضطرت السلطة الحاكمة إلى تكثيرها، وتوسيعها، وتحسين برامجها حتى تكون أقدر على منافسة المدارس الحرة بعد أن آل أمرها إلى أيدي الحركة الوطنية التي اعتمدت عليها في تخريج الشباب الذي تحتاج إليه البلاد في الحاضر والمستقبل.

وكانت فاس والرباط أولى المدن التي بُرِزَت فيها المدارس القرآنية الحديثة.

ففي فاس تأسست المدرسة الحرة الأولى بسيدي النالى في شوال 1339 (يونيو يوليو 1921)، وفي رواية أخرى في شعبان 1339 (أبريل - مايو 1921) على يد بعض وجهاء المدينة وشبابها، كما تأسست المدرسة الناصرية بزاوية سيدي أحمد بن ناصر الشهيرة، وكان مديرها محمد غازي كما كان يدرس بها بعض الشباب في 1927

من نخباء طلبة القرويين، ولم يهدأ للسلطة الفرنسية بال حتى استطاعت أن تقضي عليها بنفي مدیرها إلى الدار البيضاء، وإغلاقها بدعوى أنها اتخذت مقرها في زاوية هي في نفس الوقت مسجد تؤدى فيه الصلوات، الأمر الذي يتنافى في زعم المستعمرین، مع إيوائها للمدرسة، والحقيقة أن السلطة الفرنسية انزعجت لتولى نخبة من الشباب الوطني التدريس بالمدرسة، وظهورها بمظهر الملتقي لدعوة الحركة السلفية ضد الطرق الضالة، ولأنصار الفكره الوطنية، ومن المدارس التي تكونت وقتئذ مدرسة بالزاوية الشرادية. فاعتبرت السلطة هذا ماساً بمصلحة السياسة الاستعمارية، ولكن اختفاء المدرسة الناصرية لم يضع حدأً لحركة المدارس الحرة، بل نشأت مدارس حرة غيرها كمدرسة سيدي النالی، ومدرسة النجاح أو الدرب الطويل بجوار القرويين، وكان يشرف عليها الوجيه الحاج محمد بن عبد السلام الحلوي.

ومدرسة سيدي بورمصبان بدر بمنية من حومة الشرابلين، وكانت من تلاميذها، وكان القائم بدورسها الدينية والنحوية الفقيه إدريس عيوش، كما كان المشرف عليها الوجيه الفاطمي البدراوي، وانضم إلى التدريس بها ابنه بدر الدين البدراوي، وبقيت قائمة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وهكذا كان ظهور المدارس القرانية المتطرفة من أولى علامات النهضة الفكرية والعلمية بال المغرب في فترة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونشوء الحركة الاحتجاجية على السياسة «البربرية» في مايو 1930 وكانت هيئة التعليم تتالف من علماء كبار، وعنابر الشباب

المثقف، وكانت المؤسسات تحت إشراف لجان من العلماء والوجهاء في المدينة، وانحذت لها أماكن مناسبة من زوايا ودور، وما كادت تبرز للوجود في كل مدينة حتى كان الاقبال عليها كبيراً، كما لقيت كل تأييد وتشجيع من الرأي العام الذي وجد فيها ضالة الجيل المنشودة، وكما رأى فيها ضمادات تنقيف جديد عربي وإسلامي للناشئة المغربية التي ضاقت عنها المدارس الرسمية الفرنسية، بحيث لم يتسع مجدها للدين والعربي إلا بما جعلها غريبين في أرضها وبين أهلها، وهكذا قامت المنافسة بين المدارس القرآنية المتطورة وبين المدارس الحكومية المسماة بالفرنسية العربية، وقد دعت ضرورة تلك المنافسة إلى إدراج الفرنسية في برامج التعليم كلغة حية عصرية تدعو الحاجة إليها في حياة المغرب الجديد، وبإدخال تعليم الفرنسية تسلح مدارسنا الوطنية لخوض معركة التنافس، كما اهتمت بتسلیح عقول الناشئة بلغة أجنبية حية تفتح لهم آفاقاً جديدة في الحاضر والمستقبل.

كما منعت السلطة مدرسة كنت أسستها بزاوية سيدي أحمد بن علي بدرب العامر من حومة الشرابلين بفاس، وكان عدد من أبرز الوطنيين من العاملين بها مجاناً، وخصصت أول الأمر لأبناء الأسرة الوزارية وأصحابها والمقربين إليها، ثم بعد أن يستقر وجودها كانت ستفتح بابها تدريجياً لأبناء سكان الحومة لتصبح مدرسة عامة، ولكن السلطة الفرنسية كانت لها بالمرصاد، فأمرت البشا محمد بن البغدادي، والي فاس، بإغلاقها لعدم حصولها على رخصة التأسيس، ويظهر أنها خشيت أن تخل محل المدرسة المغلقة بالزاوية الناصرية حيث أن بعض العناصر المعلمة بها كانت هي نفس

العناصر التي كانت تعمل في هذه الأخيرة، وقد تعمدت حصر المدرسة أول الأمر في نطاق الأسرة املاً في أن تخض عنها السلطة طرفها حيث أن الإذن الرسمي كان متعدراً، ولكن السلطة لم تفعل الأمر الواقع، وهذا مثال يوضح ما كان يتعرض له التعليم الحر الناشيء من عرقيل ومقاومة، وكان بين المدارس الحرة تنافس حميد في السير قدماً إلى الأمام، وفي بذل الجهد المتواصلة ل التربية الناشئة تربية صالحة، ومن المدارس الحرة في الرباط مدرسة «الزهرة» أسست في 1922 أو في السنة التي قبلها، وفي الرباط أيضاً أسس الحاج محمد بن اليماني الناصري، حوالي 1925، مدرسة بزاوية سيدي المعطي بحى مولاي إبراهيم وسميت بالمدرسة المعطوية، وتولوها بعده الصديق الشدادي.

ثم أنشأ هذا الأخير مدرسة بزاوية الكتانية، وكانت مسندة من عميد الطائفة الكتانية الحاج أحمد بن عبدالله القباج.

وكانت حركة المدارس الحرة مؤيدة من طائفة من أعيان ووجهاء الرباط من بينهم المعطي بن محمد بوهلال، وال الحاج الفاطمي برakash، وتأسست لذلك مدرسة بزاوية الحراقية درب والزهراء تولى على إدارتها الحاج محمد الناصري ثم الصديق الشدادي، ثم الحاج الطيب بن المعطي، بمساعدة بوهلال وبرakash المذكورين.

وقد تكونت لجنة علمية للإشراف على التسيير والتعليم من الشيخ أبي شعيب الدكالي، والمدني بن الحسني، ومحمد الحجوبي الشعالبي، وأحمد الزيدي، وأحمد التيجاني ومحمد بوجندار.

وفي الزاوية المباركة تأسست مدرسة تحت إدارة أحمد بناني، ومن المشرفين عليها بناصر والزهراء، وال الحاج عمر فرح، وأسندت إدارة المدرسة بعد ذلك إلى محمد الرقاي.

وأنجابت تلك المدارس عدداً من الشبان الذين شغلا مناصب كبيرة في القضاء وغيره.

وانضافت إلى تلك المدارس مدرسة بزاوية سيدي علي بن عبدالرحمن بحي بوقررون تحت إدارة محمد بن عبدالله، وعمل معه فيها أحد المؤذن من رجال الرعيل الأول في الحركة الوطنية، وأنشئت كذلك مدرسة حرة باسم جسوس، وهو الحاج محمد (فتحا) الذي أوقف بستانه على المشروع، وساهمت فيه زوجته الحاجة رحمة بنت الزهراء، وبعد تأسيس المشروع توجهها لجوار بيت الله الحرام حيث قضيا بقية عمرهما، وأسندت الإدارة إلى ابن أخيه أحمد بلفريج بمساعدة أحد بن غبريط، وفي الدار البيضاء تأسست مدرسة لالة تاجة سنة 1920 بإيعاز من الشيخ أبي شعيب الدكالي، وفي تطوان أنشئت المدرسة الأهلية.

ولم تشذ مدن أخرى عن الحركة المدرسية الحرة، بل حذت حذو فاس والرباط كل من سلا، ومراڭش، ومكناس وتازة، ووجدة، والقنيطرة، وطنجة، فتأسست بها مدارس، ولكنها لم تكن بعيدة الشأو في هذا المضمار الذي تميزت فيه فاس والرباط.

والجدير بالذكر أن جميع تلك المدارس تعرضت للمناورات والعراقيل من سلطات الاستعمار التي لم تدخل جهداً لإحباطها في المهد، أو لعرقلة سيرها بغية التخلص منها بأي شكل لأنها رأت

فيها شر خطر على سياستها التجهيلية والاستيلائية التي كانت حرباً على العلم والحرية بصفة عامة، وعلى الإسلام، والعربية، والوطنية بصفة خاصة، ولكن سوء الحظ، حالف تلك السياسة التي تغلبت عليها الإدارات المغربية الصلبة، والعزائم الحرة القوية، والهمم العالية.

ولا نذكر هنا إلا بعض المدارس دون جميعها، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاتيب القرآنية لم تلبث أن دخلت مع المدارس الحرة في منافسة، فطورت نفسها قدر الإمكان خشية أن يقضى عليها لصالح المدارس النظامية الجديدة التي كانت في تقدم مطرد والتي كانت تلبي رغبة التطور، والتجديد في المجتمع المغربي، ولهذا قامت حركة المدارس الحرة بدورها في تغذية روح الوطنية، والنهضة، وإذكاء الحماس في الناشئة، ويسبب قيام المدارس الحرة أكرهت السلطة الفرنسية على تكثير المدارس الابتدائية المغربية، وعلى تحسين برامج التعليم فيها، كما تطورت كثير من الكتاتيب القرآنية بالمدارس الحرة، وكل هذه الحركة أفادت الناشئة بما أتاها لها من فرص أكثر للتعلم بكيفية افتداء وأوسع وأحسن مما كان الأمر سابقاً.



## المغاربة... والمدارس الفرنسية

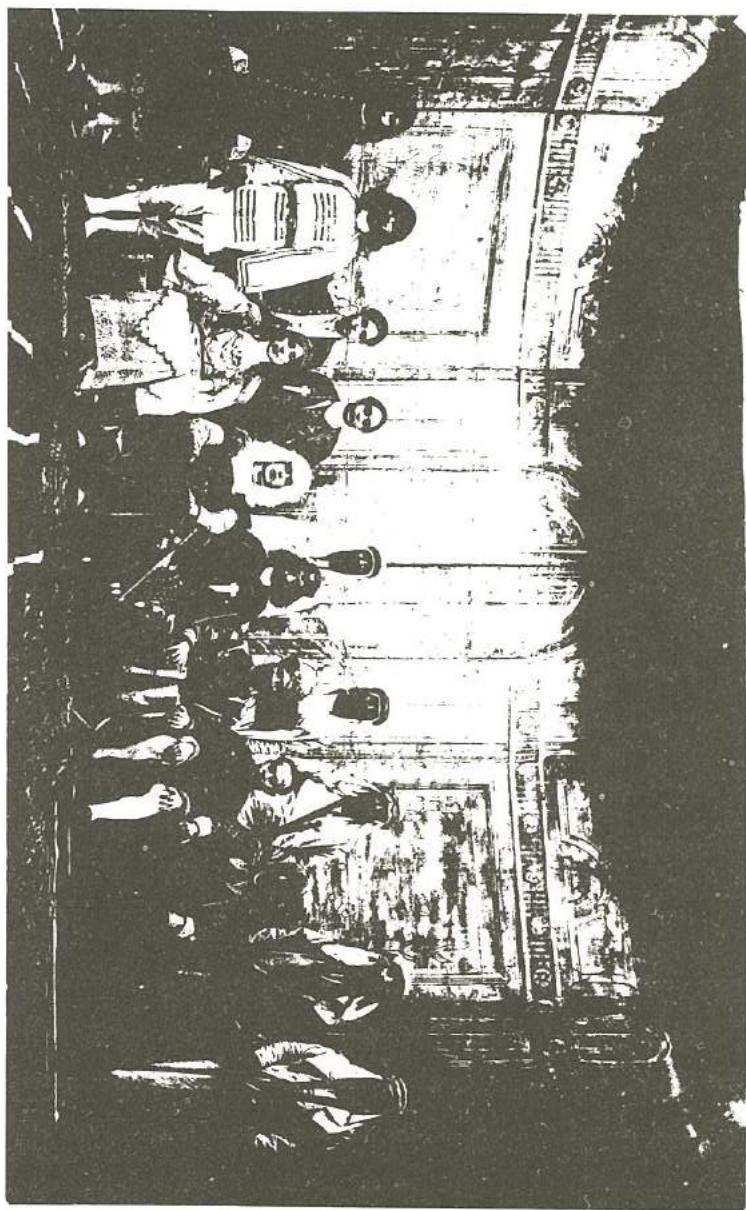
في نفس الوقت الذي كانت فيه الحركة للمدارس الحرة سائرة في طريقها بالرغم عن العراقيل كانت حركة أخرى موازية ترمي إلى إدخال بعض التلاميذ المغاربة إلى المدارس الثانوية الفرنسية (الليسيات) وهو ما كان يعرقله الفرنسيون وقتئذ بدعوى أن للمغاربة مدارسهم، فلا يجوز أن يضايقوا الفرنسيين في الثانويات الخاصة بهم، وأن المغاربة يحتاجون كذلك إلى تعليم إسلامي وعربي بالإضافة إلى الفرنسية، وهذه كلمة حق أريد بها باطل، وبالرغم عن ذلك، فقد تمكن بعض التلاميذ المغاربة من ولوج الليسي الفرنسي إبان الحرب العالمية، ففي «ليسي كورو» بالرباط كنا أربعة أكبرنا أحمد زروق من الدار البيضاء، وأحمد بلفريج، وأحمد بوهلال أصغرنا من الرباط، ومع قبولنا فيه كنا نشعر بضيق ومعاملة غير عادلة، وكم مرة سمعنا هذا السؤال: «ماذا تصنعون هنا؟ إن هذه المدرسة خاصة بالفرنسيين، ولكن مدارسكم، فهي أليق بكم»، فكنا نتحمل ونرد باللتي هي أحسن حتى لا نتعرض لسوء، وفي سنة 1927 توجهت لباريس لمواصلة الدراسة الثانوية، كما التحق بها بلفريج، ومحمد الخلطي،

وعبدالقادر بن جلون و محمد الفاسي ، و عبد المالك فراج ، و محمد الوزاني ، فكنا في مختلف الليسيات التي لم نشعر فيها بمثل ما كنا نحس به في الليسي بالغرب ، وبعد ذلك تابعنا الدراسة الجامعية إلى نهايتها .



عمر حسن الوزاني: طالب في الرباط

وإن ما حفزني على مغادرة ثانوية مولاي إدريس إلى الليسيي الفرنسي بالرباط أن التعليم بها انحط عن مستواه المعهود على عهد المدير الجديد الكومندان «بول ماري» خلف المدير المدني «إيماريجون» الذي ازدهر في أيامه التعليم، إذ كان يسهر على مستوى بحزم وجد، كما كان له اهتمام بالתלמידين المغاربة، وقد كان هذا في النهاية سبب نقله إلى ثانوية فرنسيّة، وذلك أنه كان يتحدث ذات يوم مع ليوطى، فأظهر له الثمرة التي يمكن جنئها من تربية الشبيبة المغاربة، ومن أخذها بالأفكار والاتجاهات التي تبني عليها المؤسسات الفرنسية، ومن الأهمية التي ستحصل في المستقبل من تنشئة الشبان المغاربة كمواطنين أحرار، فاستمع ليوطى – كما يقول «روبير مونطاني» – بكل تقدير، وطلب منه أن يشرح وجهة نظره، ثم أجابه «أن أفكارك نبيلة، يا سيدي العزيز، ولكنها لا تتفق مع خططي وبرناجي»، فاتخذ ليوطى فوراً قراراً بنقله إلى لisiي وجدة حيث يكتبه – كما قال له ليوطى – أن يجد الوسط الفرنسي الذي تلقي به الأفكار والأمال التي أراد أن يربى عليها الناشئة المتعلمة المغاربة، حتى يجعل منها نخبة من المواطنين الأحرار الذين يعتمد عليهم في المستقبل كما يتطلع المغرب، ولكن كل هذا كان معاكساً لأغراض وخططات سياسة الاستعمار التي لم تكن تسمح بتعليم المغاربة إلا في أضيق نطاق، وبالقدر الذي يوفر للإدارة الفرنسية ما تحتاجه من عناصر مغربية مساعدة، تشغل أقل وأهوى المناصب المسموح لها بها.



## الحركة المسرحية المغربية الأولى

لقد كان المسرح من أسباب التجديد والنهضة، إذ كان وسيلة لنشر أفكارهما ومبادئها، وأداة الكفاح في سبيل التقدم والتطور، وكانت فرقة مصرية هي الأولى التي أدخلت الفن المسرحي للمغرب سنة 1920 وكان رئيسها وأكبر ممثليها عز الدين، وقد كان لمجيئها أثر كبير في نفوس المغاربة الذين أخذوا لأول مرة يحتكون في بلادهم نفسها ب الرجال الشرق الناهض، وخاصة مصر التي كانت وقتئذ تترعى النهضة العربية والإسلامية، والحركة الوطنية التحريرية في العالم العربي، وما لا شك فيه أن الفرقة المسرحية المصرية فتحت الأبصار، ونبهت العقول أكثر إلى ما كان يجري آنذاك في الشرق العربي من أحداث وتطورات على السياسة، وقد أكرم المغاربة وفادة الفنانين، المصريين، كما أقبلوا إقبالاً عظيماً على التمثيليات التي شخصتها الفرقة المصرية في مختلف المدن حيث خلقت يقطة وحركة كان لها أحسن الآثار في الأوساط المغربية، وقد لقيت كذلك كل التسهيلات من السلطة الفرنسية، لا لأنها كانت راضية عن وجودها في المغرب، ولا عن الروايات الخامسة ذات المغزى الإسلامي، والوطني، والسياسي، ولكن لأنها لم تستطع أن

تنعها أو تعرقل نشاطها المسرحي محافظة على سمعة فرنسا التي كانت تتنافس ثقافياً ومعنىًّا في مصر مع انكلترا المحتلة باسم «الحماية»، خصوصاً وأن هذه الحماية كانت تترك للمصريين حريات واسعة للتعبير عن الرأي، وتأسيس الجمعيات، والأحزاب، والأندية وغيرها، فلم ترد السلطات الفرنسية أن تظهر بالنسبة للمصريين الزائرين كفنيين، وحتى بالنسبة للمغاربة، بعدها الخصم للحرفيات وللأحرار، وهذا هو التفسير الصحيح لدخول الفرقة المصرية، وقيامها بنشاط مسرحي مفيد جداً.

ولا ريب أن الفرقة المصرية لم تقصد من مجئها إلى المغرب مجرد الربح المادي، بل أرادت أن تغزو بلادنا بتوسيع مجال نشاطها، والقيام بالدعوة إلى النهضة الوطنية والسياسية بواسطة الفن المسرحي الذي كان من وسائلها الفعالة في بث الروح، وبعث الهم بين الجماهير والمثقفين على حد سواء، وما نتج عن زيارة الفرقة المصرية إيجاد فن جديد في المجتمع المغربي، وخدمة اللغة العربية وقد حضرت شخصياً وأنا تلميذ تلك الروايات التي كانت تشهد لها جاهير غفيرة، وقد مثلت الفرقة نفس الروايات العربية في عدة مدن مغربية منها: رواية صلاح الدين الأيوبي التي كان لها أعظم التأثير في نفوس المغاربة لما تعرضه من بطولة القائد العربي في حربه وجهاده ضد الصليبيين، ولا شيء يؤثر في المغاربة أكثر من ذكريات الحروب التحريرية، ومشاهد البطولات فيها، وقد كان المغرب يومئذ حديث العهد بالاحتلال، كما كانت كثير من جهاته مسرحاً للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال.

ولم تمر السنة على ذهاب الفرقة المصرية حتى جاءت فرقة تونسية، ولكنها لم تلق من التسهيلات الإدارية مثل ما ظفرت به الفرقة المصرية، والسبب واضح، إذ ما تعامل بها فرقة تونسية ليس هو ما تعامل به الفرقة الشرقية، ومع هذا لقي الفنيون التونسيون كل تشجيع من الجمهور المغربي، فنجحت فرقتهم بالرغم من العرقل الإدارية.

ثم اندلعت حرب الريف فكانت مدعاة لإقامة كل الحواجز حتى ينقطع حبل الرابطة بين المشرق والمغرب، وحتى يحال دون امتداد الحركة الثقافية والفنية إلى بلادنا التي عزلتها سياسة الاستعمار عن الشرق المتثبت، ولكن هذا كان في الواقع باعثاً على خلق حركة مصرية بل مسرحية قومية مغربية، فهبت فرق من الشباب متخذة الفرقة المصرية قدوة في مجال التمثيل المسرحي، وهكذا بدأت نشاطها برواية صلاح الدين الأيوبي التي مثلتها فرقة من أعضاء «جمعية قداماء التلاميذ» الثانوية مولاي إدريس في سينما باب أبي الجنود بفاس سنة 1927، وقد مثل دور المرأة فيها شبان لتعذر إسناده إلى المرأة نفسها التي كانت ما تزال محتجبة، فلم تسمح الظروف والتقاليد بوقوفها على خشبة المسرح، ولا غرابة أن يحضر تمثيل رواية صلاح الدين الأيوبي بفاس بعض كبار الولاية العسكريين كالجنرال حاكم الناحية، والمدنيين كرئيس الإدارية البلدية، لأنهم أرادوا، بداعي سياسي، أن يشجعوا الفرقة المدرسية الفاسية، حتى يستغنى عن الفرق العربية الشرقية غير المرغوب في مجئها، ومن التشجيع الإداري إعارة الفرقة المذكورة جوق الموسيقى التابع لفرقة الثالثة من اللفييف الأجنبي، وكان ذلك التشجيع شرّاً

لا بد منه، وهكذا خلق مسرح مغربي، وأخذ يؤدي مهمته في المجتمع القومي.

وقد مثلت فرقه قدماء تلاميذ المدرسة الثانوية الإدريسية بفاس رواية «انتصار البراءة» من تأليف محمد الزغاري الذي كان يرأس كلاً من الجمعية والفرقة، كما كان من أبرز الممثلين في روایتي «صلاح الدين الأيوبي» و«انتصار البراءة»، وكانت فرقه التمثيل مؤلفة من محمد التازى، ومحمد الزغاري، وعبد السلام التوبى، وعبد القادر بن جلون، وحماد بوعياد، والمهدى المنيعى، والغالى الشدادى، وحمد الخلطى، والعربى قصارة، والمهدى بن سليمان، ومحمد بن الشيخ محمد الميسوم، ومحمد بن الحسن بوطالب، وأحمد الودغیرى، وغيرهم، كما ظهرت فرق تمثيلية في الرباط، وسلا، والدار البيضاء، ومن الروايات التي مثلت رواية «فتح الأندلس» لصطفى كامل، وكذلك رواية «في سبيل التاج» وهي ذات روح وطنية عالية، . لم يكن المسرح المغربي آنذاك وسيلة للربح، بل كان مسرح هواة، وكان أكثر من هذا وسيلة لنشر دعوة التجديد، ولبث روح البعث القومى، وفي المعركة ضد الطرق الضالة ساهم المسرح المغربي برواية معربة عن الفرنسية للروائى الكبير مولير، وهي «طارطوف» عربها رئيس جمعية قدماء فاس، المهدى المنيعى، وأحد أعضائها عبد السلام التوبى، وطبعت وزعت، ولكن السلطة الفرنسية منعت تشخيصها.

والسبب في الإقدام على محاولة تمثيل الرواية هو أن الجمعية أرادت أن تخصص مدخوها لمساعدة فرقه المطافئ المحلية التي

أنشئت في 1928، وكان ذلك تلبية لنداء وجهه رئيس الإدارة البلدية إلى المحسنين، فاختارت الفرقة التابعة للجمعية أن تمثل رواية «طاروف» التي صادف الحال الانتهاء من تعريتها، وظنت الفرقة أن ذلك ربما سيحمل الإدارة على السماح بتمثيل الرواية، ولكنها لم تسمح لها بطلب من الشيخ عبد الحفيظ الكتاني الذي اعتبر أنه المعنى «بطاروف» بطل الرواية، وإرضاء له منع الفرنسيون تشخيص الرواية المشهورة لأحد كبار المؤلفين المسرحيين الفرنسيين في الماضي وهو «مولير» إحدى مفاخر اللغة والأدب في فرنسا على مر العصور، فهان كل هذا، في نظر السلطة الفرنسية، أمام المصلحة السياسية التي لا تضحي برغائب وشهوات المقربين والموالين.

ولم تكن الحركة المسرحية الفتية لتحيي وتسير في طريق سليم من الأشواك، لأن السلطة الفرنسية كانت تراقبها بكل شدة، ولأنها كانت تومن بأن المسرح لم يكن وسيلة تسلية فقط، بل كان كذلك أداة دعوة وطنية وعربية ووسيلة مقاومة تيارات التأثر في المجتمع المغربي، فلهذا كانت السلطة ترتاتب في كل حركة شابة ولو في مجال المسرح، فتعاملها بعنجهي الخذر والمضايقة، وفي مستنداتي السرية رسالة رسمية، بتاريخ 14 غشت 1928، موجهة إلى الجنرالات حكام النواحي من الوزير المفوض المعتمد بالإقامة العامة في الرباط، «أوربان بلان»، قال فيها: إن الشبيبة المغربية تتظاهر منذ أشهر بنشاط فكري بواسطة تمثيليات مسرحية، وإن النجاح الفني والمالي لبعض المسرحيات ليشجع المنظمين لهذه المظاهرات، وببحثهم على التمادي في هذا السلوك.

وإذا كانت الغاية المنشودة حتى اليوم من الأجراءات المحلية أدبية مخضبة، فإن الاتجاهات ونزعات أخرى يمكن أن تظهر في المستقبل، فمن الخطير المؤكد إذن أن يترك تمثيل المسرحيات باللغة العربية يتکاثر ويتعدد دون أن تعرف الحكومة بالضبط الغايات التي يسعى إليها الفنيون الهواة أو المحترفون، ودون أن تكون مطلعة على الانعكاسات الممكنة لتلك التمثيليات على الأوساط الإسلامية.

وقد تقرر أنه لا يمكن في المستقبل أن تمثل مسرحية دون رخصة صريحة من المقيم العام، وتعطى هذه الرخصة بعد استشارة لجنة مؤلفة من إدارة الشؤون الشريفة، وإدارات المراقبات المدنية.

وعليه فكل طلب رخصة لتمثيل مسرحية باللغة يجب أن يقدم في المستقبل مع المسرحية لسلطة المراقبة المختصة المدنية أو العسكرية التي تكفي بحمل المدير الفرنسي على التسريح بالمسرحية الأصلية الحقيقة، وباسم المؤلف، وجنسيته إلخ، وبعد الحصول على هذه المعلومات توجه المسرحية قصد البت فيها إلى المفتشية العامة للشؤون الأهلية، ومن جهة أخرى، فإن سلطة المراقبة توجه إلى مدير الشؤون الأهلية أو رئيس المراقبات المدنية، حسب الحالة وبواسطة السلم الإداري، رسالة تخبر بتوجيه المسرحية مباشرة إلى المفتشية العامة.

وتعرض جميع المعلومات المحصل عليها في شأن المسرحية نفسها، والاتجاهات المنسوبة إلى مديرها الفني وجوقة، وكذلك الظروف التي يمكن أن تجعل محلياً للتمثيلية أثراً بل تأثير سياسي خطير إذا كان هذا الاحتمال قائماً.

وكل قرار تتخذه الحكومة حول تمثيلية معينة وبلغ إلى السلطات المحلية يكون ساري المفعول في المغرب كله، وعلى المديرين الفنيين أن يخضع للأنظمة البديلة في الأماكن التي يرغب أن يمثل فيها.

فهذه الوثيقة الرسمية ناطقة بحقيقة موقف السلطة، وشاهدة بنوع المعاملة الشاذة الصارمة التي كانت تعامل بها الحركة المسرحية باللغة العربية في المغرب، وهي معاملة تليها سياسة الاله، والضغط والخنق، كما كانت مفروضة على المغاربة في وطنهم باسم «الحماية» الفرنسية التي كانت تزعم أنها ذات رسالة مدنية و«مهمة إصلاحية» بالنسبة للمغرب والمغاربة.



## السياسة الفرنسية المضادة للمغاربة

في عهد ليوطى :

اشتهر ليوطى بسياسة وصفت بعده أوصاف، ونسبت إليها شعارات هي: «سياسة إظهار القوة لتلقي استعمالها»، و«سياسة الاتصال المباشر»، و«سياسة الابتسام وكأس الشاي»، و«فتح ورش يُغنى عن استعمال فيلق».

وكان ليوطى - على حد تعبير الجنرال كاترو - «قد وهب بسخاء روحه للمغرب والمغاربة»، ومهمما يكن، فإن ليوطى كان يبدي تقديرًا للمغرب والمغاربة كما تدل عليه كثير من تصريحاته، وتقاديره، ومواقفه، فكان مثلاً يشدد النكير على الفرنسيين الذين كانوا يطالبون بالسيطرة على المغرب كما لو كانوا في الجزائر أو في مستعمرة، وهذا كان يقف سداً منيعاً في وجههم، ويحذر حكومته من عاقبة مسايرتهم ومحاولة آرائهم، وبهذا أمكنه أن يسدي خدمات بلاده، ثم للمغرب الذي احتفظ له بكثير من المظاهر والشكليات، والأنظمة والمؤسسات، والتقاليد، والتشريعات، فكان في هذا ضمان كبير من أسس الأصالة الغربية، ومقومات الشخصية

الوطنية في وقت تحالفت ضدهما عناصر الشر، وتوطأت على هدمها قوى العلاة من المستعمررين، وقد لخص الجنرال كاترو كل ذلك بقوله:

إن ليوطى بتحقيق التوازن بين الروحيات والماديات، قد اكتشف حل المشكلة الأساسية التي وضعتم أمام «الحماية»، وهي مشكلة التوفيق بين المغرب القديم والمغرب الآخر في التحول الذي كان يتحتم أن يقاد نحو مستقبله، وبين دولة راشدة تسير به نحو هذا المستقبل، وبين حضارتين متباعدتين.

وليس معنى ذلك أن ليوطى عهده كان خالياً من سوء التصرفات والظلم، والتعسفات، بل كان فيه شيء الكثير مما لا يتفق مع ما كان يعلنه من أفكاره، ويظهره من حسن استعداد نحو الشعب المغربي، وعلى سبيل المثال نشير إلى أن السياسة البربرية التي نظمها ظهير 16 مايو 1930 انبعثت من صدور الأمر في 1916 بإقرار القبائل على أعرافها، والمحافظة على تقاليدها ولو بلغت من التأخر والانحطاط، بل ومن الهمجية ما بلغت، ومن أغربها وأفظعها أن المرأة محرومة من الإرث، بل هي التي تورث كباقي المたاع المتراك من أملاك، وأموال، وأمتعة، ومواشي، وتدعى سلطات «الحماية» أن المحافظة على تلك الأعراف على علاتها كانت شرطاً للتزمت به فرنسا عندما ألغت القبائل السلاح، والحقيقة غير هذا مما لا يخفى من نوايا ومطامع الاستعمار، وقد كان رد الفعل قوياً لذلك العرف المزري بالمرأة، فثارت ثائرة البربريات في غير جهة من المغرب، لأن المرأة لا تقبل ولا ترضى

أن تكون جزءاً من الميراث كأنها حيوان لا إنسانة ذات حرمة وكرامة، وقد أدى ذلك إلى اصطدامات دموية بين النساء المحتاجات المتظاهرات، وبين قوات القمع الفرنسية حتى اضطرت سلطة «الحماية» إلى التراجع ظاهراً عن موقفها وخطتها، وفي عهد ليوطى كذلك حاولت شركات أجنبية الاستيلاء على ممتلكات مغربية بمساعدة سلطات «الحماية» فأدى هذا إلى إثارة موجة من الاستنكارات، والاحتجاجات والمعارضات من لدن الملاكين المغاربة، وكانت هذه الحركة سبباً في عدة اعتقالات من بينها إبعاد أحد الوجهاء والملاك بالدار البيضاء وهو محمد العقوبي الذي كان من رجال الغيرة الدينية والوطنية، ومن الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم، وقد سجن مدة غير قصيرة بسجن الجزيرة بشاطئ الصويرة.

ومن الأحداث في ذلك العهد الضجة التي أثارها فرض «ضريبة» الأرباح التجارية سنة 1919 ، فأدى إلى حركة احتجاجية تظاهرية في الرباط ترأسها بعض أعيان المدينة من ذوي الغيرة الوطنية، ودعاة الإصلاح، وقد اتخذت السلطة الفرنسية تدابير زجرية ضد المسؤولين عن تلك الحركة:

ولما أقدمت السلطة على خطتها المبيتة – سنة 1920 للاستيلاء على ماء وادي فاس، تمكين إحدى الشركات الفرنسية من استغلاله، ثارت ضجة في المدينة، وقامت بين سكانها حركة احتجاجية عمّت كل البلد، لأن ماء النهر الذي يشق فاساً يعد ملكاً لها منذ القديم، ولأنه يجري في كل بيت، وكل مسجد، وكل

سقاية عمومية، كما يروي ساتين البيوت والمنطقة الخضراء المحيطة بفاس التي هي زيتها، وثروتها وموردها، ويدير كذلك مطاحنها، ويستعمل في دور الباغة فيها، وينظف المدينة بما يكتسحه، خارجها من أزبال وقارورات، ففاس بدون ماء معرضة للوباء والضياع، ولهذا قام سكانها كرجل واحد ليمعنوا سلب مائهم، فخاضوا المعركة من أجله، وتجمهروا بضريح مؤسس المدينة مولاي إدريس، وبجماع القرويين، وحرروا العرائض المضادة بمئات التواقيع، ورفعوا احتجاجاتهم إلى السلطة المحلية، وإلى المراجع العليا في الرباط، وتم التراجع عنأخذ الماء، فسويت المشكلة بما كان فيه إرضاء لأهل فاس.

### في عهد ستين:

وبذهاب ليوطني تعرض المغرب والمغاربة إلى سياسة خلفه «ستين» التي كانت كلها تقريراً على البلاد وأهلها في نفس الوقت الذي كانت فيه برداً وسلاماً على الفرنسيين الطامعين الجشعين، وقد حل «ستين» بالمغرب في 1925 مسبوقاً بشهرة سيئة تذر بكل سوء كحاكم عام سابق للجزائر، وكل ما كان يسلكه الفرنسيون في هذا القطر، ويعاملون به أهله الأصليين كان يزعج المغاربة الذين كانوا يتوجسون خيفة من أساليب وآفات الحكم المباشر، ومن طامع الاستعمار القائم على التسلط والاستيطان، ولهذا كان مجيء «ستين» كمقيم عام ايداناً بالويل والثبور، ونديراً بسياسة عmadها القهور والاستعباد والسلب والنهب، والارهاق، والارهاب وتأكد هذا فور حلول «ستين» ببلادنا وذلك بأن جمع حوله من كبار

الموظفين والمستشارين أثبت العناصر الفرنسية التي استقدمها من الجزائر، وأسند إليها المناصب والمسؤوليات، وهكذا صفت أصحاب سلفه حتى يخلو له الجو، واعتمد على رجال حديثي عهد بالغرب والمغاربة استعداداً لسياسته الشريرة التي كانت وبالاً على المغرب والمغاربة، وكان السلطان مع حكومة «المخزن» الضاحية الأولى لها حيث أن «ستيغ» أضعف علاقاته بهما، وكذلك فعل رؤساء الإدارات المركزية، فلم يلبث السلطان والحكومة أن أصبحا في شبه عزلة، وإهمال، وإبعاد عن تسيير الشؤون العامة، وهكذا صار الأمر أمر الفرنسيين المسيطرین المستبدین دون السلطان وجهاز الحكم التابع له، ولا أكره السلطان على العزلة في قصره، وكان المستشار الفرنسي قلما يتصل به، ولا يطلعه على الأمور إلا نادراً وسطحياً، ظل يعامل بسياسة الأمر الواقع فلا تقدم إليه مشروعات المراسيم (الظهاير) إلا في الوقت الذي يحتاج فيه إلى الطابع السلطاني، وبهذا كاد أن ينقطع كل تعاون بين القصر السلطاني والإقامة العامة، وتحكمت في التسيير العام سياسة الحكم المباشر نتيجة نبذ، «الحيلة» القانونية التي توهّمها الدبلوماسيون والقانونيون والتي تدعي أن نظام «الحماية» يتنافى مع الحكم المباشر، ويسمح للبلاد «المحمية» بأن تحفظ بكينتها، وشخصيتها، وأنظمتها، وسلطاتها باعتبار أنها مع وجود الحماية تستمر كدولة مرتبطة بمعاهدات مع الدولة «الحماية» لمساعدتها على إصلاح أمورها، وهذا ما كان يتمسك به ليوطني رسمياً، ويحاول أن يطبقه، ولكن من غير أن يوفق فيه كل التوفيق لأن تيار الاستعمار الجارف كان في الواقع أقوى منه، وأقدر على إبطال الحقائق فضلاً عن الأوهام

والخيالات التي كانت تروجها سياسة الخطب، والتصريحات، والنوایا الطيبة، والمظاهر المغربية.

ومما لا شك فيه أن سياسة الحكم المباشر كانت صدمة عنيفة للأسس المعاهدات الدولية والثنائية التي كان يتألف منها في المغرب النظام الدبلوماسي والقانوني في عهد الاحتلال كما أن تلك السياسة الخرقاء دامت بقادم أصحابها كل التزامات فرنسا نحو الدول عامة، والمغرب خاصة.

وفي هذا الطريق سار المقيم «ستيف» مع الفتنة الباغية التي كانت ملتفة حوله، ومسخرة لسياسته، وقد مضى قدماً في ضلاله وغلوائه غير ملتفت إلى حقوق ومصالح المغاربة، ولا إلى مركز سلطانهم وحكومتهم، وهكذا لم يأبه بأي واحد من رؤسائه في الحكومة التي كان يستغنى قدر الإمكان عن تدخلها.

وتطبيقاً لتلك السياسة الخرقاء، وتنفيذًا لتلك الخطة الهرجاء أصبحت الإقامة العامة والإدارات المحيطة بها، والسلطات التابعة لها هي تقريرياً كل شيء، فبيدها الحكم الذي لا معقب له، وفي قبضتها تصريفسائر الشؤون على الإطلاق، ومن عواقب هذا أن تضخمت الإدارات بالموظفين الفرنسيين الذين كانوا هم الأمراء والناهين، كما كانوا أكثر عدداً مما تدعو الحاجة إليه، بل كانوا الأكثرية الساحقة في كل مصلحة وإدارة، وكانت أجورهم وتکاليفهم، ومنحهم، وامتيازاتهم ترهق ميزانية الدولة التي كان معظم مداخيلها من جيوب المغاربة، وكانت أكثرية مخصصة للفرنسيين كأسيداء منعمن ومدللين، وهكذا يقول الجنرال

كاترو - تحمل المغاربة نفقات إدارات مزدوجة: إدارتهم المخزنية والإدارة الفرنسية التي تضخم وظائفها، وتشعبت فروعها، وتزايدت اختصاصاتها إلى نهايتها القصوى، وفي هذا النطاق الإداري المسع الأرجاء كان المغاربة يشغلون المناصب السفلية، والوظائف الصغرى، إلا نادراً جداً، بل في عهد «ستيغ» وحكمه المباشر المقلق أُسندت كثير من هذه الوظائف والمناصب الوضيعة نفسها إلى الفرنسيين، مما ضيق الخناق على المغاربة في الإدارة، وضيق عليهم في عملهم وعيشهم كأنهم غرباء ومنبوذون في أرضهم دولتهم، ولم يكن من شأن هذه المعاملة الشاذة المزرية إلا أن تزرع الأحقاد والضغائن في نفوس المغاربة الذين ازدادوا اقتناعاً بأن «الحماية» ليست إلا جنابة على وطنهم، دولتهم، وحياتهم، وحاضرهم، ومستقبلهم، وبأنه لا مناص من التفكير فيها يفلتهم من سيطرة الحكم الأجنبي البغيض، ولو كلفهم ما كلف من معارك وتضحيات.

ولم تكن السيطرة الإدارية الفرنسية بالشكل المذكور هي وحدها التي خلقت الاستياء والكرابحة في النفوس المغاربة كافة، بل ظلت سياسة الإقامة العامة تصحي بالغاربة الذين جردوا من السيطرة الفرنسية في عهد «ستيغ» ما لم يخطر لهم من قبل ببال، فأوذوا في أملاكهم، وأموالهم، وحقوقهم، ومصالحهم فضلاً عن النفوس، والحرمات ذلك أن «ستيغ» وشيعته كانوا يؤمنون بأنه لا سبيل إلى تثبيت قدم الاحتلال، وترسيخ حكم الاستعمار، وتخليد أمر الاستيطان إلا إذا ابني كل هذا على قاعدة تعمير الأرض على أوسع نطاق، وأمنت كيان، وكان في هذا متأثراً بما أنجزه

الاستعمار الفرنسي في الجزائر التي سبق له أن عمل حاكماً عاماً فيها، فمارس تطبيق نفس الخطة فيها، فكان شر خلف لليوطى، وبعد أن نزل بالمغرب سولت له نفسه أنه في قطر لا تميزه عن الجزائر إلا مجموعة من الأوهام، والشكليات وأن هذا كله ليس إلا نتاج قصاصات ورق عديمة القيمة، وسراباً أو نسيجاً أوهى من بيت العنكبوت.

وعملاً بهذا لم يلبث «ستيج» أن عمد إلى تركيز الاستعمار الفلاحي، وتملك أراضي المغاربة بانتزاعها منهم، باسم المصلحة العامة، لصغار المزارعين الفرنسيين والمترافقين من الأجانب، وشذاذ الآفاق الذين جاؤا من كل حدب ينسلون وهكذا صار نزع ملكية المغربي، وتملكها الفرنسي أو للمترافق يسمى في عرف الحماية «الفرنسية» مصلحة عامة، وهي عملية لصبية لا غبار عليها، لأنها سرقة، بمقتضى قانون الغاب، وشريعة الأقوى، من صاحب الحق، والملك الشرعي إلى السارق المخرب المسمى «بالعمر» في عرف «الحماية»، واصطلاح الاستعمار، وبهذه الوسائل العدوانية والأساليب الاحتلالية، أراد «ستيج» أن يتحقق في المغرب ما تم في الجزائر من الاستعمار الاستيطاني على النسق الصهيوني في فلسطين فوضع لهذا برنامج الإسكان الفلاحي الفرنسي، ورسم له خطة التنفيذ وهيأ له الوسائل، وجلب له الأقوام من كل جنس، فأحدث ما سمي «بدوائر الاستعمار» التي تكونت من مجموعة الأراضي المتزرعة والتي تقدر كل واحدة منها بآلاف الهاكتارات وزعت على المستعمرين بتفاوت، أما أصحابها الأصليون المغاربة فأعطيت لهم تعويضات تافهة مفروضة، وأجلوا عن أراضيهم

السلوية، ومن بقي منهم أصبح يعمل فيها كما لو كان في معتقلات الأشغال الشاقة، ويأجور لا تسمن ولا تغنى من جوع، ومن لم تكن لديهم وسائل من أولئك الأجانب زودوا بها من لدن سلطات «الحماية»، الأمر الذي أُنقذ كاهل الشعب المغربي بالضرائب والجبائيات، وبما أن الشعب الفرنسي كان ضعيف الإنجاب بحيث لم يكن للاستعمار الفرنسي ما يلبي متطلباته البشرية، فقد اضطرت السلطات الفرنسية إلى مواجهة النقص في المواليد بتجنسي الأجانب الذين كانوا يغدون طمعاً فيأخذ نصيبيهم من الأراضي والخيرات المغربية، ومن الأراضي التي اغتصبت أراضي الجماعات القبلية والأملاك المخزنية، والحبسية، وهذا ما مثل عدواناً صارخاً على ممتلكات القبائل، والدولة والأوقاف الإسلامية، وارتکب هذا العدوان لفائدة ما لا يقل عن أربعة آلاف من «صغار المعمرين» كما كانوا يسمون، وهم الذين كانوا عصب الغزو الأوروبي، والعمود الفقري لسياسة الإسكان الأجنبي وهذا أمكن «للحماية» أن تطبق سياسة ما سمي «بالاستعمار الاستيطاني» على النسق الجزائري الذي قلده «ستيج» ونقله مع وحل نعليه حينما وطأت قدماه أرضنا الطاهرة، ولكن بالرغم مما بذله من جهود، وارتکبه من اختلالات فقد كان مصير سياسته الإفلاس والإخفاق، لأن أكثرية الذين وزعت عليهم الأراضي بسخاء وعدم تبصر لم يكونوا أهلاً لها، ولا قادرين على استثمارها حيث أنهم كانوا فاقدين لكل معرفة، وخبرة، وصلاحية، في مجال الفلاحة، إذ العديد منهم كانوا جنابة متقطعين في اللفيف الأجنبي أو بدون حرفة أو غير معتمدين العمل، فكانت مغبة هذا أن ميزانية

المغرب تكبدت أداء الديون والتعويضات للذين صفيت ممتلكاتهم الفلاحية، وسميت هذه العملية «بنحة التخل» أو «تعويض الأباء» وهكذا كانت تلك التجربة الشقية على الجميع، وفي مقدمتهم الضحايا من المغاربة، إنزاً للمالية العامة كان لهأسوء الأثر على الاقتصاد المغربي، وعلى الثروة الوطنية، كما ملأ النفوس غيظاً، وعداوة، ونقطة لما تکبده المغرب من خسائر في الأموال والأموال والحقوق والمصالح، وكل ذلك جعل سياسة «ستيج» من أقوى العوامل إثارة الأحقاد على شرذم «الحمامة» الجناة، وفي إعداد النفوس للتبعية والمقاومة تحت راية الحركة.

## كيف كانت «الحماية» جنائية؟

### محنة المغاربة في مجال الاستعمار الفلاحي

تعرضنا البعض ما أقدم عليه الاستعمار في عهد «ستينغ» من سلب الأراضي باسم سياسة الإسكان والاستيطان، ويجدر أن نعرض، ولو باقتضاب، ما سارت عليه «الحماية» الفرنسية، منذ فرضت الدبلوماسية والقوة، لتعطي فكرة واضحة عما جنته «الحماية» على المغرب وأهله، ونستخلص من هذا أحد الأسباب التي هيأت المغاربة لمعركة المقاومة والتحرير بقيادة الحركة الوطنية.

ذلك أنه لم تكن تمضي سنة على فرض «الحماية» حتى أخذ الفرنسيون يستولون على عدد هام من أخصب الأراضي في شتى النواحي بلغت مئة وأربعة آلاف هكتار (104.000 هكتار)، وكانت تتصف وسائل وأساليب الاستيلاء بكثير من التدليس والاحتيال، والضغط والإكراه، أما المناطق التي شملتها عمليات الاستيلاء فهي كما يلي:

- 1 — دكالة وعبدة: عشرة آلاف هكتار (10.000).
- 2 — ناحية الرباط والغرب: أربعون ألف هكتار (40.000).

- . 7 — ناحية وجدة (طريقة) عشرون ألف هكتار (20.000).
- . 4 — ناحية وجدة (أنكاد) ستة عشر ألف هكتار (16.000).
- . 5 — شركة فرنسية خمسة عشر ألف هكتار (15.000).
- . 6 — ناحية وجدة (مطروح) سبعة آلاف هكتار (7.000).
- . 7 — الشاوية: ستة آلاف هكتار (6.000).

ويقول «فيكتوريكي» في كتابه «المغرب»: الحق يقال إن كثيراً من هذه الأراضي المستولى عليها كانت محل نزاع وخصام من الأهالي، ولا يمكن أن تصير نهاية التصفية إلا بتطبيق النظام العقاري الجديد. وهذا اعتراف صريح يؤكد أن المغاربة المالك الشرعيين لتلك الأرضي لم يسلمو فيها عن اختيار وطوعية، ولم يبيعوها بكمال الحرية والرضى، وهذا كانوا ينazuون في أخذها، ويختصمون من أجلها دفاعاً عن حقوقهم الملكية ومصالحهم الشرعية، وقد نتج عن هذا أن اعتربت عملية الاستيلاء عليها مؤقتة بحيث لا يمكن أن تأخذ صبغة التملك، ولو بالقهر والخداع، إلا يوم يصدر التشريع الذي يمكن المستولين عليها من تسجيل ملكيتها في اسمهم بسجلات المحافظة العقارية، ثم أن المضاربات التي شملت الأرضي، فور الحماية، قد أشارت عواصف من التنديدات في مجلس النواب الفرنسي بمناسبة المناقشات الدائرة للتصديق على معاهدة «الحماية» المزعومة، وبما أن المظالم والتعسفات قد بلغت وفتيذ أشدتها في قضية الأرضي فقد صدر ظهير يوليوز 1914 حول أراضي الجماعات التي أعلن هذا المرسوم أنها غير قابلة للتغويت إذا كانت تشغلها القبائل، ولكن هذا لم يمنع في 1916 تشكيل ما سمي «بلجنة الاستعمار» مهمتها

حشد وتوزيع الأراضي الجماعية في تشكيل قطع، وكانت سلطة «الحماية» ترمي بهذا إلى تثبيت وترسيخ قدم الاحتلال عن طريق الاسكان في البوادي بواسطة العائلات الفرنسية التي زعمت السلطة أن وجودها بين الفلاحين المغاربة سيكون له أثر «تمددي» بينهم، وفعلاً جرب الفلاحون هذا الوجود التمددي المزعوم الذي كان على حساب أراضيهم، وشرواً مستطيراً عليهم حيث أدى إلى تسخير كثير منهم، واستنزاف ثرواتهم واستعباد رقابهم وكل هذا تسبب في بؤسهم وشقائهم.

وأثناء الحرب العالمية الأولى استولى الاستعمار على نحو سبعين ألف هكتار، (70.000) انضافت إلى المئة وأربعة آلاف هكتار السابقة وكلها أجود من الأراضي في أحصنة المناطق الفلاحية الغربية.

ولم تكمل تنتهي الحرب حتى صدر ظهير 9 أبريل 1919 الذي نسخ ظهير يوليوز 1914 ، فتولى فرض الوصاية المزعومة على الجماعات القبلية، وتحديد الأراضي المسماة «بالجماعية»، كما تشكلت لجنة بمقتضى ظهير 3 فبراير 1919 للبحث عن الأراضي الداخلة في حوزة الملك الخاص للدولة، وال موجودة «بغير حق»، حسب التعبير المصطلح عليه إفتاتاً وتحالياً، في أيدي الخواص من المغاربة، وهكذا فتحت عبارة «بغير حق» الباب على مصراعيه لتلك اللجنة حتى تتمكن من انتزاع كل الأراضي التابعة لملك الدولة من حوزة المغاربة الذين يعملون فيها نتيجة عقود كراء، والداعي إلى إصدار ذلك الظهير، وتكوين تلك اللجنة كان هو تدفق رؤوس

الأموال على المغرب سنة 1920 ، وتكاثر الشركات العقارية الفرنسية ، الأمر الذي حدا ب أصحابها إلى الضغط على السلطة لانتهاج سياسة جريئة وفعالة تمكن من تعبيء أكثر مما يمكن من الأراضي المغربية لفائدة الاستعمار ، وحتى الأرضي الجماعية التي أعلن الظهير عدم قابليتها للتقويم تعرضت ، بمقتضى ذلك المرسوم الظالم ، لاستثناءات كثيرة بقدر الاحتجاج الاستعماري ، والإجراء «الوصاية» عليها بواسطة مجلس أغلبيته من رؤساء إدارة «الحماية» وفيه عضوان فقط معينان من لدن الصدر الأعظم على سبيل ذر الرماد في العيون ، وتضليل رجال القبائل ، وتحميل حكومة المخزن حظها في مسؤولية عمليات التعبيء الاستيلائية المنظمة بقوانين من صميم شريعة الغاب ، وكان هذا التشريع المحatal يسلح «لجنة الوصاية» بعدة أسلحة للسطو والاحتلال ، مثلاها أن الفصلين 6 و 7 يعطيانها حق تحويل العقود الكرائية لمدة طويلة إلى رسوم التملك النهائي بقصد الاستثمار كما طلب هذا المكترون الأجانب ، كما يحق لمجلس «الوصاية» أن يفوت للدولة الأرض المراد أخذها ، وذلك باسم الصالح العام أو لاحداث مناطق الاستعمار الفصل 10 ، ويدعى الفصل 13 أن ذلك المجلس يأخذ بعين الاعتبار ما قد يجيئه الأهالي ، زعماً وادعاء ، من الاستيطان الأوروبي ، وهو ادعاء باطل يعطي حرية الترامي على ملك الغير لا أقل ولا أكثر ، وهو جريمة في حكم القانون .

وبالإضافة إلى ما ذكر ، فإن الظواهر الأخرى صدرت في 31 غشت ، و 8 نوفمبر 1914 ، و 3 مايو ، و 15 أكتوبر 1919 ، و 19

يناير 1922 في شأن نزع الملكية لمصلحة عامة، وكانت سياسة الاستعمار أكبر مستفيد منها.

وقد لقي كل هذا الاستيلاء بأنواعه وأساليبه معارضة ومقاومة من المغاربة الضحايا، وفي نشرة رسمية تتضمن توجيهات السلطة الفرنسية سنة 1928 طلب من رجال المراقبة المدنية أن يشعروا المالكين المغاربة بصلابة الإدارة، ويهيئوا زاداً (كاج) من الحجج المعنوية لإفهامهم (أنه يتعين أن يكون للفرنسيين موضعهم بجانبهم، كما يهيئوا كحجج عملية)، برنامجاً من التعويضات النقدية والعينية لمكافأتهم بحق (?).

ثم توضح الوثيقة كيفية الإقدام على تطبيق العملية، فأولها القيام بمسعى سياسي قوي يحمل جميع المالكين – ما أمكن – على إعطاء الوعود بالبيع، فيقع إثباتها في وثائق عدلية تنص على المكافآت النقدية أو العلمية، وتتصحّح الوثيقة بمحاولة الوصول إلى اتفاقات حبية مع المالكين تلافياً لما يتعرض له نزع الملكية من نقد، ومؤاخذة وتعنيف، ثم توصي الوثيقة باللجوء إلى المحاكم – وهي عبازر – ضد المتصلين، ويتبّع من ذلك أن الاستيلاء على الأراضي المغربية، بذلك الشكل المعن في الإغراء والاحتيال، إنما كان من أهداف الاحتلال ويسقط السيطرة الأجنبية على المغرب، كما يتضح أن هذا الاستيلاء تحقق نتيجة خطأ مدبرة، وعملية منفذة باسم الدولة المغربية على يد السلطة الفرنسية التي كانت تقوم مقامها سلططاً وافتاتاً، وتحكم في تصريف شؤونها دون أن تسأل عنها تفعل، ولم تكتف تلك السلطة بتوزيع الأراضي المغتصبة، بل تولت تجهيز مناطقها بما تحتاج إليه من طرق المواصلات، ومن

التسهيلات، وذلك بإنشاء مراكز قروية في مختلف دوائر الاستعمار، وفي دائرة أحواز المدينة أنشئت «قطع معايشة» من هكتار فأكثر، وأخرى سقوية من خمسة إلى أربعين هكتاراً، وثالثة متوسطة من مترين وخمسين هكتاراً، وأربعين كبرى تفوق هذا حتى تصل إلى ألف الهكتارات، وأغلبها كانت للشركات مثل شركة سبو (بنك بارييس وهولنده) التي كانت تملك عشرة آلاف هكتار، وإذا كانت مساحة الأراضي المستعمرة رسمياً في 1922 تبلغ سبعة وخمسين ألف هكتار فقد وصلت إلى ألفين ومئتي هكتار في 1932 ، ثم بلغت مترين وسبعين ألف ومئتي هكتار عام 1935 ، وفي 1953 أعلنت الإحصاءات الرسمية أن مساحة ما في قبضة الاستعمار بلغت مليوناً وسبعة عشر ألف هكتار موزعة على خمسة آلاف وتسعمائة وثلاثة ضيعات، كان نصيب الاستعمار الرسمي فيها مترين وتسعة وثمانين ألف هكتار، بينما كان حظ الاستعمار المسمى «غير الرسمي» سبعمائة وثمانية وعشرين ألف هكتار، كلها من أجود الأراضي في أخصب النواحي، ولتأييد الاستعمار الفلاحي سخرت «الحماية» الدولة، ووسائلها، ومواردها لخدمته بكل ما يحتاج إليه من مؤسسات، وقروض، وتخفيض من ثمن الوقود وضرائب، كما تحملت الدولة ضمانت السلفات البنكية. وباختصار فقد كانت الدولة، بشيئه الحماية، من وراء الاستعمار الفلاحي بكل ما لديها من وسائل وإمكانيات، وفي مقابل هذه كان المغاربة هم الضحايا بأراضيهم، ومواردهم وسواعدهم، كأنهم شعب من العبيد لا يصلح إلا أن يكون سخراً لأقلية أجنبية من الأسياد الذين يأمرون فيطاعون من الدولة ورعايتها على السواء.

تلك هي قصة الاستعمار الفلاحي، بكل إيجاز، وقد كانت محنته قاسية وتعسّة على المغاربة الذين ازدادوا إيماناً بأنه لا خلاص لهم مما هم فيه إلا بخوض معركة الجهاد الوطني حتى تتپھر أرض المغرب من دنس الاحتلال، وتدول فيه دولة البغي بغير رجعة، وتعود الأرض لأربابها، وهذا ما تحقق في 1956 بكفاح طويل ومرير من الشعب بقيادة الحركة الوطنية التحريرية، ومقاومتها المسلحة، سلطان البلاد.



## حركة الجهاد السياسي والمقاومة المسلحة

منذ وطئت أقدام جيش الاحتلال أرض المغرب والشعب في الحواضر والبودي، والسهول والجبال، يخوض معركة ضارية بإيمان، وشجاعة، وبسالة، وثبات، وتضحية ضد جيوش جرارة مجهزة بالأعتدة الحربية العصرية، وقد استمرت تلك الحرب التحريرية من 1907 إلى 1934، وكانت امتداداً لجميع حركات الجهاد التي خاضتها الأسلام في مختلف العصور ضد الغزاة الأجانب من بورتغال، وأسبانيا، وفرنسا، وإنكلترا الذين هاجموا الشواطئ والموانئ المغربية انتقاماً صليبياً أو احتلاً استعمارياً.

وهكذا كان المجاهدون المغاربة خير خلف لخير سلف في الدفاع عن الوطن، وصيانة شخصيته وسيادته، واستقلاله، باذلين في هذا السبيل المهج والأرواح بكل سخاء وحماس.

ولقد كانت الحروب بين المجاهدين المغاربة وبين جيوش الاحتلال الفرنسي والاسباني، مدة 28 عاماً، دائرة بوسائل وامكانيات غير متكافئة، إذ بينما كان يحارب المجاهدون بالبنادق، وكان أعداؤهم يستعملون جميع أنواع الأسلحة الحديثة من بندق،

ورشات ومدافع، ودبابات، ومصفحات، وبوارج، وطائرات، من جميع الأصناف، وحتى الغازات السامة وكل وسائل النقل، والاتصال براً، وبحراً، وجواً، ومواد الذخيرة الحربية والتموين، وكانت من وراء هذا دول متوفرة على المصنع الحربي التي تعمل ليل نهار لتزويد الجيوش المحاربة في المغرب المعتمد عليه.

ومع هذا كله استطاعت حركة الجهاد الوطني المغربي أن تكبد الأعداء شر الهزائم وأجسم الخسائر غامقة منها كثيراً من الأسلحة، والأعتدة، والمؤن، والأموال مما كانت تستولي عليه في مراكز العدو، وحصونه، ومعسكراته أو كانت تغنمها في ساحات القتال، وكذلك أثناء اعراض قواه العسكرية.

وهكذا، فباسم وتحت ستار ما سماه المستعمرون – تعمية – بعمليات التهدئة وبسط السلم، اعتدت جيوش الاحتلال على المغرب، وواصلت عدواها بالحديد والنار براً، وجواً، وبحراً، معززة بهذا غزوها العسكري، وسيطرتها السياسية والإدارية على البلاد تطبيقاً «للحماية» المفروضة على المغرب دبلوماسياً، وعسكرياً، في 30 مارس 1912، نتيجة مؤامرة دولية استهدفت تبادل المصالح، ومناطق النفوذ بين دول الاستعمار في أوروبا: فرنسا، إنكلترا، وإسبانيا وإيطاليا، وألمانيا، وفي المرحلة الأولى من الهجوم على المغرب من ثلاث جهات: الدار البيضاء ووجدة، ووادي كير قبل 1912، كانت ترمي فرنسا إلى إنشاء ثلاث رؤوس جسور – كما يقال لتمكن جيوش الاحتلال من التوسيع والتغلب في التراب المغربي حتى تصل إلى المناطق الجبلية وفي نفس الوقت تعمل

لربط الاتصال فيما بينها، بشكل مؤقت، ثم تقد شبكتها لاحتلال البلاد كلها تدريجياً، والحقيقة أن الداعي إلى هذه الخطة التمهيدية للاحتلال هو استمرار الأزمة بين المغرب وفرنسا، من جهة، وبين فرنسا وألمانيا، من جهة أخرى، حول التدخل في البلاد، حتى إذا تنازلت ألمانيا بتبادل المصالح مع فرنسا، وفرضت «الحماية» على المغرب، أطلقت أيادي دولتها في التصرف بما شاءت من احتلال وسيطرة، ولما وصلت الأمور إلى هذه النهاية أصبحت فرنسا وجيوشها تواجه الشعب المغربي في حركة ثورية، ووبأية جهادية استمرت عشرات السنين أما المرحلة الأولى فانقسمت إلى فترتين إحداهما من 1907 إلى 1910، والأخرى من 1911 إلى 1912، ففي الأولى كانت المقاومة الموجهة المسلحة موجهة إلى بل ضد الجنزال «درود» وفرقة التزول الآتية من البحر، وكانت المعارك دائرة حول الدار البيضاء مع القبائل المدافعة عن حوزة الوطن، ولما خلف الجنزال «داماد» سلفه المذكور، في بداية 1908 وقع تعزيز قوات الحملة العسكرية، وبعد ثلاثة أشهر من المعارك تم احتلال الشاوية ثم جاء الجنزال «موانيبي» فاقتصر على تعزيز المراكز المحتلة مع البدء باستعمار الأرض واستمر الوضع هكذا خلال 1909 و 1910، وفي تلك المرحلة الأولى كانت الأزمة تستد وتستفحّل، وأمام عجز، السلطان عبد العزيز عن مواجهتها بما يوقف تيار المطامع الأجنبية، وعن تسخير الشؤون العامة، بويغ أخيه عبدالحفيظ بمراکش ثم بفاس، وفي وثيقة البيعة بفاس اشترطت الأمة، بواسطة ممثلها الشرعيين. الدفاع عن حوزة البلاد بإخراج الجنس المحتل، وإلغاء الحمايات الأجنبية لفائدة بعض الرعایا المغاربة، وإبطال قيود وشروط معاهدة

الجزيرة، وبكلمة واحدة، قام السلطان الجديد على أساس بيعة النضال والتحرير للأجزاء المحتلة، وصيانة السيادة والاستقلال بكل وسيلة وتضحية، وقد حاول، بمساندة الأمة، أن يعمل في هذا الاتجاه، ولكن الاحتلالات المتواترة، والفتن المثارة، والمكاييد المدبرة لم يكن من شأنها أن تسهل عليه الأمر، وتمكنه من السيطرة على الموقف، وفي نفس الوقت كانت المعارك مستمرة، ومشتدة بين القبائل وقوات الغزو الفرنسي، وخلال الفترة بين 1907 و 1910 قام الجنرال ليوطى القاسمي القائد من الجزائر باحتلال جبال بني سناسن في ناحية وجدة، ثم امتد الاحتلال إلى تاوريرت، وقد شهدت هذه المنطقة معارك بين الأعداء والمجاهدين الذين دافعوا دفاع الأبطال عن أراضيهم، وألحقوا بالعدو خسائر جسمية جداً في الأرواح والعتاد، وكان الجنرال «أليكس» مكلفاً وقائداً «بالحماية» للقلاع الفرنسية المقاومة على الحدود مع الجزائر، وانتهى به الغزو إلى بوذنيب بعد عراك شديد مع قبائل هذه الجهة.

وفي المرحلة الثانية من 1911 إلى 1912 تم احتلال فاس، ومكناس، ولما قربت جيوش الاحتلال من فاس ثارت قبائلها، وقاومت المحتلين بكل شدة وضراوة، وكانت تلك القبائل تهدف إلى محاصرة السلطان عبدالحفيظ مع طوابيره بقيادة المدربيين من الضباط الفرنسيين والفرق العسكرية الموجودة بالمدينة، وقد استنجد السلطان، ضد ثورة القبائل، بالقوات الفرنسية التي لم تصل من الشاوية بقيادة الجنرال «مواني» إلا بعد أن خاضت المعارك مدة عشرة أيام حيث وصلت يوم 21 مايو 1911 لفاس بقصد فك الحصار عن السلطان، ولما عاد الجنرال للرباط ترك وراءه

حاميات بفاس ومكناس، ثم كان فرض «الحماية» في 30 مارس 1912، وفي 17 أبريل ثارت عليها طوابير الجيش المغربي، فقتلت ضباطها من الفرنسيين، وتضامنت معها المدينة بشورة سكانها، وهكذا قتل 13 ضابطاً فرنسياً، و 40 جندياً، و 13 مدنياً من الفرنسيين، وعرفت هذه الثورة «بأيام فاس الدموية»، وقد قمعتها بشدة وقساوة حاميات فرنسية مرابطة بظهر المهاز، ودار دبیع، من مرتفعات المدينة، والتعزيزات القادمة مع الجنرال «موانبي»، ولكن حركة الثورة، والمقاومة، والجهاد انتقلت من فاس إلى شتى القبائل المجاورة التي كانت تريد إنقاذ المدينة، وإخراج المحتلين منها، وفي هذا الوقت أخذ عبد الحفيظ ييدي الكراهية أكثر للفرنسيين، واشتد عزمه على التخلص عن الملك مسيرة لثورة الشعب، وامتناعاً من قبول «الحماية» بأن يكون سلطاناً بعد أن كان سلطان المقاومة والاستقلال، ويوم وصول ليوطى لفاس في 24 مايو كان هجوم رجال من القبائل على المدينة التي دخلوها، واشتكوا فيها مع المحتلين بقيادة الجنرال «كورو»، كما اتسعت رقعة المعارك خارج المدينة إلى حوالي عشرة كيلومترات، وفي 12 غشت تخل عبد الحفيظ عن العرش رفضاً لكل تعاون مع نظام الاحتلال، وكان هذا سبباً في ثورة الجنوب وإعلان أحمد الهيبة من ماء العينين يوم 15 غشت، سلطاناً ببراكش، ولا شك أنه أراد أن ي Urgel بسد الفراغ الناشيء عن تخل السلطان الشرعي، ويترעם من بعده — ولو مؤقتاً — حركة الجهاد ضد المحتلين، ويقطع بذلك الطريق عليهم حتى لا ينصبووا سلطاناً لهم يفعلون به ما يشاؤون.

وقد قاد الهيبة المعارك ضد المحتلين لإخراجهم من الشاوية.

الأقل لا يفوتنا أن نذكر بعض قادتها وأبطالها مع ما خاضوه على رأس المجاهدين الأشاوس من معارك ووقائع سارت بذكراها الركيان، وتخلدت في التاريخ إلى أبد الآباد.

فنذكر من أولئك المجاهدين المغاوير الشيخ ماء العينين الذي ما كاد أن يسمع بتنزول الغزاوة الفرنسيين في الدار البيضاء حتى هب على رأس ثلاثة من صناديد الرجال في الصحراء بوادي الذهب فاتجه لقتال المحتلين الذين كبدتهم «الرجال الزرق خسائر جسمية في الأرواح لا فرق بين الفرنسيين والأوروبيين، وقد ترك «الملاشون» وماء العينين في مراكش من الأثر ما أدخل الرعب على كبار القواد هناك أمثال الكلاوي والمتوكى، وفي فاس كانت زيارة ماء العينين للسلطان عبدالعزيز فرصة لإظهار التأييد له ضد المحتلين، وقد أصدر السلطان أمره إلى جميع عماله للاقامة الشيخ البركة بكل ما يستحقه من ترحيب وتكريم تقديرًا لمقامه، واعترافاً بجهاده في سبيل الله والوطن.

ولما فرضت الحماية وطدت قبائل الأطلس عزمها على القتال متعاونة ومتآزرة، وإشارة إلى تحالفها تبادلت «البرنوس» على عادتها، فاحتشدت نحو الستين ألفاً من رجالها المجاهدين المصممين على القتال والاستشهاد في «طريق الله» انتقاماً للإسلام والوطن من أعدائهم، وكل الموالين لهم طوعاً أو كرهاً، وكان من أبرز القادة الأبطال سيدي رحّو فيبني واراين، وأذكر وأنا تلميذ في المدرسة أن الناس كانوا شديدي الاهتمام بأخباره كقائد للمجاهدين، وكانوا يرثون في كل مكان أنباء معاركه وبطولته بما

يثير الدهشة والإعجاب، وفي الجنوب ظهر — بعد ماء العينين — رابع أولاده أحمد الهيبة على رأس الصحراويين المجاهدين وأعلن نفسه سلطاناً، وكان ماء العينين قد جأ إلى تخوم المغرب بعد احتلال الفرنسيين لصحراء موريتانيا، ونزل بتيزنيت التي اتخذها مقراً دائماً له، ولما أدركه من شهرة كبرى، و«قداسة» عامة، وهيبة عظمى في كافة النفوس أصبح الرئيس بدون منازع للجنوب الواسع الأرجاء، وكان من عادته أن يزور السلطان سنوياً مصحوباً بجيش صغير من الأنصار، أي «الرجال الزرق» «المثلثين» الذين كانوا من أشد رجال الحرب والتزال في الصحراء، وفي كل مرة كانوا محل ترحاب وإكرام، وتقديراً لهم كانوا يردون بكثير من الهدايا التي تغمرهم فرحاً كبيراً.

وقد كانت ماء العينين ورجاله جولات وصلوات في ساحة الجهاد منذ أن هبوا للدفاع عن الدار البيضاء إثر نزول الفرنسيين فيها من البحر.

ولما توفي ماء العينين في 1911 خلفه ابنه أحمد الهيبة وسنّه خمسة عشرة سنة، وكان متوفراً على ذكاء حاد، وتفكير واقعي، ودهاء سياسي، ولباقة بارعة، وكان على جانب من العلم، كما كان رجلاً وسيئاً وصبوحاً، ولم يطل به الأمر حتى أدرك ما كان لأبيه من شهرة، وسطوة، ونفوذ، وحظوظ، وجاه في ربوع الصحراء والجنوب خاصة.

وما ان انتشر في بلاد سوس نباء فرض «الحماية» حتى انطلق الهيبة مع رجاله المجاهدين للدفاع عن حرمة الوطن، وقداسة

الإسلام ضد أعدائها فمن النصارى الغزاة ومن هادنهم أو سايرهم من بعض المسلمين الصالحين.

وقد انتهت الهيئة فرصة مصادقة البرلمان الفرنسي على معاهدة «الحماية» في فاتح يوليو 1912، بأغلبية 443 صوتاً ضد 86، فأعلن نفسه سلطاناً بتيزنيت، وسرعان ما اعترفت به وبإياته جميع القبائل المجاورة وغيرها من قبائل سوس منطوية كلها تحت لواء الجهاد المقدس في سبيل الله والوطن، وكان هذا رد فعل ضد «الحماية» بعد إقرارها من المجلس الفرنسي، كما كان إعلاناً لرفض الشعب المغربي بقيادة محاربة عليا، وقد صار الهيئة يلقب «بالمعلم المهدى المنتظر»، وفي نفس الشهر غادر مع قواه من المجاهدين تيزنيت قاصداً الشمال، وكانت هذه التحركات البشرية الهائلة أشبه بالموجات المنبعثة من أعماق البحار، والمثيرة للعواصف الهاوجاء على سطحها، أو كانت أشبه بتلك الأفواج البشرية النازحة، عبر تاريخ المغرب، من الجنوب على عهد المرابطين، والموحدين، والسعديين استجابة لما كان يحركها من تيار روحي، وجاذب سياسي في سبيل المصلحة العليا للإسلام والوطن.

وقد كان الهيئة قوى العزم على طرد النصارى المحتلين من أرض الإسلام، وعلى جعل المغرب دولة ليس لهم عليها سبيل، وبعدهما دخل أكادير وتارودانت تابع المسيرة النضالية في اتجاه الشمال مخترقاً جبال الأطلس في 10 غشت 1912 حتى بلغ شيشاوة في طريقه إلى مراكش، وقد صدرت الأوامر إلى الفرنسيين بالخلاء عن عاصمة الجنوب، ولكنهم لم يتمكنوا من تنفيذها، فتعرضوا

لهمجوم عنيف على مقرية من مراكش أثناء انسحابهم نحو آسفي، ولم يلتحقوا بمراكمش إلا في أسوأ الأحوال، وأثناء مسيرته الجهادية كان الهيبة يتقوى بانضمام القبائل من سائر الجهات، وكانت أفواج المجاهدين تتوارد عليه من كل مكان لما كان يتمتع به من سمعة، ونفوذ، و «بركة»، ولما كان يلهب في النفوس من حماس، ولما دخل مراكش، يوم 18 غشت 1912، استقبل بحماس ملتهب من لدن سكانها، وقد ذهل المسمون «بكبار القواد» حتى أنهم مالاؤا سلطات الاحتلال خوفاً من الهيبة على مركزهم ومصلحتهم، وبعدما حشد قواته في مراكز أخذ يتذهب لمواصلة المسيرة نحو الشمال في اتجاه الشاوية، وكبار العواصم كفاس، ومكناس، والرباط، ولما أحس المحتلون بالخطر صمموا على إيقاف التيار البشري الجارف تحت لواء الجهاد في سبيل الله والوطن، وعهد بتتنفيذ هذا للجنرال «مانجان» الذي كان يقود جيشاً من خمسة آلاف مقاتل، ويملك إثني عشر مدفعاً، وثمان رشاشات، وفي 6 سبتمبر 1912 التقى العدو بطلاع المجاهدين تحت قيادة شقيق الهيبة، ثم كانت المعركة الكبرى بين الفريقين في سidi بوعلام، وكانت معركة مصيرية بالنسبة لمرامش ونظام «الحماية» وكان قائد جيوش الهيبة هو مربي ربّو الذي كانت قواته تبلغ اثنى عشر ألف مجاهد، وتملك أربعة مدافع فقط، وكان هذا القائد ينشد القتال، ويبحث عن النضال ضد «مانجان» وعصاباته المعادية، فيتقدم صوب العدو وبكل إقدام وشجاعة على امتداد جبهة حرية من أربعة كيلومترات في كل كتيبة مقاتلة متراصبة، وصفوف محاربة متلاحمة، أما «مانجان» فقتل قواته في مربع كيلومتر واحد، ولما اقترب الفريقان على مسافة ألف

وَخُسْمَائِةٌ مِتْرٌ أَطْلَقَ الْأَعْدَاءُ نَيْرَانَ مَدَافِعِهِمْ، فَمَا كَانَ مِنْ قَوْاتِ  
الْمَجَاهِدِينَ إِلَّا أَنْ اندفَعَتْ فِي قَوْةٍ بَشَرِيَّةٍ كَثِيفَةٍ، فِي إِغْارَةٍ كَاسِحَةٍ  
نَحْوَ صَفَوفِ الْعُدُوِّ لِتَغْمِرُهَا بِقَوْةِ الْعَدْدِ، وَتَذَيِّقُهَا الْبَطْشُ وَالنَّكَالُ  
وَقَدْ أَرْتَمَتْ قَوْاتُ الْجَهَادِ عَلَى جَيْشِ الْعُدُوِّ وَهِيَ تُرْسِلُ صَبَاحَاتِ  
الْحَمْاسِ، وَنَدَاءَاتِ الْقَتْالِ مَدْوِيَّةٍ فِي الْفَضَاءِ، وَقَادِفَةً الرُّعبِ فِي  
نَفُوسِ الْأَعْدَاءِ، وَتَحْتَ نَيْرَانِهِمُ الْمُنْبَعِثَةِ بِغَزَارَةٍ مِنَ الْبَنَادِقِ،  
وَالرَّشَاشَاتِ، وَالْمَدَافِعِ كَانَتْ أَفْوَاجُ الْمَجَاهِدِينَ تَرْتَمِي إِلَى الْعُدُوِّ  
بِضَرَّاوَةٍ وَبِسَالَةٍ هَادِفَةً إِلَى هُزُمَ مؤْخِرَتِهِ، كَمَا كَانَتْ تَسْتَشِهِدُ — يَقُولُ  
كَاتِبُ فَرْنَسِيٍّ — بِبَطْوَلَةٍ نَادِرَةٍ وَخَارِقَةٍ لِلْعَادَةِ، مَوَاصِلَةً الْهُجُومِ تَلُو  
الْهُجُومِ، وَيَقُولُ أَنَّ عَدْدَ الشَّهَدَاءِ بَلَغَ ثَلَاثَةَ آلَافَ، ثُمَّ تَرَاجَعَتْ  
قَوْاتُ الْهِيَّةِ نَحْوَ تَارُودَانَتْ وَتِيزِيَّتْ.

وَبَعْدَ ذَلِكَ أَصْبَحَ شُغْلُ لِيُوطِي الشَّاغِلُ هُوَ كَيْفَ يَمْكُنُ  
الْوَصْوَلُ — كَمَا قَالَ نَفْسُ الْكَاتِبِ — إِلَى شُنْ حَرْبِ ضَارِيَّةِ ضَدِّ  
جَنْسِ الْمُقَاتِلِينَ الشَّدَادِ الْأَبَاءِ الْمُصَمَّمِينَ لِلْعَزْمِ عَلَى أَنْ يَحْارِبُوا  
بِمَتَهِيِّ الْبَسَالَةِ وَالْأَسْتِمَاتِ دَفَاعًاً عَنْ اسْتِقْلَالِهِمْ؟

وَكَانَ لِيُوطِي يَعْنِي سَكَانَ الْمَنَاطِقِ الْجَبَلِيَّةِ الْوَعْرَةِ الْمَيْعَةِ  
طَبِيعَةً، كَمَا كَانَ يَسْتَضِفُ مَا بِيَدِهِ مِنْ وَسَائِلَ بِالنِّسْبَةِ لِجَسَامِهِ  
الْمَأْمُورِيَّةِ، وَلَكِنَّ أَهْمَمَ مَا كَانَ يَفْكُرُ فِيهِ هُوَ عَدْدُ الْمَجَاهِدِينَ الَّذِينَ  
قَدْرُهُ بِنَحْوِ أَرْبَعِمَائَةِ أَلْفٍ، وَكَذَلِكَ صِنْفُ الْمَجَاهِدِينَ الَّذِينَ خَلَقَتْ  
فِيهِمْ كَمَا يَقُولُ الْكَاتِبُ الْمُذَكُورُ عَشَرَةُ قَرُونٍ مِنْ «الْبَارُود»،  
وَالْغَزَوَاتِ، وَالْحَرُوبِ، رُوحًا فَوْلَادِيَّةٍ صَلَبةٍ وَالَّذِينَ يَعْدُ إِطْلَاقُهُمْ  
لِذَوِي «الْبَارُود» وَظِيفَةٌ طَبِيعِيَّةٌ، وَمَوْهَبَةٌ جَبَلِيَّةٌ، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ فَهِيَ  
الْمَهْنَةُ النَّبِيلَةُ الْوَحِيدَةُ بِكُلِّ رَجُلٍ.

هؤلاء الرجال – كما شهد شاهد من العدو – هم الذين كانوا يقضون مضجع ليوطي أكثر من طبيعة أرضهم، ومناعة مراكزهم، ومهما يكن من الأمر، فلم يكن له أن يختار غير الاستعداد للحرب، والانغماس في عراك لا مفر منه، وهذا ما تم، وامتد باسم «عمليات بسط السلم» التي تمثلت في دموية موحشة مسترسلة من 1912 إلى 1934 بين الشعب التاجر وجيش الاحتلال، وكان لهم الأول الذي ساد دولة الاحتلال وسلطاتها هو الاستيلاء على ما سمي «بالمغرب النافع» أي المغرب الفلاحي، والتجماري، والصناعي، ثم كان لهم الثاني هو المحافظة على هذا «المغرب النافع» بالاستيلاء على بقية البلاد حتى لا يبقى أي خطر يهدد المستعمرين المستوطنين من الدخالة والأجانب، وابتداء من فرض «الحماية» دامت الحرب سجالاً 22 سنة كاملة بين قوات العدوان وبين قبائل المناطق الحرة بقيادة حركة المقاومة المسلحة والجهاد المقدس، وفي هذا الميدان كتب المغاربة بدمائهم الزكية، وأرواحهم الطاهرة صفحات خالدة من الاستبسال، والبطولة، والفداء، والاستشهاد يندر أن يوجد لها مثيل في تاريخ الشعوب على الإطلاق.

ومن أجل «المغرب النافع» وتأمين الحياة فيه للمستعمرين المستغلين، أیقن ليوطي وفته أن دونه خرط القتاد، ولكي يجمع بين شقيه الشرقي والغربي كان يتحتم ضمان الاتصال بين الحدود الجزائرية والمغرب «النافع» ولا يتيسر هذا إلا بالسيطرة على مر تازة ذو الجبال الشاهقة المنيعة التي تسكنها قبائل محاربة هي بني، واراين، وتسلو، والبرانس، وغياثة، وقد وضعت لهذا خطط

التمهيد والإعداد مادياً وسياسياً، وفي 1914 بدأ الهجوم تنفيذاً لما سمي في تاريخ العمليات الحربية «بنقطة تازة السوداء».

فشن العدوان في 10 مايو على تسول والبرانس بقوة من ستة آلاف جندي تحت قيادة الجنرالين «كورو» و «بومكترتن»، وبين 10 و 16 مايو خاض المجاهدون نحو مئة معركة ضد الأعداء، وكانت شديدة على العدو الذي واجه خمس عشرة قبيلة متحددة ومتخصصة في ثلاثة رؤوس جبال متقاربة على ارتفاع ألف ومئتي متر ، وكان القتال يدور من صخرة إلى أخرى، ومن كهف أو غار إلى مثله، وعلى بعد عشرة أمتار كان تبادل النار، وكان القرب يؤدي إلى الالتحام بالأجسام ، والقتال بالسكاكين، وشهد يوماً 12 و 13 مايو 1914 معارك دموية طاحنة من أشد ما دارت رحاها في المغرب ، كما قال ليوطى ، ودامت المعارك خمسة أشهر قاد القبائل المحاربة فيها الحجمي المشهور ، وفي يونيو 1914 دارت معارك عنيفة حول خنيفة زيان ، وكانت جد قاسية على العدو ، وكان على رأس قبائل زيان قائدان هما: موحي وأسعيد ، وموحي وحمو ، وكانا من أعظم الشجعان وأصلب المحاربين ، وتخوض غمار الحرب ضد كتلة زيان احتشدت قوات العدو التي بلغ عددها عشرين ألف جندي ، وقدرت ستة أشهر مدة للعدوان ، وكانت حرباً ضرساً لم تقل معاركها على مئة ، قاتل فيها المجاهدون بكل براعة واستماتة وكتبوا فيها صفحات خالدة من البطولة والتضحية ، وظهر فيها موحي وحمو بمظهر البطل الصنديد من أعلى مستوى ، وقد استطاع أن يفرض على الأعداء ، مدة ثمان سنوات قتالاً عرفوا فيه أقصى المزائم ، وأنثناء الانسحاب من خنيفة أشعل المجاهدون الحرائق حتى لا يجد

فيها العدو غير الخراب، وهذا عملاً بما سمي في الحروب الضاربة «بالأرض المحروقة» التي لا تسلم للعدو إلا تراباً خالياً من كل شيء.

وبعدما اندلعت الحرب العالمية الأولى أمرت الحكومة الفرنسية ليوطني بإرسال القوات للميدان الفرنسي مؤكدة أن مصير المغرب سيتقرر في مقاطعة اللورين الفرنسية الملحة بألمانيا منذ حروب 1870 ، وهذا تعين الجلاء عن داخل المغرب، والاقتصار على بعض موافئ الشاطئ مع نقل الفرنسيين والأوروبيين إليها حتى لا يبقوا بدون حماية، ولكن ليوطني، بعد استشارة قواده، ظاهر بالامتثال لأمر الحكومة، وفي نفس الوقت جأ إلى مكيدة حربية هي تحنيد المدنيين الفرنسيين في المظاهر بإلياسهم البذلة العسكرية، وإعطائهم البنادق، وحملهم على الطواف والتجول حتى يشعر المغاربة بوجود الجيش النظامي بالرغم عن الحرب في أوروبا، وعبر ليوطني بقوله عن هذا: «لقد أفرغت اللانكوست (نوع من السمك) البحري معروف، واحتفظت بالهيكل». وطلب أن يرسل له أربعة آلاف من المدنيين ليعرض بهم جنود الليفيف الأجنبي بإلياسهم ما يوهم أنهم جنود، وكلهم أرباب عائلات، وطبعاً حاولت ألمانيا تشجيع المقاومة المسلحة المغربية ضد عدوتها فرنسا، خصوصاً وأنها وجدت كلما أرادت من مساعدات وتسهيلات في المنطقة الشمالية المحتلة من طرف إسبانيا، فكان الألمانيون يبعثون رجالهم إليها للقيام منها بأعمالهم التحريرية ضد الفرنسيين كلما استطاعوا إلى هذا سبيلاً، وما لا شك فيه أن الفرنسيين حسبو لهذا كل حساب وعملوا من جهتهم لإحباطه،

وتقول مصادر فرنسية أن الألمانيين تمكنا من الاتصال بالمجاهدين المغاربة أمثال موحى وسعيد، وموحى وحمو، وأحمد الهيبة، وهذا ليس بمستبعد، وفي المثل: عدو العدو صديق، بل ان الفرنسيين ادعوا أن زوارق حربية ، كانت تنزل أثناء الحرب العالمية الأولى بشواطئ المغرب الأسلحة والذخائر، وحتى الأموال، والجهازيات تحت ستار الليل، وادعوا كذلك أن الرئيسى عبد المالك قریب محب الدين عبدالقادر الجزائري كانا يشنان حرباً عليهم ، تارة ، علينا ، وتارة أخرى ، خفية ، وكانت تروج الدعاية الألمانية في الأوساط الغربية بواسطة المكلفين بها من أعداء فرنسا ، وكل هذا أفلق الفرنسيين في المغرب ، فحاولوا أن يعاكسو دعاية بدعاية مضادة ، فكانوا يوزعون مجاناً النشرات الإخبارية ، والمطبوعات المصورة عن الحرب ، وما جأ إليه ليوطى في هذا المجال أنه استقدم من فرنسا ، في فبراير 1915 ، أربعة آلاف سجين ألماني وزعوا على مختلف الجهات بالمغرب ، وفي الأوراش للعمل بها ، فاستفادت منهم إدارة الأشغال العمومية لبناء الطرق ، والموانئ والجسور كالجسرين الحديدين المعلقين بين الرباط والدار البيضاء ، وبهذه الوسيلة أراد الفرنسيون أن يشعروا المغاربة بأن الألمانيين ليسوا متصررين في الحرب ، كما تقول أبواقهم ، وأن وجود سجناء من جنودهم دليل على انهزامتهم وخسائرهم ، ولكن المغاربة ، هم أهل حروب ، لم يكونوا ليغتروا بذلك لأنهم كانوا يعرفون أن كل جيش محارب يملك أسرى حرب من جند العدو ، وفي الواقع لم يفت القتال في المغرب طيلة الحرب الأوروبية ، وقد تركت المقاومة المسلحة في جبال الأطلس ، بقيادة موحى وحمو الذي التفت حوله كثير من القبائل في كتلة متراصنة من المحاربين الشداد ،

واستهانة بقوة المحتلين في خنيفة عسكر موحى وحمو على بعد إثنى عشر كيلومتراً منها، الأمر الذي اعتبره الفرنسيون تحدياً لهم، فلم يتحملوه حيث هجموا ذات ليلة ليأخذوا موحى وحمو على غرة، ولكن المفاجأة الحربية لم تنجع، إذتمكن من الإفلات مع من كانوا في معسكته، وتجمعوا في سفح الجبل الذي يطل على مراكز الأعداء، ولما علمت القبائل المحاربة خبر الهجوم المفاجئ توافد رجالها من كل مكان، واستقروا بـمراكزهم الاستراتيجية المنبثة في الجبل، فلم يبق مرتفع أو قمة بدون أن يتحصن فيها المجاهدون، حتى يشغل قوات العدو، ويمهد المجاهدين لاحتلال مسالك الطريق الرابط مع خنيفة، أرسى موحى وحمو قريباً له يعد من أبطال الملحمـة المغربية لشن هجوم مضاد كبد العدو هزيمة نكراء حتى أنه شق على القوات الفرنسية أن تتمكن من الانسحاب، فلم يترك المجاهدون الفرصة لكتـرة أفواجهم المغيرة المتـدفقـة، في تـيار جـارـفـ ومـتـلاـحـقـ، لـشـنـ الغـارـةـ، والـانـقـضـاضـ، وـسرـعـانـ ما دـارـتـ الدـائـرـةـ عـلـىـ العـدـوـ، فـغـنـمـ المجـاهـدـونـ بـطـرـيـاتـ المـدـافـعـ الـتـيـ أـتـىـ عـلـيـهـاـ الإـعـصـارـ الـبـشـريـ الـذـيـ لـاـ يـقـفـ فـيـ طـرـيقـ شـيـءـ، وـكـلـمـاـ مـرـتـ فـتـرـةـ انـدـفـعـتـ أـسـرـابـ كـثـيرـةـ مـنـ المجـاهـدـينـ نـحـوـ العـدـوـ الـذـيـ وـجـدـ نـفـسـهـ فـيـ شـدـةـ وـعـسـرـ، فـأـدـىـ بـهـ الـأـمـرـ إـلـىـ الـانـدـحـارـ وـالـانـهـزـامـ، وـبـعـدـ أـرـبعـ ساعـاتـ مـنـ التـلـاحـمـ إـلـتـحـقـ بـخـنـيـفـةـ موـكـبـ الـفـارـينـ وـالـجـرـحـىـ مـطـارـدـيـنـ مـنـ قـوـةـ المجـاهـدـيـنـ الـمـتـصـرـيـنـ، وـهـكـذـاـ انـقـلـبـ مـاـ كـانـ يـحـلـمـ بـهـ الـأـعـدـاءـ مـنـ نـصـرـ مـبـينـ إـلـىـ شـرـ هـزـيمـةـ كـانـتـ دـامـيـةـ بـقـدـرـ مـاـ كـانـتـ نـكـرـاءـ، وـقـدـ قـتـلـ فـيـهـ ثـلـاثـةـ وـثـلـاثـونـ ضـابـطاـ وـقـائـدـ قـوـاتـ العـدـوـ وـالـكـولـونـيـلـ «ـلـافـيرـدـورـ»ـ نـفـسـهـ وـبـلـغـ عـدـدـ المـوقـعـ مـنـ الجنـودـ

خمسة وثمانين كانت جثثهم مبعثرة طول طريق التقهقر والفرار، أما الجرحى الذين تمكنوا من الالتحاق بخنفيرة فكانوا متین، وما كان يملكونه جيش الأعداء من أسلحة، وذخائر، ودواب التنقل غنمها كلها المجاهدون المتتصرون، وسميت هزيمة العدو في تلك الموقعة «بعمارة الهرى»، وهو المكان الذي شهد القتال، وأشد هزيمة تكبدها وقتئذ الجيش المحتل في المغرب، أما من الوجهة العسكرية فعدها الفرنسيون هزيمة لا غبار عليها، وأما من الوجهة السياسية فأضافت على موحي وحمو حلة زاهية براقة في أعين جميع القبائل المحاربة. فكانت سبباً في تأخير الاستيلاء على أرض زيان سبع سنوات كانت كلها معارك ضارية تحمل الفرنسيون شدتها وقساوتها، ودفعوا ثمنها غالياً جداً، بينما ظلت هزيمة الهرى مثالاً يحذى في دحر العدو، وذكرى مشجعة على الاستبسال في صد عدوان المحتلين، وملهبة في صفوف الجهاد، لروح معنوية هائلة تشد العزائم، وتقوى الهمم أكثر، وهكذا لم يمر يوم دون أن تشهد فيه الجبال المعارك، ففي تازة واصلت القبائل ضغطها على الممر الرابط عبرها بين المغاربة الشرقي والغربي، وبين المغرب والجزائر، وفي وديان، وشعاب، ومرتفعات ناحية فاس كانت قبائل البرانس، والريف، والأطلس المتوسط تلاحق جيوش العدو بدون انقطاع، وتهدد طرق مواصلاته فتجعلهم في كل وقت وشيكه الانقطاع، وقد اضطر العدو إلى إعادة تنظيم قيادته لمحاولة تلافي الأخطار المهددة، وفي 1916 واجه حركة قتالية بقيادة عبد المالك، وفي 1917 اضطر ليوطني إلى تولي القيادة بنفسه لمواجهة المقاومة المسلحة في الأطلس المتوسط، وفي الجنوب تمكن أحمد الهيبة من استرجاع نفوذه في

سوس وخاض مدة أربعة أشهر معارك طاحنة ضد قوات الجنرال «لاموط» في سفوح، وقمم، ومضايق جبال الأطلس الصغير، وفي التخوم الغربية خاضت قوات أخرى بقيادة الكولونيل «دوري» خمسين معركة ضد المجاهدين في أرض حمادة كير، وادي زيز من تاليت إلى قصر السوق عبر الريش، واحتشدت ثلاث حركات جهادية تقدر بخمسة عشر ألف مقاتل بقيادة محمد نفروتن، ثم أغارت على وادي زيز حتى قربت بقليل من قصر السوق، فتدخل الطيران الفرنسي القادم من بوذنيب وذلك للانتقام من سحق فيلق «بوشلي» الذي اندر تحت ضربات قوات المجاهدين الذين اغتنموا فرصة قيام العواصف الرملية للبطش بالأعداء بالسلاح الأبيض، وكانت القوات المندحرة مؤلفة من السنغاليين، وجنود الليف الأجنبي الذين صرعوا واحداً بعد آخر، ودامت المعركة عشر ساعات، وكانت من أشد وأفظع المعارك في التاريخ العسكري للاحتلال، وفي 1918 تعرض الأعداء لهجمات شديدة شنتها قوات كبيرة من المجاهدين، فاضطر العدو إلى انسحابات أمام تيار المقاومة المسلحة التي شملت ناحية وادي زيز وأرفود، وقصر السوق، وحاصرت ميدلت وايتزير، القصابي، وفي 1919 كانت الثورة على المحتلين ترعد في كل مكان، ومتند إلى كتل المقاومة التي كانت هامدة، بل هاج الجنوب الجزائري بدوره تأثراً بأحداث المغرب، فأصبح ليوطى مضطراً إلى تنظيم خطة الدفاع بحشد جميع ما أمكنه من قوات ووسائل، وعهد بعمليات القمع إلى الجنرال «بوعبرو» الذي زوده بكل الإمدادات الالزمة، وانضم إليه عدد من الجنرالات هم «هوري» و«أبيرة» و«تييفي»، وفي الشمال أعلن الجهاد على

الفرنسيين، وتألفت رابطة اتحادية بين قبائل الريف ائتمر مثلوها، في 26 سبتمبر 1918، بحضور الحاج محمد الحريق الذي كان يتمتع بشعبية ونفوذ فيها، فأقسموا وتعاهدوا على أن لا يتركوا أبداً النصارى يدخلون إلى وجدة، ثم اندلعت الحرب بشدة في ناحية جباله، وتزعم مصادر فرنسية أن هذه الحركة كانت بإيحاء وتشجيع الألمان بواسطة ضابط يدعى «كوهنل» وخفي تحت اسم عبدالله التركي كأنه ضابط تركي.

ولما انتهت الحرب العالمية الأولى كانت مناطق المقاومة المسلحة تتركز في دائرة تازة وناحية تادلة، وفي الكتلة الجبلية الوسطى وهي الأطلس الكبير، وتأفالت، وجبل صغرو، والتخوم الصحراوية الموريتانية، وهكذا فإن ما يسمى «بعركة المغرب» (بطايم دي ماروك) لم يتقرر مصيرها في حرب أوروبا، كما توهم الفرنسيون، حيث أصبح يتطلب من فرنسا بعد أن فرغت من القتال في أوروبا، مجهوداً حربياً جباراً امتد زمنياً خمسة عشر عاماً أخرى، وبما أن هذا كان أمراً عسيراً بالنسبة للفرنسيين فقد نظموا عدواهم على مراحل بدأين بما اعتبروه أقل «ثمناً»، وتاركين غيره بصفته «جبهة سلبية»، بينما اتجهوا إلى ما عدّ أخطر على ما سموه «بالمغرب النافع»، فأخذوا يهاجمونه باعتباره «الجبهة الفعلية» وكان هجومهم مصوياً ضد الكتلة الزايانية التي يقودها موحى وهو البطل الصنديد الذي خبروه من قبل في ساحات الوعى، والذي احتفظ، بالرغم عن سنّه البالغة السبعين سنة، بقوته ومزاياه كمناضل بطل في سبيل استقلال وطنه فلم تلن له قناة، ولم يهن له عزم، بل ظل سيد الجبل بدون منازع يتمتع فيه بكل احترام وإخلاص، ويعطيه

قومه فيه من أسفله إلى أعلى قممه، وشعاره: الجبل كياني، وأم الريبع حزامي، والسهل مرتعي، وفي 1920 لما هاجم الجنرال «بوعبرو» جبال زيان لقي من موخي وهو مقاومة شديدة متناهية، فكان يستميت في القتال كأنه يطلب الشهادة في سبيل الله والوطن، وذات يوم تحصن وراء صخور وحوله ثلاثة من المجاهدين، وكان يسقط مع كل طلقة واحد من الأعداء المهاجمين، ولما استشهد جميع من كانوا حوله وبقي وحده باعترافه بعض المجاهدين فصاحوا قائلين له: استسلم، استسلم، فانتصب رافعاً وقائماً رأسه بشم واعتزاز، وظل هادئاً للأعصاب، غير مبال ولا متأثر رافضاً بهذا كل تنازل لرد الجواب، ثم صوب بندقيته نحو خصومه وهي فارغة فبادر أحدهم بإطلاق النار، فخر صريعاً وفي يده البندقية التي لم يصوّرها نحوهم إلا ليتلقي منهم الطلقات التي تمنّه الاستشهاد في ساحة الشرف، فيلتحق بمن سبقوه من شهداء الوطن والاستقلال، وليدخل معهم من الباب الأعظم تاريخ الجهاد، والبطولة، والفاء، والخلود.

وقد كان مثاله حافزاً لمن عاشوا بعده على مواصلة المقاومة ثلاثة سنوات أخرى بقيادة موخي وسعيد، وفي نهاية 1923 اعتصم المجاهدون الصامدون للمقاومة بأعلى الجبال، وفي نفس الوقت كانت الحرب سجالاً في جنوب بني ملال داخل الجبال، وفي ناحية تازة كانت الحرب مع القبائل الشجاعة الباسلة وهي بني واراين، ومرموشة، وأيت سغروشن، وخلال ثلاثة أشهر من أبريل إلى يونيو 1923 اشتد القتال في معارك ضارية خلدت نفسها في تاريخ المقاومة المسلحة الذي هو تاريخ البطولة المغربية الخارقة، تلك المعارك كبدت

العدو خسائر جسمية، وقتل فيها سبعون ضابطاً، وجرح مئتان من الجنود، وفي 1924 كان القتال شديداً في ناحية وزان التي أبلى فيها المجاهدون بلاءً حسناً لا يقل عما برهن عليه إخوانهم في مختلف نواحي المغرب في السهل والجبل.

وفي 1925 بلغت حرب التحرير في الريف أوجها بقيادة البطل الأمير محمد بن عبدالكريم الخطابي، ونظراً لأهميتها ستعرض لها فيما بعد بشيء من التفصيل لأنها هزت كيان دول الاستعمار، ورفعت رأس المغرب عالياً على مر العصور والأجيال، وعقب انتهاء تلك الحرب في 27 مايو 1926 استغل المحتلون تعبئة وسائلهم ورجاهم في هذه الحرب، فتوجهوا بها للقتال في ناحية تازة والأطلس المتوسط حيث كانت المقاومة مستمرة بقيادة سيدي رحو أحد أبطال الجهاد المغربي في ذلك العصر، كما توجه العدو بعد ذلك إلى واجهة وزان في صيف 1927، وكان التعاون مع الأسبانيين بقيادة الكولونييل «كاباز».

وفي خريف نفس السنة توفي السلطان مولاي يوسف (17 نوفمبر)، فأuctلى العرش ابنه الثالث سيدي حمادة (سيدي محمد) في 18 منه وسنّه لا يتجاوز سبعة عشر عاماً.

ومن سنة 1929 إلى 1934 استمرت المقاومة المسلحة في تافيلالت، والجنوب الكبير على امتداد التخوم الصحراوية، وكذلك في جبال الأطلس الكبير شمال تادلة وفي جبال صغرو، ومنذ 1927 استعملت المقاومة أسلوب حرب العصابات، فكانت تقض على مضجع العدو بما توجه له من ضربات مباغطة، وهجمات سريعة،



صورة أخذت لصاحب الجلالة السلطان المعם سيدى محمد بن يوسف في السنة الأولى لتربيه على عرش أسلافه المنعمين



798. - Les Fils de MOULAY-YOUSSEF  
Photo Flandrin

1. SIDI-MOHAMMED, élu Sultan en 1927.
2. - MOULAY-IDRISS, fils ainé.
3. MOULAY-HASSAN, second fils.



وتترصد له ببنصب الكمائن والفخاخ في كل مكان للإيقاع بجندوه، والاستيلاء على ما عندهم من أسلحة ومؤمن بعدما تبطن بهم وتهزمهم، وكثير هذا في ناحية بودنبيب وخنيفزة، الأمر الذي أشاع فيها عدم الأمان بالنسبة للعدو وحتى أن قيادته كانت تصدر الأوامر بأخذ الحيطة والامتناع عن الرد، وتلقي الانزلاق إلى المغامرة وإثارة المشاكل، وهكذا كانت العصابات المسلحة التابعة للمقاومة تجوس خلال المناطق المحتلة نفسها معرضة قوافل العدو، ومقاطعة عليه طرق مواصلاته، وغامقة المواشي والمؤمن لصالح المجاهدين، وكان في هذا من الإخلال بأمن العدو وبسلامة مراكزه ما أفلق راحته، وشغله حتى في الجهات التي ظنها آمنة، فساد فيها شعور، بل واقع عدم الأمن، والإضافة إلى هذا فقد ظهرت فرنسا، الدولة المتصرفة في حرب أوروبا سنة 1918، بظهور الدولة المعتمى عليها في المغرب باستمرار، والمواجهة فيه للمناوشة، والمطاردة، واللاحقة بلا انقطاع، والممتنعة مع هذا من المعركة إجابة على التحديات المتواتلة عليها، حتى أن النساء المغربيات كن يتعينن بما فيه الشماتة بال العدو والمحجم عن القتال كأنه فاقد لخصال الرجلة.

وفي 1929 نظم العدو قادة التخوم الصحراوية ببودنبيب، وكانت المناطق الجنوبية، وخاصة تافيلالت، قد أصبحت شيئاً فشيئاً ملجاً يأوي إليه، ويعتصم به المجاهدون حتى لقبت «بأزهرة المسمومة»، وكانت المعركة تدور مع قبائل آيت عطا، وأيت بوفلمان، وأيت حمو، وكلها قبائل مشهورة بالشجاعة، والجهاد، والبطولة، وكان قادتها من أشد الرجال وأصلبهم في القتال، وأبرزهم بلقاسم التكادي الذي جمع حوله أربعين ألف مقاتل من

الشداد كانوا يؤلفون كتيبة الخاصة، وكانوا من أكثر المخلصين والأوفياء له، وقد اتخذ الريصاتي مقرًا له، وكان على ارتفاع سبعمائة متر بحيث يشرف على سلسلة الواحات المتعددة على مسافة طويلة، وكان النخيل يكسو مساحة طوها عشرون متراً بل كيلومتراً وعرضها من خمسة إلى عشرة كيلومترات، وكان عدد المدasher المحسنة مئة وعشرين، والسكان خمسة وأربعين ألفاً، وما أعين الفرنسيين أمر النكادي بما كانوا يتکبدونه طيلة إثنى عشر عاماً، أي منذ 1918، قرروا في بداية 1931 المواجهة معه، فجمع الجنرال جিرو ضباطه الذين خطب فيهم لاستهلاصهم، وبعث روح الانتقام فيهم من الهزيمة النكراء بتيغمرة، وقد صرخ لهم بأن الفرنسيين ظلوا يظهرون بمظهر المغلوبين المندحرین ولكن قد آن الآوان لتذکير بلقاسم بأنه، حسب قول المتحدث ليس إلا «مغامرة» ثم طلب منهم الاستعداد للمعركة ضده، وكانت الخطة ترمي إلى تطويق المنطقة الخضراء بواسطة خمسة فيالق، وبدأ الهجوم في 14 يناير 1932، وقد استطاع النكادي في النهاية أن يفلت من الوقوع في يد العدو. فانضم إلى آيت حمو.

وفي 12 يناير 1933 كان الهجوم على جبال صغرو التي شهدت أعنف المعارك في كل يوم، بل في كل ثانية، كما ذكر كاتب فرنسي، ولكن فشلت الخطة في النهاية أي في 15 فبراير، فاضطر الجنرال هولى إلى المجيء لأخذ القيادة بنفسه أمام ضخامة العمليات العسكرية التي أحاجهم إليها صمود المجاهدين المدافعين عن حمى الجبال، وقتلهم البطولي الرائع، وتحلى هذا أكثر في جبل بوكافر، وشهدت أيام 22 و 23 و 28 معارك طاحنة أظهر فيها المجاهدون

بقيادة عسو وأبا سلام مقاومة لم يستطع العدو أن يحيطها بالقوة، وكانت الهجمومات المنطلقة من مرتفع إلى آخر في الجبل سبباً في إراقة الدماء بغزاره، وإزهاق الأرواح بكثرة في صف العدو.

وبعد هذا اتجه العدو بعملياته إلى الأطلس الكبير وكان القتال يدور في أعلى الجبال التي تبلغ من ثلاثة آلاف ونصف إلى أربعة آلاف وسبعمائة متر تكسوها غابات الأرز والعرعار.

وفي 16 مارس 1934 انتهت العمليات الحربية بمعركة الصحراء، ولكن المقاومة السياسية كانت منذ 16 مايو 1930، فقد برزت للوجود، و وسلمت راية الكفاح بقيادة الحركة الوطنية الفتية التي صالت وجالت هي الأخرى في الميدان ربع قرن حتى أكرهت فرنسا على الاعتراف بالاستقلال.

وفي 2 مارس 1955، تم تحقيق الجناء، وهكذا واصلت الأجيال الحاضرة جهاد الأجيال السابقة، فكانت خير خلف لخير سلف، ولينصرن الله من ينصره.



المجنة الدراسية الأولى في فونسا : 1 - محمد الفاسي. 2 - محمد الملاطي. 3 - محمد الباريج. 4 - محمد حسن الوزاني.  
5 - محمد موكار. 6 - محمد الوزاني. 7 - ابن جلون. 8 - فرج.

## البعثة الدراسية الأولى في باريس

إن بعض الشبان المغاربة قد أسعدهم الحظ، وواتتهم الفرصة، فأفلتوا إلى الخارج بقصد التعليم في المدارس والكلليات، وكانوا قلة عددياً، ونذكر منهم التهامي المقرى الذي أوفدته عائلته لسويسرا حتى أتم فيها تعليمه الثانوي والعلمي (الفلاحمة)، كما نذكر الدكتور الجبلي العيدوني الذي كان أول طبيب تخرج في مهنته من الشبان المغاربة وتوجه إلى باريس للدراسة محمد بن عبد الجليل الذي انتهى به الأمر إلى اعتناق النصرانية، ونظرأً للصلة الوثيقة التي كانت بين عبد المالك فراج ومحمد الفاسي، وبين الصحفي الفرنسي «إميل ديرمنكام» الذي أقام بفاس كمراسل حربي لجريدة «لانفورماسيون» الباريسية زمن الثورة الريفية، والذي اهتم بأدب الأحاجي الفاسية، فقد اجتذبهما إلى باريس بحيث كان الأول يدرس الطب، والثاني الأدب، كما كانا يساعدان ذلك الكاتب على ترجمة القصص الفاسي الذي طبع منه كتابين بالفرنسية وهما: «الأحاجي الفاسية» و«الأحاجي الفاسية الجديدة»، وفي 1927 التحق بباريس طلبة كنت منهم وأحدهم، وهو عبد القادر بن جلون، ومحمد الخلطي، والمدني مكوار، ومحمد بن محمد الوزاني، من فاس، وأحمد بلغريج من الرباط.

وتكون من هؤلاء الفوج الأول من الطلبة، وكنا دائماً مراقبين من لدن قسم الشرطة الخاص بشمال أفريقيا، كما كان بعض الفرنسيين من قدماء الموظفين الساميين يهتمون بنا حاولين، عبشاً توجيهنا، وإبعادنا عن التيارات والمؤتمرات غير المرغوب فيها، وجلبنا بطريق وأساليب بغية جعلنا أكثر تأثيراً بكل ما هو، في نظرهم، سليم ثقافة وسلوكاً، وقد استقبلنا ذات يوم في بيته الماريشال ليوطى نفسه بطلب من بعض حاشيته، وكان معه «هاردي» مدير المدرسة الاستعمارية في باريس، ومدير التعليم سابقاً بالرباط، كما حضر قدور بن غبريط، مدير المعهد الإسلامي وجامع باريس، وتناول الجميع الشاي ودار الحديث حول الدراسة، وسأل ليوطى كل واحد منا عن نوع دراسته مبدياً الاعتراض من دراسة الحقوق، وبالخصوص من دراسة العلوم السياسية، فرد على هذا بقوله، «سونينا بون» أي ليس بحسن، لأن سياسة الاستعمار كانت تتغضض الحقوقين والسياسيين من أبناء الشعب المستعبد، لأنهم في رأيها يستغلون بما لا يليق ولا يتفق مع أغراضها ومصالحها و«لكل وجهة هو موليها»، و«لكم دينكم، ولني دين» - كما في الذكر الحكيم - وهذا استطعنا، نحن الطلبة، أن نثبت على النجح القويم، ونحط سوء المحاولات، وننجو من كل ما أريد فرضه علينا من رقابة وإشراف رافضين أن تشملنا «الحماية» و«الوصاية» حتى في الخارج، وفي باريس نفسها، حيث الحرية ملك الجميع بما فيهم أبناء الشعوب المغلوبة على أمرها مثلنا إنذاك.

وفي المغرب لم تدخل الإدارة الفرنسية أي جهد لعرقلة

«هجرة» الطلبة إلى فرنسا نفسها للدراسة والاختلاط بالأوساط الفرنسية الحرة، وكذلك بالأوساط الشرقية والأمية التي كانت باريس ملتقى لها، بل كانت تلك الإدارة تبذل كل ما في مستطاعها لتشويه سمعة الطلبة الموجودين في فرنسا متهمة إياهم بالتفريح، ونبذ الدين، والخروج على العوائد الغربية، والتعرض لاغراءات الوسط الرذيل قاصدة بهذا التأثير على العائلات حتى تكف عن بعث أبنائها إلى فرنسا، بل رأينا «برينو»، مدير التعليم في الرباط، يستدعي بعض الآباء ليؤثر فيهم، فيمنعوا أبناءهم من التوجه لباريس، وكان يدعى الغيرة عليهم كأنهم «أبناء» وكوصيّ عليهم بصفته مدير التعليم في الرباط بالمغرب.

حتى استحق أن تلقبه الأوساط الوطنية «برينولا بول» أي برينو الدجاجة تشبيهاً بالدجاجة التي تحضن صغارها.

وقد كان ذلك الفوج من الطلبة نواة للحركة الوطنية المغربية التي لعب فيها بعضهم دوراً بارزاً، من مستوى الزعامة السياسية، وقد عاصر ذلك الفوج في باريس – أثناء الدراسة – كثيراً من الطلبة التونسيين والشريقيين الذين أدركوا هم كذلك شاؤواً كبيراً في عالم السياسة، وميدان الكفاح في سبيل قضية التحرير في أقطارهم أمثال الحبيب بورقيبة، ومنجي سليم، والهادي نويرة، وصالح بن يوسف من تونس، والدكتور محمد صلاح الدين المصري، وتقى الدين الصلح اللبناني، ومنير العجلاني، وميشيل عفلق، مؤسس البعث العربي، وفريد زين الدين، وكلهم من سوريا، وغيرهم من بروزوا بعد عودتهم إلى أوطانهم في شتى الميادين: الوزارة،

والدبلوماسية، والأستاذية، والقيادة السياسية، فقد كان ذلك الجيل في الوطن العربي جيل نهضة، ووطنية، وجihad في سبيل الحرية، والاستقلال، وفي كثير من الظروف والمناسبات تأزرت تلك العناصر كشخصيات بارزة مسؤولة سواء في مجال الحكم أو في ميدان الكفاح الوطني – من أجل قضايا الشعب التي تنتهي إليها والتي استفادت إيجابياً من ذلك التأثر الأخوي والسياسي خصوصاً على الصعيد الدولي، وهكذا كان لقاؤنا في باريس، وفي الدراسة، عنصراً أساسياً في خدمة القضية المغربية في حظيرة جامعة الدول العربية، وفي نطاق هيئة الأمم المتحدة التي كانت الوفود العربية فيها برئاسة أو عضوية عدد من الوزراء، والساسة زملاؤنا في الدراسة العليا بفرنسا، وفي الجمعيات الطلابية، وألهيئات السياسية العربية التي أنشأناها في باريس خاصة، ونذكر منهم الدكتور محمد صلاح الدين الذي كان وزير الخارجية في حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا، والذي اجتمع به في الأسكندرية في صيف 1951، فكانت له اليد الطولى في إقناع النحاس بتبني الحكومة المصرية عرض قضية المغرب على هيئة الأمم في دورتها الخريفية بباريس، ويحمل الحكومات العربية على نفس الخطأ، وهذا ما تحقق، كما كان من أولئك الدكتور فريد زين الدين، وزير خارجية سوريا، ورئيس وفدتها في هيئة الأمم، وقد كانت له مواقف مشروفة في صالح قضيتنا الوطنية في دورات المنتظم الدولي من 1951 إلى 1954.

وطيلة السنوات التي قضيناها في الدراسة بباريس كنا حريصين على الاتصال بالطلبة العرب، فتوثقت الروابط بيننا داخل

الكليات والمعاهد، وفي أماكن الإقامة كالحي الجامعي، وفي الأندية التي أنشأناها كمراكز للجمعيات الطلابية، كجمعية الوحدة العربية برئاسة محمد صلاح الدين المصري، وكجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، وكانت هذه الجمعية ذات اتصال بجميع الطلبة المغاربة في فرنسا، وكانت كذلك ذات صبغة تعاونية لصالح أعضائها، وأغلب أعضائها تونسيين، وكنا نحن المغاربة أهلية، بينما لم يكن فيها سوى عضو جزائري واحد، لأن الطلبة الجزائريين كانوا منخرطين في جمعية الطلبة الخاصة بالفرنسيين من الجزائر، وبتأسيسنا لجمعية خاصة بطلبة شمال أفريقيا المسلمين أغفلنا أبوابها في وجه الطلبة الفرنسيين أبناء المستوطنين في بلادنا، وتلافيانا الانتهاء للجمعية العامة للطلبة الفرنسيين، وكانت جمعيتنا تعقد الاجتماعات الدورية في ناديهما، وتنظم فيه المحاضرات في كل المواضيع، كما كانت تعقد مؤتمرات سنوية بالتناوب في أقطار الشمال الأفريقي لدراسة قضايا التعليم، ومشاكل الطلبة فيها وفي فرنسا، وأصدرت بعد كل مؤتمركتيّاً يحتوي بياناً مفصلاً عن كل ماراج واتخذ فيه من قرارات كانت نافذة من الجمعية أو مقدمة إلى الحكومات في الأقطار المغاربية لصالح التعليم الأهلي فيها، ولم تكن جمعيتنا خالية من الاهتمام بالسياسة، بل كانت تعنى بالقضايا الوطنية، وتتخذ فيها المواقف الواجحة، ومن أجل هذا كانت مراقبة عن كثب من إدارة الشرطة السياسية المكلفة ببناء شمال أفريقيا في باريس من الطلبة، والعمال، وغيرهم، وكان بعضنا كذلك، كأعضاء في جمعية الوحدة العربية، نشاط سياسي، وكانت هذه الجمعية مطاردة من الشرطة الفرنسية كلما أرادت

الاجتماع في قاعة ما، ومرة أردننا أن نجتمع في قاعة أحد المقاهي بالحي اللاتيني، مركز الجامعة، فمنعت الشرطة صاحب المقهى، من تقديم المشروبات إلينا، وحملته على إخراجنا حيث لم يكن اعتبارنا زبائن، فاستحال علينا عقد الاجتماع في ذلك المساء، وكنا نحن الأعضاء المغاربة المقصودين بضيق الشرطة التي كانت لنا بالمرصاد.

وكنا نقوم أثناء العطلة الصيفية في المغرب، بالاتصال بالعائلات لمحاولة إقناعها بتوجيه أبنائها للدراسة في فرنسا، وللتزييف كل ما روجته الدعاية الفرنسية المغرضة من أباطيل وترهات لعرقلة ذهاب الشباب المتعلّم إلى الخارج، وقد كان تيار النهضة الطلابية أقوى من السياسة التجهيلية الفرنسية، فجرف كل مانصبه من حواجز في طريق الطلبة التوّاقين إلى العلم، وكل ما حاكته لهم من مؤامرات حتى يكتفوا من التعليم بما يتفق ومصلحة الاستعمار.

بعثة

## الطلبة في الشرق

أول بعثة توجهت إلى الشرق العربي هي التي أرسلت من تطوان، وكانت تتكون من بعض أبناء عائلات مشهورة هناك تملك من الوسائل ما يمكنها من الإنفاق عليهم، وقد قصدوا نابلس في فلسطين، ودخلوا إلى مدرسة شهيرة بها هي مدرسة النجاح.

وقد كنت السبب في إيفاد تلك البعثة، فقد كنت وقتئذ طالباً في باريس، حيث تعرفت فيها على عدة طلبة جامعيين من الشرق العربي، مصر، سوريا، ولبنان، والعراق، وفلسطين، فكانوا زملائي في الدراسة أو كنا على اتصال وثيق ومستمر في جمعيات أنسانها لصالح قضايا أوطاننا، وكان من أخص أصدقائي العرب طلبة فلسطينيون من نابلس يدرسون بالمدرسة الفلاحية «فكترينيون» قرب باريس، وكان من خيرة الشباب الوطني العربي وأذكر منهم: صابر شنار برفع الشين وتشديد النون ورفيقه فريد طه، وهما من أشهر عائلات نابلس، وبما أنهم تخرجا من مدرسة النجاح فقد حدثوني عنها، وأعطوني كتاباً يتضمن كل المعلومات عنها مع صور كثيرة لقصوها الدراسية، وجهازها الداخلي، فأعجبت بها، وتنبأت أن لو قصدها بعض الطلبة المغاربة الذين كانوا مثالاً حياً لما تنتجه

من شباب مثقف ذي غيرة وطنية، وروح عربية، وكانوا كذلك يرغبونني في العمل لتوجيه طلبة من المغرب ليدرسوها بها وكانت أعدهم بهذا، خصوصاً وأنه كان يطابق رغبتي، فعزمت على بذل الجهد في سبيل هذه المبادرة التعليمية التي تفتح الباب في الشرق لطلبتنا المثقفين بالعربية.

ولما عدت في العطلة الصيفية عرجت على تطوان عن طريق إسبانيا لمحاولة العمل في ذلك السبيل علمًا مني بأن السلطات الإسبانية كانت لا تمانع في السماح للشبان المغاربة بالسفر إلى الشرق للدراسة به خلافاً للسلطات الفرنسية في المنطقة الواقعة تحت نفوذها.

ولما وصلت لتطوان نزلت في بيت الصديق الكبير الحاج عبد السلام بنونة، فذاكرته في إرسال بعض أبنائه إلى مدرسة النجاح ببابلس، وأطلعته على الكتاب الخاص بها، فأعجب بها، واقتنع بما اقترحه عليه، وقبل سفري لفاس رغب مني أن أتصل في الموضوع بولده الطيب الطالب بجامع القرويين وذلك ريثما يلتحق هو بفاس بعد أيام، وفعلاً بمجرد ما وصلت لمسقط الرأس ذهبت لفندق بربجة القيس بعربي بفندق ابن ثابت حيث كان يسكن بعض الطلبة التطوانين من بينهم الشاب الطيب بنونة، فحدثتهم في الموضوع الذي كان لهم مواجهة سارة، ولم تمض أيام حتى حل بفاس الحاج عبد السلام بنونة، واجتمعنا مع الطلبة التطوانين المذكورين وهناك تقرر الإقدام على تحقيق المشروع، ولما عاد الحاج عبد السلام بنونة لتطوان أخذ ابنه الطيب، وفي تطوان تيسرت

بسرعة أمور السفر حتى بالنسبة لشبان آخرين الذين يتالف منهم أول فوج قصد مدرسة النجاح بنابلس، وهكذا أصبحت هذه المؤسسة التعليمية تستقبل في كل عام طلبة من شبان طوان كانوا كلهم مثال الاجتهد والنجاح، وبعد تخرجهم منها التحق بعضهم بكليات الشرق، ومنها الجامعة الأميركية بالاستانة وبيروت، وفيهم من أتم دراسته في إنكلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، ففضل مدرسة النجاح النابلسيّة تكونت نخبة من الشباب الناهض في المنطقة الشمالية من المغرب، وقد كانوا من العاملين في الحقل الوطني خدمة لقضية بلادهم، ولما استقل المغرب، سنة 1956، تقلد بعضهم مناصب وزارية أو سفارات أو عمارات وبصفة عامة كان ذلك الفوج بادرة طيبة لأفواج متلاحقة من الشباب الذي التحق بمدرسة نابلس أو بغيرها من مدارس الشرق العربي.

وفي المنطقة الواقعة تحت السيطرة الفرنسية تمكن بعض الشبان من التوجه للقاهرة للدراسة بالأزهر أو دار العلوم أو غيرهما من المعاهد، وأغلب هؤلاء الشبان من فاس، ومنهم أحمد بن إدريس الوزافي، كما التحق بهم آخرون من مختلف المدن والجهات كالمهدي بن صابر من بنسليمان بناحية الرباط، ومحمد، وناصر الكتاني من فاس الذي صار فيما بعد مكلفاً من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشعبة شمال أفريقيا، وعبد القادر الرباحي، ومحمد المصمودي، وحسن المصمودي من الشمال.

ومن المعروف أن الطلبة المغاربة بالشرق لم يقتصروا على الدراسة، بل اهتموا كذلك بالسياسة لخدمة قضية بلادهم الوطنية التي كانوا خير دعاها.



## جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين

لم تبرز فكرة تأسيس جمعية للطلبة المسلمين من الشمال الأفريقي في فرنسا إلا بعد وجود فوج من الطلبة المغاربة في باريس، ذلك أن إنشاء الجمعية لم يكن متيسراً إلا مع وجود عناصر طلابية من الأقطار الغربية، ونحن، الطلبة المغاربة، مع قلة عدتنا بادىء الأمر، وفرنا أحد العناصر الضرورية لبروز الجمعية إلى حيز الوجود، إذ لم يكن معقولاً أن تكون من قبل من عنصر واحد هو التونسي الذي كان يمثل كثرة عدديه بينما كان العنصر الجزائري يعتبر في حكم المفقود لصعوبته، إن لم تكن الاستحالة جلب الطلبة الجزائريين الذين كانوا منخرطين في جمعية طلابية مشتركة مع الفرنسيين من الجزائر، بضاف إلى هذا أنهم كانوا تحت التأثير الفرنسي خصوصاً وكلهم تقريباً من أبناء الذوات ثم أن وضع الجزائري بالنسبة لفرنسا لم يكن يسهل اجتذاب الجزائريين إليها، نحن طلبة المغرب، وتونس، بصفتنا من قطرين «محميين» فقط، ودعاة لفكرة التحرير من التير الفرنسي، ولهذا كان التعاون معنا، ولو طلبة، غير مرغوب فيه من العناصر الشابة الجزائرية.

وباختصار، فقد كان اتصالنا، نحن الطلبة المغاربة والتونسيين، مدعوة إلى التعجيل بإخراج مشروع الجمعية الطلابية إلى حيز التنفيذ في انتظار من يلتحق بها من طلبة الجزائر المسلمين، وفعلاً لم يلتتحق بجمعيتنا غير طالب واحد، وما قامت عليه الجمعية حضر العضوية في «الطلبة المسلمين» إبعاداً للفرنسيين الذين كانت لهم جمعياتهم الخاصة، كما كانوا يتمتعون بحقوق وامتيازات كنا محرومين منها، ولقد اهتمنا من طرفهم بما كنا منه براء، وهو «التمييز العنصري» و«التعصب الديني»، فحوربنا لهذا بكل الوسائل دون أن يأتينا شيء عن فكرتنا وخططنا في تنظيم أنفسنا كما نشاء، وتقضيه مصلحتنا المهنية والوطنية معاً كشباب متعلم وطموح، نعتز بشخصيتنا القومية، ونتمسك بالعقيدة الوطنية، ونعد أنفسنا بالعلم والتکوین للاضطلاع بالرسالة التحريرية لصالح أوطاننا وشعوبنا.

وهكذا يرجع الفضل في السعي لتأسيس الجمعية إلى ثلاثة من الطلبة التونسيين والمغاربة كنت أحدهم، خصوصاً، وقد كان المقر للأشغال التمهيدية بدار طلبة بلجيكا في الحي الجامعي حيث كان يسكن معي الدكتور أحمد بن ميلاد التونسي الذي كان من أنشط العناصر، وأشدّها تحمساً للمشروع، والصديق عبد القادر بن جلون المغربي، ومن هناك كنا ننشر بل نرسل مناشير الدعوة إلى الطلبة بفرنسا كلها، ونعمل ليل نهار لتحقيق فكرة الجمعية خدمة لمصالح الطلبة، وتجسيئاً للفكرة الوطنية القائمة على الوحدة بين أقطارنا في جميع المجالات بما فيها السياسي، وكنا نرى أنه لا بد من أن يبدأ العمل بعناصر الطلبة الذين هم عمدة المستقبل، وكل هذا ألقى الفرنسيين الذين لم يدخلوا جهداً في معاكستنا وعرقلة مساعدينا

حتى نفشل، ولكنهم كانوا طبعاً هم الفاشلين، وما يذكر أنه لما اختبرت فكرة الجمعية في نفوس الطلبة، وجاءتنا التأييدات من كل مكان، وعزمنا على الشروع في العمل كانت الشرطة الفرنسية تطاردنا من قاعات بعض المقاهي في الحي اللاتيني - حي الجامعة - حتى لا يتم اجتماعنا التأسيسي، ولكن بالرغم عن هذا تمكننا في الأخير من الاجتماع والتداول وإخراج الجمعية إلى حيز الوجود في عام 1927، ثم لم يطل بنا الوقت حتى اتخذنا لها مقرًا في ذلك الحي ليكون قريباً من الطلبة.

وكان تأسيسها حدثاً مهماً سر لهسائر الطلبة الذين أصبحوا يتوفرون على هيئة تخدمهم، ونادي معد لاتصالاتهم، ومطعم يقدم لهم ما يحتاجون إليه بأرخص الأثمان، وكان لكل هذاصداء الحسن في الأوساط المغربية والتونسية خاصة، وبفضل وجود الجمعية أصبح الطلبة المنضوون تحتها، قوة منظمة ونشطة في جميع مجالات اختصاصها، كما كانت أداة فعالة في المعرك السياسي لصالح الشمال الأفريقي عامة والمغرب وتونس خاصة.

وكانت للجمعية غاياتان أساسيتان، إحداهما مادية، وهي خدمة الطلبة بما يسعدهم على الحياة والدراسة بالخارج في أحسن الظروف والأحوال قدر المستطاع، وكانت تلك الغاية هي الأهم بالنسبة للأكثريية الساحقة من الطلبة، وقد كللت جهود الجمعية في هذا المضمار بنتائج تشجع على المضي في الطريق، والأخرى معنوية، وهي تمتين صلات المودة، والأخوة، والتضامن بين الشباب المثقفين حتى تجتمع كلمتهم، وتتحد مشاعرهم، وتتجانس

اتجاهاتهم، وتتكلل جهودهم ولخير شعوبهم وأوطانهم، وفي هذا المجال كان نجاح الجمعية كبيراً لأن جميع الطلبة كانوا يشعرون تلقائياً، بضرورة التقارب، والتعارف، والتفاهم، والتناصر في النساء والضراء، وكان هذا الشعور متفقاً مع التاريخ، والواقع، والاتجاه، فالشمال الأفريقي كتلة متماسكة، ووحدة متكاملة وقوة متجانسة. خصوصاً في عهد المحنّة والبلوى، عهد الاحتلال والاستعمار.

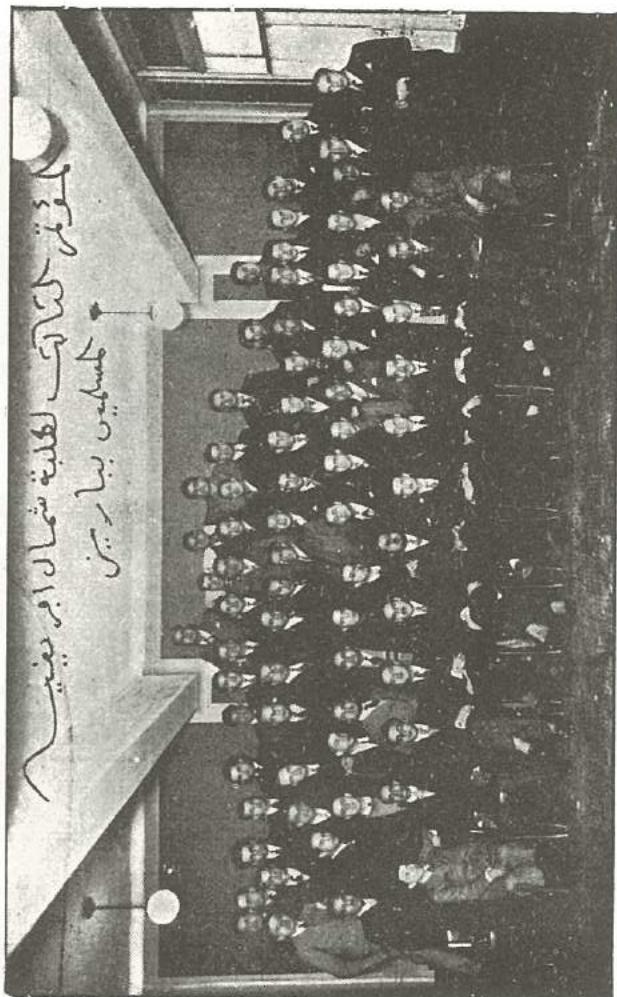
وفي نفس الوقت كانت تعمل الجمعية لنشر الثقافة العربية، والتعريف بالتاريخ الوطني، كما كانت تعمل لتشجيع التعليم الصحيح، بكل الوسائل بين ناشئة الشعوب المغربية وكذلك إعداداً لأطر المستقبل، وسعياً جهداً لإمكان توسيع آفاق الطلبة في التكوين والتجربة أثناء مقامهم في الخارج.

وما كانت تتخلذ من وسائل النشاط والدعوة عقد مؤتمرها السنوي بالتناوب في أقطار الشمال الأفريقي، وهكذا انعقد مؤتمرها الأول بتونس في 20 غشت 1930 تحت إشراف المدرسة الخلدونية، وتضمن جدول أعماله.

- 1 – التعليم العربي بشمال أفريقيا.
- 2 – التعليم العالي.
- 3 – التعليم الصناعي.
- 4 – تعليم المرأة.

وحضره وفد من طلبة الجزائر برئاسة فرحات عباس، رئيس جمعية طلبة شمال أفريقيا بالجزائر، كما حضر مثل عن طلبة القرويين بفاس.

صورة أعضاء المؤتمر الثالث لطلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا



الملك سلمان

صورة أرشيفية لملك المملكة العربية السعودية الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود



وعقد المؤتمر الثاني بالجزائر بتعاون مع جمعية فرحات عباس من 25 إلى 29 غشت 1932، وتضمن جدول أعماله.

1 - تعليم العربية بشمال أفريقيا.

2 - تعليم التاريخ.

3 - مسألة التربية.

4 - مسائل طارئة، وخطا المؤتمر بالجامعة خطوة إيجابية إلى الأمام وتقرر عقد المؤتمر الثالث في فاس من 19 إلى 23 سبتمبر 1939، وتحدد جدول أعماله كما يلي:

1 - تعليم العربية في الجزائر.

2 - التعليم الابتدائي في المغرب.

3 - إيجاد الأطر للتعليم.

4 - البعثات المدرسية في أوروبا والشرق.

5 - الحالة المادية للطلبة.

6 - البرامج الجديدة لكتابي الزيتونة والقرويين.

7 - قوانين الجمعية.

ولكن في آخر ساعة، وبعد أن حضرت الوفود، منعت الإقامة العامة عقد المؤتمر دون الإذلاء بأي سبب إلا ما كان من أنها رأت غير مناسب للإذن في اجتماع من ذلك النوع، وهي سبب بل عبارة مفهومة مع ما فيها من غموض، فقد كان غير مرغوب من لدن الفرنسيين أن ينعقد مؤتمر لبحث جدول أعمال خطير، وما لا شك فيه أن المنع كان نتيجة تشاور بين سلطات الرباط، والجزائر، وتونس التي نسقت مواقفها، وأجمعت على الحيلولة دون

مؤتمر فاس لخطورة أعماله، ودل على ذلك أن السلطة في كل من الجزائر وتونس، بمجرد ما علمت خبر إصدار المنع، رفضت جوازات السفر لوفود الطلبة، كما أن سلطة الرباط منعت وفدت طواف من اجتياز الحدود بين منطقتين النفوذ الأجنبي في المغرب، ولكن بالرغم من هذا وصل تونسيان أحدهما منجي سليم، وثمانية مواطنين من طواف كانوا يحملون جوازات سفر قبل رفضها لآخرين، وبينما منع المؤتمر الثالث. شهدت فاس استعراض مئات من قدماء المحاربين الدوليين المؤتمرين، كما قامت السلطة بأعمال التحدي والاستفزاز نحو الوفود المتقاطرة على فاس من أنحاء المغرب، وإمعاناً في هذا حلقت الطائرات فوق المدينة، وكل هذا زاد في هيجان الجمهور، وتسميم الجو العام.

وقد أدى ذلك إلى توجيه برقيات ورسائل الاحتجاج إلى السلطان، والمقيم العام، ووزير الخارجية الفرنسي، ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ورغم منع المؤتمر أكرمت الوفود بفاس مدة أيام، وكانت لها اتصالات كثيرة، ومذاكرات مفيدة، فلم يذهب وقتها انذاك سدى، ثم تقرر عقد المؤتمر حيث لا سبيل من منعه مرة أخرى، وفعلاً انعقد في باريس في أواخر ديسمبر في 1933، ومن حضر فيه فرحات عباس، وعبداللطيف الصبيحي. وما حققه جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين تأسيس نادٍ لها تيسر معه إنشاء مكتبة للطلبة وإقامة الحفلات والأعياد القومية زيادة على الاجتماعات العادية، وإيجاد مركز للصحف والمجلات، وتنظيم محاضرات، وقد حضرت فيه يوم 14 مارس 1932 في موضوع: «السلطان مولاي الحسن أبو النهضة الغربية».

وأخذت الجمعية نشرة سنوية تسجل فيها نشاطها، وتعرف نفسها بين الطلبة والمواطنين في الداخل والخارج.

وكانت السلطات الفرنسية بالمرصاد لكل نشاط ييدو من الجمعية، وفي سجلاتي السرية توجد رسالة بتاريخ 1929/9/17 وجهها الوزير المفوض المعتمد بالإقامة العامة في تونس، إلى نظيره في الرباط يلفت نظره إلى أن جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين أخذت توجه النداءات تلو الأخرى، طلباً لمعونة التونسيين، تقول أيضاً الرسالة الرسمية: «إن غرض الجمعية المصرح به هو توفير العون للطلبة، غير أن اللجنة المحلية المكلفة بهذا تعمل خارج نطاق الاعتراف بها قانونياً في تونس معتمدة فقط على الاعتراف القانوني بالجمعية الأم في فرنسا، ثم أن هناك مصادفة غريبة وهي أن أعضاء تلك اللجنة المحلية شخصيات كان نشاطها منذ سنوات ولاية تجاوز حد الاعتدال. وتضيف الرسالة:

إنني بالتأكيد، لست مستعداً لمعاكسة مشروع يستهدف المساعدة التعااضدية المستحسنة إن بوشرت بنزاهة وإخلاص، غير أنني أكون راغباً في معرفة شعوركم تجاه الصفة الحقيقة للهيئة الموجودة في فرنسا وجميع الأنشطة التي ربما قامت بها في التراب المغربي، ومن شأن هذه المعلومات والأخبار أن تسمح لي بتنسيق قراراتكم ما لم تبعث من جهتكم على اتخاذ موقف مشترك أو في حالة أخرى ما لم تلتقي تعليمات الحكومة».

وفحوى هذا الخطاب السري أن السلطة كانت شديدة الرقابة لكل ما يصدر عن الجمعية في دائرة نشاطها، وأن التشاور

والتعاون كانا جاريين في تونس والمغرب بين السلطات المركزية في شأنها لما كانت ترمي به الجمعية من شبّهات نتيجة الشكوك والظنون السيئة المعهودة لدى المستعمرتين الذين كانوا يحسبون ألف حساب لحركة الشباب المثقف، وكانوا يترصدون لكل ما يبدون متربصين الدوائر بعناصره النشطة في كل مناسبة وحين.

وقد باعدت السياسة الاستعمارية في كل هذا بالفشل الذريع ، ، ودالت دولة الاستعمار في الشمال الأفريقي والجمعية الطلابية ماتزال حية تؤدي رسالتها لصالح الأجيال المغربية المتواتلة ، «أما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض».

## جمعية نجم الشمال الأفريقي

في 1926 – أي قبل تأسيس جمعية الطلبة بستة – تكونت في باريس على يد عناصر سياسية مغربية جمعية تحت عنوان «جمعية نجم شمال أفريقيا» وهي ذات غاية سياسية واضحة، هي العمل لنهاية شعوب الشمال الأفريقي وخوض المعركة السياسية في سبيل استقلال أوطانها.

وكانت تضم كثيراً من عناصر العمال، والثقفين، والسياسيين، وحتى بعض الطلبة وأغلبهم جزائريون وتونسيون، وكانت شخصياً من أعضائها العاملين وأنا طالب هناك، وكان لي اتصال وثيق ومستمر بالمسؤولين عنها الذين كانوا من أخلص الأصدقاء وهم: المصالي الحاج، والسي الجيلالي وإيماش، وراجف، والطيب بن دباب (تونسي)، وكانت للجمعية فروع بفرنسا، والجزائر، وتونس، وكان لسامها «الإقدام» بالفرنسية للدفاع عن أهالي الشمال الأفريقي، وينفس الاسم خلف «الإقدام» الذي كان يصدر في الجزائر، واختفى مع نفي الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، والداعية إلى استقلال الأقطار المغربية، وكان يشرف على الجمعية مكتب تنفيذي يوجد مقره في 33

زنقة كالاند، بباريس، الدائرة 5، ويرأسه محمد الفصحي، وكان محرر «الاقدام» فرنسي يسمى «ديسمبرى»، ومقر إدارته وتحريره في 13 زنقة «كي دولا بروس»، الدائرة 5، بباريس.

وكانت الجمعية منخرطة في «اللجنة الدولية لتحرير الأهالي في المستعمرات، وكانت هذه اللجنة متهمة من المستعمرات بأنها مؤيدة ومساعدة من الفرع الشرقي للحزب الشيوعي الروسي «كوميتون»، وبأنها تناصر دعوة الجامعة الإسلامية وذلك بصفتها داخلة في لجنة برلين، وهذا تناقض، وكانت الجمعية تتولى خاصة الدعوة لصالح وحدة المسلمين في شمال أفريقيا، وهذا ما صرحت به في ندائها الذي قالت فيه: «لنلق نظرة على حركات التحرير التي تنبئ بين الشعوب المضطهدة في تركيا، وأفغانستان، وفارس، ومصر، والريف، فإخواننا في كل مكان يثبون وينطلقون لطرح النير الذي يفرضه عليهم البغاء المضطهدون، إن الحركة الوطنية تتسع وتقتد لتوقظ الشرق كله، وقد خسروا أراضينا، ووطتنا، ونخسر كل يوم شجاعتنا ومشاعرنا الإسلامية، وإذا كتم، أيها الأخوان، جديرين حقاً بأسلافكم، فكيف لا ثورون ولا تسخطون على أن تروا أنفسكم مكرهين على العبودية، من حفنة من الرجال؟ ويختم النداء: «لتحسّى جمعية نجم الشمال الأفريقي، لتحسّى وحدة المسلمين» وكانت الجمعية تسعى لمركزة جميع الحركات الوطنية والثورية في شمال أفريقيا، وفي 1927 دخلت في حوار مع الحزب الحر الدستوري التونسي من أجل إعادة تنظيمه بما يجعله أكثر ملاءمة مع ضرورات الساعة، وأهداف المستقبل، فطلبت منه أن يعقد مؤتمراً، ويتخذ برنامجاً جديداً، ويضع خطة للدفاع ضد كل

اضطهاد، وانتخاب قيادة مركزية، وانخراط الشعب التونسي، وخاصة طبقة الصناع، والعملة الفلاحين، في الاتحاد العام للشعب التونسي.

وكانت الجمعية تضم في 1927 ما لا يقل عن ثلاثة آلاف وخمسمائة منخرط، وكانت تنظم المهرجانات العامة، وتشارك في غيرها لإبلاغ صوتها، وفضح الأوضاع السيئة التي تعيش فيها الشعوب المغربية المضطهدة، وقد رفعت صوتها عالياً في «مؤتمر الشعوب المضطهدة»، المنعقد ببروكسيل في فبراير 1917 بمشاركة مثل مصر، وسوريا، والسودان، وشمال أفريقيا، والهند الصينية وغيرها.

وكان للجمعية اتصال بالراسلات داخل المغرب، ففي رسالة بتاريخ 27/9/7 إلى عبد الرحمن زنiber عرض لأهداف الجمعية ونشاطها، وتوضيح أنها تعمل لبث الشعور بالواجب نحو الأمة والوطن، وبعد عرض السياسة الاستعمارية والخطبة الاستعبادية لفرنسا في شمال أفريقيا قالت الرسالة: «أمام هذا يتضح الموقف الواجب على الضحايا، فإما خضوع واستسلام للمستعمر ليفعل ما يشاء، وكيف يشاء وهكذا يؤدي إلى اندثار حقوقهم وحربياتهم الاستيقاظ من جهودهم، والاستعداد لاسترجاع كامل حقوقهم وحربياتهم المسلوبة، ولكن هذه النتيجة لن تدرك بسياسة التعاون، لأن الفشل في هذه الحالة محقق، فماذا تستفيد النعجة من اشتراكها مع الذئب؟ وإنما تدرك بسياسة وطنية صرفة منبنية على مقاومة الاستعمار، ولا يمكن لهذه السياسة أن تنتصر بالاتحاد المغاربة، والجزائريين، والتونسيين الذين قضيتمهم واحدة ضدّ عدوهم المشترك

المسؤول عن جميع آلامهم ومصائبهم ألا وهو الاستعمار الفرنسي، فلقد دقت الساعة التي يجب علينا فيها أن نضع حدًا للعمل المباشر ضد مصلحتنا المشتركة، وضد ديننا الصحيح، وهذا ما فهمته جمعيتنا التي ستبدل كل ما في مستطاعها لتوسيعها على أحسن وجه المهمة التي اضطاعت بها من أجل الوحدة التي لا تنفصل عرها بين أبناء الشمال الأفريقي حتى لا تمثل مرة أخرى أمام أعيننا «جريدة الريف» التي شاهدنا فيها المسلمين من المغرب، والجزائر وتونس يقاتلون إخوانهم الريفيين الذين كان يعتبر خطأ قيامهم بالدفاع عن حرريتهم المهددة مع أراضيهم ضد الجشع الاستعماري»، وفي ختام الرسالة طلب الكاتب العام للجمعية الجيلالي قبيلة أن يعرف رأي وشعور المرسل إليه تجاه الهيئة وعملها المذكور.

وقد تمكن الفرنسيون من الاطلاع على الرسالة التي لا نعلم هل توصل بها صاحبها، أو حجزت عنه في الطريق، ونصها الأصلي الفرنسي يوجد في سجلاتي السرية وقد أمنني بها، زمن الكفاح الوطني، غيور مجھول لاشك أنه كان موظفًا في الإداره السياسية الفرنسية بالرباط، كما عثرت في سجلاتي على نداء موجه من نفس الجمعية إلى «الإخوان سكان المغرب، والجزائر، وتونس» وقد ورد فيه: إن أبطال الريف قد استأنفوا الحرب ضد أعدائهم الأسبانيين والفرنسيين، ومن المؤكد أن المسلمين أعضاء الجمعية قد تلقوا هذا الخبر باستبشرار وفرح عظيم، فهم يحيون انتصارات الأبطال في قبائل الأنجزة، وكتامة، وبني عروس، وصنهاجة، وبني ورياغل، داعين الله أن يتوج عملياتهم بالنصر والفوز، وأن يحقق

بهم تحرير المغرب واستقلاله، وأن التجربة التي اكتسبناها من الحرب الأخيرة والحالية، لتعلمنا أن الحرب من أجل الحرية والاستقلال ليست سهلة، لأنها تتطلب جهوداً خارقة، واحتياطات داخلية عظمى، وإمدادات مادية ومعنوية من الخارج، فليعتمد إخواننا الريفيون على معونة جميع المسلمين في الشمال الأفريقي، فإن المسلم الذي يتهاون في مساعدة المجاهدين لا يخون واجبه فقط، بل مصلحته كذلك، وإن انتصار المسلمين في الريف وجباله على أعدائهم ليوهن قوة الذين فرضوا علينا سيطرتهم، من السهل على بقية المسلمين في أقطارنا أن يحاربوا هم ويفلتو من قبضتهم، وكل مسلم يعين الريفيين به في نفس الوقت تحريره، ولهذا يجب عليكم أن تهجموا على العدو بجميع قواكم، وتعزلوا سائر حركاته، وتمنعوه من تركيز قواته، وتجبروه على بعثتها، وبهذا تضعفونه، وتسهلون عليكم النجاح، أما أنتم المغاربة في النواحي الوسطى والجنوبية، فلا تقاتلوا إخوانكم أهل الريف، فإن الذين يكرهونكم على قتالهم أولئك الذين تسببوا في إحراق مداشركم ويقولون اليوم كواهلكم بالضرائب الفادحة، ويقدرون بكم في غياب السجون، فاتخذوا مع إخوانكم المجاهدين، وأعلموا أن نجاحكم ضدّ أعدائكم الإسبانيين والفرنسيين سعيد اليكم حرريتكم وأراضيكم التي سلبوها منكم، فطالبو بحقوقكم، وحرروا شبابنا المعتقلين لدفاعهم عنكم، وطالبو إخواننا المجندين بأن لا يحاربوا إخوانهم المغاربة.. إذدوا الوعود الكاذبة لضباط الاستعلامات وعملائهم، واعتصموا بحبل الوحدة، وظلوا متضامنين في سبيل حربكم التحريرية، واتخذوا قيادة حازمة تتولى تسيير حركاتكم ولا توزعوا جهودكم وقواكم حتى لا يستفيد منها

عدوكم، وأرسلوا دعاتكم إلى جميع جهات المغرب حتى تعرف القبائل فيها أخبار جهادكم، فتنضم إليكم، وأخبروا أصدقاءكم في طنجة بانتصاراتكم لتنقلها الصحافة العالمية، ويطلع عليها الرأي في المعمور، وهذا خير تشجيع لرجال الواجب، تشجعوا، أيها الإخوان، وثقوا في أنفسكم، فأنتم لستم وحدكم في الجهاد، فالشمال الأفريقي معكم، وكثير من أعضاء الطبقة العاملة في فرنسا كذلك معكم، وقد اعتقل منهم كل من دافع عنكم، فليحيى أبطال استقلال المغرب، ولتحيا جهاد جميع المسلمين في الشمال الأفريقي في سبيل استقلالهم، فهاتان الوثقتان من أحسن ما يعرف بحقيقة جمعية نجم شمال أفريقيا، وينفي عنها التهم الباطلة الملصقة بها من سلطات الاستعمار وصحفه المغرضة المسخرة، فكانت جمعية وطنية إسلامية، تحريرية تعمل لوحدة واستقلال أقطار الشمال الأفريقي، وقد كان نشاطها أثراً، وكان رجالها من أخلص الناس وأشدتهم غيرة ونضالاً في سبيل الحرية المغربية. وهذا تعرضوا للقمع والاستعمار، وقصاؤ المحاكمة، وسجونه في فرنسا، وهكذا اضطاعت «جمعية النجم»، في الميدان السياسي والنضال الصريح، بخدمة شعوب وأقطار شمال أفريقيا إلى جانب جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين التي كان نشاطها مركزاً على خدمة الشباب المثقف، وإعداده ليقوم بواجباته، ويتحمل مسؤولياته كطليعة لحركة الكفاح الوطني في الداخل، وهو عملاً متوازياً ومتكملاً، وهذا كان التفاهم والتجاوب قائمين بين الجمعيتين السياسية والطلابية في باريس وبعودة كل الذين دخلوا من أعضاء الجمعيتين إلى بلدانهم تعززت حركة الكفاح في سبيل الأهداف الوطنية المشتركة.

## السياسة الفرنسية والحجاج المغاربة

إن ادعاء فرنسا فيها مضى أنها «حامية الإسلام»، وأنها «دولة إسلامية» لم يكن له أساس من الصحة، وإنما هو مجرد ادعاء للتضليل والتغريب كان يخدم دعايتها المغرضة بين المسلمين، ومن الأدلة الرسمية والسرية على هذا، خطاب قفصل فرنسا بجدة في 23 فبراير 1929، ويوجد بين مستنداتي السرية، والخطاب موجه إلى وزير الخارجية الفرنسي، وقد ورد فيه، لا نستطيع كذلك أن نغفل دعاية الجامعة الإسلامية التي لها مركزها بمكة والتي يحق لي أن أعتقد أنها ستقوى هذه السنة.. وهذه الدعاية للجامعة الإسلامية أو القومية في مكة لم تمس إلا سطحياً جزائريين وتونسيين، فأثارها فيهم منعدمة حتى الآن.

أما ما يخص المغاربة فإن الوضع يبدو لي بخلاف هذا، فيجب في رأيي أن يبعث على رقابة من طرفنا.

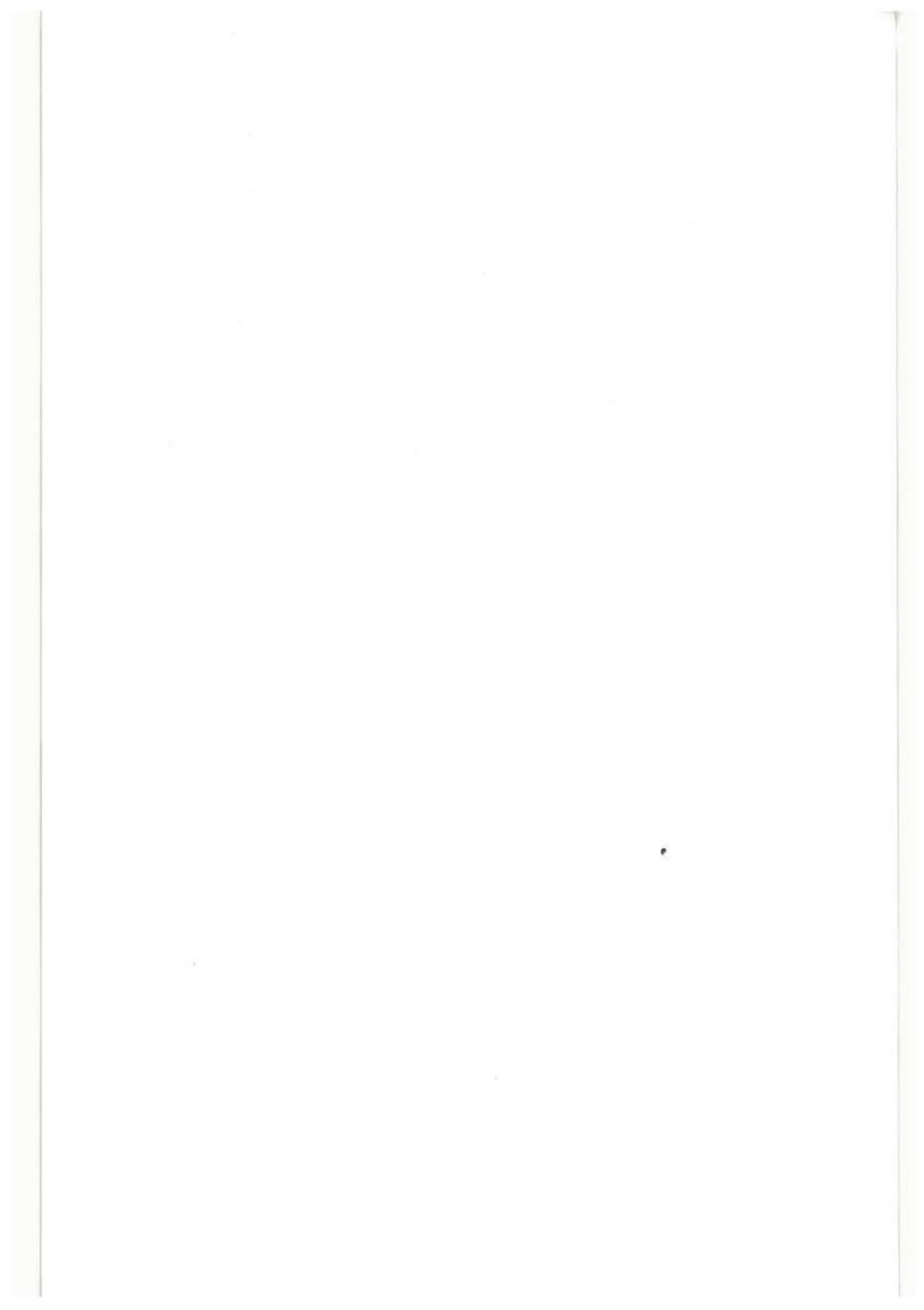
وقد كانت للشيخ أرسلان في الخارج، بدون جدوى، نية إذايتنا في المغرب وذلك بتوجيهه نداء إلى المغاربة، ولكن عملاً جدياً، ومتواصلاً بكيفية أكثر، ومنبعثاً من مكة قد يكون أشد فعالية، وهذا ما أخشاه.

إن الحجاج المغاربة قليلون في هذه السنوات، ولكنهم أغنياء في أغلبيتهم، فهم يأتون إلى الحجاز قبل الموسم، ويكترون في مكة، بعد إخوانهم في الدين من الجزائر وتونس، بضعة أشهر، وبصفة عامة، فهم متقدرون بالطريقة الإسلامية، أي مت指控ون بعض الشيء، فمن السهل التأثير عليهم، وهذا العمل في الحجاز ربما يكون معززاً بدعائية في المغرب بواسطة مبعوثين حجازيين.

ولست أبالغ في الآثار السريعة، في كل من المغرب، والجزائر، وتونس، لدعائية مماثلة لدعائية السنوسي المقيم بمكة لكنني أعتقد أن هذا العامل، ذو أهمية تكفي لحملنا على اتخاذ الخطة والخذر».

وفي رسالة سرية، بتاريخ 21 مارس 1929، بعث بها وزير الخارجية إلى «لوسيان سان» المقيم العام بالرباط، إشارة إلى الخطاب القنصلية في شأن الحالة السياسية في البلاد العربية، وتأكيداً لما ورد فيه من أن من مصلحة فرنسا هي مراقبة سير الشؤون العربية باهتمام، ثم تعرضت الرسالة إلى ما تحدث عنه خطاب القنصل من الآثار المكنة التي قد تكون لدعائية الجامعة الإسلامية الموجهة ومن الحج إلى من سماهم «برعايا فرنسا المسلمين» أو محببها «الشماليين الأفريقيين الذين يحجون كل سنة إلى الحجاز، وترى الرسالة أن خطاب القنصل جدير بالاهتمام، وأمضى الرسالة نائب مدير قسم أفريقيا والشرق بوزارة الخارجية» «دوسان كانطان».

ويتضح من هذه المراسلة الرسمية السرية موقف السياسة الفرنسية من الإسلام والمسلمين، ومن دعوة الجامعة الإسلامية التي كانت تهدف إلى إيقاظ شعوب الإسلام، واحياء الرابطة الدينية بينها امثلاً لتعاليم الدين، ودافعاً عن الكيان الإسلامي في العالم ضدّ التيارات المعادية، واعتداءات القوى الاستعمارية التي كانت تعتبر الإسلام حائلاً دون تحقيق أغراضها ومطامعها في الاستيلاء والاستعباد، والاستغلال، وهذا كانت أفعال الفرنسيين تكذب أقوالهم، وتفضح نواياهم وتزيف دعواهم، وفي أقطار الإسلام الواقعة تحت السيطرة الفرنسية كانت فرنسا تطبق سياسة تجعل منها «بنت الكنيسة» الوفية، وتجلى هذا بالأخص في مؤازرتها لحركة التبشير بين المسلمين، وفي محاربتها للقرآن، ولغته العربية وشريعته السمحاء، فلم يقل أعداؤها أنها «حامية الإسلام»، و«دولة إسلامية»، إلا مجرد تغليط وتضليل ظناً منها أن المسلمين أغبياء ومغلقون، بحيث تنطلي عليهم حيل السياسة الاستعمارية وينخدعون لأباطيل الدعاية السوفسائية.



## المغرب... وأحداث فلسطين

في سبتمبر 1929 كانت فلسطين العربية المسلمة مسرحاً لأحداث دموية تسبّب فيها اليهود وحلفاؤهم وحلقوها هم الإنكليز، في عهد نظام الانتداب، فكان من الطبيعي أن يكون لتلك الأحداث صدّاها في المغرب، وأن تبعث على استنكارها، والتضامن مع ضحاياها من العرب المسلمين، والدفاع عن المقدسات الإسلامية المعتدى عليها.

وهكذا برأ المغاربة للتعبير عن ذلك في عريضة تحمل كثيراً من التوقيعات، وهي موجهة إلى رئيس الحكومة الانجليزية، ونصّها العربي الأصلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

من فاس إلى لندة

معالي رئيس الوزارة الانكليزية الميسو «ماكدونالد»،  
عليينا أن نبلغكم، وعليكم أن تبلغوا الحكومة الانكليزية  
الرسمية استياء عموم المغاربة المسلمين استياء عميقاً للحوادث  
المؤلمة التي وقعت في فلسطين، والظلم الفادح الذي أصاب

المسلمين بتلك الناحية من جراء المساعي الصهيونية ومطالبتها المضحكه .

إن ما يتكرر وقوعه في تلك الناحية من جهة اليهود، وترمي إليه حركة الصهيونية في كل حين مع المساعدة التي تبديها السلطة الانكليزية هناك مما يجرح عواطفنا، عشر المسلمين، ويجعل أربعينات المسلمين في سخط تام على السياسة الانكليزية، خصوصاً بعد أن هدمت القوات الانكليزية الأماكن الإسلامية المقدسة ومسجد سيدنا عمر، وذلك الرجل العظيم الذي أفرى المسيحيين يوم دخل إلى بيت المقدس، وأبدى لهم من العدل والمحاجلة ما سجله التاريخ في صفحاته البيضاء .

إن المسجد الأقصى ليس كسائر المساجد عند المسلمين، ولكنه أحد المساجد الثلاثة التي يقدسها أبناء الإسلام تقديساً يضخون في سبيله بكل عزيز عليهم، ولا يخشون في الدفاع عنه، أي مصيبة ولو كانت الموت الأحمر .

فنحن الآن، إزاء هذه الحوادث، لا يسعنا إلا أن نرفع إليكم احتجاجاتنا العنيفة الشديدة الصارمة على هذه الأعمال غير السائغة شرعاً، ونبدي استياعنا العميق من كل ما يمس بالأماكن المقدسة في فلسطين، والسلام .

في فاتح ربيع الثاني عام 1348 موافق 6 سبتمبر 1929 .  
(الإمضاءات)

فهذه عريضة غنية بنفسها عن كل تعليق، وقد كانت العرائض في ذلك العهد هي الوسيلة الوحيدة التي يملكونها المغاربة للإعراب عن وجهات نظرهم وموافقهم، وللإفصاح عن شكاوبيهم ومطاليبهم، فالصحف العربية المغربية كانت مفقودة لأن قوانين المستعمر كانت تحول دون وجودها بما كانت تفرضه من شروط وقيود التي منها صدور الإذن من السلطة المتصرفة التي كانت ترفضه دائمًا ولو مع توفر جميع الشروط الواردة في القانون الصارم الجائر.

ومع ما كان يسود في المغرب من جو القهر، والإرهاب، والقمع من لدن المستعمر المتربص فإن المغاربة كانوا يملكون من الشعور، والوعي، والشجاعة، والتضحية ما يجعلهم يستهينون بكل ذلك، ويمارسون حقهم في الحرية بما في إمكانهم من وسائل جاعلين الخصم في كل مرة أمام الأمر الواقع مهما كانت ردود الفعل والعواقب، فكانوا في هذا منطبقين مع أنفسهم، ومتحددين للواقع المفروض عليهم، وأخذذين بقاعدة الحرية تؤخذ ولا تعطى.

وهكذا كانت السلطة الفرنسية تفاجأ في كل مناسبة بحركة العرائض، ومع ما كانت تحوله من وعود وتهديد لإيقافها، فإنها لم تكن تستطيع لها صدًا، وما كان يحملها على الاستياء من تلك الحركة، والعمل لخنقها بكل وسيلة أن العرائض، فضلاً عن كونها أداة للتعبير عن الشعور والرأي، كانت فرصاً تمكن المغاربة من التكتل، والتضامن والعمل في سبيل قضايا مشتركة داخلية وخارجية، وهذا ما يتنافي مع السياسة الاستعمارية، فرق تسد، كما يحيط في الواقع مفعول القوانين الجائرة المعرقلة للحرفيات العامة،

وبهذا يفسح المجال للمطالب الشعبية التي تجد وسيلة التعبير عن نفسها وتقاوم الحجة على أن إرادة الشعوب أقوى من إرادة حكامها المسلطين عليها بالقهر، والاستبداد، قضية كقضية فلسطين كانت إحدى القضايا التي يعبرها الرأي العام المغربي، منذ ذلك العهد، كل اهتمام لأنها عربية وإسلامية، كما هي وطنية وتحررية، ووقتها تجددت حوادث فلسطين سنة 1929 هبت سائر الشعوب الإسلامية متحججة عليها، ومتضامنة مع ضحاياها المسلمين ومقدسات، ولم يكن الشعب المغربي ليشذ عن الوقوف بجانب الفلسطينيين داعماً وتأييداً، والعربيضة المثبتة أعلاه. على ايجازها مثال يعبر عن السخط، والاستياء، والاستنكار تجاه السياسة الانكليزية المسؤولة عن الحوادث. والمتواطئة مع الحركة اليهودية، والنصرة الصهيونية، وما وقع وقتئذ أن العرب والمسلمين وجهوا اتهامهم للمندوب السامي البريطاني بالتحيز لليهود في بيانه الرسمي، وإنكارهم على الأطباء ما زعموه في تقاريرهم من أن ضحايا المجازر من المسلمين لم يتعرضوا للتشويه والتミيل بهم، الأمر الذي أدى إلى إخراج جثثهم من مقابرها بقصد التحقيق، وقد حمل الموقف جريدة «الدايلي ميل» اللندنية على نشر مقال بعنوان: تخلى عن «الانتدابات» وإن الشرق الأدنى سيقودنا إلى الخراب، وذهبت الجريدة المحافظة إلى أن الحكومة العمالية بقوتها التخلّي عن مصر حرّضت الشعور الوطني لدى العرب. فمن المنطق، ومن الوجهة العملية أيضاً قالت الجريدة، يستحيل على الحكومة العمالية أن تبقى فلسطين والعراق تحت الوصاية بعد أن تنازلت عن الاستقلال التام للمصريين والعرب يدركون هذا، ولن يفتوا يلاحقون المستر

«ماكدونالد» حتى يتنازل لهم طوعاً أو كرهاً، فردت الحكومة العمالية على هذا بأنها لا تنوى مطلقاً اتباع نصائح يتطوع بتقديمها لها اللورد و«تيرمير» بل تعتمد المحافظة على «الانتدابات» المسندة إلى إنكلترا.

وفي شأن عريضة فاس كتبت جريدة «المтан» الباريسية، بتاريخ 1929/9/13 ، أن عريضة من سموتهم «بأبناء الأعيان الفاسين» الموجهة إلى الحكومة الانكليزية احتجاجاً على سياسة العون لصالح يهود فلسطين تتبع سيرها في المدينة حيث غطتها آلاف الإمضاءات المطلوبة من جميع المسلمين بدون استثناء، فلأول مرة في فاس يتفق الأعيان الممثلون «للمغرب القديم» مع تكتل الشباب الذي اتخذ مبادرة الحركة، وهذا ما جعل هذه المظاهرة تكتسي أهمية خاصة، وأضافت الجريدة أن اكتتاباً فتح لمساعدة ضحايا الحوادث، وأن هيجاناً يسود المدينة نتيجة ما يروج من أخبار مستفقة من مصادر خاصة في بيت المقدس، ومفادها أن كثيراً من المغاربة المجاورين بالحرم الشريف بمسجد سيدنا عمر قد تعرضوا للتعذيب والبطش، وأن هؤلاء المغاربة يسكنون بأجر في مؤسسة حبسية تابعة لسيدي بومدين الغوشى في تلمسان، وتأثرت هي أيضاً بالخبر وأضافت الجريدة قائلة: ان العريضة الفاسية تطالب اليهود بالتعويض عن الخسائر التي تسببوا فيها، وباتخاذ العقوبات ضدهم، وتستنكر مطامعهم في ملكية حائط المبكى الذي هو إسلامي مؤكداً، ومن جراء هذا يلاحظ تفاقم الهيجان بكيفية محسوسة في المدينة، ومع أن الهيجان لا يتجاوز نطاق التعبير عنه اليوم فهو شاهد بوجود حركة رأى لا جدال فيها، وقد أدى ذلك

إلى وقوع بعض الأحداث الصغيرة المجردة من كل خطورة والمحدودة مساء أول الأمس بين المسلمين واليهود، فبهذا تحدثت الصحيفة الكبرى الباريسية عن حركة العريضة الاحتجاجية بمناسبة مأساة فلسطين في سبتمبر 1929، مما دل على صدى تلك الحركة في الخارج.

أما في الداخل فإن جريدة «لوكوربي دي ماروك» الصادرة بفاس قد تعرضت هي الأخرى للعريضة، فكتبت في 1929/9/8 يقول: إن عريضة من مبادرة السيد محمد بن الحسن الوزاني والسيد علال الفاسي قد راجت في المدينة وامتلأت بإمضاءات جميع الأعيان الفاسيين، وفي هذه العريضة يصرح المسلمون الفاسيون بأنهم علموا أن اليهود هدموا مسجد سيدنا إبراهيم الخليل بالحرم الشريف من مسجد سيدنا عمر، كما يطالبون انكلترا بمعاقبة المرتكبين لذلك، وبالزام اليهود بإعادة بناء ما تهدم من جدران، وأضافت الجريدة: إن الحركة التي تسير منذ 24 ساعة قد نشأت فور وصول برقية من سوريا تخبر بأن اليهود، بمساعدة الانكليز قد حطموا المسجد الإسلامي بالقدس.

وفي اليوم التالي أي في 1929/9/9 جاء رد فعل على ما نشرته الجريدة الفرنسية المذكورة، فوجّهت رسالة إلى المدير حول ما نشره عن حركة العريضة مما لا يطابق الحقيقة، وذلك تسرعاً منه في التهافت على كل ما ينقله إليه مخبره المحلي المعروف بطبيشه وسوء سمعته في الوسط الفاسي دون أن يعمل قبل النشر للتأكد من صحة الأخبار، واهتمت رسالتي خاصة بالمصدر المزعوم للخبر

الأصلي في حركة العريضة، فكذبت وصول أي برقية واردة من سوريا أو غيرها، كما تستطيع إدارة البريد أن تؤكّد هذا، وتضيف الرسالة: قد يكون من الشقاوة العظمى لنا، نحن المسلمين المغاربة، أن ننتظر حتى ترد علينا مثل تلك البرقية المزعومة لإثارة الحماس في أنفسنا، وإيقاظ مشاعرنا، وبعثنا على التضامن الإسلامي، ثم تعرضت رسالتي لتعييد ما علق به قلم التحرير على خبر العريضة، وهو نفي مراسلات الوكالات الإخبارية للهدم الذي تعرضت له الأماكن الإسلامية في القدس، فأشارت رسالتي إلى ما نشرته يوم 4 من الشهر نفسه جريدة «لابرييس ماروكان» البيضاوية، اعتماداً على برقية إخبارية من باريس تنص على أن مسجد عمر وهو المكان المقدس للمسلمين، قد تعرض فعلاً لقصف البريطانيين، فأهاج هذا العرب وأثار جميع أنحاء فلسطين وما حولها، ويمكن كما قالت البرقية المذكورة، توقع أحداث خطيرة، حيث أنّ الجهاد قد أعلن حتى شمل أقطار الإسلام، وبعد هذا أكدت رسالتي أن حركة العريضة إنما أملتها عاطفة التأمل والتضامن الإسلامي، كما كانت ردّاً على تضامن اليهود المغاربة مع إخوانهم الذين ذهبوا كال المسلمين والمسيحيين ضحية العداون الصهيوني المسخر للمذهب الأجنبي وهكذا فإن احتجاجنا على ذلك ليس دعوة إلى شن حرب بين الأديان أو الأجناس، وإنما هو لإسماع صوتنا كمسلمين متضامنين مع جميع المعارضين للأحكام والمحاولات الصهيونية بما فيهم اليهود الأهالي، وبالإضافة إلى ذلك فإن العريضة تذكر الاشتراكي «ماكدونالد» بأن المسلمين لا يخدعون خطبه وتصرّحاته الداعية إلى السلم، فهو لا يستطيع

أن يكون من أنصاره الحقيقيين إلا بالتخلي عن سياسة التفرقة والعنصرية في الهند، فلسطين، وغيرهما.

وقد امتنعت الجريدة الفرنسية المحلية من نشر بيان الحقيقة الوارد في رسالتي، فأعادت الكرا بر رسالة ثانية في 18/9/1929 ملحاً في نشر بيان الحقيقة امثلاً للقانون المؤسس لحق الرد والدفاع المخلو لكل شخص تتعرض له الجريدة بما يعتبره ماساً به، ولكن الجريدة استمرت في موقفها ظناً منها أنها فوق القانون، وغير ملزمة بالخضوع إليه، خصوصاً في نزاعها مع مغربي، وستراً كذلك لسلوكها من أن يفتضح بتكذيب أخبارها، وإظهارها بمظهر الجريدة غير المشتبأ فيها تنشره، وأمام هذا الموقف العنيد قدمت شكوى إلى رئيس المحكمة الابتدائية الفرنسية، في 25/9/1929 طالباً باسم القانون إرجاع الحقائق إلى نصابها من لدن الجريدة المعنية بالأمر، وملتمساً توجيه إنذار قضائي إلى مديرها ليمثل أمر القانون، وسجلت الشكوى في كتابة الضبط يوم 26/9/1929 ، وفي 7 أكتوبر 1929 توصلت بر رسالة من رئيس كتابة الضبط يخبرني فيها بأن الإنذار القضائي قد وجه لصاحبه في 28 سبتمبر، وأنه يتبعن على، إن لم يمثل للإنذار، أن أرفع به دعوى أمام المحكمة المختصة، وفعلاً نشرت الجريدة في فاتح أكتوبر: إنها تلقت من أحد الموقعين من أصحاب مبادرة العريضة الخاصة بحوادث فلسطين إنذاراً قضائياً بنشر تصحيح لما كتبته يوم 8 سبتمبر حول ذلك، وعملاً بهذا فإن السيد محمد بن الحسن الوزاني يعرفنا بأن احتجاجهم لم يكن ملهمًا — كما قلنا — ببرقية واردة من سوريا، ونحن نسجل بطيبة هذا التصريح الصادر من مراسلنا بالمناسبة.

وهكذا تم تحطيم عناد الجريدة الفرنسية، والتغلب على موقفها المتصلب الذي كان تحدياً لي ولأصحاب العريضة، بل للمغاربة كافة، خصوصاً وأنني كنت على بينة من تحيز تلك الجريدة لليهود الذين كانوا من أكثر قرائها في فاس خاصة.

وقد كانت تلك المعركة هي الأولى من نوعها، وكانت ذات مغزى وطني وسياسي واضح، حيث أثبتت أن المغاربة لم يكونوا عزلأً من وسائل الدفاع المشروع عن كرامتهم، وأن الفرنسيين ليسوا فوق القوانين بالنسبة للمغاربة الحريصين على ممارسة حقوقهم في الدفاع ولو باستعمال نفس سلاح الخصوم، وكان في هذا من تقوية الروح المعنوية المغربية، وتشجيع الروح النضالية وقتئذ ما لا يخفي وبالإضافة إلى هذا كله فقد أردت بالخاتمة ذلك الموقف من الجريدة الاستعمارية وضع حد لتكلفاتها وتخريصاتها، حتى لا تستطيع مرة أخرى أن تتجرباً على المغاربة عامة، والشباب منهم، خاصة بتشويه سمعتهم، وتحريف الحقائق بالنسبة لحركتهم.

كما كان من أكبر البواعث على اتخاذني لذلك الموقف من الجريدة الفرنسية ما علمته من أحد مشايخ الطرق المناوىء للشبيبة المتعلمة المتحررة بفاس كان هو المدبر لنشر الخبر الرائف عن العريضة في تلك الجريدة، فقد استحضر المخبر المغربي عبد الوهاب الشاوي، وأوعز إليه بأن برقيه ورددت من سوريا لفاس كانت هي السبب في حركة العريضة مما جعل المخبر يسرع إلى جريده بما ظنه سبقاً صحفياً، وما صدر الخبر في الجريدة تسلح شيخ الطريقة بالعدد، فانطلق إلى إدارة الاستعلامات متندداً بما

اعتبره هيجاناً ثورياً من الشباب، وهكذا ثارت ثائرة المصالح الاستعلامية الفرنسية حتى اجتمع مجلس حرب محلي بمركز قيادة الناحية، وأعطيت ورقة بيضاء للبلاشا ليقمع حركة الشباب، وهكذا أثارت مكيدة الشيخ زوابع في الأوساط الرسمية بغية التشفي والانتقام، وقد أظهر هذا مُن السلطات الفرنسية كانت ألعوبة في يد ذلك الشيخ المتظاهر لها بالولاء، والمتلاعب بها متى وكيف يشاء، ولقد جرى كل ذلك – كما ذكرته باختصار – وأنا لا زلت طالباً في باريس، وب المناسبة حركة العريضة أثناء قضائي للعطلة الصيفية بفاس، أتيح لي أن أقوم في المغرب بنشاط سياسي وصحفي متحملًا مسؤولية حركة احتجاجية على العدوان الصهيوني الانكليزي بفلسطين، وقد كان لي وقتئذ باعث خاص على عمل كهذا، وهو ما كان يربطني في باريس من أوثق الصلات بفوج من الطلبة الفلسطينيين كانوا من خيرة الشباب العربي المثقف المتقدم وطنية وحماساً، وبفضل هذا كنت حسن الاطلاع على القضية الفلسطينية، وأسرارها، ورجاتها. وبعد عودتي لباريس أطلعت الطلبة الفلسطينيين على ما جرى تضامناً مع قضيتهم، فرادهم هذا حبًّا للمغرب. والمغاربة، واقتضاها بأنهم ليسوا وحدهم في المعركة الدائرة في فلسطين ضد الصهاينة والانكليلز، بل ان قضيتهم قضية الجميع من المشرق إلى المغرب.

## الأمير شكيب أرسلان في المغرب

كان الأمير شكيب أرسلان من أشهر رجال السياسة في العالم العربي والإسلامي ، بالإضافة إلى شهرته كأديب ومؤرخ ، وقد كان يلقب «بأمير البيان» – كما كان يلقب أحمد شوقي «بأمير الشعراء» – وشغل في دولة الخلافة بالاستانة منصب نائب في «مجلس المبعوثان» أو «هيئة مبعوثان» بالتركية ، وهو مجلس النواب الذي أسس في عهد السلطان عبدالحميد في 1908 ، ويتسبّب آل أرسلان إلى بيت الإمارة والزعامة في جبل الدروز بلبنان .

ولما فرضت هيئة الأمم «نظام الانتداب على سوريا ولبنان تكون في جنيف ، مقر هذه الهيئة بسويسرا» ، الوفد السوري الفلسطيني «بعضوية الأمير أرسلان وزميله احسان الجابري» ، واتخذ الوفد لساناً له مجلة «الأمة العربية» بالفرنسية ، وكانت طافحة بكل ما يهم الشعوب العربية والإسلامية ، وكان الأمير شكيب في جنيف كعبة الزوار من العرب والمسلمين في العالم ، كما كان قوي الاتصال عن طريق المراسلة بكثير من الرجال المهتمين بالثقافة ، والسياسة والإصلاح ، والكفاح في عالمي العروبة والإسلام .

وقد اتسع وقته — بالرغم من ذلك كله — للتأليف، ومن أشهر تاليفه التعاليم الضافية التي طبعت في مجلدين بعنوان «حاضر العالم الإسلامي» الذي طبق صيته الأفاق، وكتب الأمير أرسلان تعاليقه بمناسبة تعریب الأديب الفلسطيني — عجاج نويهض — لكتاب من وضع الأميركي «لوطروب ستودار»، وترجم للفرنسية تحت عنوان «عالم الإسلام الجديد» (لونوفوموند دو ليسلام)، وهو أحسن وأشهر ما كتب في ذلك العهد عن النهضة الإسلامية، وحركاتها، وتياراتها، ورجاها.

ورجل كالأمير أرسلان كان حريصاً على زيارة الأندلس، الفردوس المفقود، والاطلاع على ما بلغت إليه فيها الحضارة الإسلامية، والتعرف على ما خلفته من مآثر لا زالت تتحدى الزمان، وهي ناطقة بالشأن الذي أدركته هذه الحضارة الفريدة في نوعها على عهد إسبانيا المسلمة (هذه آثارنا تدل علينا فانظروا بعدها إلى الآثار).

ولما حقق الأمير أرسلان رحلته إلى الأندلس أمكنه أن يؤلف كتابه المشهور «الحلل السندينية في الأخبار والأثار الأندلسية»، وكان من الطبيعي وهو في رحلته بالأندلس أن يحن ويستأثر إلى زيارة المغرب الذي امتدت فيه الحضارة الأندلسية وحى الإسلام ومدننته في الأندلس قروناً، فنسأ في أجل الوجود العربي والإسلامي فيها طوال هذه القرون نفسها، بل توافت الصلات، ومتّنت الوسائل بينها حتى أصبحا يكثيان بالعدوتين أي شاطئ البحر، فكأنهما قطر واحد لا يفصل بينهما إلا مضيق جبل طارق الذي هو أشبه بنهر واسع، ولما انقرض الوجود الإسلامي في الأندلس كان الوارث

والراعي لحضارتها هو المغرب الذي حزن أهله على الفردوس المفقود حزناً خلده إلى يومنا هذا اللحن المشهور في المغرب: أسفني على ما مضى، إلخ كما عبرت عنه موسيقانا القومية الخالدة المسماة «بـالأندلسية».

فكيف مع هذا كله لا يشتد شوق الأمير أرسلان، وهو مغمور بذكريات غابر الأندلس، وמאיحه مشاهدات حاضر ماثلها، إلى مواصلة الرحلة للمغرب الذي كان خير خلف خير سلف؟

وكان أول مكان حل به هو طنجة وذلك في ربيع الأول 1349 موافق (1929) قادماً من إسبانيا، ووصل إليها وهو لا يزال قبعة كعادته في أوروبا، فكان لا بد وهو في بلد إسلامي من أن يتخلّى عنها ويعرضها بالطربوش، وأنثناء تجوله داخل طنجة ساقته الظروف إلى دكان تاجر وطني معروف هو الحاج إدريس الحرishi، وكان هذا الدكان ملتقى الشباب الوطني بطنجة الوافد من غيرها، وصادف أن التاجر المذكور لم يكن موجوداً وقتها قصد دكانه الأمير أرسلان، فاستقبله ابنه عمر الذي باعه طربوشًا، ولما تعرف على هويته أبدى له أسفه على عدم وجود والده، ورغبة هذا الأخير في رؤيته، وطلب منه العودة عشيّة إلى الدكان، فأجاب الزائر بأنه سيعود بعد صلاة العصر بالمسجد، وكان الدكان بشارع الجامع الكبير، وفي الموعد حضر بعض الوطنيين الذين علموا بالخبر، وجاء الأمير بعد صلاة العصر في المسجد، وبعد المكث بالدكان قليلاً طلب صاحبه من الأمير أرسلان أن يشرفه في بيته لتناول الشاي، وكان البيت بجامع المقرع، فتوجه إليه الحاضرون برفقة الزائر في سيارات التاكسي، وقبل هذا اقترح أحدهمأخذ صورة جماعية عند

مصور في شارع البلايا، وطال المجلس في البيت إلى ما بعد الغروب، وتناول الحاضرون الأحاديث المقيدة المختلفة، وما تحدث به الأمير أرسلان لجلسه المشاكل التي كانت له مع فرنسا وبقيت بدون حل، فاضطر إلى التوجه لروسيا بقصد تهديد الفرنسيين، وأطلعت سلطة المراقبة الفرنسية على الصورة مع الأمير أرسلان قبل تسليمها إلى أصحابها، وحضر الأمير شكيب حفلات المولد التقليدية فأعجبته، وأوصى الحاضرين المحافظة على هذا المظهر الإسلامي، وكان من عادة أهل طنجة أن يتبارى سكان أحياها ورجال الحرف فيها في الاحتفال، والزينة، والأناشيد الدينية والوطنية، فتطور بهذا مظهر الاحتفالات حتى تدخلت المراقبة الفرنسية، لفرض رقابتها على الأناشيد، ومنها النشيد المعروف:

يا بلادي يا بلادي  
لك حبي وودادي  
هل من يقوم لنا فيه  
نهضة تبكي الأعدادي

وما لا شك فيه أن زيارة الأمير أرسلان لطنجة كانت حدثاً هاماً، خصوصاً وقد كان مسبقاً فيها شهرته المنتشرة في العالم الإسلامي شرقاً وغرباً، كما أثارت اهتمام الأوساط الدولية في المدينة، وبالخصوص السلطة الفرنسية التي كان السكان المغاربة في منطقة طنجة خاضعين لنفوذها بصفتها المكلفة بمراقبة السلطة المغربية ممثلة في مندوب السلطان، ومن الأرجح، إن لم يكن من المؤكد أن السلطة الفرنسية سعت لإخراج الأمير أرسلان من المدينة

حتى لا تؤثر زيارته في السكان معنوياً وسياسياً، ولكنها لم تفلح في مسعاهما نظراً لوجود سلطات دولية متوزعة الاختصاصات والمسؤوليات بمقتضى النظام الدولي المطبق إذ ذاك في طنجة ومنطقتها، وما لا ريب فيه أن حركات وسكنات الأمير أرسلان كانت مراقبة بشدة من جواسيس المراقبة الفرنسية، وأنه رفعت بها تقارير إلى السلطات الفرنسية في الرباط وباريس، وأثناء مقام الزائر الكريم توافد عليه كثير من المحبين والمعجبين من أهل طنجة والمدن المجاورة، فكانت كل هذه اللقاءات مناسبات للتحدث إلى الأمير أرسلان فيما يهم من الشؤون، والاستفادة كذلك من آرائه وتوجيهاته، وكل هذا لم يكن من شأنه أن يطمئن الفرنسيين، الذين كانوا يعتبرونه من ألد خصومهم في الشرق والغرب.

وبعد مقامه بطنجة غادرها إلى طوان التي أكرمت وفادته، وكان فيها مسالماً في الظاهر على الأقل من السلطة الإسبانية التي كان الأمير أرسلان يهادنها من جهةه وبدون شك أن الإسبانين تساهلوا، فسمحوا له بزيارة طوان نكاية في الفرنسيين، وإشعاراً له وللمغاربة كذلك بالفرق بين السياسة الإسبانية المعتدلة والمتفهمة وبين السياسة الفرنسية المتشددة والمعادية، ومن أهم بواعث الموقف الرسمي الإسباني أن إسبانيا كانت مبادلة إلى التقارب والتفاهم مع العالم العربي والإسلامي، فلم يمكنها أن تقف غير ذلك الموقف، من أحد كبار زعمائه، وقاده الرأي فيه، خصوصاً وقد كان من أشد أعداء السيطرة الفرنسية في سوريا ولبنان، وكانت إسبانيا تدرك هذا حق الإدراك، فعملت بالمثل، عدو العدو صديق.



## حقيقة السياسة الفرنسية في المغرب

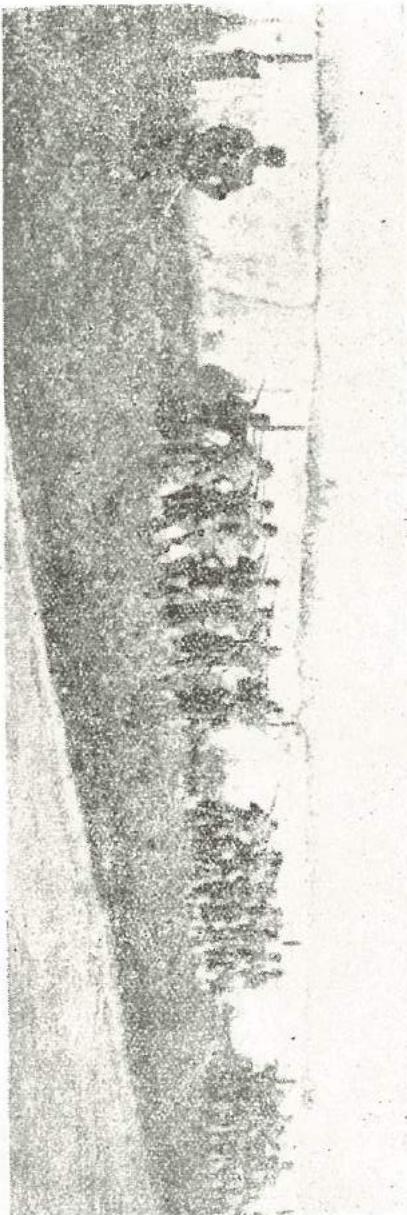
تدخل الفرنسيون بالغرب، لا بداع المزاعم التي روجها الاستعمار خداعاً، وتضليلًا، وإخفاء لما كان يدبره من مكاييد ومؤامرات الاحتلال والسيطرة، وإنما بداع مصالحهم ومطامعهم كدولة احتذت الفتح، والعزو، والاستيلاء وسائل لخدمة سياستها التوسعية التي كانت استعمارية مخضة، لا سلمية، ولا إصلاحية، ولا تمدنية ولا إنسانية حسب تلك المزاعم.

وتطبيقاً لسياستها الاستعمارية استعملت «الحماية» الفرنسية الحديد، والنار وقد عرضنا في موطن سابق من هذا الكتاب موجزاً للعمليات العسكرية التي دامت 28 سنة، والتي كانت تكتنفها – احتيالاً وافتراء – «عمليات التهدئة وبسط السلام» ولكن بالحديد والنار، وكان المحتلون، وفي سهم مقدمتهم ليوطني، لا يخونون أساليب العنف والفتوك، فيحاولون تبريرها مشبهين إياها «بعملية الافتراض» التي لا تم غير بإراقة الدماء.

وما سودت به الحماية وجهها وتاريخها أن سلطاتها العسكرية كانت ترتكب أفظع جرائم القتل، متنهكة بهذا جميع المبادئ والقيم

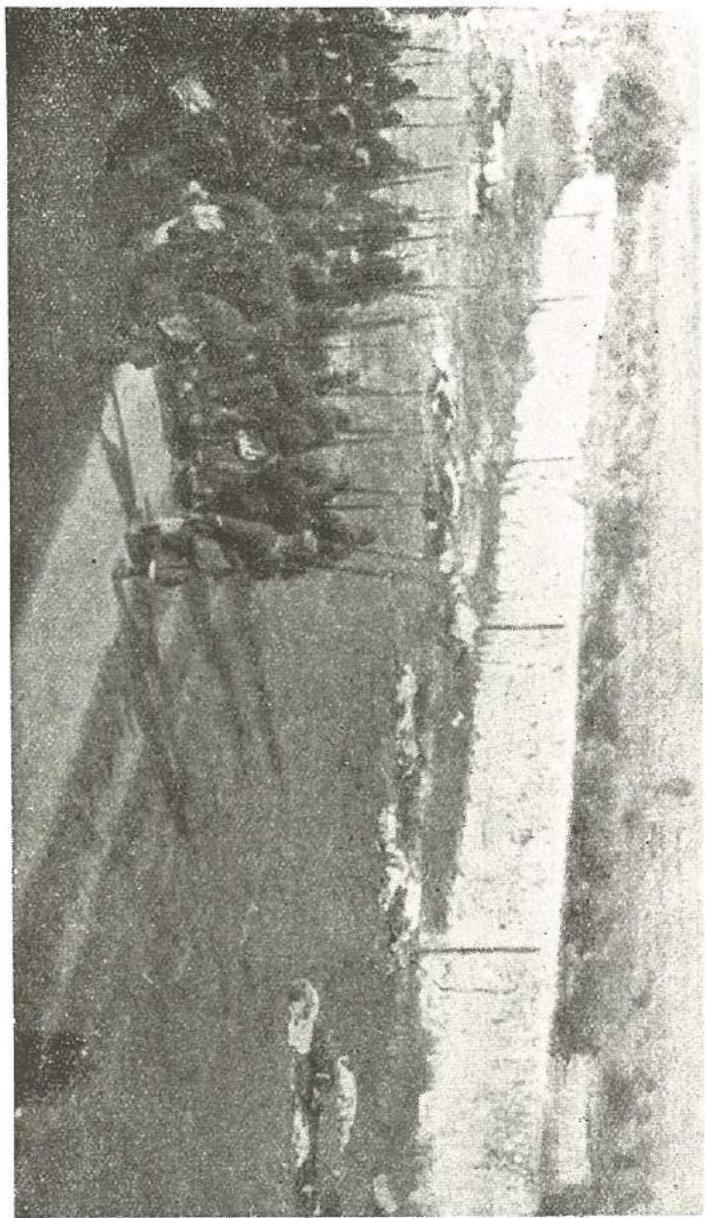
أَمْ إِلَيْهِ الْكَوَافِرُ هُنَّ مُحْسِنُوا هُنَّ مُنْجَنِينَ





الجنود الفرنسيون يطلقون النار على الفلسطينيين

ذلك ، وبعد إعدامها ، وجئ بعدها بأختها مريم



الإنسانية، والقوانين والمواثيق الدولية، ومثال ذلك أنها كلما كانت تقبض على من تسميهم «بالعصاة» لا تحجم على إعدامهم رمياً بالرصاص في الساحة العمومية بعدها ينادي بالخبر في الأسواق والشوارع حتى للناس على الحضور لمشاهدة الأسرى من المجاهدين مربوطين إلى خشبات الإعدام، وهم معصوبو الأعين يواجهون العصابات العسكرية وهي تطلق عليهم من بنادقهم وبابلأ من الرصاص، فيسقطون صرعى الغدر والبطش، وشهداء الوطن والجهاد في سبيل الله، ثم إن أغلب الأراضي والمدن المغربية كانت تحت السيطرة العسكرية أو ما يسمى «بحالة الحصار» «أيطا دو سبيج» التي فرضت بالأمر المؤرخ في 2 غشت 1914، ويقتضي هذا صدرت نصوص تشريعية من ظهائر، وقرارات وزارية، وأوامر للجنرال القائد الأعلى لجيوش الاحتلال بالمغرب، وكلها نظمت الحكم العسكري، وقيدت الحريات بما يحرمنها في الواقع على المغاربة، وبهذا ساد في البلاد نظام عسكري، وسياسي، وإداري شاذ يغل المغاربة بأغلال من الضغط، والقهر، والعنف لا تتصور ولا تطاق، ولكن العاقبة كانت وخيمة على البعثة، فكل لا يولد إلا الانفجار.

وإذا كانت بعض المدن والجهات قد ألغى فيها الحكم العسكري في 1924/7/25 فإن معظم البلاد يقي خاصعاً له حيث أعلن في المغرب كله بقرار المقيم العام القائد الأعلى لجيوش الاحتلال بالمغرب، في فاتح شتنبر 1939 وبهذا أصبح أمر المحافظة على النظام والأمن من اختصاص السلطة العسكرية، كما انتقلت من المحاكم المدنية إلى العسكرية قضائياً قمع الإجرام، والمس

بالأمن الداخلي والخارجي للدولة والجيش، وهكذا أعطت السلطات الفرنسية القضايا التي اعتادت أن تلفقها ضد الحركة الوطنية المغربية هيئات ورجالاً، صبغة النيل من حرمة النظام، والمس بالأمن الداخلي والخارجي للدولة حتى تحيل تلك القضايا على المحاكم العسكرية الفرنسية.

وفي هذا الجو الخانق المليء بالتهديدات والأخطار، والمشحون بالظلم والتุسفات عاش الشعب المغربي طوال عهد «الحماية» التي كانت عليهم جنائية ما بعدها جنائية.

وهكذا حرم المغاربة من كثير من حقوقهم وحرماتهم، كحرية التجول والسفر، وكانت سلطة الاتهام فرنسية، وكان القاضي خاضعاً للمراقب الفرنسي، وهو القائد في الباية، والباشا في الحاضرة، وإذا استثنينا بعض المدن الكبرى، كالدار البيضاء، والرباط، ومكناس، وفاس، ووجدة، ومراكش، فإن حق الدفاع بواسطة المحامي كان ممنوعاً، كما كان المغاربة عرضة في كل وقت ومكان للاعتقال، والإقامة الإجبارية، وللنفي داخلاً وخارجأ، وفي الحوادث والمظاهرات كانت الشرطة تلجأ إلى اتساح الجمهور (رافل)، فيفقد فيه بعض المغاربة بصفة نهائية حيث لا يعرف مصيرهم.

وما كان يقوم عليه نظام «الحماية» ما سمي «مناطق عدم الأمن» التي كان الحكم فيها عسكرياً لا يطبق سوى «قانون الغاب» لصالح الأقوى، والتي لا يمكن أن يدخلها إلا من، كان يعمل رخصة أو جواز مرور، وكان للسلطة أن تمنع الدخول إلى مناطق

أخرى على «غير المرغوب فيهم»، كما كان يصدر المنع على الكتب والصحف في الداخل، وكذلك على الواردة من الخارج، وي تعرض للمنع الأجانب غير المرغوب فيهم من صحفيين، وباحثين، أو مجرد زائرين، فيحرمون من الدخول إلى المغرب إما برفض تأشيرة الدخول، وإما بردهم على أعقابهم في الحدود، وهكذا اعتبر المغرب في عهد «الحماية» عبارة عن معتقل كبير بالنسبة للشعب المغربي دون النزلاء الأجانب فرنسيين وغيرهم.

وفي ذلك العهد المشؤوم كانت السلطة الاستعمارية بالمرصاد لكل ما من شأنه أن يأتي من الخارج من أشخاص أو صحف أو مطبوعات تعتبرها ماسة بسياساتها المفروضة على الشعب المغربي، فكانت الرقابة صارمة، والجاسوسية متربدة، والقرة متأهبة للتدخل بمجرد الشعور بأمر مريب في أي مكان، وكانت السلطة المركزية الفرنسية في الرباط توالي مواتف السلطات المحلية، عسكرية ومدنية، بالمراسلات والمنشورات ذات الطابع السري الأحمر (كونفيد أونسيل)، والتضمينة للتوجيهات والتعليمات حتى لا تتلاشى الرقابة، ولا تهانون الجاسوسية في مأمورياتها، وكان الشرق العربي، والعالم الإسلامي الزاخر بالنهضات والحركات هدفاً لذلك الحصار المضروب على المغرب في حدوده وبداخله، وفي ومراسلة سرية توجد بسجلاقي الخاصة، وردت إلى من مصدر مجهول بفكيك، إبان الحركة الوطنية، تتحدث السلطة عن «الدعائية الإسلامية الجديدة» (نيوموزولمان)، والمراسلة موجهة تحت رقم 55 بتاريخ 21 يونيو 1928، من المقيم العام إلى جميع السلطات في المغرب، وتتضمن أن رئيس ناحية الشاوية أبلغ الإقامة العامة

منشوراً فيه الدعاية المضادة لفرنسا، وأن هذا المنشور موجه من مدينة «سان باولو» في البرازيل إلى مغربي بالدار البيضاء، وهو مكتوب بالعربية، ووصل داخل غلاف مع إعلان عن وفاة، ويثل رسمياً منقوشاً نشر زمن الحرب في مجلة فرنسية بمناسبة «يوم الجيش الأفريقي الفرنسي والقوات الاستعمارية»، وفيه دعوة المسلمين في المستعمرات الفرنسية بأفريقيا، وهم الذين خلصوا الفرنسيين من الألمان، إلى تخلص أنفسهم بحمل السلاح لاسترجاع استقلالهم، وفي المراسلة السرية المقيممة مطالبة السلطات بممارسة رقابة شديدة لمعرفة هل تلك الدعاية انتشرت في الناحية، وبعوافة الإقامة العامة بكل ما يتعلق بها من أخبار ومعلومات، وقد أجابت سلطة فكك بالتفي فيما يخص ناحيتها.

تلك حقائق السياسة الاستعمارية الفرنسية التي عرفها المغاربة طوال عهد الاحتلال، والتي فهموا على ضوئها «الحماية» كما طبقت عليهم وضدتهم في الواقع، فكانت جنابة على وطنهم، وشعبهم وأمنهم، وسلامتهم، وحقوقهم، ومصالحهم مما جعل حياتهم في أرضهم لا تطاق وتبعث في التفكير في الخلاص بأي شكل وأي ثمن.

## المقاومة السلمية لحكومة المغرب

منذ وطئت أقدام الفرنسيين تراب المغرب، نتيجة للإغارات العسكرية، سواء من الجزائر أو من المحيط الأطلسي، وتحقيقاً لمطامعهم في الاستيلاء على المغرب، وتنفيذًا لما أبرموه — سراً وعلانية — مع الدول المنافسة من اتفاقات ومعاهدات التنازل المتبادل، واقتسم مناطق النفوذ شرقاً وغرباً، وهم يلقون المقاومة تارة بالدبلوماسية والسياسة، وتارة أخرى بالسلاح، وهكذا دخلوا في حرب طويلة وضاربة مع المغاربة من 1907 إلى 1934 وكان للمغاربة فيها من البطولة ما أدهش الأعداء، وحير الألياب فسجل التاريخ بهذا صفحات ذهبية خالدة من إرادة وقرة الرفض الوطني المغربي لكل تدخل أجنبي، وسلط دخيل على الأرض وأهلها، وقد أقام المغاربة البرهان — إن احتاج الأمر إلى برهان — على أنهم أوفياء لماضيهم المجيد، وأنهم شعب الأحرار الذين لا يستسلمون، وإن غلبوا بالقوة المادية على أمرهم فلقتة من الفترات، ثم تعود لهم الحرية الجديرة بالرجال الأحرار أو « بالأمازيغ »، وفي الأرض المحتلة لقي المستعمرون من أفراد الشعب مقاومة تحلت في الدفاع عن أنفسهم، وأملاكهم. غير مبالين بما كان ينزل بهم من عقاب

وعذاب، وحتى حكومة المخزن على عهد السلطان مولاي يوسف لم تكن دائئراً، كما قيل واشتهر وقتئذ، أداة طيعة في أيدي السيطر الأجنبي فقد كانت تلك الحكومة المسؤولة الحقوق، المحرومة من الاختصاصات، أقل انقياداً مما كان يظن، فكانت على ضعفها، وقلة وسائلها، وسوء ظروفها، لا ترضى بأن تكون دوماً مسخرة للسيطرين الفرنسي بحيث لا تفعل إلا ما يريد، ولا تتحرك إلا بمشيئته ولصلحته، بل كانت تقاوم جهد إمكاناتها المحدود، وفي نطاق اختصاصها الضيق، وبوسائلها الضعيفة، وأساليبها المتواضعة، محاولة أن توقف بعض الشر عند حده، وتحتفظ جهد المستطاع من ضرر السياسة الاستعمارية بالنسبة للمغرب والمغاربة، وقلما نجحت بكل أسف في محاولاتها، لأن المستعمر كان أقوى وأمضى في خطته وسياساته، وكان يسلك دائماً مع حكومة المغرب ما تتطلبه مصلحته من الاستئثار بالحكم، والاستبداد بالتصرف، وجعلها أمام الأمر الواقع كلما شعر منها بتماطل أو اعتراض أو ما يشبههما، وإذا كان ليوطني قد وفق إلى حد ما، وفي الظاهر على الأقل، في معاملته مع خدمة المخزن بل مع حومة المخزن التي كان يعييرها من الرعاية، والاحترام والاهتمام ما يحتفظ كيانها كجهاز أساسي في «الدولة المحمبة»، وكطرف ضروري الوجود للتعاون مع الطرف الفرنسي في نطاق النظام المفروض بشتي المعاهدات الدولية والثنائية، فإن الوضع أخذ يتغير فور تعيين خلف ليوطني، المقيم العام المدني «تيدور ستينغ» الذي خالف أسس واتجاهات السياسة المتبعة في عهد سلفه، فأصبح ينفذ خطط الاستعمار الاستيطاني، ويحقق المشاريع الخطيرة الكفيلة بتنظيم وتشييد السيطرة كما كانت

تحلم بها الجالية الأوروبية عامة، والفرنسية خاصة، وبالأخص رجال الأعمال والشركات الاستغلالية، وكل هذا كان طبعاً على حساب المغرب والمغاربة كوطن، وأمة، ودولة، وباسم «حماية» مسلطة قائمة على الاضطهاد، والسلب، والاستغلال.

ولم يكن من شأن هذا إلا أن يعرض أحياناً علاقة الإقامة العامة بحكومة «المخزن» إلى شيء من التوتر والتآزم الخفي بحيث لا يستطيع المخزن أن يوح به للرأي العام.

وفي عهد «ستيغ»، وقعت من جراء سياساته اصطدامات دموية مع أفراد وجماعات من الشعب خصوصاً في البوادي، دفاعاً عن الممتلكات المهددة أو المسئولة لصالح المستعمر، ومن أشهر ما وقع في هذا المجال سنة 1928 احتطاف بعض الأوروبيين في ناحية وادي زم، ودار ولد زيدوح، كما قتل آخر، واغتيل المراقب المدني بوادي زم أثناء طوافه بحثاً عن المسؤولين عن هذه الأحداث، ومن وقائع ذلك العهد البغيض أن حافلتين مكتظتين بالمسافرين الأوروبيين، ذهبتا ضحية الواقع في حفرة حفرها مقاومون وهما دخلتان لمدينة بني ملال، ثم تعددت مثل هذه الأعمال في تلك المناطق المتاخمة لجبال المقاومة المسلحة التي كانت تمتد بتلك العمليات إلى المناطق المحتلة حتى لا يسود فيها الأمن للمستعمر، وفي عاصمة الرباط حيث جهاز السلطة المركزية لنظام «الحماية» كانت حكومة المخزن، تعيش في جو غير صحو مع الإقامة العامة، فكان التوتر يطرأ من حين لآخر على علاقة الطرفين المغربي والفرنسي كلما اختلفت وجهتا النظر في بعض القضايا

والمشاكل، وهكذا كان البرنامج الاستعماري الفرنسي يصطدم أحياناً بمعارضة السلطان مولاي يوسف وحكومته، وبلغ الخلاف أشدّه بينهما وبين الإقامة العامة فيها يخوض تطبيق السياسة البربرية التي عملت لها منذ سنوات جماعة من الاختصاصيين الفرنسيين علماء، وموظفين ساميين، عسكريين ومدنيين، متضادرين مع رجال الكنيسة، فكلهم كانوا متواطئين على محاربة المغرب وأمنه في إسلامها، وشريعتها، ولغتها، ووحدتها، وقوميتها، ولكن بالرغم مما بذلوه من جهود ومحاولات على عهد مولاي يوسف وحكومته فقد فشلوا في استصدار مرسوم سلطاني (ظهير) يشرع السياسة البربرية في مرحلتها الخامسة، فيجعلها متبناة رسمياً وقانونياً من الدولة المغربية، وقد طال الصراع داخل الحكومة المخزنية، في هذا مع المستشار الفرنسي الناطق باسم الإقامة العامة وحلفائها من المستعمرات والكهنوت، حتى أن أعضاء الحكومة، وهم من علماء المغرب الأفذاذ، ومن الشخصيات المغربية البارزة - أمثال عبد الرحمن بن القرشي، ومحمد الحجوي، وأبي شعيب الدكالي - كانوا من أشد حماة الشريعة والكيان القومي، ولا بوشر في الأخير ضغط الإقامة العامة على حكومة المخزن، للمصادقة على مشروع المرسوم الخاص بالعرف البرברי، والمحاكم العرفية، أدى هذا بابن القرشي، في إحدى جلسات العمل برئاسة السلطان إلىأخذ حذاء هذا الأخير وتقبيله متولاً به ليعفيه من منصبه حتى لا يشارك في تزكية تشريع مناهض للشريعة، ولا يتحمل وزير السياسة العرفية البربرية كمغربي مسلم، وكعالم من علماء الإسلام، وكوزير مسؤول عن العدالة.



السلطان مولاي يوسف بن الحسن بلباسه الرسمي

وهكذا، بسبب موقف الحكومة المخزنية، وعلى رأسها السلطان مولاي يوسف، لم تتمكن الإقامة العامة إذ ذاك من فرض مشروعها باسم الاستعمار والكنيسة، ولم يكن هذا ليترافق له «ستيغ» وشياعته، كما لم يستطع الفرنسيون أن يتذبذبوا وقئذ من السلطان نفس الموقف الذي أقدم عليه الجنرال «كيوم» في 1953 لما خلفه ابنه وخلفه سيدي محمد بن يوسف الرافض لمشروعات «الحماية» المنكرة، لأن المغرب في عهد «ستيغ» كان ما يزال يخوض المقاومة المسلحة، كما كان في عهد ثورة الريف التحريرية.

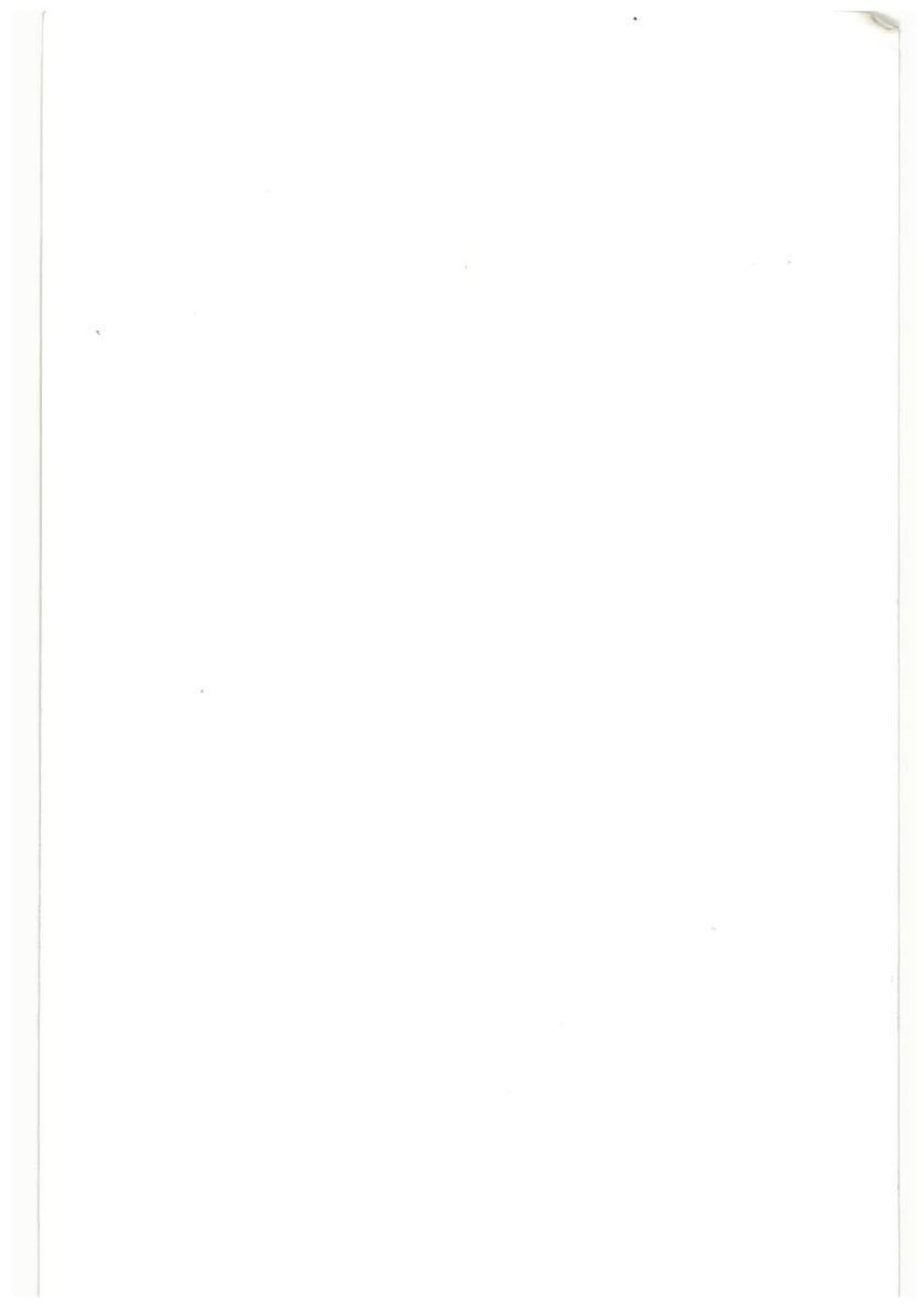
وسخطاً على سياسة «ستيغ» توجه السلطان مولاي يوسف في النهاية إلى الحكومة الفرنسية بخطاب يتضمن شكوى المغرب من تصرفات ومواقف الإقامة العامة، ويطلب سحب «ستيغ» كممثل لفرنسا لدى السلطان وحكومة المخزن، فأجابت الحكومة الفرنسية طالبة إمهالها حتى تفكّر في الأمر، وتعمل ما فيه مصلحة الجميع، وخلال الستة أشهر المحددة للمهلة الطلوبية «مرض» السلطان مولاي يوسف، فلما قدم «ستيغ» لعيادته بمكناس امتنع من أن يدخل عليه المقيم العام لأنّه كان يعتبره في حكم المعفى من منصبه كممثّل لفرنسا لديه، ثم توفي السلطان وهو في نزاع وخصام مع «ستيغ».

فلم يكن من الحكومة الفرنسية إلا أن عزلت «ستيغ» بالرغم عن فراغ المجال من خصمه، وعما بذله هو وأشياعه في المغرب وفرنسا لاستمراره في الإقامة العامة.

وهكذا سجل التاريخ مقاومة سلمية شجاعة بالإضافة إلى المقاومة المسلحة التي كانت دائرة في كثير من مناطق البلاد جباها

وسهولها، وصحراريهما، وبذلك اتضحت حقيقة طالما خفيت إلا على بعض المطلعين، وأن التاريخ لينصف في النهاية كل من عمل عملاً صالحاً، وسلك مسلكاً حسناً من المسؤولين المغاربة في ذلك العهد المشؤوم.





## الفهرست

الصفحة	الموضوع
7	تصدير .....
25	تمهيد .....
25	عرض تاريخي للمسألة المغربية قديماً وحديثاً .....
59	وثائق تاريخية هامة .....
75	نشأة الدعوة الدستورية في المغرب المستقل .....
91	النص الكامل لمشروع الدستور .....
97	مشروع الدستور (1908) الدولة والدين والسلطان .....
117	مساعي التنظيم والاصلاح في المغرب القديم .....
151	المغرب يرفض الحماية ويعمل للتخلص منها .....
163	مذهب الويلسون أو النقاط الأربع عشرة .....
173	المغرب أثناء الحرب وفي مؤتمر الصلح بفرساي .....
185	ليوطى ومذهب الحماية .....

ليوطى يتحدث لحكومته عن سوء تطبيق (الحماية) خلال عشر سنوات .....	197
الحماية الفرنسية في المغرب تاريخها وطبيعتها وأساليب تطبيقاتها .....	215
الجزرال ليوطى يتحدى المغرب .....	216
حركة المعارضة المغربية الأولى للاستعمار .....	223
حركة المطالب الأولى في المغرب .....	233
مقومات الهوية المغربية .....	241
القومية المغربية .....	243
كيف بدأ الشعب يتحرك .....	249
محاولة إصلاح التعليم الأصلي في المغرب .....	255
الحماية والتعليم الثانوي المغربي .....	271
النضضة النسوية ومشكلة تعليم البنات في المغرب .....	283
المغرب بين التقليد والتطور .....	293
حركة النضضة الشرقية .....	313
منظمات الشباب (جمعيات قدماء تلاميذ المدارس المغربية)	353
الحركة الوطنية الفتية في طورها السري .....	359
حركة المدارس الوطنية الحرة .....	373
المغاربة والمدارس الفرنسية .....	381
الحركة المسرحية المغربية الأولى .....	385
السياسة الفرنسية المضادة للمغاربة .....	393

الصفحة	الموضوع
403	كيف كانت الحماية جنائية .....
411	حركة الجهاد السياسي والمقاومة المسلحة .....
439	البعثة الدراسية الأولى في باريس .....
445	بعثة الطلبة في الشرق .....
449	جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين .....
459	جمعية نجم الشمال الأفريقي .....
465	السياسة الفرنسية والحجاج المغاربة .....
469	المغرب وأحداث فلسطين .....
479	الأمير شكيب أرسلان في المغرب .....
485	حقيقة السياسة الفرنسية في المغرب .....
493	المقاومة السلمية لحكومة المغرب .....

٣١٥

دار الغرب الإسلامي - بيروت  
رقم الإيذاع القانوني 397-1982  
حقوق الطبع والترجمة محفوظة